

مركز الدراسات في الدكتوراه "الآداب والعلوم الإنسانية"

وحدة الدكتوراه: اللغة العربية وعلومها، تخصص لسانيات

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في موضوع:

اسم الفاعل في العربية

دراسة معجمية

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد حفيظ

إعداد الطالب الباحث:

المصطفى دلال

رقم التسجيل LAS18/11

الموسم الجامعي

1443 / 1444 هـ

2022/2023 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى أبوي الكريمين على ما بذلاه من جهد
في سبيل تعليمي.

إلى أسرتي

حينما جاء هذا البحث على حساب وقتها.

إلى أم البنين التي كانت لي خير سند ومعين.

إلى أبنائي الأعزاء: إيمان، ياسمين، عمر، أريج،

إلى كل هؤلاء أهدي هذه اللبنة العلمية.

كلمة شكر

أتوجه بجميل العرفان، وخالص الامتنان إلى الأستاذ المشرف

محمد حفيظ

على توجيهاته السديدة، وملاحظاته الدقيقة وإرشاداته النيرة. وإنني لأكبر فيه
سعة صدره وحلمه وأناته بالرغم من كثرة التزاماته المهنية والعلمية.

الفهرس

إهداء	3
كلمة شكر	4
مقدمة	9
الفصل الأول: قضايا اسم الفاعل في الدرس النحوي العربي	14
تمهيد:	15
1-تسمية "اسم الفاعل" بين النحوي والصرفي	16
2.البناء الصرفي لاسم الفاعل	21
3. التداخل الصرف الصوتي في اسم الفاعل	27
3.1.التداخل الصرف الصوتي في اسم الفاعل واسم المفعول	27
3.2.التداخل الصرف الصوتي بين اسم الفاعل والصفة المشبهة	38
4.اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية	55
5.اسم الفاعل وجريانه على الفعل المضارع	59
خلاصة:	68
الفصل الثاني: اسم الفاعل والشبكة الموضوعية	72
تمهيد	73
1.الجملة العربية والشبكة الموضوعية	75
1.1.علاقات الانتقاء المعجمي	75
2.1.علاقات الانتقاء المحوري	77

80	3.2 اسم الفاعل وعلاقة الانتقاء المعجمي
84	3. اسم الفاعل وعلاقات الانتقاء المحوري والأدوار الدلالية
84	1.3 اسم الفاعل وعلاقات الانتقاء المحوري
89	2.3 اسم الفاعل والأدوار الدلالية
93	4. اسم المفعول وعلاقات الانتقاء المعجمي والدور الدلالي
93	1.4 اسم المفعول وعلاقات الانتقاء المعجمي
94	2.4 الدور الدلالي في مقولة اسم المفعول
98	5. توزيع متصلات اسم الفاعل والفعل بموجب علاقات الانتقاء المعجمي والمحوري
109	خلاصة:
113	الفصل الثالث: الإضمار في مقولة اسم الفاعل
114	تمهيد:
116	1. الإضمار ليس حذفاً
119	2. الضمير المتصل في اسم الفاعل مجرور أم منصوب؟
122	3. الضمير في اسم الفاعل وقضايا التطابق
135	4. قضايا تركيبية في الضمير المنفصل بعد اسم الفاعل
160	خلاصة:
163	الفصل الرابع الرتبة: والتعدية واللزوم في مقولة اسم الفاعل
164	تمهيد:
165	1. الرتبة في اسم الفاعل

168.....	1.1. الرتبة الاختيارية في اسم الفاعل
176.....	2.1. الرتبة الإجبارية في اسم الفاعل
176.....	1.2.1. الإجبار لرفع اللبس
181.....	2.2.1. الإجبار لاتصال الضمير
188.....	3.2.1. القيد الدلالي في الحفاظ على الرتبة
189.....	3.1. الرتبة وشرط العمل في اسم الفاعل
191.....	1.3.1. الرتبة وقيد همزة الاستفهام
192.....	2.3.1. الرتبة وقيد النداء
198.....	2. اللزوم والتعدية في اسم الفاعل
201.....	1.2. التعدية واللزوم والمعيار التركيبي
201.....	1.1.2. التعدية واللزوم وثنائية القوة والضعف
205.....	2.1.2. التعدية واللزوم وثنائية الصفة والحدث
210.....	3.1.2. اسم الفاعل؛ سمته الإعرابية، ووسمه الإعرابي بين المعجم والتركيب
215.....	2.2. التعدية واللزوم والمعيار الصرفي في اسم الفاعل
215.....	1.2.2. سوابق التعدية وأواسطها في اسم الفاعل
220.....	2.2.2. الجمع الصرفي في أسماء الفاعل والأفعال
223.....	3.2.2. لواصق المشاركة بين أسماء الفاعل والأفعال
227.....	4.2.2. سوابق "التلزم" بين اسم الفاعل والفعل
230.....	خلاصة:
234.....	الفصل الخامس: الجهة في اسم الفاعل ومستوياتها اللغوية

235.....	تمهيد:
236.....	1. قضايا جبهة وزمنية في الدرس اللساني وفي الدرس النحوي العربي
236.....	1.1. قضايا جبهة وزمنية في الدرس اللساني
240.....	2.1. قضايا جبهة في الدرس النحوي العربي
247.....	2. المستويات الجبهة لاسم الفاعل
247.....	1.2. الجبهة المعجمية في اسم الفاعل
257.....	2.2. الجبهة النحوية في اسم الفاعل
286.....	3.2. الجبهة الصرفية في اسم الفاعل
290.....	4.2. الجبهة السياقية في اسم الفاعل
294.....	خلاصة:
298.....	خاتمة:
303.....	جدول مصطلحات البحث
305.....	مصادر البحث ومراجعته:

مقدمة

يسعى البحث إلى دراسة اسم الفاعل في العربية دراسة معجمية، فعندما نطلع على ما كتب بشأنه في التراث النحوي العربي، نجد أن النحاة قدموا له تفسيرات لغوية متباينة، وخصوا قضاياها بأحكام مختلفة. ويتضح أن ما توصلوا إليه من أحكام ونتائج لا يمكن تعميمه على المعطيات اللغوية لاسم الفاعل جميعها. كما نجد أن قضايا نحوية من قبيل التقديم والتأخير، والتعدية واللزوم قد استأثر فيها الفعل بالنصيب الأوفر من التحليل، وكان من الممكن أن يشكل اسم الفاعل فيها ركيزة أساسية موازاة مع الفعل.

إن النظر المعجمي إلى اسم الفاعل في العربية يوجب الإحاطة بمجموع الخصائص التي تميزه مركبا أو مفردا، وهذه الخصائص تتوزع على المستويات اللغوية. فاسم الفاعل هو مجموعة من السمات، منها التركيبية والصرفية والنحوية والصوتية، وهذه السمات تتكامل مع عناصر لغوية أخرى لتشكيل المعرفة المعجمية المرتبطة بالكلمة. من هذا المنطلق، ربطت موضوع البحث بالدراسة المعجمية لاسم الفاعل. وستعمل الدراسة على تجاوز وصف هذه المقولة إلى تفسير اشتغالها داخل النسق اللغوي العربي.

إن عد اللغة نظاما من العلاقات التي تربط العلامات اللسانية ربطا عضويا وفق نسق معين، تحده القوانين الصوتية والصرفية والتركيبية، يجعل الدراسة المعجمية لاسم الفاعل تلامس المستويات اللغوية الأخرى. وبما أن اللغة هي النظام الكلي الذي ترتبط ضمنه الأنظمة الجزئية بعضها ببعض ارتباطا وثيقا، فإن دراسة جزء منها ينطلق من النظر في علاقاته مع الأجزاء الأخرى ومكانته بينها.

وإذا كان النحاة المتقدمون في مصنفاتهم قد تناولوا اسم الفاعل من خلال قضايا محددة، ونظروا إليه باعتباره وحدة صوتية أو صرفية أو نحوية، فإننا من زاوية أخرى

سننتبني دراسة معجمية لا تخلو من ملامسة المستويات الأخرى بحسب ما تفرضه علينا الوقائع اللغوية. وسنقارن سماته المعجمية في علاقتها بالبنيات اللغوية للمركب الفعلي.

وتتطلق إشكالية البحث أساسا من المعجم بصفته مستوى من مستويات اللغة، وأن اسم الفاعل وحدة تنتمي إلى قائمة المفردات المكونة أساسا لهذه اللغة، وتشير إلى معانٍ معجمية، وتقوم بوظائف لغوية على مستوى التراكيب، وبالنظر في دلالة هذه الوحدة المعجمية وصيغها وأصواتها ومواقعها يمكننا الحكم على صحة التراكيب النحوية. ومن هنا نصوغ إشكالية البحث كالآتي: ما حدود تقاطع المستوى المعجمي لاسم الفاعل مع المستويات اللسانية الأخرى؟

وعن هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة الآتية:

- ما درجة ملاءمة الأحكام النحوية، والتفسيرات المقدمة من قبل النحاة لاسم الفاعل مع وقائعه اللغوية؟
- ما الخصائص التي تميز مقولة اسم الفاعل على مستوى شبكته الموضوعية؟ وما حدود مشاركته المركب الفعلي في علاقات الانتقاء المحوري والمعجمي؟
- ما الخصائص التركيبية لمقولة الضمير في كل من بنيات اسم الفاعل والفعل، وما حدود توافقهما في المقولات الوظيفية المرتبطة بالضمير؟
- ما السمات المتحكمة في تغيير اسم الفاعل لرتبته، وفي تعديته ولزومه؟
- ما أوجه التوافق الجهي بين اسم الفاعل والفعل، وما مظاهر تعدد المستويات الجهية في بنيات اسم الفاعل؟

وسنعمد في هذه الدراسة إطارا نظريا قائما على تصور التحقق المعجمي للكلمة بوصفه مجموعة من العلاقات الدلالية والصرفية والتركيبية؛ لا مجرد معطى جاهز في الذهن أو في المدونة اللغوية؛ وبمعنى آخر، فإن المستويات اللغوية جميعها تمثل حاضنات طبيعية للكلمة. على هذا الأساس فإن الإطار النظري لهذا البحث يرتبط بنظرية معجمية تستحضر المستويات اللغوية، إنها نظرية تستند إلى التركيب والدلالة والصرف بحسب ما تقتضيه المعطيات اللغوية المدروسة لأجل إقامة علاقات بين المستويات اللغوية التي تسهم في التوليد المعجمي للكلمة.

ونجد هذا التصور في أعمال مجموعة من اللسانيين أمثال حلمي خليل (1998) الذي ينظر إلى أن الصيغة الصرفية والوظيفة النحوية والصرفية تتضافران للتحقق من وجود الكلمة ومعرفة حدودها بدقة. ويرى الفاسي الفهري (1999) أن التعامل مع مفردات اللغة يقتضي الإحاطة بالجهاز اللغوي الذي يولد هذه المفردات توليدا صحيحا في المعجم، وهذا يقتضي النظر في المحددات الممكنة للوحدات المعجمية صوتيا وصرفيا وتركيبيا ودلاليا على مستوى الكليات اللغوية. ويستند موضوع البحث على النظرية المحورية، وعلى مفاهيمها من خلال إسهامات الفاسي الفهري (1990)، التي تمتح من الدلالة المعجمية. ويتبنى جحفة (2015) التصور نفسه معتبرا أن المعرفة المعجمية للغة لا تنحصر في الوحدات المعجمية وتذكرها عندما نود استعمالها. فهذه المعرفة عبارة عن بناءات علاقية، وعن نسق مطرد من الترابطات الدلالية والصرفية والتركيبية.

يتوزع موضوع البحث على خمسة فصول؛ سنتناول في الأول القضايا المرتبطة باسم الفاعل في الدرس النحوي العربي، بدءا بتسمية اسم الفاعل في علاقتها بالنحوي والصرفي. ثم القضايا الصرفية المرتبطة ببنائه، كما سنفسر التداخل الصرفي والصوتي بين اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وسندرس المعايير المعتمدة من قبل

النحاة في تصنيف اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، لننتقل إلى تفسير قضية مجارته للفعل المضارع، مع بيان حدود هذه المجارة.

ونخصص الفصل الثاني للشبكة الموضوعية في اسم الفاعل، وفيه سنفسر علاقات الانتقاء المعجمي والمحوري في الجملة العربية؛ أي في بنيات المركب الفعلي؛ ثم في بنيات اسم الفاعل، لنكشف عن التقاطعات القائمة بين المقولتين على مستوى إسناد الأدوار الدلالية والإعرابية، وسنستدعي مقولة اسم المفعول في هذا التحليل معتبرين أنها تتداخل مع اسم الفاعل في العديد من القضايا المتعلقة بالانتقاء المحوري والانتقاء المعجمي. وسنقارن توزيع المتصلات بين اسم الفاعل والفعل في ضوء شبكتها الموضوعية، لأجل بيان حدود صرامة قيود المتصلات بين المقولتين.

ويرتبط الفصل الثالث بالإضمار في اسم الفاعل، وفيه سنبين الفرق القائم بين الإضمار والحذف، وأنذاك سنفسر الوضع التركيبي للضمير في اسم الفاعل باعتباره مقولة معجمية تدل عليه مجموعة من المقولات الوظيفية، وسنتناول الوضع الإعرابي للضمائر الفصلة المتصلة التي ينتقيها اسم الفاعل معجمياً.

وندرس في الفصل الرابع من خلال محوره الأول قضايا الرتبة في بنيات اسم الفاعل؛ وسنسى إلى تفسير الأسباب التي تجعل رتبة جائزة وأخرى إجبارية، مع بيان الحدود التي تسمح بها السمات الإعرابية في اسم الفاعل بتغيير رتب عناصره، وسندرس إمكانات تغيير اسم الفاعل وعناصره للرتب في سياق قيود إسناد الأدوار التركيبية والدلالية؛ مركزين بالتحديد على شرط السبق بالنداء وشرط السبق بالاستفهام، مع إجراء مقارنات بين بنيات اسم الفاعل والفعل. وسنفسر في المحور الثاني قضية لزوم اسم الفاعل وتعديته باعتماد معيارين اثنين؛ المعيار الأول تركيبى، يناقش لزوم اسم الفاعل وتعديته في علاقته بالحدث والصفة، والقوة والضعف، ثم ننتقل إلى السمة الإعرابية والوسم الإعرابي في علاقتهما بالمعجم والتركيب. والمعيار الآخر صرفي،

يعنى بالدور الذي تؤديه الزوائد الصرفية (السوابق والأواسط، وسوابق التلزم، ولواصق المشاركة) في لزوم اسم الفاعل وتعديته، ثم الطرق الصرفية التي يتحقق بها الجمع الصرفي للأحداث في اسم الفاعل، وطرق توزيع هذه الأحداث على المفعولات.

وأما الفصل الخامس فسنخصصه للجهة في اسم الفاعل ولمستوياتها، وسنسى إلى دراسته جهيا منطلقين من متون لغوية مختلفة من حيث زمان إنتاجها، إذ سنزل التراكيب التي احتوت اسم الفاعل في متون لغوية محددة، تتمثل في جنس المقامة؛ "مقامات بديع الزمان الهمذاني"، و"جنس القصة"؛ "رواية محاولة عيش" لمحمد زفزاف، ونموذج من الخطاب الصحفي من خلال "العدد 6464 من يومية الصباح". وسنعمل على تحليل أسماء الفاعلين تحليلا جهيا وزمنيا، باعتماد الجهة المعجمية والجهة النحوية والجهة السياقية والجهة الصرفية. لأن الجهة والزمن عنصران يتحققان في المستوى التركيبي، وهذا ما يفسر التباين في طغيان مستوى لغوي ما في توجيه الجهة في اسم الفاعل على باقي المستويات.

وبالنظر إلى الثراء الذي ميز الكتابات اللسانية النظرية عن الجهة وعن الزمن اللغوي، خاصة في ما يتعلق بالأوضاع الجهية في المقولة الفعلية، بخلاف اسم الفاعل، فإننا سنعمل على الاستفادة من هذا التراكم النظري لتفسير اسم الفاعل تفسيراً جهيا من خلال تتبع تراكيبه في متون لغوية تنتمي إلى حقبة زمنية مختلفة، ومن شأن اختيار هذه المتون مختلفة زمنيا أن يرصد التطور الذي شهدته اللغة العربية، والتغير الذي يكون قد طرأ على الخصائص المعجمية لاسم الفاعل في علاقتها بالجهة. وسنستفيد في هذه الدراسة الجهية من لسانيات المتون باعتبارها فرعا من فروع اللسانيات يخضع النصوص اللغوية للتحليل اللساني باتخاذها عينة للتطبيق.

الفصل الأول

قضايا اسم الفاعل في الدرس النحوي العربي

تمهيد:

سيتناول هذا الفصل مجموعة من القضايا اللغوية المرتبطة بالوصف المقدم لاسم الفاعل عند النحاة القدماء، وما نتج عن ذلك من تفسير بناء على ما عده النحاة وقائع لغوية في زمانهم. وبقدر ما عني القدماء بتتبع أسماء الفاعل في المتنون التي تحصلت لديهم، بقدر ما قاد خلافهم إلى ضرورة إمعان النظر النقدي في ما عد عندهم من المسلمات. من هنا سأربط الفصل الأول من هذا البحث باسم الفاعل في الدرس النحوي العربي بناء على قضايا محددة.

وتتعلق هذه القضايا بتسمية اسم الفاعل، فالملاحظ عموماً أن هذه التسمية هي المعتمدة من قبل النحاة في كتبهم التي أحسبها أنها توزعت بين ما هو نحوي وصرفي. كما أن البناء الصرفي لاسم الفاعل شكّل هو الآخر قضية هامة إلى جانب تداخله مع صيغ أخرى؛ أقصد تداخله مع اسم المفعول والصفة المشبهة رسماً ونطقاً، مع تتبع أهم المعايير المعتمدة للتمييز بين الأشكال الصرفية لهذه الصيغ.

ومن القضايا التي سأتناولها كذلك في هذا الفصل، قضية تصنيف اسم الفاعل، وحدود التقائه مع الاسم والفعل، وأخيراً مسألة مجارة اسم الفاعل للفعل المضارع، وهي قضية أسهب النحاة في تحديد مظاهرها كما سأبينها.

وستأتي محاور هذا الفصل على الشكل الآتي:

تسمية اسم الفاعل بين النحوي والصرفي.

البناء الصرفي في اسم الفاعل.

التداخل الصيغي في اسم الفاعل.

التداخل الصيغي لاسم الفاعل مع اسم المفعول.

التداخل الصيغي لاسم الفاعل مع الصفة المشبهة.

اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية.

جريان اسم الفاعل على الفعل المضارع.

1- تسمية "اسم الفاعل" بين النحوي والصرفي

تعد تسمية "اسم الفاعل"¹ اسما شائعا معروفا لهذه الصيغة عند النحاة، ويتبين ذلك من خلال الملفوظ النحوي المستعمل في كتب النحو والصرف، بل إن هذه التسمية هي المعتمدة عنوانا لها في مختلف الأبواب النحوية والصرفية. ومن هنا وجب التساؤل عن الأصل في هذا الملفوظ، أهو ملفوظ نحوي بالمعنى الوظيفي²، كما هو الأمر لجل التسميات النحوية؟ أم أنه ملفوظ يرتبط ارتباطا وثيقا بال قالب الصرفي للصيغة قيد الدراسة؟

يقول ابن الحاجب في ما نقله عنه "دنقور شمس الدين": "وبه سمي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل عن الثلاثي لكثرة الثلاثي، فجعلوا أصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعول والمستفعل³.

يتضح من خلال ما ذهب إليه ابن الحاجب أن تسمية اسم الفاعل صرفية مقصورة على الفعل الثلاثي دون غيره من الرباعي والخماسي والسداسي. ويقصد ابن

1 نشير بهذا الخصوص إلى أن المتقدمين يستعملون اصطلاح "أسماء الفاعلين" جمعا مذكرا سالما لـ"فاعل"، كما يستعملونه مفردا بقولهم "أسماء الفاعل". وتجنبنا استعمال اصطلاح "أسماء الفواعل" لأن صيغة فواعل في العربية تدل على المؤنث، من قبيل القواعد والنبواكي.

2 المقصود هنا بـ"المعنى الوظيفي" هو ما يحمله الملفوظ النحوي أو اللساني من دلالة وظيفية، من مثل ارتباط دلالة الفاعل بالمنفذ، ودلالة المفعول به بالضحية، وهو من المفوظات التي يستعملها الفاسي الفهري حين بين أن العلاقة بين الدلالي والوظيفي ليست من باب المصادفة، ويقدم لذلك مثاله المشهور في أن علاقات الربط الدلالي هي من نوع : فا.....منفذ / مفعول.....ضحية / وليست من نوع : فا.....ضحية / مفعول.....منفذ. (أنظر الفاسي الفهري (1986)، ص. 47.

3 دنقور، شمس الدين (شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف)، ص. 65.

الحاجب من كلامه هو كثرة صيغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، وخاصة وأن أكثر ما ورد في العربية هو الثلاثي بالمقارنة مع الثنائي والرباعي، إذ عد النحاة القدماء أن الثلاثي هو الأصل، ومنه بنيت باقي الصيغ، ومنها اسم الفاعل واسم المفعول وأسماء المكان والزمان

وبمقارنة تسمية اسم الفاعل بباقي الأبواب النحوية يتبين أن التسمية نحوية أكثر مما هي صرفية، ومن ذلك أن أغلب ما وضعه اللغويون القدماء من أبواب نحوية وعناوين صرفية وما ارتبط بها من تعريفات. فقالوا في المفعول به: "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيد عمرا"⁴، وعرفوا الحال في بابه بأنه: "وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة"⁵، وقالوا في باب الندبة: "إعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه"⁶. والشيء نفسه للإعراب والنعته، فالإعراب عندهم "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع"⁷. وقال الناظم في النعته:

"النعته تابع متم ما سبق *** بوسمه أو وسم ما به اعتلق"⁸

إن ما يلاحظ هو أن هذه التسميات والمداخل التعريفية كلها اصطلاحات نحوية. فالذي يقع عليه فعل الفاعل سيكون بالضرورة مفعولاً به. وما يبين هيئة اسم قبله لاشك أنه سيكشف عن الحالة. وما نناديه لفقدان أو تفجع فهو المندوب، والإعراب في أصله هو الإبانة والظهور. والنعته وصف أو وسم، والموسوم منعوت، فعلى هذا النحو بنيت الاصطلاحات النحوية. إن التعاريف الصرفية والمباحث البلاغية، نحت في أغلبها هذا

4 الزمخشري، أبو القاسم (المفصل في صنعة الإعراب)، ص 58.

5 ابن هشام، أبو محمد (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ج2، ص249.

6 أ سيوييه، أبو البشر (الكتاب)، ص.220.

7 ابن هشام، أبو محمد (شذور الذهب في معرفة كلام العرب)، ص. 41.

8 ابن مالك، الطائي (شرح الكافية الشافية)، ج3، ص.1153 .

المنحى، ومن هنا فان تسمية اسم الفاعل سلكت هذا المسلك دون ربطها بالفعل الثلاثي.

إن ما يعزز التسمية النحوية لاسم الفاعل هو أن ما شاع عند القدماء من تعريفات غيبت جانبه الصرفي، وأن أغلب ما أتوا به في الموضوع رام الجانب الحدتي الدال على الأثر، وذلك في سياق تمييز اسم الفاعل عن الصيغ الأخرى، خاصة الصفة المشبهة، ومن ذلك ما أشار إليه ابن هشام. فيعرف اسم الفاعل بأنه "هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله"⁹. فهذا الاسم المشتق دال على حدث وعلى فاعله. فصيغة "الكاتب" تدل على حدث الكتابة، وتدل كذلك على الذي قام بفعل الكتابة، وذلك ارتباط وثيق بين الصيغة وما تعلق بها من حدث وفاعل أنشأ الحدث. وفي علاقة اسم الفاعل بالمشتقات الأخرى، كما أشرنا، فإن "الصفات الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل، إلا إذا قصد بها الحدوث؛ فهي أسماء الفاعلين، إلا فاعلا كضارب من المتعدي وقائم من اللازم؛ فإنه في الاصطلاح اسم فاعل، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه في المعنى، وذلك في ما دل على الثبوت، ك(طاهر القلب) و(شاحط الدار)، والأصل (طاهر قلبه) و(شاحطة داره) فصفة مشبهة"¹⁰. ويبدو من خلال هذا التحليل مدى الاهتمام بالتمييز بين الصيغ الحاملة للحدث المشدود إلى فاعل من غيرها، مما يحيلها إلى صفات مشبهة باسم الفاعل، ثم إن الشبه قائم في ما يترتب عنها من أحكام تتعلق بالعمل من عدمه، لا في الوزن الصرفي، فالصفات المشبهة باسم الفاعل لا تأتي دوما على وزن فاعل، كما يبين المثال (1):

(1) أ. الولدُ كاتبٌ درسه

ب. الدغلُ واسعٌ نهْرُه

9 ابن هشام، أبو محمد (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، ج 3، ص. 181.

10 الأزهرى، أبو بكر (شرح التصريح على التوضيح)، ج. 1، ص. 41.

ج. الحقلُ كثيرٌ ماؤُهُ

د. المربع مستقيمٌ ضلعه

فكما هو ملاحظ، فإن صيغة كاتب في (1 أ) هي اسم فاعل ل "كَتَبَ"، دالة على حدث الكتابة وعلى الذي قام بالفعل. كما أن الصيغة تستضمر فاعل الحدث. والوزن نفسه في المثال (1 ب)، فالصفة "واسع" للفعل الثلاثي "وَسِعَ" لا تدل على حدث بقدر ما تدل على صفة. وقد يبدو أن تشبيهها باسم الفاعل له علاقة بالوزن (فاعل)، لكن هذه الصفة لا تأتي دوماً على البناء الصرفي لاسم الفاعل، الدليل في ذلك هو "كثيرٌ" في (1 ج)، وهي صفة على وزن (فعليل) مجردة من الحدثية، مما يفضي إلى أن التداخل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة قد يقع في الوظائف التركيبية والدلالية، وليس في البناء الصرفي.

ولسنا في هذا المقام بصدد التمييز بين الصيغتين بقدر ما نسعى إلى التأكيد أن الاصطلاح في اسم الفاعل إنما هو اصطلاح نحوي وليس اصطلاحاً صرفياً، والأمر نفسه بالنسبة إلى التعريفات المتعلقة بالمشتقات الصرفية الأخرى. ومثال ذلك ما ورد في تعريف اسمي الزمان والمكان، "فهما اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه.¹¹

وقد تردد صدى التعريفات النحوية في كتب المتأخرين وفي مختصراتهم، وخاصة منها تلك التي تنحو منحى تعليمياً، حيث حاولت التقريب بين المختلف فيه، بل سعت إلى تذويبه في كثير من الأحيان حتى صار من المسلم به، بل من مقدس القول. يقول ابن خلدون: "ثم طال الكلام في هذه الصناعة، وحدث الخلاف بين أهلها وتباينت طرق التعليم وطال ذلك على المتعلمين، وجاء المتأخرون بمذهبهم في الاختصار فاختصروا

11 الحملوي، أحمد (شذا العرف في فن الصرف)، ص 71.

كثيرا من ذلك الطول مع استيعابهم لجميع ما نقل كما فعله ابن مالك في كتاب التسهيل وأمثاله واقتصارهم على المبادئ للمتعلمين".¹²

ولم يقدم المتأخرون من النحاة تفسيرات مغايرة لما استنبطه المتقدمون من المتون اللغوية، فجاءت في كتبهم تعريفات لم تنأ كثيرا عن التعريفات النحوية لاسم الفاعل، ومادام المقام مقام اسم الفاعل، فإن الغلاييني يعرفه بأنه: "صفة تؤخذ من الفعل المعلوم لتدل على معنى وقع من الموصوف بها، أو قام به على وجه الحدوث لا الثبوت؛ ككاتب ومجتهد"¹³. فلا تكاد تجد إشارة واحدة تنبئ عن الارتباط الدقيق بين اصطلاح اسم الفاعل وصيغته الصرفية من أية وجهة. ومما يزيد الأمر إيضاحا ما ورد في كتب اللسانيات الحديثة عن هذه الصيغة. يؤكد الفاسي الفهري (2018) على عناية القدماء بالخصائص التركيبية والدلالية لصيغة اسم الفاعل، فهم يميزون "بين خصائص اسم الفاعل الجهية وخصائص الصفة، فالصفة تدل على وضع قار ودائم، أو على الثبوت، بينما المشارك¹⁴ يدل على شيء واقع وعارض أي على الحدوث".¹⁵

ويميز حلمي خليل (2015) بين الوظائف الصرفية والوظائف النحوية للكلمة، فيجعل الوظائف الصرفية متعلقة بالمعاني المستفادة من الأوزان والصيغ المجردة، "فاسم الفاعل مثلا هو اسم مشتق على وزن فاعل من الثلاثي، وهو ما يدل على معنى مجرد حادث وعلى فاعله أيضا"¹⁶. وما يمكن استخلاصه من هذا التعريف - أولا -

12 ابن خلدون، عبد الرحمان (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، ص.755.

13 الغلاييني، مصطفى (جامع الدروس العربية)، ج2، ص132

14 يقصد بالمشارك في الأدبيات اللسانية الحديثة اسم الفاعل واسم المفعول باعتبارهما يشتركان مع الفعل في خصائص جهية كثيرة، ولفظ المشارك يقابله في الإنجليزية participle (أنظر the category of participle- Wasso1977-bojon lundquist of tromso castle)

15 الفاسي الفهري، عبد القادر (2018)، 164

16 حلمي، خليل (الكلمة، دراسة لغوية معجمية)، ص52

هو أنه المرتبط بالمعنى الصرفي للصيغة؛ أي تلك المعاني الصرفية التي تحملها الأوزان، وثانياً أنه مرتبط بالوظيفة التركيبية للصيغة، وإلى هذا المعنى يشير حلمي خليل حين حديثه عن صيغة "كاتب"، فيقول أنها "تدل على معنى الكتابة والذات التي فعلت الكتابة، ومن ثم يترتب على ذلك أن كل كلمة تأتي على وزن اسم الفاعل تجري مجرى الفعل في العمل النحوي"¹⁷.

من هنا نلاحظ أن ما ذهب إليه ابن الحاجب¹⁸ في أن تسمية اسم الفاعل ترتبط بكثرة الصيغ المرتبطة بالفعل الثلاثي إنما يقصد ذلك في علاقة الثلاثي بالثنائي والرباعي، وهما أقل وروداً في العربية، فبالرغم من أن أغلب الأفعال الثلاثية التي تصاغ منها أسماء الفاعلين قد تتحول إلى أفعال مزيدة، فترتبط هي الأخرى بأسماء فاعل بأوزان مغايرة ومن ذلك؛ "مفتّح" و"مفتّح" و"مفتّح" و"مفتّح" و"مفتّح"، فإن المقصود من كلام ابن الحاجب هو الأصل لا الفعل الثلاثي بعينه، كما أن ربط هذا الاصطلاح بالوزن الصرفي لم يتبناه النحاة بشكل واضح، مما يبقي على ارتباط التسمية بالتعريف النحوي أمراً وقع عليه توافق بين النحاة واللسانيين.

2. البناء الصرفي لاسم الفاعل

وقع خلاف بين النحاة حول أصل البناء في كلمات العربية، فمنهم من جعل الأصل للفعل، وعنه تفرعت باقي المشتقات، ومنهم من ساوى بين الفعل والمصدر فذهب إلى أن كليهما أصل¹⁹، وإليهما تنتهي كل المشتقات، ويورد ابن الأنباري بعضاً

17 (م، ن)، ص 53

18 دنقور، شمس الدين أحمد (شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف)، ص 65.

19 إن المتأمل في اختلاف النحاة في أصل المشتقات يجد أن هذه الاختلافات تعود إلى قضية جوهرية لها امتدادات واسعة في النحو العربي؛ إنها قضية الأصل والفرع، إذ لطالما وقع الاختلاف حول مجموعة من المسائل اللغوية فإن خلاف الفرع والأصل امتد إلى أبواب نحوية كثيرة، فكان خلافهم في البناء والإعراب، وفي النكرة والمعرفة، وفي الجمود والاشتقاق، وفي التذكير والتأنيث... وكل هذه الثنائيات المختلف فيها ارتبطت بقضية الأصل والفرع.

من مذاهب النحاة وعلماء الصرف بخصوص هذا الخلاف، ذاكرا الحجج المعتمدة من قبل كل فريق، فيقول: "ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه [...] وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتَلّ لاعتلاله [...] فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دلّ على أنه فرع عليه [...] والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها، خصوصاً على أصلكم، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب حَبَّأً، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل".²⁰

ويقدم النحاة تبريرات مختلفة للدفاع عما أصدره من أحكام في اعتبار المصدر هو أصل جميع المشتقات، ومن ذلك "أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل".²¹ يتبين أن الحجج المعتمدة من قبل النحاة جاءت متباينة، فالكوفيون اعتمدوا أدلة صرفية تمثلت في تبعية المصدر للفعل في اعتلاله، وورود أفعال في اللغة لا مصادر لها؛ أي ما يعرف عند علماء الصرف بالأفعال الجامدة، مما يجعل السبق عندهم للفعل على حساب المصدر. أما البصريون فاعتمدوا دليلاً زمنياً عندما علقوا الأفعال بأزمنة محددة، في حين أن المصدر متحرر من كل زمان. ولقد أثمر خلافهم هذا ظواهر صرفية تركيبية ودلالية شكلت لبنات لبحوث أثرت الدراسات اللغوية.

ويرتبط بناء الكلمة في الدرس اللساني بثلاث فرضيات، فرضية الجذر وفرضية الجذع²²، ثم فرضية الكلمة الجاهزة. و يذهب خليل حلمي(2015) أن بناء الكلمة من الجذر تشترك فيه كل اللغات الطبيعية، لكنها "تختلف في ما بينها في طريقة صوغ

20 الأنباري، أبو البركات (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) ج1، ص190

21 (م.ن) ص، 191.

22 للتوسع في الموضوع أنظر(الفاسي، الفهري (2018)، ص. 49

الكلمات من الجذر، ولكن معظمها يشترك في شيء واحد وهو ثبات هذا الجذر في معظم الكلمات المشتقة، بحيث يمكن الاعتماد عليه في تحديد العناصر اللغوية الطارئة على الكلمة، وبالتالي التثبت من بنيتها الأساسية.²³

ونجد في كلام القدماء ما يمكن اعتباره تلميحا إلى أن الاشتقاق يعود إلى الجذر، وهو المذهب الدلالي الذي تبناه ابن جني، إذ يعتبر "أن الجذر يحمل دلالة عامة ترافقه في مختلف تأليفاته الممكنة"²⁴. فالمعنى العام الذي يرافق الجذر في مختلف التقلبات يجعل الجذر نفسه منبع الصيغ كلها، ونجد في ما أورده السيوطي عن ابن مالك في الاشتقاق إشارة إلى العلاقة القائمة بين الأصل والجذر. فهو يعتبر أن الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليبدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا وهيئة²⁵. فبالرغم من أن المقصود بالمادة؛ المادة الأصلية هو فاء الكلمة وعينها ولامها، فإن ربط الاشتقاق بأخذ صيغة من أخرى دون الابتعاد عن المادة الأصلية، وعن ترتيبها وعن المعنى يمكن تأويله على أن الاشتقاق هو أخذ صيغة من جذر مع اتفاقهما معنى ومادة وهيئة تركيب، فالجذر تنتهي الصيغ والمشتقات، وعلى الجذور يعول أساسا في التأليفات الصرفية.

إن الحكم على الوجود المادي للصيغ في الجذر يمتد تاريخيا إلى بعض الإجراءات التأليفية منذ عصر التدوين، فكتاب "العين" للخليل -باعتباره من المصنفات الأولى التي جمعت اللغة ومتونها- اعتمد صاحبه في تصنيفه، وفي جمع مادته على التأليفات المحققة بين الحروف الأصول، وليس باعتماد المصدر أو اسم الفاعل أو

23 حلمي، خليل (الكلمة المعجمية)، ص 67.

24 الوادي، محمد (بناء الجذر في المعجم العربي)، ص 158.

25 السيوطي، جلال الدين (المزهر في علوم اللغة وأنواعها)، ص 269.

الفعل أو أية صيغة صرفية أخرى، فيقول "إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما"²⁶

ونجد في قول الخليل ما يمكن الاستدلال به على العلاقة القائمة بين الجذر والأصل، ومن ذلك أن الكلمات تأتلف من حروف أصول يمكن أن نسميها جذورا، والائتلاف يكون بحسب قوانين صوتية ترتبط بصفات هذه الحروف. ويضاف إلى ذلك ما اعتمد عليه ابن فارس في معجم "مقاييس اللغة"، وذلك أنه بنى مداخلة المعجمية على حروف سماها الأصول. يقول في "باب السين والطاء وما يتلثُهما: "(سطع) السين والطاء والعين أصل يدل على طول الشيء وارتفاعه في الهواء".²⁷

ويمكن تعزيز فكرة علاقة الجذر بالأصل من خلال الخطوات المعتمدة للبحث عن معاني الكلمات في المعاجم القديمة، إذ يتطلب البحث مجموعة من الإجراءات الصرفية تقرب الكلمات موضوع البحث من جذورها، ومن ذلك تجريد الكلمة من حروف الزيادة، ورد الجمع والمثنى إلى المفرد، ورد الحروف المبدلة أو المقلوبة أو المحذوفة إلى أصولها، رد الفعل المضارع أو الأمر إلى الماضي، على أن الماضي هو الأقرب إلى جذر الكلمة. كل هذه التقنيات تشير إلى أن الأصل في التأليف الصرفية إنما يظل قريبا من الجذر.

ويؤكد عبد السلام محمد في نقده لاختلاف القدماء في أصل المشتقات: "أن اعتبار جذر الكلمة أصلا للاشتقاق ليس أمرا مبتدعا، فإن المعجميين يفعلون ذلك، فالجذر عندهم يمثل المادة الخام التي تتشكل منها جميع صور المشتقات بما فيها الفعل والمصدر، وهم _المعجميون_ لا ينسبون معنى معيناً لهذا الجذر وإنما يرون

26 الفراهيدي، الخليل (كتاب العين)، ص. 60

27 ابن فارس، القرويني (معجم مقاييس اللغة)، ج3، ص70.

الجذر مادة خاما استخدم العرب أغلب مشتقات الجذر [...] لذا حرصوا أن يفصلوا في الكتابة بين جذور المادة²⁸.

وأحسب أن مسألة أسبقية الصيغ عن بعضها البعض، والدفاع عن أي منها أصل، وأي منها فرع لم يعد له مبرر، خاصة وأن التوجه أصبح متعلقا بمعالجة المفردات المرتبطة في أصلها بجذور وليس بقوالب صيغية جاهزة، وهذا ما دعا إليه الوادي(1992)، حين اقترح "بناء نموذج صرفي يحدد الصيغ الممكنة وغير الممكنة التي تفرغ فيها الجذور لتكوين الجدوع في اللغة العربية"²⁹، فعلى المستوى الصرفي، فإن الجذور التي تحمل معان محددة تقوم بإفراغ مادتها في قوالب صيغية وفق قواعد محددة تحترم المبادئ الصرفية، وتحترم خصوصية اللغة المعنية بعينها، كما يمكن لهذه القواعد أن تسع معطيات اللغات الطبيعية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل لغة على حدة.

ويتبين من خلال تفسير القدماء للقضايا المرتبطة باسم الفاعل أنهم يتبنون موقفا من بنائه الصرفي. فيعرفه الحملوي بأنه "ما اشتق من المصدر، المبني للفاعل لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به، وهو من الثلاثي على وزن فاعل غالبا"³⁰، فاسم الفاعل من هذه الناحية مشتق من المصدر، وهو في الوقت نفسه مرتبط بالثلاثي، فإذا كان المقصود بالثلاثي هو الفعل الثلاثي، فما علاقة صياغة اسم الفاعل بالمصدر؟ وإذا كان المقصود بالثلاثي الجذر، فلمْ نسبته إلى المصدر دون الجذر؟ وإن كان المقصود بالثلاثي هو المصدر، فإن عدد حروف المصدر ليست دائما ثلاثة حتى ولو كان الجذر ثلاثيا أو الفعل ثلاثيا، فالشين والراء والباء ثلاثة أحرف أصول تشكل جذرا، والفعل منها ثلاثي "شرب"، لكن المصدر منها رباعي؛ شراب، والأمر نفسه بالنسبة

28 عبد السلام، محمد (سفسطائية النحاة في قضية أصل الاشتقاق)، ص.406.

29 الوادي، محمد (بناء الجذر في المعجم العربي)، ص.160.

30 الحملوي، بن محمد، (شذا العرف في فن الصرف)، ص.61/62.

إلى "جلس" و"قعد". ويربط عباس حسن هو الآخر اسم الفاعل بالمصدر، إذ يقول:
"فيصاغ من مصدره الماضي الثلاثي المتصرف على وزن فاعل بأن نأتي بهذا
المصدر - مهما كان وزنه - وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن فاعل".³¹.

ومن وجهة نظري، فإن ربط صياغة اسم الفاعل بالمصدر لا يخلو من تكلف
وتعقيد، لأن التغييرات التي تلحق المصادر ليؤخذ منها اسم الفاعل ستكون كثيرة، وغير
مضبوطة، ولا قياس فيها ولا ضبط. فهم يقولون بضرورة إدخال التغييرات اللازمة على
المصدر مهما كان وزنه، ومع كثرة أوزان المصادر في العربية فإن الأمر قد يتحول
إلى نوع من التعقيد الصرفي. ونقدم لذلك مثالاً كما هو مبين في (2):

(2) أ. كتابة

ب. كتاب

ج. كتب

د. كاتب

فلصياغة اسم الفاعل "كاتب" يؤتى بالمصدر "كتابة"، كما في (2 أ)، ثم يخضع
لما عرف عند النحاة بالتغييرات اللازمة، وذلك بحذف التاء، للحصول على صيغة
"كتاب" كما هو مبين في (2 ب)، ثم تحذف الألف الواقعة بين التاء والباء لتبقى
صيغة "كتب" (2 ج)، وفي الإجراء الصرفي الأخير تضاف ألف بين الكاف والتاء،
للحصول على صيغة "كاتب" كما هو مبين في (2 د).

31 عباس، حسن (النحو الوافي)، ج. 3، ص. 238.

والتأمل لهذه الإجراءات يلحظ أنها لا تخضع لقاعدة يمكن تعميمها على سائر صيغ المصادر، ومع تعدد صيغ المصادر، فإن الأمر سيتحول إلى عدد غير محدود من التغييرات غير المطردة، وغير المبررة.

والتعقيد الذي يخلقه اسم الفاعل من الثلاثي حين ربطه بالمصدر ينسحب كذلك على اسم الفاعل غير الثلاثي، إذ يصاغ "من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه وقلب أول هذا المضارع ميما مضمومة مع كسر الحرف الذي قبل الآخر"³².

إن ما يلاحظ في هذا التعريف الأخير أنه تعريف بني على استدعاء ثلاث صيغ لبناء اسم الفاعل؛ المصدر، والفعل الماضي، والفعل المضارع، ولو اكتفي على الأقل بصيغة واحدة من هذه الصيغ لكان البناء أقرب إلى الضبط.

ويبقى رد الصيغ إلى الجذور من الطروحات الصرفية التي من شأنها أن تجنب التطبيق الصرفي التكلف، لأن "العلاقة بين الجذر والصيغ والأوزان تؤدي من وجهة نظر معجمية إلى رفض الخلاف الذي نشب بين علماء العربية أيضا حول أصل المشتقات هل هو المصدر أم الفعل لأننا اعتبرنا الجذر هو أصل المشتقات"³³.

3. التداخل الصرف الصوتي في اسم الفاعل

1.3. التداخل الصرف الصوتي في اسم الفاعل واسم المفعول

تتداخل بعض صيغ اسم الفاعل مع بعض الصيغ في العربية، وبالرغم من أن هذا التداخل يرتبط بالجانبين؛ الصرفي والصوتي (الشكل والنطق) إلا أنه قد يؤدي إلى بعض الالتباس الدلالي في أثناء الاستعمال. والتداخل بين اسم المفعول واسم الفاعل

32 (م.ن)، ج، 3، ص 245

33 حلمي، خليل (الكلمة، دراسة لغوية معجمية)، ص. 71.

مما تؤكد الوقائع اللغوية، وقد حظي هذا الأمر بعناية كبيرة من قبل علماء العربية، إذ أثنى البحث في هذه القضايا المباحث اللغوية وجعل مادتها تتسم بنوع من الغزارة والتنوع. " فلما كانت الصيغة الصرفية هي الرافد الثاني لمعنى الكلمة - بعد جذرها - كان بدهيا أن تحظى بالعناية نفسها التي حظيت بها دلالة الكلمة معجميا وأن ينهج علماء الصرف نهج علماء المعجم في تقفي دلالات البنى في الصيغ الصرفية في ما يمكن أن نسميه المعجم الصرفي³⁴. ونسجل قبل الشروع في التحليل أن التداخل بين اسم الفاعل واسم المفعول محصور في طبقات محددة من الصيغ، ومن ذلك في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالألف، وكذلك في المزيد الثلاثي المضعف اللام، وهو ما تبينه المعطيات الآتية في (3):

(3) جدول توضيحي لأوجه التداخل الصرفي بين اسم الفاعل واسم المفعول

الفعل الماضي	الفعل المضارع	اسم الفاعل	اسم المفعول
إرتاب	يرتاب	مُرتاب	مُرتاب
قال	يقول	قائل	مقول
استعان	يستعين	مستعين	مستعان

من خلال المعطيات المقدمة في (3)، نجد أن الفعل (ارتاب) فعل مزيد بالهمزة والتاء، وهو معتل أجوف بالألف، والألف منقلبة عن ياء حيث المصدر "ارتياب"، ومنه "الريبة"، لكن هذه الألف لا يحدث لها أي تغيير مع صيغة المضارع. وعدم التغيير هو الذي قاد إلى التداخل الصرفي بين اسم الفاعل واسم المفعول في صيغة: "مرتاب". وبخلاف ذلك، فإن الفعل "قال" فعل أجوف بالألف، وهو فعل ثلاثي، وأصل "الألف"

34 مشري، عبد الناصر مشري (2012)، ص. 14.

"واو"، فقد انقلبت همزة في اسم الفاعل، إذ إنه من الثلاثي على وزن فاعل. أما اسم المفعول، فهو على وزن مفعول حيث أنتجت صيغة "مقوول"، فحذفت الواو مع بعض الإجراءات الصرفية³⁵، فجاء الاختلاف ظاهرا بين صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل "قال"، بالرغم من أن الفعل أجوف بالألف. أما الفعل "استعان"، فبالرغم من أنه أجوف بالألف، فهو مزيد بالهمزة والسين والتاء، وأصل العلة فيه ياء لقولنا في المضارع (يستعين) (ويعين)، فهذه الألف التي عادت إلى أصلها اليائي في المضارع "يستعين" باعدت بين صيغة اسم الفاعل "مستعين" وبين صيغة اسم المفعول مستعان³⁶. والأمر يختلف في أفعال من قبيل (ارتاب) و(اغتاب) و(انساب)، فهي أفعال تأتي منها أسماء الفاعل مع أسماء المفعول على الشكل الصرفي نفسه.

أما التداخل بين اسمي الفاعل والمفعول في المزيد الثلاثي المضعف اللام، فنمثل له بتحليل المعطيات اللغوية في (4):

35 علماء الصرف يفسرون التحولات الصرفية في بنيات من قبيل: "مقوول" باعتبارها اسم مفعول من (قال) بضعف حرف العلة - الواو الأولى - على حمل الحركة، فتتقل إلى الحرف الصحيح الساكن قبله (القاف)، فاجتمعت واوان؛ الأولى أصلية في الصيغة، والثانية زائدة، فحذفت الزائدة لإنتاج صيغة "مقوول"، وهي اسم المفعول من الفعل (قال). وقد وقع خلاف بين سيبويه والخليل والأخفش حول الواو المحذوفة. (أنظر: المبرد، العباس (المقتضب)، ج1، ص100)

36 بحسب علماء الصرف فإن (مستعين) اسم فاعل من الفعل (استعان)، وبما أن اسم الفاعل من غير الثلاثي يأتي على صيغة المضارع بضم حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر، فإن أصل صيغة اسم الفاعل هو: (مُسْتَعِينٌ). وقد ضعف حرف العلة الياء على حمل الحركة، فنقلت إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها، للحصول على صيغة (مُسْتَعِينٌ)، وبالنسبة إلى اسم المفعول؛ بحيث إن صياغته من غير الثلاثي على صيغة المضارع بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره، ولهذا فإن أصل (مستعان) هو (مُسْتَعِينٌ). ولما ضعف حرف العلة (الياء) على حمل الحركة نقلت إلى الحرف الصحيح قبله، لتصبح الصيغة هي (مُسْتَعِينٌ). ولما كانت الألف هي الحركة المناسبة للفتحة وليست الياء، فقد قلبت الياء ألفا، للحصول على اسم المفعول (مستعان). (أنظر ابن جني، أبو الفتح عثمان (المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، ص 184

(4) جدول توضيحي للتداخل الصرفي بين اسم الفاعل واسم المفعول

اسم المفعول	اسم الفاعل	الفعل
مُرْتَدُّ	مُرْتَدُّ	إِرْتَدَّ
مُهْتَمِّمٌ	مُهْتَمِّمٌ	إِهْتَمَّمَ
مَزْدُودٌ	رَادٌّ	رَدَّ
مُسْتَقَرٌّ	مُسْتَقَرٌّ	اسْتَقَرَّ

يتبين من خلال المعطيات المتضمنة في (4) أن الفعل "ارتد" فعل مضعف، وهو مزيد بالهمزة والتاء، وبفك التضعيف فإن اسم الفاعل منه هو "مرتد"، واسم المفعول "مرتد"، فوق إدغام المثليين لتبقى صيغة "مرتد" مشتركة شكلا ونطقا بين اسم الفاعل واسم المفعول. وما قيل عن "مرتد" يقال عن "مهتم". ويختلف الإجراء الصرفي في الفعل "رد" الثلاثي، فاسم الفاعل منه "راد"، فوق إدغام الدال في صنوها. أما اسم المفعول فهو "مردود"، وقد فصلت واو اسم المفعول بين الحرفين المثليين مما جعل صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول تختلفان من حيث الشكل. لكن الفعل "استقر" المزيد المضعف، فإن الزيادة المتمثلة في الهمزة والسين والتاء قد شككت حاجزا للتداخل، فأصل الفعل "استقر"، وحيث إن المثليين محركان معا، فإن حركة أولهما نقلت إلى الساكن قبله فوق الإدغام للتجانس القائم بين الحرفين، فأصبحت صيغة اسم الفاعل "مُسْتَقَرٌّ"، واسم المفعول "مُسْتَقَرٌّ"، إذ وقعت "القاف" ما قبل الأخير حين اعتماد المبدأ الصرفي لصياغة اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي، مما صرف الصيغتين عن التداخل الشكلي ذي الارتباط الوثيق بما هو منطوق.

إن التحليلات الأصواتية بناء على معطيات الصوارة التوليدية المعيار،³⁷ والمقدمة لمثل هذه الصيغ المتداخلة توضح، إذن، أن التداخل بينها يبقى تداخلا شكليا في المنطوق. إذ يتبين أن لصيغتي "مرتاب"؛ اسم الفاعل، و"مرتاب" اسم المفعول البناء الصرفي نفسه، والقواعد الصوتية نفسها، وما تفرع عنها من قراءات صوتية وغير صوتية، وهو ما تعبر عنه التمثيلات في(5):

(5) أ. البناء الصرفي لصيغة "مرتاب"

الجذر: لاري ب

الصيغة الصرفية: /فات ع ل/

الجدع: /رت ي ب/

ب. القواعد الصوتية لكلمة "مرتاب"

القاعدة الأولى:

الصياغة الصوتية للقاعدة الأولى:

ي ← / ا / ع

القراءة غير الصوتية للقاعدة الأولى:

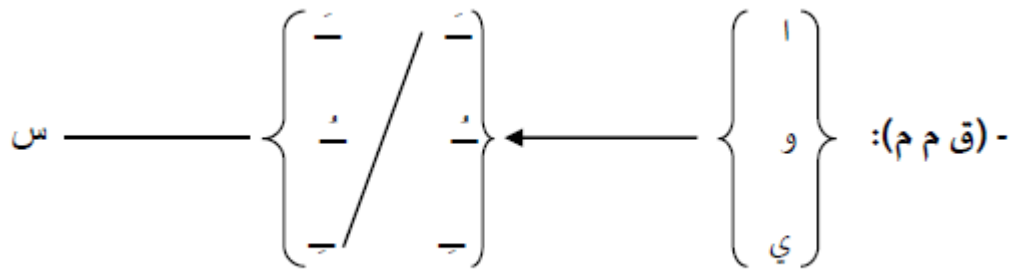
37 هذه التحليلات الصرف الصوتية مستمدة من تشومسكي Chomsky وهالي Halle (1968)، وتطبيقاتهما على معطيات اللسان العربي، وبريم (1970) و(السغروشني) (1987) والوادي (2022).

تقول القاعدة الأولى في طابعها غير الصوري: حول الياء إلى ألف إذا كانت

قبلها فتحة

القاعدة الثانية: قاعدة المماثلة المقطعية

الصياغة الصورية لقاعدة المماثلة المقطعية



القراءة غير الصورية لقاعدة المماثلة المقطعية

تقول قاعدة المماثلة المقطعية في طابعها غير الصوري: حول الألف فتحة إذا

وقعت قبلها فتحة وكان بعدها ساكن.

القاعدة الثالثة:

ق م: ح م ح ← ح

بحسب المطلوب:

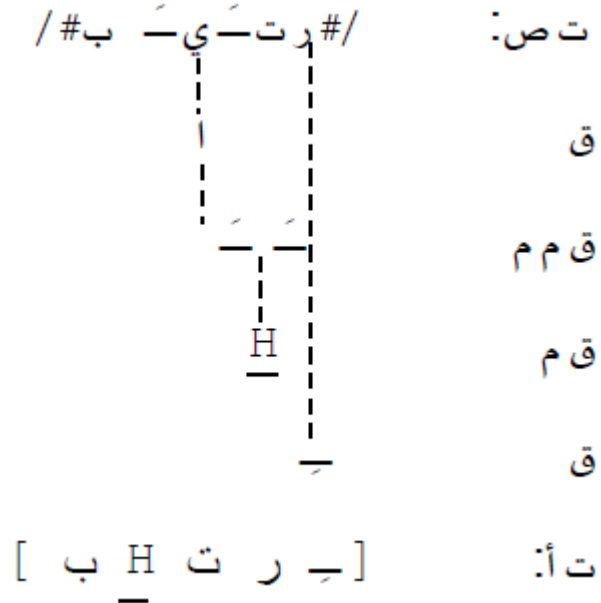
ق م: ح م ح ← ح

القراءة غير الصورية لقاعدة المد:

تقول قاعدة المد في طابعها غير الصوري: حول فتحتين متماثلتين إلى فتحة

طويلة

ج. اشتقاق كلمة "مرتاب" من تمثيلها الصوتي:



إن التمثيلات المقدمة في (5)، وما تفرع عنها من بناء صرافي لصيغة مرتاب، وقواعد صوتية؛ بقراءتها الصورية وغير الصورية، ثم التمثيل الصوتي، مما يبين أن ما تداخل من صيغ بين اسم الفاعل واسم المفعول هو تداخل في الشكل المكتوب والمنطوق.

ويذهب ابن الأنباري إلى أن مشاركة اسم الفاعل اسم المفعول الصيغة الصرفية من الأضداد، فيقول: "قولهم "مرتد" الذي يرتد الشيء، ومرتد للذي يُرتد منه الشيء، فإذا كان للفاعل فأصله "مرتد"، فاستقلوا الجمع بين حرفين متحركين من جنس واحد، فأسكنوا الدال الأولى وأدغموها في التي بعدها، وإذا كان للمفعول فأصله "مرتد"38.

38 ابن القاسم، الأنباري (كتاب الأضداد)، ص. 309.

لم يحظ رأي الأنباري- القائم على أن اشتراك اسم الفاعل واسم المفعول في صيغة واحدة يعد من الأضداد- بالقبول، وهذا ما أشار له عبد الواحد وافي في معرض حديثه عن التضاد في اللغة العربية، فيقول: "وقد تأتي بعض الأضداد من عوارض تصريفية، وذلك بأن تؤدي القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة صرفية واحدة، فينشأ عن ذلك لبس في معنى الصيغة المشتركة يؤدي إلى عدها من باب الأضداد"³⁹، والمقصود بالعوارض التصريفية مختلف التغييرات الصرفية التي تلحق الصيغة قبل أن تستوي قالباً في الاستعمال، ومن ذلك القلب والحذف والتسكين والإبدال.

ومن هنا، فإن عدَّ ابن الأنباري اسم الفاعل واسم المفعول المتداخلين من الأضداد يكون توسعاً مبالغاً فيه⁴⁰. ولو جاز ذلك لجاز وضع الكثير من الصيغ المتداخلة في ما بينها صرفياً أو دلالياً في دائرة الأضداد، فالعديد من القوالب الصرفية تأتي متداخلة، وقد يجعلها هذا التداخل ملتبسة النوع. ونسوق مثلاً للصفة المشبهة باسم الفاعل واسم الفاعل نفسه من خلال التفسير الذي نحاه عباس حسن في هذا الشأن، فيقول: "مجئ الصيغة من مصدر الفعل غير الثلاثي بالطريقة السالفة لا يكفي _ من غير قرينة _ للقطع بأنها صيغة "اسم فاعل"، فقد يوهمنا مظهرها أنها كذلك مع أنها في حقيقتها "صفة مشبهة" بسبب دلالتها على معنى ثابت ومن هذا: الصيغة

39 وافي، عبد الواحد (فقه اللغة)، ص. 151.

40 الكثير من الصيغ الصرفية لم تجعل من باب الأضداد بالرغم من التداخل الصرفي القائم بينها، ومن ذلك التداخل بين اسم المفعول والمكان والمصدر الميمي، وتداخل اسم المكان مع اسم الزمان. والتداخل الصرفي بين اسم المفعول واسم المكان له علاقة بالفعل غير الثلاثي في قوله تعالى: "ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين" (الأعراف 24)، فالمستقر من باب اسم المصدر الميمي، بمعنى لكم فيها استقرار، وقد تكون ذات علاقة باسم المكان، أي مكان تستقرون به، وقد تؤخذ على أنها اسم الزمان أي أن الاستقرار في الأرض لن يدوم إلا مدة زمنية محدودة، وقرينتنا "الأرض" والحين" في الآية ترجحان المعنى الزماني والمكاني من دون استبعاد الدلالة المصدرية.

المضافة إلى فاعلها في مثل: النجم مستدير الشكل[..] والأصل مستدير شكله⁴¹. فمن غير قرينة فإن الكثير من الصيغ قد يقود تداخلها إلى نوع من الالتباس الدلالي، مما يتطلب التوسل بمستوى لغوي آخر.

ومثل هذا التحليل الصرفي يوجد في العديد من الكتابات اللغوية، ومن ذلك ما بينه عباس حسن في شأن تبريره للتداخل في صيغة "مختار"، إذ يؤكد أن "كسر الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي قد يكون كسرا ظاهرا وقد يكون مقدرًا كما في مثل: مختار فأصلها "مُخْتَرِ، وقلبت الياء في "مُخْتَرِ" ألفا لوقوعها متحركة بعد فتحة"⁴².

أما التمييز الدلالي بين ما جاء متداخلا شكلا فلا يمكن الاطمئنان فيه لمثل هذه التحاليل الصرفية، من دون استدعاء مستوى لغوي آخر يتعاقد على الأقل مع ما هو صرفي.

ولهذا، فإن تغليب مستوى لغوي على حساب الأنظمة اللغوية الأخرى قد لا يوصل إلى نتائج قطعية بخصوص الالتباس بين الصيغ، والأرجح أن تضافر المستويات اللغوية جميعها، صرفية وصواتية ومعجمية ودلالية وتركيبية لهو المدخل الأساس لفك شفرات هذا الالتباس.

وأقترح في هذا الصدد تمثيلات باعتماد المستوى التركيبي للتمييز بين الصيغ المتداخلة، وهو ما تبينه المعطيات في (6):

(6) أ. الرئيس مرتاب

ب. الرئيس مرتاب منه

41 عباس، حسن (النحو الوافي)، ج 3، ص. 245.

42 عباس، حسن (النحو الوافي)، ج. 3، ص. 246.

من خلال المعطى (6 أ) و(6 ب) يتبين أنهما تضمنا صيغتين صرفيتين؛ "مرتاب" لهما الشكل نفسه، لكن الصيغة "مرتاب" في (6 أ) هي اسم فاعل، فالذي قام بحدث الارتباب هو الرئيس، لأن فعل "ارتاب" قد يكتفي بمقولة معجمية واحدة تؤدي الدور المحوري، وهو ما يمثله المعطى (7):

(7) ارتاب الوزير

لكن "مرتاب" في (6 ب) استلزم محورا للارتباب، واستلزم معجميا⁴³ فضلا مركبا حرفيا، وهذه من الخصائص التركيبية التي يتسم بها اسم المفعول عن اسم الفاعل، والمعطى التمثيلي ل(6 ب) هو:

(8) ارتاب الشعب من الرئيس

إن المدخل التركيبي من شأنه أن يقدم تفسيرات للعديد من البنيات اللاحنة في العربية التي تجري على ألسن المتكلمين، وهو ما تمثله هذه المعطيات من اسم المفعول، والقصد منها هو اسم الفاعل:

* (9). أ. نوقشت مختلف الأفكار

* ب. هذه أقسام مشتركة

* ج. المدرسة مرخصة من الوزارة

إن هذه البنيات المنطوقة هي بنيات لاحنة، وقد نُطق فيها اسم المفعول، والمقصود اسم الفاعل، لأن اسم المفعول "مختلف" ومشتك، ومُرَخَّص "مقولات تستلزم معجميا فضلات عبارة عن مركبات حرفية كما هو مبين في (10):

43 الاستلزام المعجمي والاستلزام المحوري من القضايا التركيبية التي سأناقشها في الفصل الثاني من هذا البحث، بعنوان: اسم الفاعل والشبكة الموضوعية.

(10) أ. الأفكار مختلف فيها

ب. الأقسام مشترك فيها

ج. المدرسة مرخص لها

وهذا أمر لا تستلزمه أسماء الفاعل (مختلف" ومشتك، ومُرخص) كما هو مبين
في (11) :

(11) أ. نوقشت مختلف الأفكار

ب. هذه أقسام مشتركة

ج. المدرسة مرخصة

ويمكن تعميم هذا النوع من الاستلزام على معطيات لغوية لها الشكل الصرفي نفسه من قبيل؛ (الأمر مرتاب منه) و(الخطب مهتم به) و(الحراك مرتد عنه).
إن المستويات اللغوية من شأنها أن تُعتمد مداخل لفرز معاني الصيغ المتداخلة، والذي استعصى منها داخل التركيب فمرده للسياق، خاصة أن الاستعمال اللغوي هو الذي يكشف عن هذا التداخل الصرفي، ولهذا فإن "اللغة تحت سلطة السياق فكان الترادف والمشارك و التضاد و غير ذلك من العلاقات الدلالية المعروفة، وبالمثل كان حال الدلالة الصرفية التي عرفت ظاهرة العدول عن المعنى النمطي الأصلي الذي حددته قواعد الصرف لكل صيغة إلى معانٍ كثيرة تستشف من خلال السياق".⁴⁴

44 مشري، عبد الناصر(العدول الصرفي، تواضع جديد)، ص،14.

2.3. التداخل الصرف الصوتي بين اسم الفاعل والصفة المشبهة

يعد التداخل الشكلي بين الصفة واسم الفاعل من القضايا النحوية والصرفية التي استأثرت باهتمام اللغويين، فنجدهم يقدمون علامات مميزة للصيغتين، ومظاهر تبيين الفروقات بينهما. والمتأمل لتفسيرات النحاة في هذا الباب يرى أن مذاهب التمييز عندهم تباينت بين الفوارق الدلالية والتركيبية والزمنية والصرفية والسياقية.

يعد مظهر الحدوث والثبوت من أكثر العلامات المعتمد عليهما عند اللغويين في التمييز بين صيغتي اسم الفاعل والصفة، فالصفة عندهم دالة على الثبوت بينما اسم الفاعل دال على الحدوث. وإلى هذا المعنى يشير ابن هشام بقوله: "الصفة المُشَبَّهَةُ باسم الفاعل المُتَعَدِّي لواحِدٍ، وهي الصفة المَصُوغَةُ لغير تفضيل لإفادَةِ الثبوتِ"⁴⁵. وقد احترز ابن هشام بذكر اسم الفاعل المتعدي، لأن اسم الفاعل عند بعض اللغويين لا يصاغ من الفعل اللازم بالأصالة، كما احترز بالصياغة لغير تفضيل، تجنباً للخلط بين الصفة واسم التفضيل، لأن كليهما قد يصاغ من الفعل اللازم، وأن كليهما قد يدل على الثبوت، إلا أن اسم التفضيل يأتي للمقارنة بين أمرين اشتركا في صفة واحدة وزاد أحدهما عن الآخر في سياق التركيب المعروف عند اللغويين بأسلوب التفضيل، وهذا مقصد لا تؤديه الصفة المشبهة. ولزوم فعل الصفة المشبهة عند اللغويين صار من الأمور المسلم بها، فهي "ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت نحو: كريم وحسن"⁴⁶. ولتمييز الحدوث والثبوت نورد المعطيات اللغوية الآتية:

(12) أ. سَعَدٌ جَمِيلٌ الطبع

ب. سَعَدٌ مُجَمَّلٌ الطبع

45 ابن هشام، جمال الدين (متن قطر الندى وبل الصدى)، ص 21.

46 الجرجاني، بن محمد (كتاب التعريفات)، ص. 133.

فالصفة في المثال (12 أ) ترتبط بالفعل "جَمَلٌ"، وهو الفعل الثلاثي اللازم بالأصالة، إذ لا يعدى أبداً ولو بالواسطة، فيقال: "جَمَلٌ طَبَعُ زَيْدٍ". والصفة "جميل" تحمل معنى الثبوت، فالجمال صفة ثابتة في زيد وليست حادثة. أما صيغة "مُجَمِّل" في المثال (12ب) فإن ارتباطها بالفعل "جَمَلٌ" المزيد بالتضعيف والمتعدي جعلها تحمل معنى الحداثيّة؛ وهذا هو اسم الفاعل؛ أي أن "سعد" أحدث الجمال في الطبع حين جَمَلَهُ. وهذه الحداثيّة هي ما تفتقر إليها الصفة المشبهة. وحيث إن الصفة في هذا السياق تختلف من حيث وزنها الصرفي عن اسم الفاعل الذي يصاغ من حدث الفعل غير الثلاثي بطريقة مخصوصة، ومن الثلاثي على وزن فاعل، فإن تداخلاً صرفياً تخلقه بعض الصيغ الوصفية التي تأتي على وزن فاعل، مما يجعلها ملتبسة باسم الفاعل صرفياً ودلالياً، وذلك من مثيل:

(13) أ. الرجل صابراً.

ب. الطفل راسماً الوردية.

فالصيغتان "صابر" و"راسم" في (13 أ) و(13 ب) كلتاهما وصف للرجل وللطفل على التوالي، وكلتاهما على وزن فاعل من فعل ثلاثي، إلا أن طبيعتهما الدلالية مختلفة، ف"صابر"، بالرغم من مجيئها على وزن اسم الفاعل، فهي ليست من اسم الفاعل في شيء، ففعلها لازم، والصبر صفة ثابتة في الرجل لا علاقة لها بالحدوث، بينما الصفة "راسم" من الفعل المتعدي "رسم" تدل على الحدوث، وليس الثبوت. وإلى هذا المعنى يشير الفاسي الفهري (2018) في ما نقله عن القدماء بقوله: "فالصفة تدل على وضع قار ودائم أو على الثبوت، بينما المشارك⁴⁷ يدل على شيء واقع عارض

47 يقصد بالمشارك في الأدبيات اللسانية الحديثة اسم الفاعل واسم المفعول باعتبارهما يشتركان مع الفعل في خصائص جبهة كثيرة. ولفظ المشارك يقابله في الإنجليزية participle (أنظر - the category of participle

bojon lundquist of tromso castle- Wasso1977

أي على الحدوث⁴⁸. فالصبر وضع قار ثابت في الرجل، بينما الرسم عارض حدثي في سلوك الطفل. وينبه العماري مع هذا التداخل الصرفي في الصيغتين إلى أنه لا يجب أن ننخدع بالصيغة، فقد تأتي على شكل: (فاعل) دون أن يعني ذلك أن الأمر يتعلق باسم فاعل⁴⁹. والتداخل الصرفي بين الصيغتين لا يرتبط فقط بالفعل الثلاثي في سياق الصياغة على وزن فاعل، بل يتعداه إلى الصياغة من غير الثلاثي، مما يتطلب اعتماد معايير دقيقة، بل ومتعددة لتمييز كل صيغة عن الأخرى. ونمثل لهذا التداخل بالمعطيات الآتية:

(14) أ. الأب مستقبِلٌ ضيفه

ب. الشكل مستقيمٌ ضلعُه

إن صفة "مستقبل" في (14 أ) المرتبطة بالفعل غير الثلاثي "استقبل" تحمل دلالة الحدثية، ولا تحمل معنى الثبوت، فالاستقبال حدث عارض لدى الأب، فهي اسم فاعل، بخلاف الصفة "مستقيم" في (14 ب)، فبالرغم من ارتباطها بفعل غير ثلاثي "استقام" - وهو فعل لازم بالأصالة - فإنها لا تدل على الحدوث، فالاستقامة صفة ثابتة في الضلع وليست حادثة. وهذا لا يعني أن صياغة الصفة من غير الثلاثي بطريقة صياغة اسم الفاعل يجعلها من أسماء الفاعلين، "فمجيء الصيغة من مصدر الفعل غير الثلاثي بالطريقة السالفة لا يكفي - من غير قرينة - لقطع بأنها صيغة "اسم فاعل"، فقد يوهمنا مظهرها أنها كذلك، مع أنها، في حقيقتها، صفة مشبهة بسبب دلالتها على معنى ثابت، ومن هذا: الصيغة المضافة إلى فاعلها في مثل: النجمٌ مستدير الشكل [...] والأصل مستديرٌ شكله⁵⁰. والصفة المشبهة بهذا المعنى تتداخل مع صيغ

48 الفاسي الفهري (2018)، ص 164.

49 العماري، عبد العزيز (الجملة العربية، دراسة لسانية)، ص 140.

50 عباس، حسن، (النحو الوافي) ج 3، ص 245

صرفية أخرى، فتأتي معها على الوزن نفسه، وإلى ذلك القصد يشير تمام حسان بقوله:
 "على أن الصفة المشبهة من بين هذه تتعدد صيغها تعددا يجعلها صالحة للبس من
 حيث المبنى مع كل واحدة من الصفات الأخرى"⁵¹، وأحسب أن تمام يقصد بالصفات
 الأخرى -علاوة على اسم الفاعل- اسم المفعول وصيغ المبالغة واسم التفضيل⁵². بل
 إن حسان يوسع من الصيغ الداخلة في دائرة الالتباس لتتجاوز الصفات إلى المصدر
 فيقول: "خذ مثلا صيغة "فَعَل" تجدها مشتركة بين الصفة المشبهة وبين المصدر، ومن
 أمثلتها "شَهْمٌ" و"ضَرْبٌ"، فإذا وقع الغموض في الصيغة هنا، فلن يقع في الأمثلة، لأن
 هذه الأمثلة إما أن تكفي بمفردها لشرح معنى الصيغة، كالمثالين المذكورين، وإما ألا
 تكفي كما في "عَدَل" التي تصلح لمعنى الصفة، كما تصلح لمعنى المصدر، فإذا جاء
 هذا الغموض في المثال كما جاء في الصيغة، اضطررنا إلى الاستعانة بوسيلة نحوية
 في تحديد معان صرفية، تلك الوسيلة النحوية هي السياق"⁵³. مما يبين أن الالتباس
 هاهنا هو التباس صرف-دلالي محض.

ونجد من اللغويين من سلك مسلكا اعتبره أكثر دقة للتمييز في الفعل الواحد بين
 دلالاته على الثبوت مرة، وبين دلالاته على الحدث في سياق آخر، وبذلك يصبح الفعل
 الواحد صالحا لصياغة اسم الفاعل وصالحا لصياغة الصفة المشبهة، حتى ولو كان
 الفعل من الأفعال اللازمة بالأصل، ومن ذلك ما بينه القاضي نكري من خلال تعريفه
 للصفة فيقول: "وهي في اصطلاح النحاة اسم اشتق من مصدر؛ أي حدث لازم
 موضوع لمن قام به ذلك الحدث على معنى الثبوت [...] فمعنى (زيد كريم) ثبت له
 الكرم بعد أن لم يكن، وإن قصد الإخبار عن حدوثه أو لا حدوثه، وليس معناه أنه

51 تمام، حسان (اللغة العربية مبناها ومعناها)، ص 99

52 علاوة عن التباس الصفة المشبهة من حيث بناؤها الصرفي باسم الفاعل، فإنها تلتبس كذلك بصيغة اسم
 المفعول: (محموم/ محمود) وصيغة المبالغة (عليم/كثير) وباسم التفضيل (أبيض/أطول) وبالمصدر (شهم/
 ضرب).

53 تمام، حسان (مناهج البحث في اللغة)، ص. 174.

حدث له الكرم بعد أن لم يكن، وإن قصد الإخبار عن حدوث كرمه فيقال زيد كارم الآن أوغدا لعمرو⁵⁴ وبناءً على ذلك يمكن إنتاج المعطيات اللغوية الآتية:

(15) أ. القبيلة كارمٌ شيخُها

ب. القبيلة كريمٌ شيخُها

ج. الشيخُ كارمٌ الوفد

د. الشيخُ كارمٌ للوفد

إن ما ذهب إليه القاضي نكري من أن الفعل (كُرِمَ) يسمح بصياغة اسم الفاعل، يجعلنا ننتج معطى لغويا لاسم الفاعل (كارم) كما في (15 أ). فهو اسم فاعل لازم من الفعل "كرم" دال على ما ارتبط بالشيخ من حدث الكرم، وليس على الوصف الثابت، بخلاف المعطى (15 ب) الذي يفيد ارتباط الموصوف بصفة الكرم الثابتة. فصفة (كريم) صفة مشبهة باسم الفاعل، لكن ما اعتبر اسم فاعل في (15 أ) من الفعل اللازم بالأصالة "كُرِمَ" نجده متعديا في (15 ج) من دون واسطة، وفي (15 د) جاء اسم الفاعل متعديا بحرف الجر، وفي ذلك تعارض واضح مع المذاهب القائلة: إن اسم الفاعل لا يصاغ من الفعل اللازم بالأصالة. وليس هذا فقط، بل إن اسم الفاعل هذا، وبالرغم من ارتباطه بفعل لازم بالأصالة إلا أن اسم الفاعل منه وظف مرة لازما كما في (15 ج)، ومرة متعديا كما في (15 ج)، مما يجعل الصيغة المرتبطة بالدلالة الواحدة مرة متعدية ومرة لازمة⁵⁵.

54 نكري، الأحمد (دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، ج 2، ص، 176.

55 تتأثر بعض الأفعال في اللغة العربية تركيبيا بالدلالة التي تحملها، فالفعل "رأى" باعتباره مقولة فعلية، تستلزم معجميا مرة فضلة واحدة، ومرة فضلتين اثنتين، والاختلاف التركيبي مرده إلى الاختلاف الدلالي، وهذا ما عبر عنه القدماء ب"رأى" البصرية كقولنا "رأيت القمر" ورأى الحلمية كقولنا: رأى القاضي المتهمَ مظلوما. وهذه القضية تناقش

ويذهب العماري إلى عدم إمكان صياغة اسم الفاعل من الفعل اللازم بالأصالة، وذلك من خلال ما استنبطه من مذاهب القدماء، فيقول: "إنه لا يصاغ من الأفعال اللازمة بالأصالة (أفعال السجايا والغرائز والألوان مثلا) أسماء الفاعلين التي تقوم مقامها، فلا يسمح مثلا باشتقاق النموذج؛ (زيد كارم، ظارف، حاسن) من (كرم، ظرف، حسن) زيد⁵⁶، وبحسب ما ذهب إليه العماري في هذا السياق فإن المعطيات الواردة في (15 أ) و(15 ج) و(15 د) هي معطيات مشكوك في صحتها، لأن الفعل "كْرَمٌ" لا يسمح بصياغة اسم الفاعل فضلا على تعديته إلى مفعول به.

إن المعهود الصرفي لعمل الفعل اللازم يقتضي تغييرا في البناء الصرفي للصيغة؛ زيادة أو حذفًا، بمعنى أن إعمال اسم الفاعل المفترض من "كْرَمٌ"، يكون بزيادة همزة التعدي لتصبح البنية "أكرم"، و"أكرم" هذا متعد، فيلحق به اسم فاعله في العمل، ونمثل لذلك ب(16):

(16) أ. زيد مُكْرَمٌ القبيلة

ب. زيدٌ مُكْرَمٌ للقبيلة

يبدو أن ما ذهب إليه القاضي نكري من إمكان اشتقاق اسم الفاعل من الأفعال اللازمة أمر يدعو إلى التأمل. وما يتبين من خلال ما توفر من أمثلة أن هذا النوع من الأفعال - خاصة تلك التي تأتي على وزن "فَعْلٌ" - تصلح لصياغة ما عرف بالصفة المشبهة دون أسماء الفاعل تبعا لحال لزومها، إذ إنه "حين يكون الفعل لازما

في النحو العربي في إطار الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد، والأفعال المتعدية إلى مفعولين اثنين. لكن الفعل (كرم) ليس من هذه الطبقة، إذ يظل محتفظا بالدلالة نفسها.

56 العماري، عبد العزيز (الجملة العربية، دراسة لسانية)، ص. 136.

ودالا على معنى الثبوت والدوام، فإنه يغلب عليه مجيئه من باب فَعَلَ يفْعُلُ بضم العين في الماضي والمضارع مثل صعب وخبث وجبن وحسن⁵⁷.

وفي إطار ما دافع عنه بعض اللغويين من ارتباط الصفة المشبهة بالأفعال اللازمة التي تأتي على وزن "فَعَلَ"، فإن الأمر يخلق التباسا صرفيا بين صيغ بعض الأفعال، فعلى سبيل التمثيل فإن صفة "رحيم" ترتبط في أصلها الدلالي بالفعل "رَحِمَ"، واسم الفاعل "راحم" من الفعل "رَحِمَ"، فبالرغم من انتماء الصيغتين للمادة الجذرية نفسها، وبالرغم من أن هذه المادة تبقى ثلاثية الأحرف على مستوى بناء الفعل، إلا أن الاختلاف واقع في البناء الصرفي للفعلين، وإلى هذا المعنى يشير التهانوي في تمييزه بين صيغتي "رَحِمَ" و"راحم" فيذهب إلى أن: "رحيم [...] مشتق من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله من رَحِمَ بضمها فلا يقال "رحيم" إلا من رَحِمَ بضم الحاء أي صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له"⁵⁸.

وفي ما ذهب إليه التهانوي ملحوظتان اثنتان؛ الأولى تتمثل في أن المسوغ الصرفي الذي نقلت بموجبه صيغة "رَحِمَ" إلى صيغة "رَحِمَ". فلئن كانت صيغة "رَحِمَ" من الصيغ الواردة في أبنية العربية، فالذي يبدو صوابا هو أن تصاغ منه "رحيم" من دون الالتجاء إلى هذا النقل الحركي. والملحوظة الثانية هي أن صيغة "رحيم"، وفي علاقتها بالفعل "رَحِمَ"، بعد النقل أضحيت في تعداد صيغ المبالغة في ارتباطها بالفعل الثلاثي المتعدي. والمعروف أن صيغة "رَحِمَ" ليست من الأبنية المطردة في العربية، وإنما المتحقق فيها هو صيغة رَحِمَ المتعدي⁵⁹. و لبيان ذلك نورد المعطيات الآتية:

(17) أ. الخال رحيم

58 التهانوي، محمد (موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم)، ج2، ص.1078.

59 أقصد بالمتون اللغوية معجم العين للخليل، وتهذيب اللغة للأزهري، ومنجد اللغة للهنائي كراع النمل، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، والبارع لأبي علي القالي فلم أجد صيغة "رَحِمَ" وإنما المعتمد عندهم هو صيغة رَحِمَ المتعدية.

ب. الله رحيمٌ العبادَ

ج. الله راحمٌ العبادِ

د. العداء سريع

فمن خلال (17 أ) فإن صيغة "رحيم" هي صفة لمن اتصف بالرحمة اتصافاً شديداً، وعن هذا الاتصاف الشديد يترتب التكرار الحدتي لمظاهر الرحمة. وما يثبت ذلك هو نقل المبالغة في الرحمة إلى العباد في (17 ب) و(17 ج). والأمر يختلف في (17 د) ذلك أن "سريع" ليست من المبالغة في شيء. فهي صفة ثابتة في الموصوف، ولا يمكن أن تنتقل إلى متلقٍ. ولهذا فإنه لا ينبغي أن ننخدع بالقالب الصرفي للصيغة قبل اختبارها لأجل تصنيفها. فالرحمة ليست في دلالتها كالكبر لكبير، والكثرة لكثير، والسرعة لسريع، فالرحمة تنتقل من فاعل إلى مفعول، ومن منفذ إلى متلقٍ، بعكس السرعة والكبر والكثرة، فهي صفات تتسم بنوع من اللزوم التركيبي والدلالي.

وفي ظل التداخل الحاصل بين صيغتي اسم الفاعل والصفة المشبهة، فإن من الباحثين من وسع من الدائرة الصرفية والدلالية لصيغ اسم الفاعل إلى حد التضيق على الأبنية التي اعتبرت صيغاً للصفة المشبهة، فقد ذهبت خديجة الحديثي من خلال تتبعها للأبنية الصرفية عند سيبويه، إلى أن اسم الفاعل يأتي "على" "أفعل" و"فُعلاء" قياساً في فَعَلٍ اللّازم نحو "شهب" فهو "أشهب" وهي "شهباء" و"حدب" فهو "أحدب" وهي "حدباء" [...] "وصيد فهو أصيد وهي صيداء"⁶⁰. فلقد جعلت الباحثة كل ما ورد في "الكتاب" من أبنية على وزن أفعل وفُعلاء من صيغ اسم الفاعل، وهذا يخالف الأوزان الذي رسمها علماء الصرف لأبنية اسم الفاعل، وذلك من خلال الشواهد اللغوية

60 الحديثي، خديجة (أبنية الصرف في كتاب سيبويه)، ص. 262.

التي استنتقوها، بل إنهم جعلوا ما اعتبر اسم فاعل تابعا للصفة المشبهة، وتضيف الحديثي، في الموضوع نفسه، أن اسم الفاعل جاء "على فعلاَن قياسا في "فعل" اللازم إذا دل على خلو أو امتلاء نحو عطش فهو عطشان، وظمئ فهو ظمآن وندمت فهي ندمانة"⁶¹. ويورد ابن الحاجب الكردي في الشافية هذه الأوزان في باب الصفة المشبهة:

وجاءَ في الكل لمعنى العطشِ والجوع فعلاَن لصد قد غشي
كمثل عطشانَ كذا جوعان ضداهما الريان والشبعان⁶²

وتضيف "الحديثي" في هذا الشأن، أن سيبويه لم يحدد "أبنية الصفة المشبهة، ولم يفرق بين صيغها وصيغ اسم الفاعل"⁶³، ومن هنا نتساءل عما اعتمدت عليه الباحثة في تصنيف هذه الصيغ ضمن الصفات المشبهة؟ وما نقلته عن سيبويه في كون هذه الصيغ من أسماء الفاعل فلقد أورده في باب "فعلاَن ومصدره وفعله" من غير تصنيف. يقول في الباب نفسه "أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على فعلاَن ويكون المصدر الفعل، ويكون الفعل على فعل يفعل، وذلك نحو: ظمئ يظمأ ظمأ وهو ظمآن، وعطش يعطش عطشاً وهو عطشان"⁶⁴. وبالعودة إلى الأبواب التي تضمنها الكتاب نجد سيبويه يفرد بابا بعنوان "الصفة المشبهة في ما عملت فيه"، بحيث يورد أمثلة لهذه الصيغة في أحوال مختلفة، خاصة في ما يتعلق بحالات التعريف والتنكير والتنوين وغيره. ومما مثل به للصفة المنونة العاملة صيغة "فَعْلَاء"، وهي من الصفات المشبهة باسم الفاعل، وليست اسم فاعل كما ذهبت إلى

61 (م.ن)، ص 263

62 ابن الحاجب، عثمان(الشافية في علم التصريف)، ج 2، ص.26.

63 الحديثي، خديجة (أبنية الصرف في كتاب سيبويه)، ص. 276.

64 سيبويه، أبو البشر(الكتاب)، ج 4، ص.21.

ذلك الحديثي. ومن الصفات التي أوردتها سيبويه على هذا النسق صفة شنباء⁶⁵، إذ يقول في ما نقله عن أبي زُبَيْد⁶⁶:

هَيْفَاءٌ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاءٌ مُدْبِرَةٌ مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ، شَنْبَاءٌ أَنْيَابًا⁶⁷

ومن اللسانيين من عمد إلى تمييز الجذور التي تسمح بصياغة أسماء الفاعل والمفعول عن الجذور التي تسمح بتوليف الصفات الثلاثة كلها؛ أي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل. ومن ذلك ما ذهب إليه الفاسي الفهري (2018) فيعتبر أن "الجذور غير الثلاثية لا تأتي منها الصفة إلا بصيغة المشارك⁶⁸، والجذر الثلاثي يمكن أن تصاغ منه مبدئياً ثلاثة أشكال من الصفات: (أ) صيغة الصفة المحضة أو المشبهة، (ب) صيغة اسم الفاعل، (ج) صيغة اسم المفعول، أما الجذر غير الثلاثي فلا تصاغ منه إلا (ب) و(ج) وليس هناك ما يقابل (أ).⁶⁹ وتوضح معطيات الجدول في (18) عينة من الإمكانيات الصرفية التي تسمح بها الجذور اللغوية في علاقتها بالصفات الثلاثة، بناء على التصنيف الذي قدمه الفاسي الفهري (2018) لهذه الصفات:

65 الشنباء في اللغة هي من بها ماء ورقة وبرد وعذوبة في الأسنان، (أنظر القاموس المحيط للفيروز آبادي مجد الدين بن يعقوب، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، منشورات: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م، ص 109.

66 المنذر بن حرملة الطائي القحطاني، أبو زبيد: شاعر نديم معمر، من نصارى طيئ. عاش زمنًا في الجاهلية، توفي نحو 62هـ (أنظر الأعلام للزركلي الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م -174/2).

67 سيبويه (الكتاب)، ج. 1، ص. 198.

68 المقصود من كلام الفاسي الفهري أن جذرا ثلاثيا من قبيل: (ر ف ع) يصاغ منه "رافع" و"مرفوع" باعتبارهما اسم فاعل واسم مفعول على التوالي، والجذر (ج م ل) يصاغ منه مُجَمَّل اسم فاعل ومُجَمَّل اسم مفعول، أي ما يعرف بالصفات المشاركة (participles) ويصاغ منه جميل صفة مشبهة . وجذر ثلاثي آخر تصاغ منه الصفة المحضة أو الصفة المشبهة من قبيل: (ع ط ش) عَطْشَان، و(ك ث ر) كثير. بينما الجذر غير الثلاثي من مثل: (د ح ر ج) فلا يصاغ منه إلا المشاركات، اسم الفاعل أو اسم المفعول مُدَجِّرَجٌ ومُدَحَّرَجٌ ولا تصاغ منه الصفة المشبهة.

69 الفاسي، الفهري (2018)، ص، ص. 164/163.

(18): الصفات الممكنة التي تسمح الجذور الثلاثية والرباعية بصياغتها

الصفات المصوغة			نوعه	الجذر
ج	ب	أ		
مُعْطَش	مُعْطَش	عِطْشَانُ	ثلاثي	ع ط ش
مُكْتَرَّ	مُكْتَرَّ	كثير	ثلاثي	ك ث ر
مُدْحَرَجٌ	مُدْحَرَجٌ	غير موجودة	رباعي	د ح ر ج

يتضح من خلال المعطيات في (18) أنه لا بد استحضار نوع طبقات الجذور في أثناء التعامل مع صيغ هذه الصفات أولاً، واستحضار طبيعة الصفة المرصودة للصياغة ثانياً، بحيث إنه من غير المقبول أن نجعل صفات تنتمي في الأصل إلى النوع (أ) دالة على النوع (ب) أو (ج)، فهذه الصفات مختلفة من حيث بناؤها الصرفي، ومن حيث دلالتها كذلك، وأنه لا بد من التمييز في الأبنية الصرفية في اللغة العربية بين طبيعة الصفات المقصود صياغتها، وأنه غير مُجْدٍ أن نجعل هذه الصيغ على درجة واحدة من حيث الصفات التي تشتق منها، مما يبين أن ما ذهبنا إليه خديجة الحديثي حين جعلت قسماً من الصفات على الدرجة نفسها على الأقل من حيث دلالتها يحتاج إلى مراجعة.

ويضيف الفاسي الفهري (2018) معياراً آخر لتمييز اسم الفاعل عن الصفة المشبهة؛ وهو المعيار الزمني، فبحسبه فإن " اسم الفاعل يدل على حدث أو عمل في نقطة معينة من الزمن فقط، بينما الصفة تدل على شيء يصدق في أي وقت من

الزمن⁷⁰، وما يفهم من كلام الفاسي الفهري هو أن الحدث يقع في زمن محصور أو مقيد، بينما الوصف زمنه عام ممتد، وتوضح المعطيات المقدمة هذا الوصف:

(19) أ. جاء سائقُ السيارةِ

ب. رأيتُه عابرا الصحراء

ج. النهر عذبٌ مأوهُ

يتبين من خلال المثال (19 أ) أن الزمن في اسم الفاعل "سائق" مقيد بزمن حدث السياق، إذ إن الحدث لا بد أن يقع في زمن محدد، سواء ارتبط بالمضي أو الحال. لكن هذا الحدث في اسم الفاعل قد ينصرف بالصيغة نفسها من الحدثية إلى الوصف، فيغدو منفلتا من الزمن، وذلك حينما تدل صيغة "سائق" على وصف الممتهن لحرفة السياق مثلا. وهو ما يشير إليه السامرائي بقوله: "فنحن نستعمل اسم الفاعل للدلالة على الحدث أحيانا وأحيانا نقصد به الدلالة على الاسم وذلك كالحارس وال كاتب والسائق فقد يراد بالحارس صفته وقد يقصد به شخصه، وكذلك الكاتب والسائق"⁷¹. فإذا قصد به الاسم المرتبط بالصفة، فإنه آنذاك غير مرتبط بحدث زمني، وإن قصد به الوصف فزمانه ممتد. أما اسم الفاعل (عابرا) في المثال (19 ب)، فإن الوصف فيه حدثي، والزمن فيه مقيد بزمن العبور الذي تم في نقطة زمنية محددة. وفي المثال (19 ج)، فإن صفة "عذبٌ" غير حدثية، ولا تتعلق بزمن محدد أو معين. لكن افتقار الصفة المشبهة للزمن ليس مطردا في كل الأنساق التركيبية، فقد نجد وسائل معجمية تُعيّن الزمن في هذه الصفات، كما في (20):

(20) أ. النهر كثير سمكه الآن

70 الفهري، الفاسي (2018)، ص. 164.

71 السامرائي، فاضل (معاني النحو)، ج3، ص. 147.

ب. البحر قليل سمكه البارحة

فصفة "كثير" في (20 أ)، وإن كانت غير مرتبطة بحدث يقيد بها بزمن محدد، إلا أن واسطة الزمن المعجمية "الآن" قد قيدتها إلى زمن محدد. ونعتبر أن الزمن في (20 ب) -وهو زمن حدث العبور- يكافئ الزمن في (20 أ) وهو زمن كثرة السمك في النهر، والتحليل نفسه ينسحب على (20 ب).

إن التباين الزمني بين الأفعال والصفات يشكك في إمكان اعتماد الزمن عنصرا لفرز الصيغ، خاصة وأن منها ما يعبر عن الزمن صرفيا، ومنها ما يعبر عن الزمن تركيبيا⁷² ومنها ما يعبر عنه معجميا، ومنها ما يهمله فيكون الزمن غير معين، والصفات من الصيغ التي تهمل الزمن صرفيا، وقد تستدعيه معجميا بخلاف الأفعال التي قد تعبر عنه صرفيا أو معجميا، وأسماء الفاعل التي تعبر عنه صرفيا أو تركيبيا أو معجميا.

ومن الباحثين من أقحم عنصر السياق في تحديد الزمن في الصفات، واعتبر الزمن المحدد ملازما للبنية الصرفية للأفعال، وأن "الزمن مع الصفات لا يعتبر من وظائفها الصرفية، وهو لذلك زمن نحوي يستفاد من السياق، بمعنى أن الزمن مع الصفات هو وظيفة السياق وليس جزءا من وظيفة الصيغة كما هو الحال مع الأفعال"⁷³.

72 على سبيل التمثيل، فمن صيغ الأفعال ما يعبر عن الزمن صرفيا، كالفعل الماضي، والفعل المضارع عن طريق اللواحق الصرفية، واسم الفاعل المنون، ومنها ما يعبر عنه معجميا، كالفعل المضارع المقترن بسوف ولن، وبعض الصفات التي تعتمد موجهاً زمنية من قبيل؛ (البارحة - الآن - غدا)، ومنها ما يعبر عنه تركيبيا كاسم الفاعل المحلى بأل الذي ينصب مفعولا به بعده ليدل إما على الحال أو الاستقبال.

73 حلمي، خليل(الكلمة، دراسة لغوية معجمية)، ص 57

ويعتمد الفاسي الفهري (2018) عنصري الكمية والدرجية للتمييز بين أسماء الفاعل والصفات، على أساس أن اسم الفاعل يمكن نعته بوصف كمي والصفة غير ذلك، بينما الصفة تتعت درجياً واسم الفاعل غير ذلك. ونمثل لذلك بالأمثلة الآتية:

(21) أ. التاجرُ جامعُ المالِ بوفرةٍ

ب. *التاجرُ جامعُ المالِ جداً

ج. العداءُ سريعٌ جداً

د. *العداءُ سريعٌ بوفرةٍ

فاسم الفاعل "جامع" في (21 أ) يتقبل الوصف الكمي وهو "الوفرة"، ولكنه لا يتقبل الوصف الدرجي؛ "جدا" كما يتبين من لحن (21 ب)، بينما الصفة "سريع" في (21 ج) تقبل النعت الدرجي "جدا" إلا أنها لا تقبل النعت الكمي كما يتبين من لحن (21 د) الذي نُعتت فيه الصفة "سريع" بالكمية. وهذا التمييز يبينه الفاسي الفهري (2018) بأنه: "يوجد اسم الفاعل مع ظرف كيف (كمي)، وهو ظرف لا يمكن أن يبنى مع الصفة. وأما الصفة فيمكن أن تتعت بظرف مثل جدا يدل على الدرجة."⁷⁴

ونسجل بهذا الخصوص ملاحظة تتمثل في أن عنصري الكمية والدرجية أشد دقة من عنصر الزمن في التمييز بين الصفات وأسماء الفاعل.

وبالإضافة إلى الكمية والدرجية والزمن، فإن الفاسي الفهري يقترح مميزاً آخر، وهو إسناد الجر، فقد "لاحظ القدماء أن اسم الفاعل لا يضاف، وبعبارة أخرى، فإن اسم

74 الفاسي، الفهري (2108)، ص. 178.

الفاعل لا يسند الجر، وإنما يسند النصب أو يقحم حرفاً لإسناد الجر إلى فضلته [...]
[فمن الواضح إذن أن اسم الفاعل لا يسند الجر إلى فاعله ولا إلى مفعوله⁷⁵].

لكن مميز إسناد الجر لا يمكن الاطمئنان إليه، لأن التباساً يعترضه. فقد أشار
القدماء إلى اسم الفاعل المضاف إلى معموله في ما عرف عندهم بالإضافة اللفظية،
وهي "ما كان اللفظ على الإضافة، والمعنى بخلافها، نحو" ضاربُ زيدٍ غداً"⁷⁶.
ومعمول اسم الفاعل المضاف في هذا السياق يتعلق بالمفعول به ممن دون الفاعل،
كما يوضح (22 أ) و(22 ب):

(22) أ. وَصَلَ عَارِفُ السِّرِّ

ب. *أعارفُ المتهمِ السِّرِّ؟

فالملاحظ أن اسم الفاعل في (22 أ) أضيف إلى ما اعتبر معمولاً له؛ أي إلى
فضلته، و"السر" أخذ الجر، وهذا الجر - حتى ولو لم يسنده اسم الفاعل - فإنه هو
موطن الالتباس. فأن تقول مضافاً إلى معموله، فإنك تقر بالإضافة؛ وهي علاقة بين
اسمين، وحكم الثاني منهما هو الجر، وما يدل على الأهمية التي تكتسبها الإضافة هنا
هو الحكم الذي يترتب على المضاف بحذف التتوين، أو نوني المثني وجمع المذكر
السالم، بمعنى أن إهمال الجر في تركيب اسم الفاعل المضاف لأجل اعتماده عنصراً
يميز اسم الفاعل عن الصفة لا مسوغ له .

وفي تعليل سيبويه للأحكام المتعلقة بمعمول اسم الفاعل وتوابعه، نجده
يوظف مصطلحاً نحوياً له علاقة بالعامل، وينسبه إلى اسم الفاعل فيعده جاراً؛ "هذا
ضاربُ زيدٍ وعمرو، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار. لأنه ليس في العربية

75 (م، ن)، ص، 179.

76 ابن يعيش الموصلي (شرح المفصل للزمخشري)، ج، 1، ص. 139.

شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله. وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمير له ناصبا فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، كأنه قال: ويضرب عمراً، أو ضاربُ عمراً⁷⁷. وما يفهم من كلام سيبويه أنه يعتبر اسم الفاعل جاراً بموجب إضافته لمعموله، وهذا موطن الالتباس في اعتماد الفاسي الفهري (2018) إسناد الجر عنصراً مميزاً للصفة عن اسم الفاعل، على أن "الصفات المحضة، بخلاف أسماء الفواعل يمكن أن تسند الجر إلى بعض فضلاتها. إلا أن الجر لا يمكن أن يسند إلى فاعل الصفة"⁷⁸.

إن جر "السر" في (22 أ) هو معطى لغوي محقق، لكن هذا الجر لا يقبل في (22 ب)، فاسم الفاعل لا يمكن إسناد الجر للمتعمد عندما أسند إليه الدور الدلالي المرتبط بالمنفذ.

ويضيف الفاسي الفهري (2018) معياراً آخر لتحديد الفرق بين الصفة واسم الفاعل، ويمكن تعميم هذا المعيار على كل الصيغ التي تأتي على وزن فاعل وتستعمل مرة صفة، ومرة اسم فاعل، ومنها "نافع"، وذلك أن الصفة تقبل ملحقات التمييز، بخلاف اسم الفاعل الذي لا يقبلها، وهو ما تبينه الأمثلة:

(23) أ. سعدٌ نافعٌ أباه

ب. سعدٌ نافعٌ الأب

ج. سعد نافع الطبع

د. سعد نافعٌ طبعاً

77 سيبويه، أبو البشر (الكتاب)، ج. 1، ص. 169.

78 الفاسي، الفهري (2018)، ص. 180.

فالملاحظ من خلال المثال (23 أ) أن "نافع"، باعتباره اسمَ فاعل، مرتبط بالفعل "نَفَع"، وهو فعل متعد، والنفع فيه حدوثي وليس ثبوتيا، لهذا، فقد عمل في المفعول به بعده، وهذا المفعول به هو المعمول الذي أضيف إلى عامله في (23 ب). وبخلاف ذلك فإن "نافع" في (23 ج)، بالرغم من مجيئها على صيغة اسم الفاعل، وأنها ترتبط مع "نافع" في (23 أ) دلاليا وصرفيا وتركيبيا⁷⁹ بمادة الفعل "نفع"، إلا أنها ليست من اسم الفاعل في شيء، بحيث إن النفع في "سعد" ثبوتي وليس حدوثيا، ولهذا صح ربط صفة نافع بملحقات التمييز كما هو مبين في (23 ج) و(23 د).

وحيث إن بعض صيغ وزن "فاعل" تصلح أسماء فاعل وصفات مشبهة، كما هو الشأن في "نافع، فإن من اللغويين من رجح العنصر الدلالي في التمييز بين الصيغتين، وجعل "الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة يكمن في المعنى وليس في اللفظ؛ لأن كل صيغ الفاعل تصلح للصفة المشبهة، والفيصل بينهما في دلالة الصفة المشبهة على ثبوت الصفة في صاحبها، بينما لا يدل اسم الفاعل على ذلك"⁸⁰.

ويعتمد ابن السراج عنصر الإعراب بالمعنى التقليدي في وسم الخاصية التركيبية للصفة المشبهة، فيؤكد أن لمعمولها أربعة أوجه؛ "الأول الرفع على الفاعلية، نحو (هشام طيب قلبه رفيع قدر أبيه)، الثاني الجر بالإضافة، نحو (هشام طيب القلب رفيع قدر الأب)، الثالث النصب على التمييز إن كان نكرة، نحو (زياد دمث طبعًا)، الرابع النصب على شبه المفعولية إن كان معرفًا بأل، نحو (هذا شريفٌ الحسبٌ أصيل

79 المقصود بالارتباط الدلالي هو دلالة الجذر (ن-ف-ع) تبقى حاضرة على الأقل في الصيغ موضوع الدراسة والتحليل، وليس الأمر كذلك في مختلف الجذور. فالجذر (ذ ه ب) تتولد منه صيغ قد تختلف دلالتها مطلقا، كما هو الأمر في (مُدَهَّبٌ) التي تفيد المصدر الميمي للذهاب، و(مُدَهَّبٌ) التي تفيد الوصف المتعلق بمعدن الذهب، وبين ذاك وذاك بون دلالي بعيد. والمقصود بالارتباط الصرفي هو أن هذه المادة الجذرية هي العماد الصرفي للصيغتين؛ أقصد اسم الفاعل والصفة المشبهة، وتركيبيا فيبقى الفعل نفع متعد في مختلف الأحوال بخلاف الصفة المشبهة التي تشتق منه.

80 القادوسي، عبد الرزاق (أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، تاج العروس نموذجًا)، ص 245.

الرأي⁸¹). لكن المتأمل لأمثلة حالات معمول الصفة كما أورده ابن السراج يجد أن هذا المعمول مهما اختلفت مواقعه الإعرابية كما توضح العلامات الإعرابية المتعاقبة على آخره لا يخرج عن تمييز دلالة هذه الصفة؛ أي ما يعرف بالسببي، بمعنى أن الصفة المشبهة دائماً ترتبط بملحقات التمييز، بخلاف أسماء الفواعل، مما يعزز ما ذهب إليه الفاسي الفهري في هذا الشأن.

4. اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية

من القضايا المرتبطة باسم الفاعل عند النحاة خلافهم في اسميته وفعليته، فالمعروف أن القدماء قسموا كلمات العربية إلى أسماء وأفعال وحروف، فتباينت آراؤهم بخصوص اسم الفاعل، فمنهم من جعله في طبقات الصفات، والصفات ألحقوها بالأسماء، ومنهم من اعتمد على محددات تقربه من طبقة الأفعال.

يقول سيبويه في معرض بيانه لأقسام الفعل في العربية ولخصائصه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع. فأما بناء ما مضى فذهب وسمع، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب، ومخبراً: يقتل، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت [...] والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل"⁸²

من خلال هذا التصنيف فإن سيبويه ذكر خصائص يتقاطع فيها اسم الفاعل مع الفعل، وتتمثل هذه الخصائص في الأخذ والزمن والحدث، ولتوضيح الأمر نورد المعطيات الآتية:

(24) أ. قابضُ المالِ مؤتمنٌ

81 السراج، محمد (اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب)، ج1، ص.57.

82 سيبويه، أبو البشر (الكتاب)، ج.2، ص. 12.

ب . يا مُؤدِّبا ابْنَهُ

إن اسم الفاعل " قابضٌ " في (24 أ) يدخل في حيز التعريف المقدم من قبل سيبويه للأفعال، فهو يتضمن شرط الصياغة، أو ما عبر عنه "بالأخذ" ويتضمن كذلك حدث القبض ثم إنه يشير إلى زمن ماضٍ، واسم الفاعل "مؤدبا" في (24 ب)، يتضمن كذلك أخذًا وحدثًا وزمنًا، والزمن قد يكون للحاضر أو المستقبل، مما يجعل اسم الفاعل قريبًا في خصائصه من الفعل.

ويوجه عبد المجيد جحفة (2006) نقداً للتقسيم الذي قدمه سيبويه للأفعال ولخصائصها، فيقول: "غير أن هذه القيم يتم التعبير عنها بمصطلحات من قبيل "ما مضى و"ما يكون" و"ما لم يقع" و"ما هو كائن و" ما لم ينقطع" ومصطلحات المضي والكينونة والوقوع والانقطاع غير متجانسة، فمنها ما هو مرتبط بالزمن ومنها ما هو مرتبط بالحصول ومنها ما هو مرتبط باستمرار الحدث"⁸³. مما يبين أن التقسيم المعتمد للأفعال، المرتبط بتداخل المصطلحات المعتمدة عندهم في التعبير على الحدود الفاصلة بين الأسماء والأفعال، من الأمور التي تدعو إلى المزيد من التأمل، وتدقيق النظر.

ويقدم الزجاجي تصنيفاً لأقسام الفعل، بما في ذلك تحليل إعراب الفعل المضارع فيقول: "الأفعال ثلاثة؛ فعل ماضٍ وفعل مستقبل وفعل الحال يسمى الدائم. فالماضي ما حسن فيه "أمس" نحو قام وقعد، والمستقبل ما حسن فيه غد، نحو قولك أقوم ويقوم، وهو مرفوع أبداً لمضارعه لاسم الفاعل"⁸⁴. فجعل الزجاجي الأفعال ثلاثة للاعتبار الزمني جعل اسم الفاعل علة في إعراب المضارعة نظراً للمشابهة الواقعة بينهما. مما يبين أن هذه الصيغة عند نحاة البصرة تدخل في دائرة الأسماء.

83 جحفة، عبد المجيد (2006)، ص.ص.46، 47.

84 الزجاجي، أبو القاسم (كتاب الجمل في النحو)، ص. 7.

ويقدم الفراء تفسيرات تجعل اسم الفاعل قريبا من الفعل، فيقول في معرض تفسيره قوله تعالى "فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله"⁸⁵: "أَصْفَتْ مخلف إلى الوعد ونصبت الرسل على التأويل، وإذا كان الفعل يقع على شيئين مختلفين مثل كسوتك الثوب وأدخلتك الدار فابدأ بإضافة الفعل إلى الرجل فتقول: هو كاسي عبد الله ثوبا [...] ومدخله الدار، لأن الفعل قد يأخذ الدار كأخذه عبد الله، ويجوز هو كاسي الثوب عبد الله"⁸⁶. فيعتمد الفراء على العمل، والمحافظة على رتبة المعمولات، وعلى تغيير رتبها في جعل اسم الفاعل قريبا من الفعل.

وفي تقسيم تمام حسان لأنواع الأسماء، وفي حديثه عن الاسم المعين والاسم الحدث والمبهم واسم الجنس والميمات، فإنه استثنى اسم الفاعل من الاسم الدال على الحدث بالرغم من ارتباطه به، يقول: "اسم الحدث؛ وهو يصدق على المصدر واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة، وهي جميعا ذات طابع واحد في دلالتها إما على الحدث أو عدده أو نوعه، فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى"⁸⁷.

فتمام حسان لم يورد اسم الفاعل من المشتقات، خاصة وأنه اعتمد في تصنيفه المشتقات المبدوءة بحرف الميم، فسامها الميمات، ولم يدرج اسم الفاعل من غير الثلاثي في التصنيف بالرغم من أنه مبدوء بحرف الميم؛ (مستقبل _ منطلق)، وكذلك اسم المفعول على الرغم من أنه مبدوء بالميم سواء تعلق الأمر بالثلاثي أو غير الثلاثي. يقول في تعريفه للقسم الرابع من الأسماء: "مجموعة من الأسماء ذات الصيغ

85 سورة إبراهيم الآية 47.

86 الفراء، بن منظور (معاني القرآن)، ج 2، ص، ص. 79_80.

87 تمام، حسان (اللغة العربية مبناها ومعناها)، ص. 91.

المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة، وهي اسم الزمان واسم المكان واسم لآلة، ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة اسما يشملها هو قسم الميمات.⁸⁸

لقد تباينت آراء اللغويين في تعريفهم لاسم الفاعل وتصنيفهم له، فإذا كان منهم من اعتمد على الحدث ليقرب اسم الفاعل من الفعل، فإن منهم من فصل بين اسم الفاعل المتضمن لمعنى الحدث وبين اسم الفاعل الدال على الصفة، مما يضعه في حيز الأسماء على اعتبار أن القدماء لم يجعلوا الصفة مقولة معجمية مستقلة، بل جعلوها تابعة للاسم، يقول السامرائي: "فنحن نستعمل اسم الفاعل للدلالة على الحدث أحيانا وأحيانا نقصد به الدلالة على الاسم وذلك كالحارس والكاتب والسائق فقد يراد بالحارس صفته، وقد يقصد به شخصه وكذلك الكاتب والسائق"⁸⁹

ومن اللغويين من اعتمد المعيار الدلالي للقول باسمية اسم الفاعل، على أن الاسم يفيد الثبوت والرسوخ، بينما الفعل يفيد الحدث والتغير، فالرازي يعتبر اسم الفاعل من الأسماء لأنه: "الفاعل يدل في كثير من المواضع على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه، والفعل الماضي لا يدل عليه، كما يقال "فلان شرب الخمر"، و"فلان شارب الخمر" و"فلان نفذ أمره"، و"فلان نافذ الأمر"، فإنه لا يفهم من صيغة الفعل التكرار والرسوخ ومن اسم الفاعل يفهم ذلك"⁹⁰.

لقد صنف القدماء الكلمة العربية إلى أقسام ثلاثة؛ فجعلوها اسما وفعلا وحرفا، وجعلوا الصفات تابعة للأسماء بخلاف بعض الأبحاث المرتبطة باللغات الطبيعية التي أفردت للصفة مكانا ضمن هذه الأقسام؛ مثل الفرنسية والإنجليزية باعتبار الصفة في

88 تمام، حسان (اللغة العربية مبناها ومعناها)، ص. 91.

89 السامرائي، فاضل صالح (معاني النحو)، ج 3، ص. 147.

90 الرازي، فخر الدين (مفاتيح الغيب)، ج، 25، ص. 27.

هذه اللغات مقولة معجمية إلى جانب الاسم والفعل والحرف⁹¹. ومن اللسانيين من جعل اسم الفاعل مقولة بين الفعل والصفة، على أنه "عندما نتفحص خصائص اسم الفاعل التوزيعية والانتقائية، نجده ذا طبيعة مقولية مزدوجة إذ يمكن القول إنه بين الفعل والصفة. فخصائصه الداخلية هي خصائص الفعل، بينما خصائصه الخارجية هي خصائص الصفة".⁹²

5. اسم الفاعل وجريانه على الفعل المضارع

حكم النحاة على اسم الفاعل بأنه يجري مجرى الفعل المضارع. والمتتبع لهذا الموضوع، وما ارتبط به من تعليقات وأحكام، يلحظ أن تفاصيل هذه المسألة قد جاءت متفرقة في كتبهم. ثم إن مظاهر هذه المجازة عندهم تبدو متباينة. يقول سيبويه: "فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في "يفعل"، كان نكرة منونة، وذلك قولك: "هذا ضاربُ زيدا غدا"، فمعناه وعمله مثل هذا يضربُ زيدا غدا"⁹³. لقد اعتمد سيبويه على المطابقة الدلالية والتركيبية تتكامل في ما بينها لتبرير مجازة اسم الفاعل للمضارع. فالتكثير والتنوين علامتان صرفيتان في اسم الفاعل، وتقودانه إلى المطابقة الدلالية والتركيبية مع الفعل المضارع، وهو ما يتضح من خلال تسوية سيبويه دلالياً بين جملي (هذا ضاربُ زيدا غدا)، و(هذا يضرب زيدا غدا). إضافة إلى ذلك، فإنه يبدو من كلام سيبويه أنه يساوي في المعنى بين اسم الفاعل المنون والمضاف الذي عبر عنه بحذف

91 يعتبر الفاسي الفهري الصفات في الفرنسية وفي الإنجليزية صفات مقولات ذات طبيعة ذرية، بمعنى أنها غير مشتقة من أشكال معجمية أخرى. فمثلاً الصفة (Yellow) لا يقابها فعل * (to yellow)، بخلاف الصفات في العربية ذات طبيعة غير ذرية، أي أنها صفات مشتقة.

92 الفاسي، الفهري (2018)، ص. 170.

93 سيبويه، أبو البشر (م، س)، ج، 1، ص. 164.

التنوين والنون⁹⁴، فيقول: "واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين ولا يتغير من المعنى ولا يجعله معرفة"⁹⁵.

يقتضي التغيير الصرفي تغييرا دلاليا، ولهذا فإن الأمثلة الواردة في (25) ليست على المعنى نفسه:

(25) أ. زيدٌ مكرمٌ ضيوفه

ب. زيدٌ مكرمٌ ضيوفه

ج. زيد مكرمٌ ضيوفه معطاء

إن انصراف اسم الفاعل في (25 أ) من التنوين إلى الإضافة في (25 ب) و (25 أ) أسهم في تغيير الدلالة، بل وترتب عنه حكم نحوي آخر، فالجملة (25 أ) تفيد إخبارا عن حدث الإكرام الواقع في الحال أو الاستقبال. ويتضح ذلك جليا من خلال إقحام وسائط زمنية تمثل لها في ما يأتي:

* (26) أ. زيدٌ مكرمٌ ضيوفه البارحة

ب. زيد مكرمٌ ضيوفه الآن

ج. زيد مكرمٌ ضيوفه غدا

فالجملة (26 أ) جملة غير مقبولة في النسق العربي المتداول في المتن اللغوية، لأن تنوين اسم الفاعل ينصرف بدلالته إلى الحال أو المستقبل، والوسيط الزمني "البارحة" يحمل الجملة إلى الماضي. ولهذا، فإن القدماء يجعلون اسم الفاعل الدال

94 حذف النون في اسم الفاعل ترتبط بصيغتي المثني والجمع، وذلك في حال الإضافة من مثيل: ناظما القصائد

شاعران _ ناظمو القصائد شعراء

95 سيبويه، أبو البشر (م، س)، ج. 1، ص. 166.

على الماضي غير عامل، ومن ذلك ما ذهب إليه ابن يعيش بقوله: "إذا كان بمعنى الماضي فإنك لا تعمله إذ لا مضارعة بينه وبين الماضي". وأما الجملتان (26 ب) و(26 ج) فإنهما مقبولتان، فتنوين اسم الفاعل يرتبط بالحال والاستقبال كما هو متضمن في الوسيطين الزمنيين (الآن وغداً) 96. ومن خلال ارتباط الإضافة بالماضي فإن اسم الفاعل في (25 ب) و(25 ج) يدل على الزمن الماضي بخلاف اسم الفاعل في (25أ).

وإذا كان في كلام سيبويه ما يشي بأن اسم الفاعل يجاري الفعل المضارع في العمل، فإن ما ذهب إليه الكسائي يقلل من أهمية هذا النوع من المجازة، وذلك عندما أجاز "إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، وأن يقال: "هذا ضارب زيدا أمس. واحتج بأمور منها قوله تعالى: "وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد". فأعمل "باسط" في الذراعين وهو ماضٍ".⁹⁷ وإن كان من اللغويين من حمل التأويل في هذه الآية على الحكاية⁹⁸.

ويذهب الأزهري إلى أن اسم الفاعل بالرغم من مجارته للفعل المضارع، فإنه يبقى دونه في القوة، وذلك لأن "اسم الفاعل لا يعمل أو يعتمد على كلام قبله والفعل يعمل معتمداً وغير معتمد لقوته"⁹⁹. كما أن منهم من ساوى في العمل بين اسم الفاعل

96 نجد في التراث اللغوي العربي ما يشير إلى هذه المعاني، ومن ذلك ما ذكره من سمع الكسائي يسرد تلك الحكاية في مجلس الرشيد، حيث قلل القاضي أبو يوسف من قيمة النحو، فبسط له الكسائي مسألة لغوية للإفحام قائلاً: "ما تقول في رجل قال لرجل، أنا قاتلُ غلامك، وقال له آخر أنا قاتلُ غلامك، أيهما كنت تأخذ به؟ قال أخذهما جميعاً. فقال هارون: "أخطأت" - وكان له علم بالعربية. فاستحى وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامك بالإضافة، لأنه فعل ماضٍ، فأما الذي قال أنا قاتلُ غلامك بلا إضافة، فإنه لا يؤخذ به، لأنه مستقبل لم يكن بعد" (أنظر: كمال، رشيد) الزمن النحوي في اللغة العربية)، ص. 81.

97 ابن يعيش، الموصلي، (شرح المفصل للزمخشري)، ج. 4، ص. 100.

98 يذهب ابن يعيش إلى أن "اسم الفاعل "باسط في الآية لا يرتبط بدلالة المستقبل، فهو موضوع على الحكاية، ومثاله المضارع الموضوع على حكاية حال ماضية، فلا يدل لا على الحاضر ولا على المستقبل، كما في قوله تعالى: "وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ" (أنظر، م. ن. ج. ص. ن).

99 (م. ن.) ج. 4. ص. 103.

الدال على الماضي والدال على المضارع وذلك إشكال آخر، وهو ما أورده الأزهري في شرح التصريح، يقول: فإذا كان اسم الفاعل صلة لـ "أل"، عمل عمل فعله "مطلقاً"، ماضياً كان أو غيره، معتمداً أو غير معتمد، تقول: جاء الضارب أمس أو الآن أو غداً، وذلك لأن "أل" هذه موصولة، "وضارب" حال محل "ضرب" إن أريد المضي أو "يضرب" إن أريد غيره والفعل في جميع الحالات¹⁰⁰. فجعل اسم الفاعل الدال على المضي - بالتركيب الإضافي وإنما بالوسيط الزمني "أمس" - عاملاً يدعو إلى المزيد من التأمل بخصوص شروط العمل التي استتبطها النحاة لعمل لاسم الفاعل.

ويستشف من خلال مذاهب النحاة في شروط عمل اسم الفاعل غير المقترن بـ "أل" أنه يعمل معتمداً، وكلما كان معتمداً، إلا وكان من الفعل أقرب. وهذا ما ذهب إليه أبو الحسن القرشي معتبراً أن "اسم الفاعل إذا اعتمد قوي جانب الفعل، وكذلك يقوى جانب الفعل بتقدم همزة الاستفهام ولا النافية لأنهن بالفعل أقوى"¹⁰¹. وهذا يجعل المجازة لا تقتصر على المضارع فقط، بل تتعداه إلى الماضي أيضاً. واختصاص الفعل واسم الفاعل بحروف النفي يمكن معالجته من خلال البنيات اللغوية الآتية:

27) أ. ما نظم الشاعر القصيدة

ب. لا ينظم الشاعر القصيدة

ج. ما ناظم الشاعر القصيدة

د. لا رده الله سالماً

هـ. أيحسن الشاعر نظم القريض؟

و. أكرم زيداً ضيوفه؟

100 الأزهري، أبو بكر (شرح التصريح على التوضيح)، ج. 2، ص. 41.
101 القرشي، أبو الحسن (الملخص في ضبط قانون العربية)، ج. 1، ص. 296.

ز. أمستقبل الأب ضيفه ؟

*ح. أ أكتب درسك؟

تمثل البنيات أعلاه لأمثلة يُصدّر فيها الفعل واسم الفاعل بحروف معانٍ تفضي إلى دلالات محددة، وتترتب عنها أحكام تركيبية خاصة، لكن الذي يهمنا من هذه المعطيات هو الكشف عن الحدود الفاصلة بين اسم الفاعل والفعل بأحواله الثلاثة. فالحروف التي صدرت بها بنيات اسم الفاعل هي ما يستدل به بعض النحاة على جريانه على الفعل المضارع، كما هو مبين في (27 هـ) و(27 ز). لكن هذا الاعتماد يفضي إلى أمر آخر يتعلق بجريان اسم الفاعل على الماضي أيضا؛ وهو ما تمثله الأمثلة:

(27 أ) و(27 ج) و(27 و) و(27 ز)، أما (27 د) فإنه بالرغم من أن الفعل فيها للماضي فإن ارتباطها بالدعاء جعل الجملة دالة على المستقبل. أما المثال (27 ح) فإن فعل الأمر فيه لا يجري عليه اسم الفاعل، وهذا واضح من خلال لحن بنيته. إذ إن صيغة فعل الأمر بالرغم من دلالتها على الاستقبال فإنها لا تصدر بحروف النفي أو الاستفهام، كما يصدر بها الفعل الماضي والمضارع واسم الفاعل، وهذا مما يبين عدم وضوح حدود العلاقة الزمنية القائمة بين اسم الفاعل والفعل.

ويذهب الأنباري إلى أن خروج بعض الصيغ من دائرة اسم الفاعل مثل "حائض" و"طالق" راجع إلى عدم جريانها على الفعل ودليله في ذلك أن تاء التأنيث لم تلحقها كما تلحق أسماء الفاعل مثل: "كاتب، كاتبة، سارد، ساردة" فيقول: "فإن هذه الأوصاف وما أشبهها لما لم تكن جارية على الفعل لم تلحقها علامات التأنيث، فكذلك ها هنا.

والذي يدل على صحة ما ذكرناه أنهم لو حملوه على الفعل لدخلته علامة التأنيث،
فقليل طلقت فهي طالقة، وطمئت فهي طامئة وحاضت فهي حائضة.¹⁰²

وينكر أبو الحسن الوراق هذا الجريان لما يشوبه من اختلال، فيستفهم منكرا إجراء
النحاة اسم الفاعل على المضارع دون غيره فيقول: "لم وجب لاسم الفاعل أن يجري
مجرى الفعل إذا أريد به الحال والاستقبال، ولم يجر هذا المعنى فيه إذا أريد به
الماضي ولزم وجها واحدا وهو الجر؟" 103 والمقصود بالجر هو إضافة اسم الفاعل
غير المقترن بأل وغير المنون إلى معموله، كما تبين الجمل :

(28) أ. نزل متسلقُ الجبلِ

ب. نزل المتسلقُ الجبلِ

ج. هذا متسلقُ الجبلِ

ومن اللغويين من جعل الشبه بين اسم الفاعل والفعل المضارع ذا علاقة مبنية
على التداخل الوظيفي، بحيث إن الأول يعمل لاقترابه من الفعل، والعمل خاصية
فعلية، والثاني أعرب لاقترابه من الاسم، والإعراب خاصية اسمية. وفي ذلك يقول ابن
السراج:

"وقد بينا أن الفعل المضارع أعرب لمضارعه الاسم إذ كان أصل الإعراب
للأسماء، وأن اسم الفاعل أعمل بمضارعه الفعل إذ كان أصل الأعمال للأفعال وأصل
الإعراب للأسماء"¹⁰⁴.

102 الأنباري، أبو البركات (الإنصاف في مسائل الخلاف)، ج. 2. ص. 626.

103 الوراق، أبو الحسن (العلل في النحو)، ص. 168.

104 ابن السراج، أبوبكر (الأصول في النحو)، ج. 1. ص. 123.

ومما يزيد من ضرورة تأمل أقوال النحاة في شأن جريان اسم الفاعل على الفعل عامة، وعلى الفعل المضارع خاصة، أن التفسيرات النحوية لم تبين بوضوح حدود التفاعل القائم بين هاتين الصيغتين في جميع الأحوال. وهذا ما يشير إليه عبد العزيز العماري بقوله: "وقد انشغل النحاة بمسألة عمل اسم الفاعل وبمسألة دلالاته على زمن معين أو عدم دلالاته عليه ولم يهتموا بما فيه الكفاية بمسألة قيامه مقام الفعل في كل أحواله"¹⁰⁵.

وتعد الدلالة الزمنية من أكثر العلاقات تداخلا بين اسم الفاعل والفعل المضارع، إلا أن هذه العلاقة ظلت قضاياها متناثرة في كتب النحاة. فالباحث في تفسير النحاة للمعطيات اللغوية يجد بين الفينة والأخرى إشارة زمنية عن اسم الفاعل تظهر باهتة في الكثير من الأحيان. يقول سيبويه: "وتقول "هذا ضارب عبد الله الساعة"، فمعناه وعمله مثل "هذا يضرب زيدا الساعة"، و"كان زيد ضاربا أباك"، فإنما تُحَدِّث أيضا عن اتصال فعل في حال وقوعه، وكان موافقا زيدا، فمعناه وعمله كقولك: "كان يضرب أباك، ويوافق زيدا، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونا"¹⁰⁶. فالملاحظ من خلال كلام سيبويه ورود ملفوظات زمنية من قبيل (الساعة _ حال وقوعه)، ولكن هذه الإشارات الزمنية تبدو عرضية وليست القضية المرصودة. والأساس عند سيبويه في اسم الفاعل هو فكرتا المعنى والعمل في علاقتهما بالفعل المضارع، مما يدل دلالة واضحة أن القضية الزمنية في اسم الفاعل لم تكن غاية عندهم لتفسيرها كما فسروا قضية العمل، وذلك ما يشير إليه عبد المجيد جحفة (2006) بقوله: "لم يسع القدماء إلى توسيع نظرية المضارعة هاته لتشمل التعبير عن الزمن، ولم ينظروا في

105 العماري، عبد العزيز (الجملة العربية، دراسة لسانية)، ص. 150.

106 سيبويه، أبو البشر (م، س)، ج. 1، ص. 46.

هذه العلاقة إلا جزئياً في تمييزهم بين اسم الفاعل الناصب لمفعوله واسم الفاعل المضاف. فإذا نون اسم الفاعل عمل ولم يضاف وإذا عمل صار كالفعل¹⁰⁷.

وأمام هذه التفسيرات المتنوعة لارتباط اسم الفاعل بالفعل المضارع، نجد من اللغويين من سلك مسلكاً مغايراً فسعى إلى تصريف هذا الجريان تصريفاً عروضياً ذا علاقة بالحركات والسواكن فقط، متجاوزاً التعليقات بما فيها التركيبية والدلالية والصرفية.

ويتبين ذلك من خلال ما نقله ابن هشام عن ابن الخشاب "وأما توافق أعيان الحركات¹⁰⁸ فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل، ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي¹⁰⁹".

والوزن العروضي هذا، هو الآخر يشوبه اختلال بين، بحيث إن حركات الصيغتين وسواكنهما؛ أقصد اسم الفاعل والفعل المضارع، ليست بالضرورة أن تأتي دائماً على توافق، وهو ما تبينه المعطيات الآتية:

أ. يَكْتُبُ (29)

ب. كَاتِبُ

ج. كَاتِبٌ

د. يَسْتَخْرُجُ

107 جحفة، عبد المجيد (2006)، ص. ص. 50/49.

108 المقصود بتوافق أعيان الحركات هو التقابل الصوتي للحركات والسواكن بين اسم الفاعل والفعل المضارع، ورغم عدم التوافق هذا، فإن التماثل الحركي يقع في حالة تثنية اسم الفاعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين؛ (ضاريان – يضريان).

109 ابن هشام، جمال الدين (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، ص. 598.

هـ. مستخرج

و. مستخرج

إن الفعل "يكتب" في (29 أ) توافقت حركاته وساكنه اسم الفاعل في (29 ب)، لكن هذه الموافقة تغيب في (29 ج) عندما ارتبط اسم الفاعل بالتتوين، وهو ما يعبر عنه عروضيا بالنون الساكنة. وما قيل في تحليل هذه البنيات ينسحب تواليا على البنيات في (29 د) و(29 هـ) و(29 و).

ويتبين أنه حتى وإن تم ربط هذا الجريان بالوزن العروضي بناء على الحركات والسواكن، فإن نقص هذا التفسير بادٍ، بحيث إن البنية الصرفية لاسم الفاعل في حال التكرير تقتضي خاصية صوتية ترتبط بالتتوين مما يفضي إلى نون ساكنة بالمعنى العروضي، وهو الأمر غير الحاصل في الفعل المضارع، ولو جاز ذلك لجاز أن تجاري الصيغ بعضها البعض، ومن ذلك مجازة اسم المفعول من غير الثلاثي الفعل المضارع أيضا، اعتبارا للوزن العروضي لأنه نظير لاسم الفاعل من هذه الناحية 110.

من خلال هذا العرض لما تعلق بجريان اسم الفاعل على الفعل المضارع، لاحظنا أن القدماء اختلفوا اختلافا بينا في طرق تصريف هذا الجريان، ومن خلال مذاهبهم في الموضوع، تبين أن الاختلاف وقع عندهم أصلا في الجهات التي يجاري فيها اسم الفاعل الفعل المضارع. فمنهم من قصر الجريان على الإعراب، مؤكدا أن الفعل المضارع شابه اسم الفاعل فأعرب، ومنهم من فسر هذه المجازة بمشابهته اسم الفاعل للفعل المضارع في العمل، ومنهم من عزا الجريان إلى التوافق العروضي، وقلة لمحت إلى الاشتراك في الدلالة الزمنية وإن لم توضح بشكل جلي في هذا الجانب.

110 اسم المفعول من غير الثلاثي يكافئ اسم الفاعل من غير الثلاثي في الحركات والسواكن، مما يقلل من جريان اسم الفاعل الفعل المضارع عروضيا.

وحيث "إن اسم الفاعل تكون له خصائص الأفعال، تركيبية كانت أو دلالية محورية، أو إعرابية"¹¹¹ فالأمر يقتضي تفسيراً شاملاً لهذا الجريان باعتماد الوقائع اللغوية بناء على درجة معقولة من التحليل والتعليل والتفسير وذلك ما سنعالجه في الفصول القادمة.

خلاصة:

تناولت في هذا الفصل مجموعة من القضايا المرتبطة باسم الفاعل في الدرس اللغوي العربي، وقد انطلقت في ذلك من تسميته، وذلك من خلال تتبع تعريفاته في كتب النحاة، فوجدت أنها تسمية نحوية وظيفية أكثر مما هي صرفية، وإن أردت أن آتي بتسمية تقارب اسم الفاعل في معناه فهي "اسم المُحدث".

كما أنني ناقشت قضية البناء الصرفي في اسم الفاعل، وبينت كيف أن مسألة الأصل والفرع عند النحاة شكلت الركن الأساس في دراساتهم، ومن ذلك اختلافهم في الأصل الذي عنه تؤخذ المشتقات، وما ارتبط بها من حجج وتعليقات، مما جعل المباحث النحوية الصرفية والتركيبية والدلالية في درس العربية غنية، وإذ إنني أشرت إلى الأبحاث اللسانية التي تجاوزت الأصل والفرع، إلى فرضية الجذر، وفرضية الجدع، وفرضية الكلمة، فقد رأيت أن فرضية الجذر هي الفرضية الأقرب إلى الأصل، لأن هذه الأخيرة تقضي بأن نزع الكلمات من بعضها البعض يقوم على ضرورة الاتفاق في المعنى والمادة الأصلية.

ولقد لاحظت في هذا الصدد أن علماء الصرف - وخاصة منهم من جعل الأصل للمصدر - يعيدون ربط اسم الفاعل بالفعل الثلاثي وغير الثلاثي في أثناء الصياغة، ووجدت أن من النحاة المتأخرين من ظل وفيها للمذهب البصري، فتخرج من ربط اسم

111 الفاسي، الفهري (2018)، ص. 164.

الفاعل بالفعل، فصاغ لذلك قاعدة خاصة جعلته يرتبط بالمصدر وقد وجهت نقدا خاصا لهذا الأمر.

كما أنني عالجت في هذا الفصل بعض المعطيات اللغوية التي يتداخل فيها اسم الفاعل صرف صوتيا مع اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، ولقد بينت أن التداخل هو تداخل شكلي، وقد اعتمدت في ذلك على التحليل الصرفي المعتمد من قبل القدماء، والمرتبب بظاهرتي الإعلال والإبدال، كما أنني توسلت بالتحليل الصوتي لرصد التحولات الصرفية معتمدا في ذلك النظرية التوليدية المعيار، لأبين أن ما تداخل من صيغ يشترك في البناء الصرفي والتمثيل الصوتي والقواعد الصوتية وقرائنها الصورية، بالإضافة إلى التمثيل الاشتقائي.

وقد وجدت أن ما تداخل من صيغ مع صيغة اسم الفاعل يمكن أن يحلل باعتماد المستويات اللغوية الصرفية والتركيبية والدلالية، ومن خلال تحليل المعطيات اللغوية وجدت أن ما يمكن أن يخلقه هذا التداخل من التباس دلالي فإن قسطا وافرا من الالتباسات يحسم في التركيب، وما بقي منه يرد إلى السياق.

التقسيم الثلاثي للكلمة العربية من قبل النحاة، وعدم إفراد باب خاص للصفات وإن كان لهم في ذلك مبررات، وإلحاق أغلب النحاة اسم الفاعل بالاسم، جعل الاهتمام بسمات الأحداث منصرفا بشكل أساس إلى مقولة الفعل وإهمال المشتقات من هذه الناحية.

وبالرغم من سعي بعض اللغويين - على قلتهم - ربط اصطلاح اسم الفاعل بالمنحى الصرفي إلا أن الاصطلاح هو اصطلاح نحوي في جميع مناحيه، وهذا التوجه التقت فيه الأبحاث اللسانية التي اهتمت بدراسة اسم الفاعل؛ المعروف عندهم بالمشارك (participle) مع العديد من الدراسات اللغوية العربية القديمة.

أما عن تداخل اسم الفاعل بالصفة المشبهة فقد وقفت على أن هذا التداخل اعتمد في تفسيره من قبل النحاة على معايير مختلفة، فبالرغم من أن أغلب النحاة خصوا الصفة بالثبوت وخصوا اسم الفاعل بالحدوث، فإن اسم الفاعل في الكثير من التراكيب يأتي للثبوت وذلك بشهادة النحاة أنفسهم، كما أن مجيء الصيغتين على الوزن نفسه من الأمور التي تربك الدارسين، كما أن اعتماد النحاة على معيار اللزوم في فعل الصفة، والتعدية في فعل اسم الفاعل للتمييز بينها لمن المعايير التي خالفها بعض النحاة أنفسهم، كما وقفت عن الأبحاث اللسانية التي اعتبرت أن الجذور الثلاثية تصاغ منها أسماء الفواعل والمفعولات والصفات المشبهة، بينما الجذور غير الثلاثية لا يصاغ منها إلا أسماء الفواعل والمفعولات، فضلا على اعتماد معايير أخرى لفرز الصيغتين والمعيار الزمني والمعيار الكمي والدرجية ومعيار إسناد الجر.

هذا وقد عن لي رأي في قضية الالتباس المتعلق بالتداخل، وهو أنه مهما تنوعت معايير التمييز بين الصيغ المتداخلة بين الصرفي والمعجمي والزمني والسياقي والتركيبي، فإن الالتباس سيبقى قائما ما لم يحقق الدارس قدرا عاليا من الانغماس اللغوي.

ومن القضايا التي وقفت عندها في هذا الفصل التعليقات المقدمة من قبل اللغويين لتصنيف اسم الفاعل من حيث اسميته أو فعليته؛ أي ما يعرف في الدرس اللساني بالطابع المقولي لاسم الفاعل، مبينا من اللسانيين من اعتبره من المقولات المزدوجة بين الصفة والفعل، على أن خصائصه الداخلية هي خصائص الأفعال، بينما خصائصه الخارجية خصائص الصفات.

كما أنني وقفت عند قضية جريان اسم الفاعل على الفعل المضارع مبينا أن النحاة ذهبوا مذاهب لغوية شتى في تبرير هذه المجازاة، فكان الجريان الصرفي والجريان التركيبي ثم الجريان العروضي. هذا، وقد بينت كيف أن الأبحاث اللسانية

تبنت موقفا من هذا الجريان، فاعتبرته أمرا لا يخلو من اضطراب يحتاج إلى تقويم وتصحيح.

كما أن التقديم التعليمي للقاعدة النحوية بمعزل عن المستويات اللغوية الأخرى أفضى إلى تمثل ميكانيكي لقواعد النحو العربي، ومن ذلك قواعد بناء المشتقات، إذ كلما أهمل بناؤها المستويات التركيبية والدلالية والسياقية إلا ووقع تعارض بين القاعدة النحوية والشواهد اللغوية الذائعة، كما أن الفهم المعاصر للقواعد النحوية في ارتباطه بالمنهجية التعليمية أكثر من المنهجية التفسيرية نهج جعل القاعدة مقدمة على المثال، بل ومتحكمة فيه، والدليل على ذلك أن العديد من القواعد المُدرّسة أضحت تراكيبيها على مستوى المعطيات التي تمثلها نادرة جدا تبلغ في بعض الأحيان إلى حد المعدوم.

كما أن نقل النحو المؤلّف من كتب الأقدمين بشكل مبتور إلى الكتب المدرسية في الأسلاك التعليمية الثلاثة، وغياب كتب نحوية مدرسية بالمعنى الديدانكتيكي المحكم ساهم في تحجر مجموعة من القواعد، فكيف تقنع متعلما أن صيغتي "واسع" و"فاضل" ليستا اسمي فاعل، وأن الكثير من الأفعال الثلاثية لا يصاغ منها اسم الفاعل أصلا ضدا على القاعدة التعليمية المقدمة.

الفصل الثاني

اسم الفاعل والشبكة الموضوعية

تمهيد

مثل اسم الفاعل- باعتباره مقولة معجمية- قضية مركزية في الدرس النحوي العربي، إذ توزع درسه بين المستويات اللغوية جميعها؛ المعجمي والصرفي والتركيبى والدلالي. وقد جرت- كما رأينا سابقا- خلاقات بين النحاة من عدة أوجه، ومن مناحي الاختلاف، نجد عدم توافقهم على الطابع المقولي لاسم الفاعل المتأرجح عندهم بين الاسمية والفعلية. ونجد من اللسانيين من وضعه بين مقولتي الفعل والصفة؛ هذه الصفة التي ألحقها النحاة العرب بالاسم حين تقسيمهم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف. كما أن قضية جريان اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع لم تحسم بينهم، إذ تباينت الآراء بخصوص مظاهر هذا الجريان، فكان الجريان الصرفي والجريان التركيبى الدلالي والجريان الزمني ثم الجريان العروضي. وكذلك التداخل الصرفي بينه وبين اسم المفعول والصفة المشبهة. وتبقى القضية المرتبطة بعمل اسم الفاعل من القضايا التي احتدم حيالها نقاش كثير، وجرت بخصوصها اختلافات بئنة، خاصة في ما يتعلق باسم الفاعل وغير العامل، و بشروط العمل. وحيث إن العمل مرتبط في أساسه بالمكون التركيبى والدلالي، فإنني سأشتغل في هذا الفصل على صيغة اسم الفاعل بناء على شبكته الموضوعية؛ أي على علاقات الانتقاء المعجمي المحوري. كما أنني سأستدعي مقولة اسم المفعول في هذا التحليل، على أساس أنها تشكل الوجه الآخر لاسم الفاعل، وذلك على المستوى الصرفي والتركيبى والدلالي. حتى تتضح علاقات الانتقاء المعجمي (Thematic selection) والانتقاء المحوري (Lexical

selection).1

1 إن الذي أقصده بالوجه الآخر لاسم الفاعل صرفيا يتمثل في الإجراء الصرفي الذي يعتمد على التحول من اسم الفاعل إلى اسم المفعول. أما الوجه التركيبى، فيتعلق بالمقولات التي ينتقها اسم الفاعل، إذ تخضع لنوع من الاختزال التركيبى، عندما تتحول من البناء لاسم الفاعل إلى البناء لاسم المفعول، إذ إن مقولة اسم المفعول تخضع للتركيب لنوع من التقليل، كما هو الشأن بالنسبة إلى جملتي: (أهزمتُ البطلُ العدو؟) و(أهزومتُ العدو؟). أما الوجه

وتؤدي مقولة اسم الفاعل إلى بناء ما يعرف بالمركبات، وهي تحمل عددا من المعلومات والقيم التركيبية والدلالية اللصيقة بها في المعجم، على أن "العلاقات بين دلالة المفردات وخصائصها التركيبية وخصائصها الصرفية هي علاقات مطردة². ويمكن التنبؤ بالمعلومات التي تنسب إلى المفردات من المبادئ العامة التي تنظم الأنساق الفرعية للغة، إن هذه المعلومات، بالرغم من أنها ذات طبيعة بدائية، إلا أنها ذات أهمية قصوى في البناء التركيبي الدلالي الذي يتعلق بالمقولات، وبدورها في بناء السلاسل اللغوية وتشكيلها، إذ إنها تحدد نوعين من العلاقات؛ علاقات الانتقاء المعجمي وعلاقات الانتقاء المحوري³.

على هذا، فإنني سأعتمد في هذا الفصل مباحث؛ أتناول فيها الجملة العربية من منظور علاقات الانتقاء المحوري والمعجمي في مقولة اسم الفاعل، وأقف عند الخصائص الانتقائية لهذه المقولة، ثم حدود الانتقاء والاختلاف بينها وبين مقولتي الفعل واسم المفعول. وسأنتقل في هذه الدراسة من التصور الذي بناه الفاسي الفهري (1986) للمعجم، معتبرا أن المعرفة المعجمية تقتضي التعرف على المعلومات الصوتية والتركيبية والصرفية والدلالية المرتبطة بالمفردات، بالإضافة إلى ما يمثله

الدلالي، فيتعلق بالتداخل الدلالي الناتج عن التداخل الصرفي بين اسم الفاعل واسم المفعول كما هو الشأن بالنسبة إلى صيغتي "محتال" و"مهتم"، إذ تصلحان معا اسمي فاعل أو اسمي مفعول.

2 ينظر الفاسي الفهري (1986)، ص. 16

3 بالنسبة إلى علاقات الانتقاء المعجمي وعلاقات الانتقاء المحوري، فإن من الباحثين من يستعمل مفهوم الاستلزام المعجمي والاستلزام المحوري، وأقصد "الأستاذ عبد الواحد خيري، وذلك من خلال محاضراته في الموسم الجامعي 2002/2001 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال _ جامعة القاضي عياض سابقا، جامعة السلطان مولاي سليمان حاليا. بحيث اشغلنا معه آنذاك على مقولة الفعل من وجهتي علاقات الاستلزام المعجمي والاستلزام المحوري، ولهذا فإن مفهومي الانتقاء والاستلزام مفهومان مترادفان في هذه الدراسة.

المعجم والقواعد المعجمية من أساس لتنظيم النحو من منظور الأنحاء المعجمية)
4.(Grammars Lexical

1. الجملة العربية والشبكة الموضوعية

1.1. علاقات الانتقاء المعجمي

يمثل المعجم أساسا تمتلكه كل لغة لبناء المركبات، ويتكون المعجم من الأسماء والأفعال والحروف والصفات، وتؤدي كل مقولة معجمية إلى بناء ما يعرف بالمركبات؛ المركبات الفعلية والمركبات الاسمية والمركبات الحرفية، ويتم تعيين المركبات، (فعلية - اسمية) باعتبار الطابع المقولي الذي تحمله المقولة النواة أو الرأس، والذي يهمننا من المعجم هو تلك المقولات الرئيسة؛ أي الفعل المجرد من صُرفه والاسم المجرد من كل أداة تعريف.

وتقوم علاقة الانتقاء المعجمي بين مقولة معينة وفضلتها، وهذه العلاقة حددها تشومسكي (1965) في الإطار التفريعي (farme subcategorization)، في ما نقله عنه الفاسي الفهري (1986)، "ففي سياق المقولات المركبية التي تظهر فيها الوحدة المعجمية، وعلى الخصوص المعلومات عن الفضلات التي قد تظهر مع الوحدة المعجمية محددة بذلك عدد ونمط الفضلات التي ينتقيا الحمل مقوليا" فضرب مثلا ينتقي مركبا اسميا، و"أقنع" ينتقي مركبا اسميا ومركبا حرفيا"5. وفعل مثل "صنع" يقتضي معجميا مركبا اسميا مفعولا به، مثله في ذلك مثل أي حرف، فالحرف "إلى" مثلا يقتضي مركبا اسميا فضلة. وهو ما تبينه البنيات الآتية :

(1) أ. صنعَ طاولةً

4 الفاسي، الفهري (1986)، ص، ص. 13/ 14.

5 الفاسي، الفهري (1986)، ص. 24

ب . إلى البلد

فكل من "طاولة" و"البلد" في (1 أ) و(1 ب) تعدان انتقاء معجميا لكل من الفعل "صنع" والحرف "إلى" على التوالي.

لنتأمل الآن (2)

(2). حَسِبَ أن السماءَ تمطرُ

إن مقولة الفعل "حَسِبَ" في (2) تختلف عن المقولة "صنع" في (1 أ). فإذا كانت هذه المقولة الأخيرة تقتضي معجميا مركبا اسميا في موقع المفعول فإن مقولة "حَسِبَ" تقتضي معجميا مقولات جمالية أو قضوية، وهو ما يفسر لحن (3):

(3) أ. *صنع أن القطعة تتحرك

ب. *حَسِبَ السماءَ

فهي بنيات لاحنة، لأنها لم تنضبط تركيبيا للسمات المعجمية المرتبطة بمقولتي: "صَنَع" و"حَسِبَ" اللتين يقتضيان معجميا مركبا اسميا، ومقولة جمالية أو قضوية، وبعبارة أخرى فإن علاقات الانتقاء المعجمي تحدد طبيعة المقولة التي تقع في موقع الفضلات؛ أي المفعولات، ويمكن أن نقارب هذه العلاقات بما كان يعرف في النموذج المعيار " بالإطار التفريعي "(farne subcategorization)، مع العلم أن هذه القواعد لا تهتم الفاعلين ولكنها تهتم الفضلات، "الفاعل في هذا التصور لا يدخل ضمن المكونات التي يمكن أن يفرع إليها، باعتبار أن الفاعل لا يختص به فعل دون آخر، بخلاف التعدي مثلا"6، وهو ما توضحه القاعدتان في (4):

(4) أ. المركب الفعلي: فعل + مركب اسمي (حسب أن السماء تمطر)

6 الفاسي، الفهري (1986)، ص. 26.

ب. المركب الحرفي: حرف + مركب اسمي (إلى البلد)

ونقول عموماً إن الفضلات داخل المركبات مستلزمات معجمية، بخلاف الفاعلين التي لا تعد كذلك.

2.1. علاقات الانتقاء المحوري

تمثل علاقات الانتقاء المحوري بصفة عامة العلاقات الدلالية التي تربط مقولة معينة؛ (اسم، فعل، حرف، صفة) بالمركبات التي تشرف عليها. إن المقولات النواة (الرؤوس) تفرغ حملتها الدلالية؛ أي المحورية وتسندها، بموجب علاقات الانتقاء المحوري إلى الوحدات التي تسابقها في التركيب. ومعلوم أن القيم الدلالية هي قيم لصيقة بالمقولة النواة في المعجم. على أن " المفردات تفرز خصائص واطرادات فرعية أو تامة تمكن من وضعها في طبقات عامة أو فرعية لها خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامة تضبط الملكة اللسانية للإنسان"7.

فالمقولة الفعلية "قطع" مثلاً، نعلم أنها تقتضي دلالياً قاطعاً ومقطوعاً يشكلان معاً منفذاً (Agent) وضحية (Patient)، والمقولة الفعلية "سَقَطَ" نعلم أنها تقتضي دلالياً موضوعاً واحداً يمثل محور السقوط، إن هذه القيم تمثل معطيات أولية غير مبرهن عليها. وسنوضح هذه العلائق في الأمثلة (5):

(5) أ. قطع النجارُ الخشبَةَ

ب. أكَّدَ السباحُ أن الماءَ باردٌ

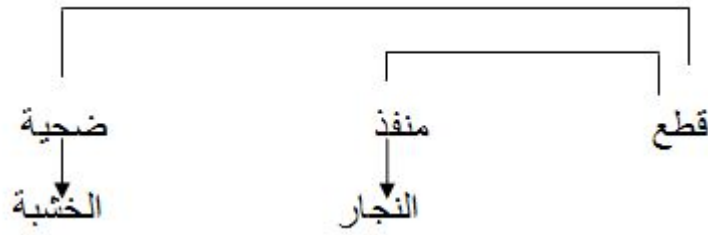
ج. مدرسةٌ عامرٍ

7 الفاسي، الفهري (1986)، ص. 6.

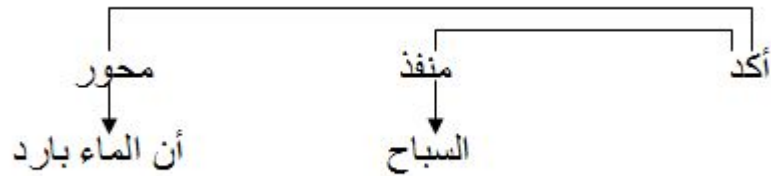
إن الرأس في (5 أ) يفرغ حملته الدلالية في "النجار" ليصبح منفذاً، ويفرغ كذلك حملته الدلالية في "الخشبة" لتصبح ضحية، والأمر بالنسبة إلى مقولة " أكد" التي أفرغت حملتها الدلالية في السباح ليصبح "منفذاً"، وفي " أن الماء بارد " ليصبح محور التأكيد. وفي الجملة (5 ج) نجد أن "مدرسة"، باعتبارها رأس المركب الاسمي، أفرغت حملتها الدلالية، وذلك بحسب سياق التركيب، فقد يكون "عامر" منفذاً إن كان الذي قام ببنائها، وقد يكون مالكا لها، وقد يكون منتميا لها إن كان يدرس بها، و"الخصائص الانتقائية فتحدد القيود الدلالية على الوحدات التي تملأ محلات الحمل"8.

وتمثل الخطاطات في (6) لعلاقات الانتقاء المحوري:

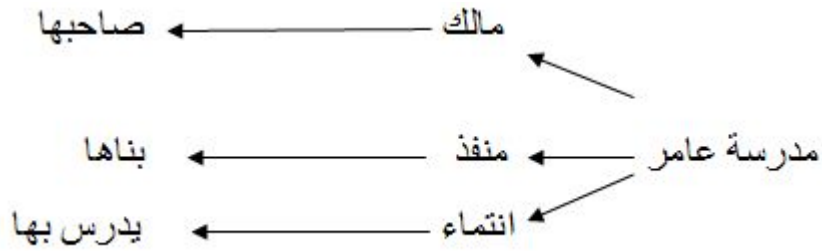
(6)أ. خطاطات علاقات الانتقاء المحوري



ب.



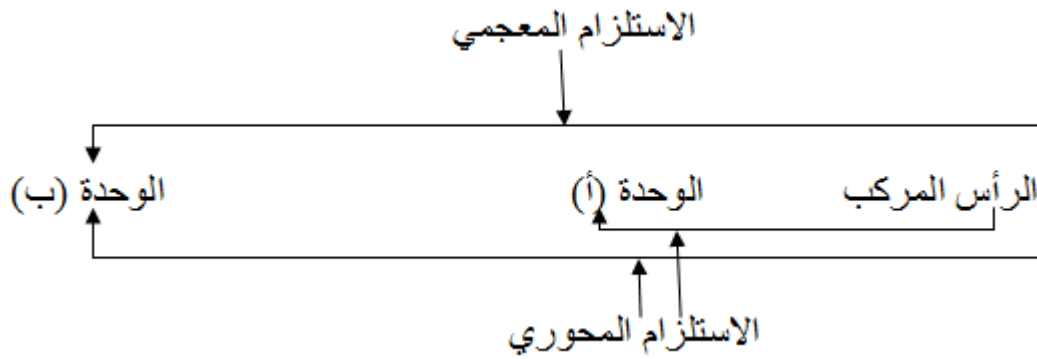
8 الفاسي، الفهري (1986)، ص.25.



وتعرف هذه العمليات عند التوليديين بعمليات الوسم المحوري (Theta-markage)، فكل مقولة نواة تسم محوريا الوحدات التي تسابقها في التركيب انطلاقا من المعجم الذي يعد الأساس في توليف المركبات في اللغات الطبيعية.

وتوضح الخطاظة التركيبية (7) علاقات الانتقاء بنوعيه المعجمي والمحوري:

(7) خطاظة توجيهية لعلاقات الانتقاء المعجمي والانتقاء المحوري



والملاحظ من خلال الخطاظة (7) أن الانتقاء المعجمي يهتم فقط الوحدات التي تقع موقع الفضلات، في حين يهتم الانتقاء المحوري الفاعلين والفضلات معا.

في ضوء هذه العلاقات، سنسعى لتمثيل البنيات اللغوية التي تأتي فيها مقولة اسم الفاعل على رأس المركب؛ أي حينما تشغل موقع الرؤوس، لنقف عند الإمكانيات

التفسيرية التي تمنحها بناها التركيبية، على أن نختم الفصل بمعطيات تمثيلية لاسم المفعول لأجل إجراء نوع من التقابل الانتقائي.

2. اسم الفاعل وعلاقة الانتقاء المعجمي

تقوم هذه العلاقة في اسم الفاعل على أساس أنه مقولة تتسم بخاصية الازدواج بالنظر إلى خصائصه التوزيعية والانتقائية، وتتمثل ازدواجيته في كونه يتأرجح مقولياً بين الفعل والصفة، "فخصائصه الداخلية ذات طبيعة فعلية، بينما خصائصه الخارجية هي خصائص الصفة"⁹. وبحسب التصنيف التقليدي للكلمة فهو يقع بين الفعل والاسم، وما يهمننا في إطار علاقات الانتقاء هي الخصائص الداخلية التي تفرز بناءات تركيبية محكومة بالسماوات التركيبية والدلالية المكبوسة¹⁰ في هذه المقولة، لنتأمل البنيات في (8):

(8) أ. الحارسُ الحَيِّ يقظُ

ب. حارس الحَيِّ يقظُ

ج. جاءَ الحارسُ

تشكل مقولة اسم الفاعل "الحارس" في المثال (8 أ) رأس المركب، وتتضمن هذه المقولة سمات تركيبية ذات طبيعة معجمية، ولذلك استلزمت معجمياً مركباً اسمياً جاء في موقع الفضلة وهو "الحَيِّ". ويتضح ذلك من خلال المثال التأويلي ل(8 أ) الذي يرأسه الفعل، وهو (9):

(9) يحرسُ الحَيِّ

9 الفاسي، الفهري(2018)، ص. 170.

10 الكبس في اللغة هو الحبس، والمعاني مكبوسة في الكلمة أي محبوسة فيها. أنظر الفاسي، الفهري (1997)، ص.4.

فالفاعل "يحرص" باعتباره رأس المركب الفعلي، استلزم معجمياً فضلة مركبا اسمياً، مما يفيد أن أسماء الفاعلين تجري مجرى الأفعال التابعة لها معجمياً، وأحسب أن هذا ما يشير إليه الفاسي الفهري بقوله: "إن اسم الفاعل تكون له خصائص الأفعال، تركيبية كانت أو دلالية محورية، أو إعرابية"¹¹. مما يجعل من علاقات الانتقاء بنوعيه مدخلا تفسيريًا يمكن اعتماده آلية رائزة من أجل اختبار التصنيف المقولي لهذه الصيغة .

إن ما تم تفسيره بخصوص علاقات الانتقاء المعجمي بالنسبة إلى المثال (8 أ)، ينسحب على المثال (8 ب)، إذ إن اسم الفاعل اقتضى فضلة معجمية مركبا اسمياً بالرغم من أن السمة الإعرابية للفضلة تختلف بين المثالين (8 أ) و(8 ب)، وتعالج هذه القضية في النحو العربي القديم في باب الإضافة اللفظية التي يأتي فيها المضاف من المشتقات العاملة؛ اسم فاعل واسم مفعول وصيغة المبالغة والصفة المشبهة، وهو ما يعرف عند القدماء بالمضاف إلى معموله، ويمكن تقديم تأويل تركيبى لهذا المنوال في ضوء مفهومي البنية السطحية والبنية العميقة، كما اعتمدهما (تشومسكي 1957، و1965)، وهو تأويل مكن من الكشف عن أصل الكثير من القضايا التحويلية في النحو العربي. فتأويل المثال (8 ب) يتم عبر التحويلات الآتية :

إن البناء في بناء "حارسٌ حيٌّ" متحول¹² عن "يحرصُ حياً" وقد مر بالتحويلات الممثلة في(10):

(10) أ. يَحْرُسُ حِيًّا

11 (م.ن)، ص. 164.

12 إن القول بأن اسم الفاعل متحول عن الفعل، لايعني أننا نتبنى فكرة أن الفعل هو الأصل، وأن اسم الفاعل فرع عنه، ولكن القصد من ذلك هو الكشف عن طبيعة العلاقات التركيبية والدلالية التي تربط مقولة الفعل ومقولة اسم الفاعل.

ب. حارسُ حياً

ج. حارسُ حياً

د. حارسُ حيّ

فقد وقع تحول الفعل "يحرصُ" في (10 أ) أولاً بانصرافه إلى صيغة اسم الفاعل المنون كما في (10 ب)، ثم حذف منه التنوين بقانون الإضافة للتخفيف كما هو مبين في (10 ج)، وتحولت علامة النصب في "حياً" إلى علامة جر للإضافة كما في (10 د). ووصف النحاة هذا النوع من الإضافة باللفظية يدل على أن الإضافة إنما هي إضافة في اللفظ المنطوق فقط. فبحسب المعنى أو العمق هي "ليست إضافة [...] أن هذا التركيب يكتسب معناه من عمقه لا من سطحه"13.

وما يبين المعنى العميق للإضافة هو ما تبناه محمد غاليم (2007) من طريقة مراجعة النحو التقليدي للتراكيب الإضافية، خاصة في ما يتعلق بالوفرة الدلالية التي تنتج عن التنوع العلاقي بين المضاف والمضاف إليه، على "أن النظر في البنية الدلالية للرأس وللإسم المضاف إليه يمكن أن يسمح بتفصيل أنماط العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية بشكل أدق مما يوجد في أغلب الأنحاء، ومنها التقليدية التي لم تقف بما فيه الكفاية عند بنيات الرؤوس وما يضاف إليها"14

إن اسم الفاعل في (8 ج) وبالرغم من أنها لم تأت في موقع الرأس، فقد استلزم معجمياً فضلة هي عبارة عن مقولة فارغة دل عليها أثر ذو طبيعة حالية، بموجب قوانين الحذف الذي يحكم اللغات الطبيعية، سواء كان الأثر حركة إعرابية، كما هو الشأن في (أهلاً وسهلاً)، والمحذوف "أقول"، أو دليلاً حالياً (القلمَ لزيد)، والمحذوف

13 حماسة، عبد اللطيف (1990)، ص.48.

14 غاليم، محمد (2007)، ص. 100.

"إعطِ"، أو أثرا مقدرا كما هو الأمر في التقديم والتأخير، وهو ما ذهب إليه ابن السراج بقوله: "اعلم أن جميع ما يحذف، فإنهم لا يحذفون شيئا إلا وفي ما أبقوا دليل على ما ألقوا"15.

أما القرينة الدالة على المحذوف المعجمي في (8 ج) فهي قرينة حالية سياقية، وتأتيها في البناء التمثيلي (11):

(11) جاء الحارس (شيئا ما)

بحيث إن المتكلم /السامع يفترض ذهنيا مفعولا للحارس، إما افتراضا مسبقا أو افتراضا لحظيا، وهو الفضلة المحذوفة أو المقدر، على أساس أنها انتقاء معجمي لمقولة اسم الفاعل (حارس).

وتختلف أسماء الفاعل في خاصية الانتقاء المعجمي، وهو ما يبينه المعطى (12) الذي جاء فيه اسم الفاعل رأسا للمركب:

(12) الظَّانُّ الحفلَ قائما مستعدًّا

إن اسم الفاعل "ظانُّ" في (12) - وهو مرتبط بالفعل "ظَنَّ"، في إطار خضوعه لبعض التحويلات التي تقتضيها قوانين الصرافة العربية- قد استلزم معجميا مقولة ليست مركبا اسميا ولكنها جمالية أو قضوية، ومن هنا يتضح لحن (13):

(13) أ.*الظَّانُّ قائما مستعدًّا

(13) ب.*الظَّانُّ الحفلَ مستعدًّا

15 ابن السراج، أبو بكر (الأصول في النحو)، ج.2. ص 254.

فلحن هاتين البنيتين يعود إلى خرقهما مجموعة شروط مما عرف بقواعد التفريع المقولي الصارمة، والمتمثلة في أن مقولة: "ظانٌ" تحمل في المعجم قيما تركيبية محورية، وليس بالضرورة أن تظهر كلها في أثناء التركيب؛ إنها المقولات المكبوسة، وهو ما يسميه الفهري بالبنيات المكبوسة¹⁶ على أن "المفردات ما هي إلا بنيات مركبة مكبوسة، والكلمة تجميع لما كان يمكن أن يكون جملا، ومن هنا كان تحليل المفردة لا يختلف أساسا عن تحليل الجملة وضوابط النحو، بل ينطبق كذلك على المفردات [...]. والمعجمية لا يمكن أن تكون محددة في الكلمات المفردة، بل إن الوحدة المعجمية قد تكون مفككة ومبعثرة في عدد من الكلمات"¹⁷.

ومن هنا يمكن الاهتداء إلى القاعدة الآتية:

(14) الأفعال وأسماء الفاعل تشترك في خاصية الانتقاء المعجمي

3. اسم الفاعل وعلاقات الانتقاء المحوري والأدوار الدلالية

1.3 اسم الفاعل وعلاقات الانتقاء المحوري

نمثل لعلاقات الانتقاء المحوري لمقولة اسم الفاعل من خلال الأمثلة الآتية :

(15) أ. كَسَرَ الطِّفْلُ الزَّجَاجَ

ب. الكاسرُ الزجاجَ متهور

ج. رسمَ الفنانُ اللوحةَ

د. الراسمُ اللوحةَ فنانٌ

16 الكبس في اللغة هو الحبس، وكبس الرجل البئر؛ أي طمرها بالتراب، والمعنى مكبوس في الكلمة؛ أي مكبوس، والمعنى مكبوس في العبارة، يفيد أنه مطمور فيها.
1 الفاسي، الفهري (1997)، ص.4.

هـ. الظانُّ أن السماء بيضاء مخطئٌ

إن الرأس (الفعل) في (15 أ) يفرغ حمولته الدلالية في "الطفل" ليصبح منفذاً، ويفرغ كذلك حمولته الدلالية في الزجاج ليصبح ضحية، والأمر نفسه ينسحب على (15ب)، بحيث إن مقولة اسم الفاعل (الكاسر)، باعتبارها رأس المركب، تحمل قيماً دلالية أفرغتها في المقولات التي جاءت مسابقة لها في التركيب، بناء على ما تحمله هذه المقولة من خاصية انتقائية محورية. إن اسم الفاعل (الكاسر) تضمن دور المنفذ، لكن هذا الدور بقي مكبوساً وبقي الأثر دالاً عليه، ويتضح ذلك من خلال اشتقاق هذه البنية:

(16) جاء الكاسرُ الزجاجَ

إذ لا يتصور أبداً أن "الزجاج" جاء في دور الضحية التي أفرغتها فيها مقولة "الكاسر" من دون أن يبقى دور المنفذ مكبوساً فيه، "وتأويل (16) على الشكل الآتي :

(17) جاء الذي كسرَ الزجاجَ

فيتضح أن الفعل "كسر" تطلب محورياً منفذاً (فاعلاً مضمراً) وضحية (مفعولاً به ظاهراً). وعند سيبويه ما يشير إلى أن اسم الفاعل يتضمن دائماً، وفي جميع أحواله التركيبية، دلالة الفاعلية؛ المنفذية في هذا السياق، وذلك حين اعتماده تراكيب مقولة المصدر باعتبارها رائزاً تمييزياً على استتضام اسم الفاعل للفاعل، يقول: "وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلاً ومفعولاً، لأنك إذا قلت: "هذا ضارب"، فقد جنّت بالفاعل وذكرته، وإذا قلت: "عجبت من ضربٍ فإنك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول ولم تحتج حين قلت: هذا ضارب زيدا إلى فاعل ظاهر؛ لأن المضمّر

في ضارب هو الفاعل"18. وكلام سيبويه هذا يضع أقوال النحاة حين تصنيفهم أسماء الفاعلين إلى عاملة وغير عاملة محط مراجعة وتأمل، فحين نقول اسم فاعل غير عامل فكأننا نقول هذا فعل غير عامل. إلا أن من اللغويين المتأخرين من ظل يفصل بين اسم الفاعل الدال على الحدث واسم الفاعل الدال على الاسم أو الصفة، وفي ذلك يقول السامرائي: "فنحن نستعمل اسم الفاعل للدلالة على الحدث أحيانا، وأحيانا نقصد به الدلالة على الاسم، وذلك كالحارس والكاتب والسائق، فقد يراد بالحارس صفته، وقد يقصد به شخصه، وكذلك الكاتب والسائق"19، فبحسب رأي سيبويه أن اسم الفاعل يتضمن في جميع أحواله فاعلا، ومن خلال ما حدده الفاسي الفهري (1997) بخصوص المقولات فإن اسم الفاعل بالرغم من أنه قد يدل على الصفة فقط، فإنه يظل حاملا للقيم الدلالية، لنتأمل المثال (18) من شعر ابن اللبانة:

(18) تبكي السماء بمزني رائجٍ غادٍ على البهاليل من أبناء عباد20

إن "رائجٍ وغادٍ" في (18) من الفعلين "راح" و"غدا" صفتان لمُزني، وهما يتضمنان معا قيما دلالية مكبوسة، ونعيد اشتقاقها من خلال (19).

(19) تبكي السماء بمزني يروح ويغدو

ومنه قول إيليا أبو ماضي:

(20) شوق يروح مع الزمان ويغتدي والشوق إن جدته يتجدد²¹

وتعبر الأشكال في الأشكال عن علاقات الانتقاء المحوري لبنيتي (18) و(19):

18 سيبويه، أبو بشر (م، س)، ج.1 ص. 189.

19 السامرائي، فاضل (2000)، ج.3، ص. 147.

20 الأصبهاني، عماد الدين (خريدة القصر، وجريدة العصر، قسم شعراء المغرب والأندلس)، ج.2، ص. 110.

21 أبو ماضي، إيليا (ديوان إيليا أبو ماضي)، ص. 268/267.

(21) أ. يروح + منفذ + مصدر + هدف

ب. رائح + منفذ + مصدر + هدف

ج. يغدو + منفذ + مصدر + هدف

د. غاد + منفذ + مصدر + هدف

وحاصل التمثيل في (21) هو البنية (22):

(22) تبكي السماء بمزن رايح من الشرق إلى الغرب غاد من الغرب إلى

الشرق.

إذ لا يمكن تصور الرواح أو الغدوة دونما استبطان لمنفذ ومصدر وهدف، ومن هنا يمكن صياغة القاعدة رقم (23):

(23) "أسماء الفاعل مقولات تحمل أدوارا دلالية بحسب طابعها المقولي المعجمي، وقد تظهرها حينما تفرغها في المقولات التي تسابقها في التركيب، وليس بالضرورة أن تأتي هذه الأدوار مكشوفة في جميع البنيات".

وعن إضمار القيم الدلالية بناء على علاقات الانتقاء المحوري يترتب إشكال يمكن اعتباره مدخلا تفسيريا لعلاقة اسم الفاعل بالفعل المضارع خاصة. إن أغلب النحاة ذهبوا إلى أن اسم الفاعل يجاري الفعل المضارع. ومهما اختلفت النحاة في أوجه هذه المجارة، فإنهم يؤكدون على تلك المجارة في العمل، وفي الزمن، وهو ما يبينه العماري إذ يقول: "وقد انشغل النحاة بمسألة عمل اسم الفاعل وبمسألة دلالاته على زمن

معين أو عدم دلالاته عليه ولم يهتموا بما فيه الكفاية بمسألة قيامه مقام الفعل في كل أحواله²².

وسأعتمد هنا الدور المحوري في اسم الفاعل في علاقته بالمضمر أو الضمير. وأبين أولاً أن لإضمار الفاعل في النحو العربي شكلين؛ أحدهما يكون بموجب قانون الإيجاب، والآخر بموجب قانون الاختيار. ويوازيهما عند النحاة الإضمار الجائز والإضمار الواجب. والذي يهمنا هنا هو إضمار الفاعل الواجب مع المضارع المسند للمتكلم المفرد والجمع وللمخاطب؛ (أَكْتُبُ تَكْتُبُ نَكْتُبُ)، وفي اسم الفاعل، لتأمل (24):

(24) أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنِ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ²³

إن اسم الفاعل "أَرَاغِبُ" في (24) للفعل "رَغِبَ" استلزم معجمياً مركباً حرفياً؛ (عن آلهتي)، واستلزم محورياً منفذاً، والمنفذ هو الضمير "أنت"، بحيث إن اسم الفاعل يوازي الفعل المضارع تركيبياً، وإلى ذلك يلمح سيبويه بقوله: "وتقول: هذا ضاربٌ عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل: "هذا يضرب زيدا الساعة"24. وتقدير المضارع في الآية "أترغب أنت عن آلهتي" فيكون الفاعل ضميراً مستتراً، والضمير "أنت" ليس بفاعل، بل من باب التوكيد، بحيث يضم الفاعل وجوباً مع المضارع المسند إلى المخاطب المفرد، ويؤكد الضمير المستتر بالضمير البارز، وهو ما يمكن تسميته بالإضمار الإيجابي. وحين نتتبع إعراب هذا الضمير عند المفسرين، ممن يعنون بالإعراب القرآني، نجدهم ينزلون الضمير في (24) منزلة الفاعل، فيكون هو المنفذ. يقول أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن: أَرَاغِبُ رَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ"أَنْتَ" فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ

22 العماري، عبد العزيز (الجملة العربية دراسة لسانية)، ص. 150.

23 سورة مريم الآية 106

24 سيبويه، أبو البشر (م، س)، ج. 1. ص. 164.

الخبر²⁵ ". ويسلك صافي عبد الرحيم المسلك نفسه فيقول: الهمزة للاستفهام، راغب مبتدأ مرفوع، أنت ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر²⁶.

وليس الأمر كذلك في الضمير البارز في الفعل المضارع كما في (25):

(25) أترغب أنت عن آلهتي

إن الضمير "أنت" في (25) يعد عند النحاة من باب التوكيد، وهو يختلف عن الضمير بعد اسم الفاعل. إن هذا التباين الانتقائي بين مقولة الفعل المضارع ومقولة اسم الفاعل، في سياق الضمير المنفصل، بين أن الضمير المنفصل بعد الفعل المضارع مع ضمير الشخص الأول والثاني، يختلف عن الضمير المنفصل بعد اسم الفاعل. فالضمير المنفصل بعد اسم الفاعل يمثل انتقاء محوريا، بينما بعد الفعل المضارع لا يتحقق هذا الانتقاء. وهذا الاختلاف تمتد مظاهره إلى الخصائص المرتبطة بالمقولة المنتقاة؛ في رتبته، وفي تطابقها مع المقولة الرأس. وهو سنبحثه في الفصل القادم من هذا البحث.

2.3. اسم الفاعل والأدوار الدلالية

إن المقصود بالأدوار الدلالية تلك القيم المحورية الدلالية التي تفرغها المقولة الرأس في ما أشرفت عليه من مقولات، سواء كانت قيما دلالية محققة في الصورة التركيبية أو غير ذلك، على أساس أن "العنصر الذي يتطلب دورا دلاليا يجب أن ينسب إليه هذا الدور، حيث تتحدد البنية من طريق وظيفته النحوية (فاعل - مفعول

25 النحاس، أبو جعفر (إعراب القرآن)، ج.3. ص.13.

26 صافي، عبد الرحيم (الجدول في إعراب القرآن)، ج. 16. ص.109.

به [...] إلى آخره)، ومن طرق الخصائص المعجمية للصدر لأن الوظائف النحوية يعبر عنها في صورة تركيبية²⁷.

وبالرغم من الوضوح الذي تتسم به علاقات الانتقاء المعجمي والمحوري وتمثيلاتها في الجملة العربية، وفي ارتباطها بمقولة اسم الفاعل، فإن ثمة بعض المقترضات الدلالية القائمة بين المقولة النواة والعناصر التي ترتبط بها وظيفياً²⁸، ونمثل لذلك من خلال البنيات الآتية:

(26) أباعثُ الرئيسُ المراسلةَ إلى الإدارة؟

إن المقولة الرأس في (26) تحمل أدواراً دلالية يمكن تمثيلها من خلال الشكل (27):

(27) المقولة الرأس (باعث) منفذ (فاعل) + محور + هدف

ويتبين من خلال هذا التعالق أن التوافق قائم بين الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية، الأمر الذي تفتقده بنية (28):

(28) أساقطُ الدلوُ في البئر؟

إن المقولة "ساقط" في (28) منحت دوراً إعرابياً "للدلو" دون منحه الدور الدلالي (المنفذية)، ومنحت "الدلو" دلالية دور الضحية، لكنها لم تمنحه إعراب المفعول به.

27 البهنساوي، حسام (2004)، ص. 31.

28 سبق أن بينت أن المقصود "بالمعنى الوظيفي" هو ما يحمله الملفوظ النحوي أو اللساني من دلالة وظيفية، من مثل ارتباط دلالة الفاعل بالمنفذ، ودلالة المفعول به بالضحية، وهو من الملفوظات التي استعملها الفاسي الفهري حين بين أن العلاقة بين الدلالي والوظيفي ليست من باب المصادفة، ويقدم لذلك مثاله المشهور في أن علاقات الربط الدلالي هي من نوع: فاعل.....منفذ / مفعول.....ضحية / وليست من نوع: فاعل.....ضحية / مفعول.....منفذ. (أنظر الفاسي الفهري (1986)، ص. 47.

ولقد فسر الفاسي الفهري (1986) ذلك بأن اللغة العربية تتسم بثلاثة أنواع من الإعراب؛ الإعراب النحوي والإعراب الدلالي وإعراب التجرد²⁹. ومن هنا كان لابد من التمييز بين الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية بحسب ما تفسره نظرية النحو الوظيفي،³⁰ حين اعتبر أحمد المتوكل أن "بنية كما تقترحها نظرية النحو الوظيفي تشمل على مستويات تمثيلية ثلاثة، مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية (كوظيفة المنفذ ووظيفة المتقبل ووظيفة المستفيد، ومستوى لتمثيل الوظائف التركيبية (كوظيفتي الفاعل والمفعول)"³¹.

ولهذا يمكن تفسير البنيتين اللغويتين في (29 أ) و (29 ب) بالبنيتين التمثيليتين في (29 ج) و (29 د) على التوالي:

(29) أ. أمكسرة الكأس؟

(29) ب. أمتبخر الماء؟

(29) ج. أمكسر الطفل الكأس؟

(29) د. أمبخر القيظ الماء؟

إن اسم الفاعل "مكسر" في البنية (29 ج) قد وزع دورين دلاليين على المقولتين اللتين انتقاهما في التركيب؛ "الطفل" منفذ، و"الكأس" ضحية، ووزع عليهما كذلك دورين إعرابين، والأمر نفسه في البنية (29 د) مع تغيير المعطيات، لكن اسم الفاعل

29 الفاسي، الفهري (1986)، ص. 49

30 الأدوار الدلالية والتركيبية في علاقتها بالدلالة المعجمية متنوعة، فقد تبني (فيلمور 1965، 1971، 1968 النظرية المعجمية المرتبطة بنحو الأحوال بالأحوال "Cases Grammar"، واعتمد كروبر (1965، 1976، 1967) مفهومي الحركة "Motion" و"الحلول" "location"، للتوسع في الموضوع ينظر: الفاسي، الفهري (1986)، ص 36، وما بعدها.

31 المتوكل، أحمد (1985)، ص. 11

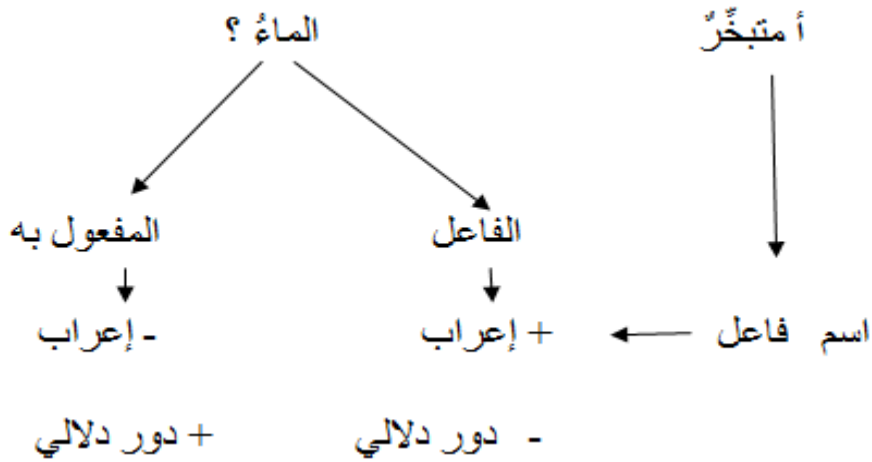
"منكسر" في (29 أ) منح الدور الدلالي للمفعول، "الكأس، ولم يمنحه الإعراب، والأمر نفسه بالنسبة إلى (29ب)، إذن إن اسم الفاعل "متبخّر" منح الدور الدلالي للمفعول "الماء" من غير إعراب. والذي يوازي البنيتين (29 أ) و(29ج) في طبيعة الدور الدلالي والدور الإعرابي هما البنيتان (30):

(30) أ. أُمكسَّرَةُ الكَأْسُ؟

ب. أُمُبَخَّرُ المَاءُ؟

ويمكن تمثيل هذا التباين في الدور الإعرابي والدور الدلالي في الخطاطة (31):

(31) خطاطة تمثيلية للدور الإعرابي والدور الدلالي لاسم الفاعل



ويصوغ "بورزيو" Burzio (1982)، في تعميم مبادئ النحو القاعدة (32)

بخصوص المقولات التي تمنح مقولاتها الإعراب من دون دور دلالي:

(32) إن ما لا ينصب مفعوله لا يمنح دورا دلاليا لفاعله.³²

32 محاضرات للأستاذ عبد الواحد خيري في التركيب، الموسم الجامعي 2002/2001 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال .

4. اسم المفعول وعلاقات الانتقاء المعجمي والدور الدلالي

1.4. اسم المفعول وعلاقات الانتقاء المعجمي

إن ما قيل عن الانتقاء المعجمي في اسم الفاعل يمكن أن يشمل اسم المفعول،
بمراعاة الترتيب والتقليص التركيبي اللذين تفرضهما الصيغة الصرفية لاسم المفعول،
ونمثل له من خلال البنيات الآتية:

(33) أ. المهضوم حقه مظلوم

ب. أمنوح سعيد فرصة؟

ج. أمرود القمح دقيقا؟

د. آمنزول إلى الفناء؟

هـ. أمحلّق فوق البحيرة؟

نؤكد أن علاقات الانتقاء المعجمي تهم الفضلات دون الفاعلين، ولهذا فإن
مقولة اسم المفعول "المهضوم" في (33 أ) استلزمت معجميا مركبا اسميا (حقه)، بينما
اسم المفعول "ممنوح" في (33 ب) اقتضى معجميا فضلتين؛ (مفعول به أول ومفعول
به ثانٍ) لا يشكلان معا مبتدأ وخبرا. أما في (33 ج)، فاسم المفعول "مردود" اقتضى
فضلتين أصلهما مبتدأ وخبر، في حين أن "منزول" في (33 د) تطلب فضلا جاءت
مركبا حرفيا، بينما اسم المفعول "محلّق" في (33 هـ) استلزم مركبا ظرفيا، من الظرف
والمضاف إليه. إن التفسيرات المعجمية المقدمة لهذه الأمثلة لا علاقة لها بالقيم
المحورية أو الدلالية التي يحملها رأس المركب، وعندما نعود بالمعطيات في (33) إلى
بناءاتها التمثيلية كما في (34)، باستبدال اسم الفاعل في رأس المركب باسم المفعول
فإن الانتقاء المعجمي لا يعرف أي تغيير:

(34) أ. [أهاضم (أحد) حقه مهضوم]

ب. [أمانح (أحد) سعيدا فرصة؟]

ج. [أرأد (أحد) القمح دقيقا؟]

د. [أنازل (أحد) إلى الفناء؟]

هـ. [أملق (أحد) فوق البحيرة؟]

يتبين من خلال المعطيات التمثيلية أن اسم المفعول يشترك مع اسم الفاعل في طبيعة المقولات التي ينتقيانها معا على مستوى علاقات الانتقاء المعجمي، فلما كانت هذه العلاقات تهم الفضلات من دون الفاعلين، فإن أسماء المفعول في (34) وما تفرع عنها، قد حافظت على ما استلزمته أسماء الفاعل معجميا في (33) وما تفرع عنها.

2.4. الدور الدلالي في مقولة اسم المفعول

نشير أولاً، إلى أن من أهم سمات اسم المفعول "هو ارتباطه دلالة وعملا بالفعل المبني للمجهول، وهو ما يحلو لبعض النحاة تسميته ب (ما لم يسم فاعله)، ومعنى ذلك أنه يقوم بعمل الفعل المبني للمجهول"33. ومن هنا، فإن عمل اسم المفعول في الأدبيات النحوية القديمة هو رفع نائب فاعله إذا كان من فعل يتعدى في الأصل إلى مفعول به واحد، ويرفع فاعله وينصب مفعوله إذا كان من فعل يتعدى إلى مفعولين وقس على ذلك في ذي الثلاثة، والرفع والنصب هاهنا ليس بالضرورة أن يرتبطا بما هو وظيفي أو دلالي. لنتأمل بنيات اسم المفعول في (35):

(35) أ. المُشْرِفُ قَدْرُهُ عَظِيمٌ

33 عيد، محمد (النحو المصفي)، ص 677.

ب. أمبعوثة الرسالة؟

ج. أمعطى المحتاج صدقة؟

إن اسم المفعول في (35 أ) منح دورا إعرابيا (الرفع) لما كان مفعولا به في البناء للمعلوم ومنح الدور الدلالي للمفعول من دون إعراب.

ويتضح ذلك من خلال إعادة إنتاج بنيتي (36 أ) التي وافق فيها الفعل "شُرِّف" اسم المفعول في (35 أ) في طبيعة الدور الدلالي، والدور الإعرابي. بينما في (36)،

(36) الذي شُرِّف قدره عظيم

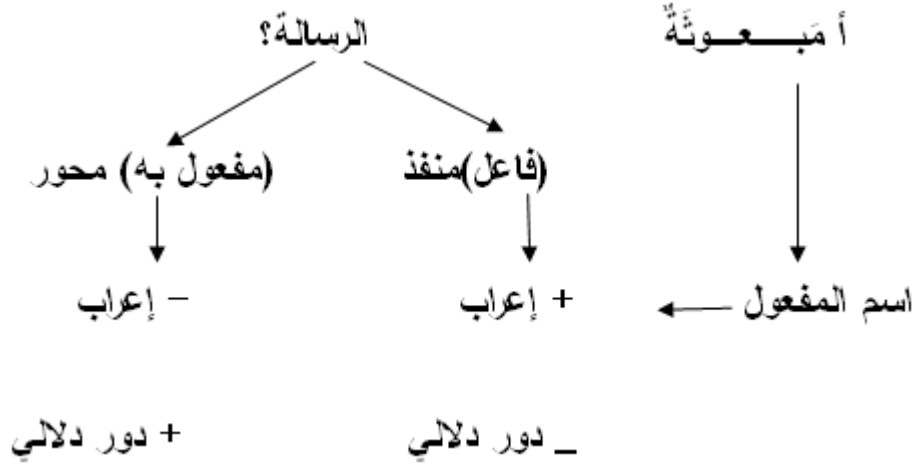
فإذا كان اسم الفاعل يوزع الدورين الإعرابين (الرفع والنصب)، والدورين الدلاليين (منفذ ومستفيد) على المقولتين اللتين استلزمهما دلاليا، كما هو مبين في (37):

(37) المُشْرِفُ النَّاسُ قَدْرَهُ عَظِيمٌ

فإن هذا التوزيع يختل في البناء لما لم يسم فاعله، وهو ما يتضح من خلال (35ب)، بحيث إن اسم المفعول "مبعوث" منح الإعراب "لِلرَّسَالَةِ" وهو الرفع، من دون أن يمنحها الدور الدلالي؛ أي دور المنفذ، بينما نجده قد منحها دورا دلاليا وهو المحور من دون أن يمنحها إعراب النصب، وهو ما توضحه الخطأطة (38):

(38) خطاطة توضيحية للأدوار الدلالية الدلالي والدور الإعرابية لاسم

المفعول

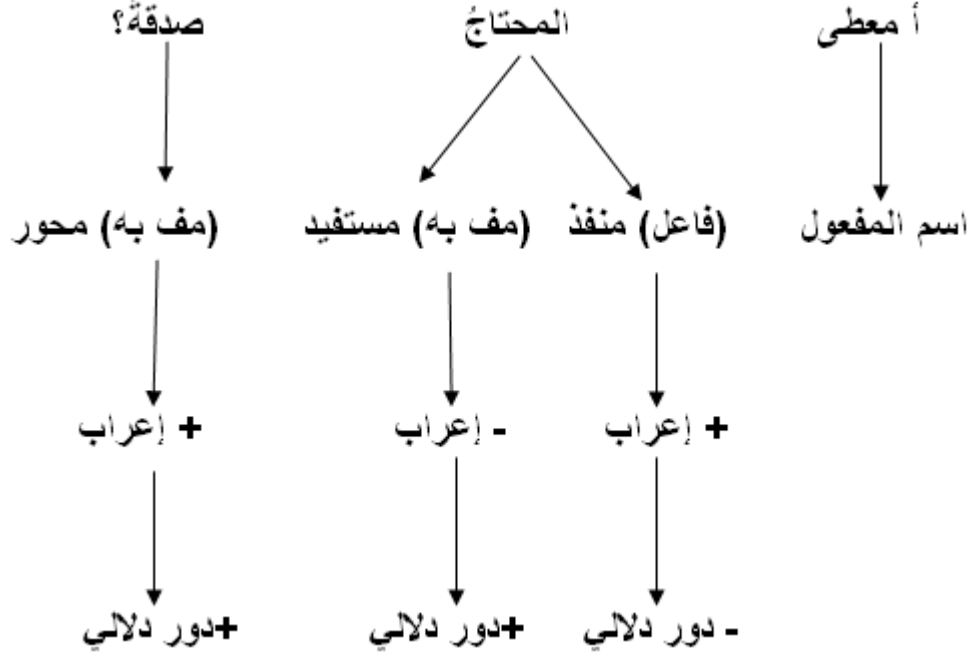


واسم المفعول "معطى" في المثال (35ج) وهو للفعل "أعطى"، والفعل أعطى يختزن سماتٍ دلاليةً يمكن تمثيلها من خلال (39):

(39) أعطى الغني المحتاج صدقة

إن الفعل "أعطى" باعتباره المقولة الرأس وزع الأدوار الدلالية على العناصر التي اقتضاها التركيب، فوزع دور المنفذ على "الغني"، ودور المستفيد على "المحتاج"، ودور المحور على "صدقة"، ولما كان البناء للمجهول يقلص الموضوعات، فإن ما كان منفذا حُجِبَ دلالة وتركيبا، وهو ما ترتب عليه حذف (الغني)، وعُوِّضَ إعرابيا بالمستفيد (المحتاج) وبقي المحور (صدقة) محتفظا بدلالته وبإعرابه، وهو ما توضحه الخطاطة (40):

(40) خطاطة توضيحية للأدوار الدلالية والإعرابية لاسم المفعول



إن الذي حملنا على استدعاء تراكيب اسم المفعول، لمقابلتها معجميا ومحوريا بتراكيب مقولة اسم الفاعل، هو أن كلتا المقولتين؛ اسم الفاعل واسم المفعول تشتركان في قضايا تركيبية ودلالية وإعرابية، فالتمثيل (31) الخاص باسم الفاعل، الخطاطة التمثيلية في (38)، بحيث اسم الفاعل، واسم المفعول في جملتي: "أمتبخر الماء؟" و"أمبعوثة الرسالة؟" يحملان القيم المحورية نفسها على مستوى الدور الدلالي والدور الإعرابي.

5. توزيع متصلات³⁴ اسم الفاعل والفعل بموجب علاقات الانتقاء

المعجمي والمحوري

من المعلوم أن مقولة الفعل تنتقي الضمائر التي تقع في حيزها أو في نسقها التركيبي، سواء تعلق الأمر بحال الاتصال أو حال الانفصال. والأمر نفسه ينسحب على اسم الفاعل. وسنوضح ذلك من خلال جداول واصفة لخريطة توزيع الضمائر المتصلة بين مقولتي الفعل واسم الفاعل، حتى ننتبين حدود الائتلاف والاختلاف بين المقولتين على مستوى الانتقاء الضميري، صرفياً أو تركيبياً، وسنقتصر في ذلك على ما يعرف في الأدبيات النحوية بالضمائر البارزة أو المتصلات الظاهرة التي تتحقق على المستوى الصرفي والصوتي.

إن للضمائر خاصيات صرفية وتركيبية تفرض عليها "مجموعة من المتطلبات التوزيعية التي يفرضها المتصل في توزيعه باعتبارها خاصيات مميزة لكل لغة على حدة [...] هناك رتبة صارمة تضبط توارد المتصلات في اللغة العربية³⁵ وإذا علمنا أن المواقع التي تحتلها الضمائر في الفعل تكون مضبوطة صارمة، فما حدود هذه الصرامة في ارتباط المتصلات الضميرية باسم الفاعل؟ وبمعنى آخر، هل يشترك اسم الفاعل والفعل في القيود الصارمة التي تفرضها اللغة على المتصلات الضميرية؟ وما الاختلافات القائمة بين المقولتين على مستوى علاقات الانتقاء المعجمي والمحوري؟ وهل تشترك المقولتان في القوانين الضابطة لإخفاء الضمير أو إظهاره؟

نجد في التفسير النحوي بعضاً من ملامح اهتمام القدماء بأشكال التمايز بين اسم الفاعل والفعل في الضمائر، ومن ذلك حالة عدم تكافؤ اسم الفاعل مع الفعل في إظهار الضمير أو إخفائه. ويؤكد ابن يعيش أن: اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ

34 تم استعمال لفظ المتصلات وليس الضمائر، وذلك لأن المتصلات منها ما ينتمي إلى طبقة الضمائر ومنها ما ينتمي إلى العلامات النحوية.

35 الحسن، عبد الكبير (2018)، ص. 99.

هو له، برز ضميرُهُ، نحو قولك: "زيدٌ هندٌ ضاربُها هو"، ف "زيد" مبتدأ، و"هند" مبتدأ ثان، و"ضاربُها" خبرٌ "هند"، والفعلُ لِـ "زيد"، فقد جرى على غير من هو له، فلذلك برز ضميره، وخلا اسم الفاعل من الضمير، ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع، فتقول: "الزيدان الهندان ضاربُهما هما"، و"الزيدون الهنداتُ ضاربُهنَّ هم"، ولا تقول: "ضارِباهما" ولا "ضارِبوهنَّ"؛ لخلوّه من الضمير، لأنّه جارٍ مجرى الفعل، والفعل إذا تقدّم، وُحِدَ، ولو كان فعلاً، لم يبرز الضمير، وكنت تقول: "زيدٌ هندٌ يضربُها"، فيكون في "يضربُها" ضمير مستكنّ مرفوع، و"ها" المفعول، لأن الأفعال أصلٌ في اتصال الضمير بها.³⁶ وأحسب أن عد ابن يعيش الأفعال أصلاً في اتصال الضمير نابع من الأولوية التي قدموها للفعل على حساب المشتقات، مما جعلهم يتناولون العديد من القضايا المرتبطة بها تناولاً فرعيّاً، ومن ذلك أحكام الضمير المتصل باسم الفاعل، لذلك سأعتمد المتصلات لرصد علاقات الانتقاء المعجمي والمحوري في هذه الصيغة، وسأتوسل بجداول واصفة للخريطة التوزيعية للضمائر والمتصلات في صيغ الفعل، وفي صيغة اسم الفاعل، كما هو مبين في(41):

36 ابن يعيش، الموصلي (شرح المفصل للزمخشري)، ج.4، ص. 103.

(41) جدول توضيحي لتوزيع المتصلات في الفعل واسم الفاعل

إمكانات الاتصال				المتصلات
اسم الفاعل	الفعل الأمر	الفعل المضارع	الفعل الماضي	
∅	∅	∅	نَفَعْتُ نَفَعْتَ نَفَعْتُ ذَهَبْتُمَا ذَهَبْتُمْ ذَهَبْتُنَّ	التاء المتحركة
∅	∅	∅	ذَهَبْتُ	التاء الساكنة

يتبين من خلال الجدول رقم (41) أن الفعل الماضي يتسم بنوع من الغنى الضميري على مستوى الاتصال "بالتاءات المتحركة"، و"التاء الساكنة"، على مذهب من عد تاء التأنيث الساكنة ضميراً³⁷، على أساس أن تعريف القدماء للضمير يشمل "تاء التأنيث في مثل الفعل (ضربتُ)، وذلك لأنها تدل على غائب، وكان من الواجب أن تكون ضميراً بحسب تعريفهم ولكنهم اعتبروها حرفاً لمجرد التأنيث. ومن العجب أن تعتبر التاء التي تدل على المؤنثة في (ضربتُ) حرفاً، وأن تعتبر النون التي تدل على جمع المؤنث في ضربن اسماً"³⁸. وصيغ المضارع والأمر واسم الفاعل لا تقبل هذا

37 عند تحليل السمات النحوية لتاء التأنيث الساكنة يتبين أنها ليس بتلك البساطة التي وردت بها في النحو التعليمي، فتضمنها لسمة الجنس المحدد في التأنيث، وإحالتها على ضمير الشخص الثالث (هي/هن)، جعلها أقرب إلى الضمير منه إلى العلامة النحوية. وبناء على مبدأ الاختيار يمكن تحليل جملة: (كتبتِ الدرسَ) بأن التاء فاعل بموجب سمات التطابق الجنسي والإحالي دون العدد الذي يتوزع في تاء التأنيث بين المفرد والمثنى والجمع، فلا يمكن تصور فاعل معجمي من قبيل: *كتبتِ الولد الدرسَ، ولكن ننتظر فاعلاً من قبيل: (كتبتِ البنت .../كتبتِ البنات.../ كتبتِ البنات...). ويمكن اعتبار الفاعل في (كتبتِ الدرسَ) عنصراً ضميرياً فارغاً (غير مملوء معجمياً) تبين سماته من خلال التاء وهذا هو افتراض إسقاط ضم (pro drop).

38 أيوب، عبد الرحمان (دراسات نقدية في النحو العربي)، ص.71.

النوع من اللواحق. وإن افترضنا أن تاء التأنيث في "مدركة" قد تناظر تاء التأنيث في "ذهب"، فإن هذا الافتراض سرعان ما يتجاوز عندما ندرك أن ما يعرف بتاء التأنيث الساكنة تحمل سمة زمنية ماضية اكتسبتها من صيغة الفعل الماضي، بينما التاء في اسم الفاعل لا دلالة للزمن فيها، إذ الزمن يتولد في اسم الفاعل صرفيا في حال التتوين، كما هو مبين في (42):

(42) أ. المتعلمة كاتبة درسها

ب. الطفل كاتب درسه

يدل التتوين في اسم الفاعل في (42 أ) على الحال أو الاستقبال، ولا دخل لتاء الجنس فيه، وهو ما يتضح من غير تاء في (42 ب). وقد يكون الزمن صرفيا-تركيبيا، كما هو الأمر في (43):

(43) أ. الطفلة كاتبة الدرس

ب. الكاتبة الدرس جديّة

أضف إلى ذلك الاختلاف الصوتي بين التاءين، فالتاء الساكنة في الفعل لا يمكن لها أن تظهر مستقلة في مقطع صوتي، ولا يمكن أن تشكل مفردة، بخلاف تاء التأنيث في اسم الفاعل، فهي تتسم بخاصية صوتية حينما نقف عندها في آخر الكلم هاء، أو عندما تشكل مفردة مقطعا صوتيا مستقلا كما هو مبين في الأشكال التمثيلية في (44):

(44) أ. كَتَبَتْ

Ka	←	كَ
ta	←	تَ
bat	←	بَتَ

ب. كاتبة

Kaa	←	كا
ti	←	ت
Ba	←	ب
tu	←	ت

ج. كاتبة

Kaa	←	كا
ti	←	ت
ba	←	ب
tun	←	تن

إن الإمكانيات التي تقدمها الكتابة المقطعية للفعل الذي اتصلت به تاء التانيث، وكيفما كانت صيغته الصرفية، لا يمكن أن تُظهِرَ هذه "التاء" في غير المقطع الطويل المغلق كما هو الأمر في التمثيل (44 أ). لكن الأمر يختلف عندما يتعلق الأمر بتاء اسم الفاعل التي تظهر في مقطع صوتي منفصل كما هو مبين في التمثيلين (ب) و(44 ج)، ويضاف إلى ذلك أن اختلاف الشكل الإملائي للتاءين- وإن كنت لا أعد هذا الأمر ذا أهمية كبرى، لأن التحليل الصوتي يبني في غالبته على معطيات صوتية، أكثر مما هي شكلية.

ونسجل كذلك من خلال الجدول (41) أن الفعلين؛ المضارع والأمر، واسم الفاعل صيغ لا تتصل بتاء التانيث بنوعيتها بخلاف الفعل الماضي الذي يتصل بالساكنة.

ومادام الأمر كذلك فلن نناقش المسألة المرتبطة بالمواقع الإعرابية لهذه الضمائر في علاقتها بالأدوار المحورية التي تؤديها بناء على سياقاتها التركيبية.

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة إلى المتصل المعروف بتاء التأنيث، فإن الأمر يختلف مع المتصلات؛ "نا" الدالة على الجماعة، وواو الجماعة، ونون النسوة، وألف الاثنين، وهو ما يبينه الجدول رقم (45):

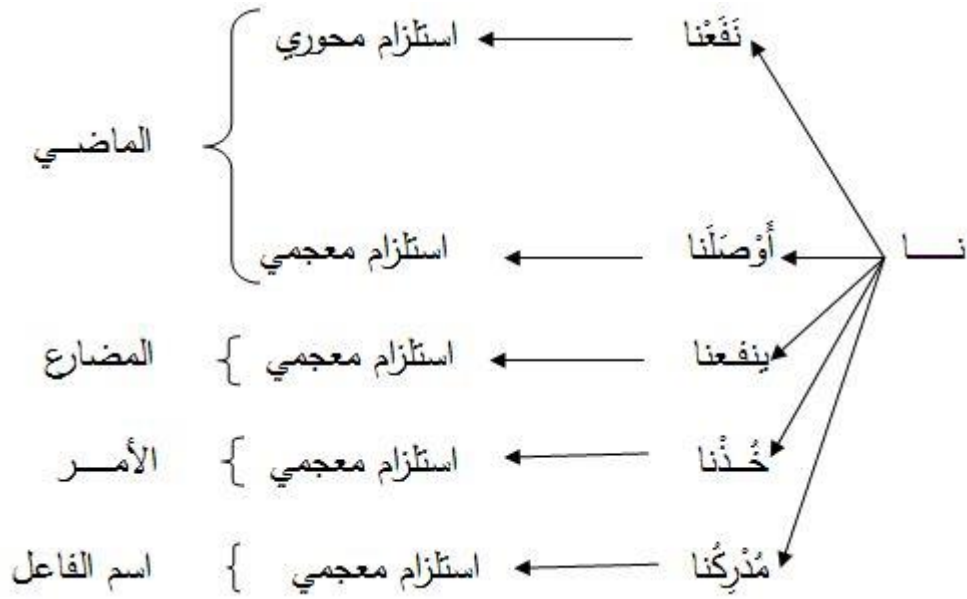
(45) توزيع المتصل "نا" بين الفعل واسم الفاعل

إمكانات الاتصال				المتصلات
اسم الفاعل	الأمر	المضارع	الماضي	
مدرکنا	خذنا	ينفعنا	نَفَعْنَا / أَوْصَلْنَا	نا
مدرکوه ¹	خذوا	يصلون	نفعوا	واو الجماعة
∅	خذن	ينفعن / تنفعن	نفعن	نون النسوة
مدرکان/مدرکتان	خذا	ينفعان / تنفعان	نفعا	ألف الاثنين

نسجل من خلال معطيات الجدول (45) أن ثمة توافقاً بين الصيغ الثلاث، وبين اسم الفاعل على مستوى المتصلات؛ "نا" الدالة على الجماعة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، باستثناء نون النسوة التي لا تتصل مطلقاً باسم الفاعل. وعلى هذا الأساس، فإن هذا التوافق هو توافق في الصورة الصرفية فقط، بحيث إن هذه الضمائر، وبالرغم من ورودها في الصيغ الثلاث للفعل، وفي صيغة اسم الفاعل، إلا أنها غير متناظرة على مستوى علاقات الانتقاء المعجمي والمحوري، وذلك حين اتصالها بالمقولة النواة رأس المركب. وفي إطار علاقات الانتقاء فإننا سنعتبر جميع المتصلات عناصر تتفاعل في هذه العلاقات، وسنوضح ذلك من خلال التمثيلات الآتية:

(46)أ. خطاطة تمثيلية لعلاقات الاستلزام التي تؤديها الضمائر في الفعل واسم

الفاعل



ب.



ج.



من خلال تمثيل المتصلات المدرجة في الجدول رقم (45)³⁹ في إطار علاقات الانتقاء المعجمي والمحوري، يتبين أن هذه العلاقات أكثر نسقية في صيغ المضارع والأمر واسم الفاعل؛ فإما أن يرتبط المتصل ارتباطاً معجمياً، أو ارتباطاً محورياً، كما تبين النماذج (46أ) و(46ب) و(46ج)، بخلاف الفعل الماضي الذي ينفرد بخاصية الأزواج الانتقائي على مستوى المتصل (نا)، كما هو مبين في (46أ).

نأتي الآن إلى رصد إمكانات توزيع المتصلات؛ هاء الغائب وياء المتكلم، وكاف الخطاب، وياء المخاطبة، وهو ما يبينه الجدول (47):

(47) جدول توضيحي لتوزيع المتصلات؛ هاء الغائب وياء المتكلم، وكاف

الخطاب، وياء المخاطبة، في اسم الفاعل والفعل

إمكانات الاتصال التي تقدمها المقولة				المتصلات
اسم الفاعل	الأمر	المضارع	الماضي	
مدركه-	خذُه -	يرسله -	نفعه- نفعها-	هاء الغائب
مدركها-	خذها-	يرسلها -	نفعهما -	
مدركهما-	خذهما-	يرسلها-	نفعهم -	
مدركهم-	خذهم-خذهن	يرسلهم- يرسلهن	نفعهم- نفعهن	
مدركي	صِلني	يصلني	جاءني	ياء المتكلم
مدركك	∅	يصلك	جاءك	كاف الخطاب
∅	خذي	تصلين	∅	ياء المخاطبة

39 لم أسع لتمثيل نون النسوة في إطار علاقات الاستلزام، فتمثيلها نعتبره من باب الحشو لأنها لا ترتبط أصلاً باسم الفاعل، واسم الفاعل هو موضوع المقارنة.

يلاحظ من خلال أمثلة الجدول رقم (47) أن الضمير (هاء الغائب) يتوزع على الصيغ الثلاث للفعل، وعلى اسم الفاعل، وإن كانت أشكال الاتصال تختلف في الأفعال عنها في اسم الفاعل، صرفيا وصوتيا، لكن على مستوى علاقات الانتقاء المرتبطة بهذه الضمائر نجد نوعا من التناظر كما سنوضح من خلال التمثيلات.

والأمر نفسه بالنسبة إلى ياء المتكلم التي تأتي متصلة بالصيغ الثلاث للفعل، وباسم الفاعل، ولئن أدت الياء الدور المحوري نفسه إلا أن الاختلاف واقع في النون المقحمة في صيغ الفعل، أي ما عرف عند المتقدمين بنون الوقاية، وهذه النون لا تتصل طبعا باسم الفاعل كما هو مبين في (مُدْرِكِي)40. وهو أحد أشكال الاختلاف الواضح بين اسم الفاعل وصيغ الفعل، إلا أن اتصال الياء في هذه الصيغ يأتي متناظرا على مستوى علاقات الانتقاء المعجمي.

ويغيب الشكل الضميري لكاف الخطاب في صيغة الفعل الأمر. فبالرغم من أن فعل الأمر يستند في أصله إلى الضمائر الستة للمخاطب (خُذْ / خُذِي / خُذَا / خُذَا / خُذُوا / خُذْنَ)، وأن الكاف للخطاب كذلك، لكن الاحتكام يكون للدور الدلالي الذي يؤديه الضمير، ففعل الأمر لا تتصل به اتصالا مباشرا إلا الضمائر التي تؤدي دور المنفذ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فالإتصال غير المباشر لكاف الخطاب لا يقوم في أفعال الأمر، والحاجز في ذلك دلالي وليس تركيبيا. فعندما يكون المنفذ هو نفسه الضحية، فإن ذلك يغدو حاجزا دلاليا يحول دون إضمارهما معا، بحيث سيقع تنازع في دورين دلاليين في موضوع واحد، بخلاف أفعال الأمر التي تسند لضميرين مختلفي الدورين المحوريين كما هو مبين في (48):

(48) أ. أُكْتُبُهَا

ب. أُكْتُبَاهَا

40 حفيظ، محمد (2015)، ص.32.

فالضمير (المتواري سوريا) في (أكتب) في (48 أ) أدى دور المنفذ، والهاء
تلقت دور الضحية، وألف الاثنين في (أكتبها) في (48 ب) أدى دور المنفذ، والهاء
أدت دور ضحية، ولهذا فإن تراكيب فعل الأمر التي توجب دورين دلاليين للإحالة
نفسها، يتوسل فيها بفضلة ظاهرة وليس بضمير. كما توضح الأمثلة في (49):

* (49) أ. إسألِكْ / أرسمك

ب. إسأل نفسك / أرسم نفسك

إن نسق العربية لا يسمح بمثل تراكيب (49 أ)، وتعُدل عنها إلى تراكيب تعدها
أكثر مقبولة مثل (49 ب)، وتلتقي العربية في هذه الخاصية التركيبية مع العربية
المغربية، ففي حدود ما أعرفه لم أسمع بتعابير كما في (50):

(50) أ. لُوْخ راسك

ب. سَوَّل راسك

لكن في حدود ما أعرفه، لم أسمع بتعابير في العربية المغربية كما في (51):

(51) أ. *سَوَّلَكْ

ب. *دَفَّنَكْ

والأمر نفسه بالنسبة إلى الإنجليزية، فإنها لا تسند فعل الأمر مع المخاطب
المفرد إلى الضمير الفضلة مباشرة كما في (52):

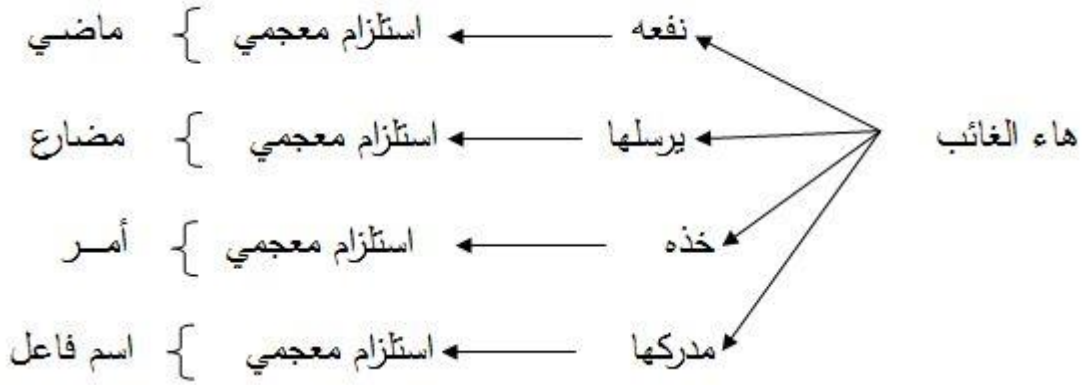
(52) Throw your self

وبالنسبة إلى علاقات الانتقاء، فإن كاف الخطاب يرتبط دائما بعلاقة الاستلزام
المعجمي. أما ياء المخاطبة، فإن حضورها يكون فقط في الفعل المضارع والأمر دون
الماضي ودون اسم الفاعل.

وتوضح الخطاطات (53) تمثيلات علاقات الاستلزام لهاء الغائب وكاف
الخطاب، باعتبارها ضمائر متصلة التي تحضر في اسم الفاعل باعتباره نواة التحليل:

(53) أ. خطاطات تمثيلية لعلاقات الاستلزام التي تؤديها الضمائر في الفعل

واسم الفاعل



ب.



ج.



فمن خلال هذه التمثيلات يتضح أن توزيع الضمائر؛ (هاء الغائب وكاف الخطاب وياء المتكلم) هو توزيع نسقي على مستوى علاقات الاستلزام، إذ كلها رامت

تحقيق استلزام معجمي، وبهذا يكون اسم الفاعل موازيا للفعل بمختلف صيغه من هذا الوجه.

إن المعطيات اللغوية في الأبنية المشتغل عليها، والمتعلقة بالمتصلات هي أبنية تتسم علاقاتها الانتقائية بقيود صارمة. وهي في ذلك تماثل ما اعتبره النحاة شروطاً تركيبية أو صرفية تقتضيها أسماء الفاعلين في الإسناد المحوري (Theta-marking) أو التركيبي. وهي "وإن كانت تحترم بعض القيود على المحافظة المحورية إلا أنها لا تحترمها بنفس الكيفية، فمن الافتراضات المتداولة أن الأفعال تسقط بنيتها في التركيب ضرورة، وإن لم يوجد في التركيب ما يوفي بهذه الشروط المحورية، فإن التركيب يكون لاحقاً بموجب مبدأ الإسقاط. وهذا لا يمكن أن يصدق على أسماء الفاعلين، لأنها لا تسقط موضوعاتها الداخلية بالضرورة"⁴¹.

خلاصة:

تناولت في هذا الفصل مقولة اسم الفاعل من منظور علاقات الانتقاء المحوري والمعجمي، إذ بينت المقصود بعلاقات الانتقاء المعجمي الذي يهتم الفضلات، والانتقاء المحوري الذي يهتم الفاعلين، وذلك من طريق تحليل معطيات لغوية مرتبطة بالجملة العربية، لأنقل هذا التحليل على شكل إجراءات تطبيقية إلى الجمل التي يأتي فيها اسم الفاعل على رأس المركب، واعتبرت هذا المدخل آلية لتحديد العلاقات التي تربط اسم الفاعل بالفعل على مستوى علاقات الانتقاء.

وفي إطار هذه العلاقات فلقد استدعيت مقولة اسم المفعول على أنها تشترك مع اسم الفاعل في خصائص تركيبية مهمة، على أن اسم الفاعل يبقى ذا علاقة وثيقة بالفعل المبني للمعلوم، بينما اسم المفعول يرتبط بالفعل المبني للمجهول، مما يؤثر في

41 الفاسي، الفهري (2018)، ص. 282.

توزيع المقولتين للأدوار الدلالية والإعرابية، إذ إنهما تتداخلان على مستوى علاقات الانتقائي؛ المعجمي والمحوري.

وحيث إن المقولات التي يشرف عليها اسم الفاعل قد تكون مقولات محققة سوريا، أو مقولات مكبوسة، أو متصلات (ضمائر)، فإنني عمدت إلى تمثيل تراكيب اسم الفاعل في علاقتها بالمتصلات، والكشف فيها عن علاقات الانتقاء، ومقارنتها بمتصلات الأفعال للنظر في ما تمثله من استلزمات معجمية ومحورية، مستفيدا في ذلك من جداول وخطاطات توضيحية.

فمن خلال ما اعتمده من وصف وتحليل تبين أن علاقات الانتقاء هي علاقات تفسيرية يمكن اعتمادها آلية اختبار الخصائص المقولية لصيغة اسم الفاعل، فتوصلت إلى أن أسماء الفاعل مقولات تجري مجرى الأفعال التابعة لها دلاليا ومحوريا، وإعرابيا، وأن الأفعال، وأسماء الفاعل توازي أفعالها في علاقات الانتقاء المعجمي.

إن علاقات الانتقاء المعجمي والمحوري يمكن اعتمادها كذلك آليات لفك العديد من الخلافات اللغوية المرتبطة بمقولة اسم الفاعل، ومن ذلك الخلاف الواقع بين النحاة بخصوص اسم الفاعل العامل وغير العامل؛ أي اسم الفاعل الحدث، واسم الفاعل الصفة، إذ مع هذه العلاقات تم الاهتداء إلى أن أسماء الفاعلين مقولات تحتفظ بأدوارها الدلالية، وقد تظهرها حينما تفرغها في المقولات التي تساقها في التركيب، وليس بالضرورة أن تأتي هذه الأدوار مكشوفة في جميع البنيات، مما يفيد أن ما ينتقيه اسم الفاعل من مقولات يمكن وصفه بالمقولات المكبوسة.

إن علاقات الانتقاء المعجمي والمحوري لا تكشف فقط عن العلاقات التركيبية والدلالية التي تربط بين اسم الفاعل والفعل في علاقتها بالمقولات الظاهرة التي يشرفان عليها، بل إن الكشف يتعدى ذلك إلى المتصلات من الضمائر. فقد تم

تسجيل توزيع نسقي على مستوى علاقات الاستلزام لضمائر (هاء الغائب وكاف الخطاب وياء المتكلم)، إذ إن الفعل بصيغته الثلاث واسم الفاعل تنتقي هذه الضمائر معجميا فقط، ولا تنتقيها محوريا.

وفي إطار علاقات الانتقاء المعجمي والمحوري يتبين أن المتصل الضميري "نا" أكثر نسقية في صيغ المضارع والأمر واسم الفاعل؛ فإما أن يرتبط بهذه الصيغ ارتباطا معجميا، أو ارتباطا محوريا، بخلاف الفعل الماضي الذي ينفرد مع المتصل "نا" بخاصية الانتقاء المزدوج، إذ يحقق معه انتقاء معجميا ومحوريا.

كما أن علاقات الانتقاء في سياق المضمورات بينت أن الضمير المنفصل بعد الفعل المضارع مع ضمير الشخص الأول والثاني، يخالف الضمير المنفصل بعد اسم الفاعل. فالضمير المنفصل بعد اسم الفاعل يمثل انتقاء محوريا، بينما بعد الفعل المضارع لا يتحقق هذا الانتقاء.

وبخصوص اسم المفعول فإنه يشارك اسم الفاعل في المقولات المنتقاة معجميا، بالرغم من أن البناء الصرفي لاسم المفعول تقليص لمقولات اسم الفاعل، فلما كانت الانتقاء المعجمي تهم الفضلات من دون الفاعلين، فإن أسماء المفعول تظل محافظة على ما تستلزمه أسماء الفاعل معجميا.

إن اسم الفاعل، واسم المفعول في جملتي: "أمتبخر الماء؟" و"أمبعوثة الرسالة؟" يحملان القيم المحورية نفسها على مستوى الدور الدلالي والدور الإعرابي. كما أن أسماء الفاعل ذات الصلة بالأفعال الدالة على الانعكاس (مُتَبَخَّر، مَتَعَلِّق) تشارك اسم المفعول المرتبط بفعل متعد إلى مفعول واحد (مبعوث، مشروب)، في القيم الدلالية نفسها التي يحملها، وتشاركه كذلك في الدور الإعرابي.

الفصل الثالث

الإضمار في مقولة اسم الفاعل

تمهيد:

سيتناول الفصل الثالث من هذا البحث قضية الإضمار في اسم الفاعل، وقد جاء اختيار هذا الموضوع من خلال مجموعة من الملاحظات حول الطرق التي سلكها النحاة في تفسيرهم لاسم الفاعل، إذ أوردوا قضايا متنوعة جاءت متفرقة في أبواب النحو، مما جعل تفاصيله الدقيقة تظل متناثرة في أبوابه.

وقضية الإضمار في اسم الفاعل لا تقل أهمية عما تتبعه النحاة من علامات مميزة له عن الفعل، وما طرحه من إشكالات وقضايا. فما يلاحظ هو أن هناك تباينا في العلل التي اعتمدها النحاة في التصنيف المقولي لاسم الفاعل، إذ لم تأت عندهم في باب محدد من أبواب النحو، لكنها وردت متناثرة عارضة في أحيان كثيرة، بالرغم من أن بعضهم سعى إلى لَمِّ شتاتها. فابن يعيش جعل اسم الفاعل محمولا على المضارع في الإعراب، فاعتبر أسماء الفاعلين فروعا عن الأفعال، لذلك ضعفها في العمل. فبالرغم من أن ابن يعيش جعل اسم الفاعل محمولا على الفعل المضارع دون غيره من الفعلين؛ الأمر والماضي، إلا أن مظاهر هذا الحمل تتسم بنوع من التداخل، ويتجلى ذلك حين جمع ابن يعيش فيها بين الإعراب والبناء وبين الأصول والفروع، وبين التعدي والعمل¹.

وفي تبرير سيبويه لما عرف عند النحاة باصطلاح المضارعة نجده يربط بين الفعل المضارع واسم الفاعل، ليجعل المضارعة قائمة على الشبه بينهما في لام التوكيد التي تتصل بهما معا، فيقحم معيارا صرفيا دلاليا لتبرير هذه المشابهة².

¹ ينظر: الموصلي بن يعيش (شرح المفصل للزمخشري)، ج.4، ص.102.

² ينظر: سيبويه، (الكتاب)، ج. 1، ص.14.

وقضية الإضمار نفسها في اسم الفاعل جاءت مفرقة في أبواب النحو، فتواترت بذلك الكثير من تفاصيلها. من هنا كان الأساس الذي ستقوم عليه هذه الدراسة في الفصل الثالث هو البحث في خصائص الإضمار في المقولتين؛ اسم الفاعل والفعل المضارع، والدور الذي تؤديه الضمائر في تحقيق المقولات الوظيفية مثل الزمن والتطابق في المقولتين المعجميتين، إذ من المعلوم "أن نسق الضمائر يتفاعل مع نسق التطابق ولا يمكن دراسة أحدهما بمعزل عن الآخر"³.

وسأبني هذا الفصل على مجموعة من الملاحظات التي أوردها الفاسي الفهري (1990) بخصوص الإضمار، فإذا كانت "المقولات المعجمية تسند الأدوار المحورية، فإن المقولات الوظيفية تلعب دورا في الوسم المحوري"⁴، على أن الضمائر ترتبط ارتباطا وثيقا بالمقولات الوظيفية. أضف إلى ذلك "المشاكل الجوهرية بالنسبة إلى كل نظرية للتطابق والإضمار هو مشكل الاشتراك اللفظي بين علامات التطابق والضمائر"⁵، وقد قامت فقرات هذا الفصل على التحليل التركيبي للضمير في اسم الفاعل، على أنه وحدة معجمية يحمل مجموعة من السمات التركيبية (Traits syntaxiques).

على هذا الأساس، فإنني سأخصص هذا الفصل لقضايا ترتبط في أساسها بالإضمار في اسم الفاعل. وتتعلق هذه القضايا بالضمير الذي يتصل مباشرة باسم الفاعل من حيث خاصيته الإعرابية، بالإضافة إلى ما يطرحه تطابق الضمائر المتصلة في اسم الفاعل من إشكالات، معتمدا في ذلك مقارنتها مع متصلات الفعل المضارع. وسأنتقل في مبحث آخر إلى دراسة قضايا صرفية ودلالية وزمنية، ترتبط بالضمير المنفصل بعد اسم الفاعل والفعل المضارع، ومن ذلك الكيفية التي يحقق بها

³ الفاسي، الفهري (1990)، ص. 92

⁴ الفاسي، الفهري (1990)، ص. 26

⁵ الفاسي، الفهري (1990)، ص. 94

هذا الضمير سمات الجنس وسمات العدد وسمات الشخص ونوعه في كل من المقولتين؛ اسم الفاعل والفعل المضارع. كما أنني سأقف عند الضمائر التي تأتي قبل اسم الفاعل، لبيان دورها في تحديد ضمير الشخص عندما يفقده اسم الفاعل، ويعتمد التفسير في ذلك مقارنة هذا النوع من الضمائر بين اسم الفاعل والفعل المضارع.

وأصوغ الأسئلة التي سأجيب عنها في فقرات هذا الفصل على الشكل الآتي:

ماهي الخصائص التركيبية والإعرابية للضمير المتصل باسم الفاعل؟

ما هي حدود تطابق ضمير الشخص مع اسم الفاعل في الجنس والعدد؟ وما تأثير تغيير الرتبة على هذا التطابق؟

ما هي الخصائص التركيبية والإعرابية للضمير المنفصل بعد اسم الفاعل والفعل المضارع؟

ما الدور التي يؤديه الضمير قبل اسم الفاعل في تحديد نوع ضمير الشخص؟ وما علاقة ذلك بالفعل المضارع؟

1. الإضمار ليس حذفاً

يتقاطع مصطلح "الإضمار" عند النحاة مع العديد من الملفوظات النحوية من قبيل "الحذف" و"التقدير"، ونجد من القدماء من يماثل بين الحذف والإضمار، ومن ذلك ما أورده ابن جني في باب "شجاعة العربية" في سياق حديثه عن حذف معمولات الفعل "ظن"، "وقد حذف أحد مفعولي ظننت، وذلك نحو قولهم: أزيذا ظننته منطلقاً، ألا ترى أن تقديره: أظننت زيذا منطلقاً ظننته منطلقاً؟ فلما أضمرت الفعل فسرتة بقولك ظننته، وحذفت المفعول الثاني من الفعل الأول".⁶ يتبين من كلام ابن جني إذن، أن

⁶ ابن جني، أبو الفتح (الخصائص)، ج.2، ص. 376.

الحذف والإضمار عنده يشتركان في المعنى نفسه، بل إن الإضمار هنا لا يتعلق بالضمير، ذاك الذي يتفرع إلى متصل ومنفصل، بارز ومستتر، فالفعل بهذا المعنى - وعند حذفه - يمكن عده ضميراً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الحرف والاسم والصفة.

ويدخل القدماء قسماً كبيراً من المحذوفات في باب الإضمار، ومن ذلك ما ذهب إليه سيبويه في باب "ما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم" إذ يقول: "ومثل ترك إظهار الفعل ها هنا ترك الإظهار في الموضع الذي تقدم فيه الإضمار."⁷

ومن النحويين المحققين من سعى إلى التفريق بين الإضمار والحذف وفي ذلك يقول السهيلي: "الإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق بينهما وهو واضح لا خفاء فيه"⁸، ومن المحدثين من يجعل السياق والقرينة فاصلاً للتمييز بين الإضمار والحذف، فيذهب أبو المكارم إلى أن "الإضمار أو الاستتار هو أن يوجد في الصيغة ما يدل على المضمرة المستتر، أما في حالة الحذف فلا يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف، بل يمكن أن يفهم من السياق وحده"⁹.

إن الذي نقصده بالإضمار في اسم الفاعل هو إضمار المقولات التي يشرف عليها، وليس حذفها في مقابل ذكرها، فكما تضرر معمولات الأفعال وتظهر، وكما تحذف وتذكر فكذاك شأن مقولات اسم الفاعل. والذي حملنا على التمييز بين الإظهار والحذف هو رغبتنا في إقامة فصل إجرائي بين الروايات التي سنعتها في التمييز المقولي لاسم الفاعل. ثم إن المقولات الضميرية في اللغة متعددة، وتدخل في أشكال علاقية خاصة، سواء مع مقولة الفعل أو مع مقولة اسم الفاعل، لذلك سنعمد إلى التخصيص أكثر في الذي يقصد بالضمير، فليس المقصود إن كل المبهمات من

⁷ سيبويه، أبو البشر (م، س)، ج. 1، ص. 81.

⁸ السهيلي، أبو القاسم (نتائج الفكر في النحو)، ص. 127.

⁹ أبو المكارم، علي (الحذف والتقدير في النحو العربي)، ص. 202.

أسماء الإشارة أو الأسماء الموصولة أو أسماء الاستفهام التي تشترك في الإحالة والعائدية كما هو شائع عند اللغويين¹⁰.

إن الإضمار إذن هو إخفاء مقولة الضمير، وهذا الضمير سواء أكان الضمير موضوعا على حرف هجائي واحد، أم على حرفين، أم على أكثر، مثل: انتصرت؛ ففرحنا، ونحن بك معجبون¹¹. "إنها مقولات تقوم على مبدأ الإحالة، لكنها إحالة خاصة وليست بالمعنى الذي قدمه (Lyons). حين عد "العلاقة القائمة بين الأسماء والمسميات هي علاقة إحالة، فالأسماء تحيل على مسميات"¹²، إنها علاقة تتأسس على سمات دقيقة، ويتم التمييز داخل هذه الإحالة بين الضمير والعلامة. ففي سياق الدفاع عن أن الضمير هو الشخص يؤكد حفيظ (2015) أن "الأشكال الضميرية تكتسب خصائصها بتخصيص سمات التطابق [...] فعندما يكتمل تخصيص السمات يكون ضميرا، وعندما لا يكتمل ولا يتم أي تخصيص يكون علامة"¹³.

وإذا اعتبرنا الضمير واحدا من هذه الأدوات التي تشكل عماد البناء النحوي، فهو إذن قرينة من قرائن الربط على أساس أن "الربط يتحقق نحويا من طرق مختلفة إحداها الإحالة والأخرى المطابقة والأداة، كما يتحقق خارج الجملة بإدراك علاقات الجمل بعضها ببعض"¹⁴. فالضمير أحد هذه الأدوات المبنية على أحكام في علاقتها بما تحيل عليه في التركيب، ونفترض في البداية أن إحالة الضمير هي إحالة محكمة بمبادئ ووسائط، هذه المبادئ طبعا هي التي سنتخذ منها أساسا للمقارنة بين الضمير العائد في اسم الفاعل وبين الضمير العائد في الفعل وحدودها في تحديد نوع الإحالة.

¹⁰ يميز تمام حسان في العربية الفصحى بين ضمائر الشخص وضمائر الإشارة وضمائر الموصول. (أنظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها)، ص 108.

¹¹ عباس، حسن (النحو الوافي)، ج.1، ص.77.

¹² J.Lyons. Linguistique général. p 383

¹³ حفيظ، محمد (2015)، ص، ص. 114/113.

¹⁴ تمام حسان (2000)، ص. 89.

والعربية كسائر اللغات الطبيعية تتضمن وحدات لغوية تعتمد في تأويلها على ربطها بعناصر لغوية أخرى لتكتسب قيمتها الإحالية "referentielle valeur".

2. الضمير المتصل في اسم الفاعل مجرور أم منصوب؟

اختلف النحاة في حكم الضمير المتصل باسم الفاعل بين النصب والجر، وقدموا في ذلك حججا استقوها من المعطيات اللغوية، ومن خلال مقابلاتهم بين أحوال الاسم في مواقع التركيبية. "فالمازني والجرمي والمبرد يذهبون إلى أن الضمير في موضع خفض في هذه الأحوال كلها لأن الاسم لا يتصل بالاسم إلا بالإضافة"¹⁵. ويستدل النحاة في هذا المقام بملفوظ "الاتصال" الذي لا يأتي بحسب مذهبهم إلا لتحقيق الإضافة بين اسمين، مما يجعل الضمير المتصل باسم الفاعل عندهم مضافا إليه وحقه الجر، لكن بعض الشواهد اللغوية التي جاء فيها الضمير محققا لهذا الاتصال لم يرد في موقع الجر كما يتضح من خلال المثال (1):

(1). لا تحظرِ العفو إن كنت امرؤا حزما *** فإن حَظَرَكَ في الدين إزراء¹⁶

فكاف الخطاب وهاء الغائب في "حَظَرَ" إحالة على اسمين، و"حَظَرَ" مصدر للفعل "حَظَرَ"، بحيث إن الهاء تعود على المفعول المنتصب في واحدة من الحالات التي يأتي عليها المصدر العامل، وهي حالة الإضافة إلى معموله (الفاعل) والتأويل "فإن حظرك العفو"، وإلى هذا المعنى يشير المكودي في سياق حديثه عن أحوال المصدر العامل، "فالمضاف إن كان مضافا إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله"¹⁷، مما يبين بجلاء أن المصدر المتصل لا ينضبط لما حكم به بعض النحاة؛ في كون الاسم المتصلين يحققان الإضافة في مختلف الأحوال.

¹⁵ الوراق، أبو الحسن (العلل في النحو)، ص. 170.

¹⁶ أبو نواس، الحسن (ديوان أبي نواس برواية الصولي)، ص. 54.

¹⁷ المكودي، أبو زيد (شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف لجمال الدين بن مالك الطائي الجباني الأندلسي المالكي)، ص. 179.

ويضيف النحاة - ممن ذهبوا في الضمير مذهب الجر مطلقا - تعليلات منها ما هو صرفي، ومنها ما هو معجمي. فذهبوا إلى أن "الضمير عند سيبويه في موضع جر، وأن الضمير غير محمول على الظاهر [...] فإنه لو كان محمولا على هذا النحو لكان الوجه ثبوت التتوين والنون في اسم الفاعل العامل في الضمير".¹⁸ ونوضح ذلك من خلال البنيات الآتية:

(2) أ. جاء حاملُ الرسالةِ

ب. جاء حاملها

ج. *الساعي حاملٌ ها

د. الساعي حاملُ الرسالةِ

يلاحظ من خلال (2 أ) و (2 د) أن معمول اسم الفاعل عندما لا يأتي ضميرا يتخذ شكلا إعرابيا يناسب الحالة الصرفية لاسم الفاعل. لكن حين يضم الم معمول؛ الضمير المتصل، فإن تأويل الإعراب يصبح متأرجحا بين النصب في الأصل، وبين الجر في الأصل¹⁹. ويوضح سيبويه الأمر وفقا لنظره النحوي، فيعتبر أن نصب الضمير مع اسم الفاعل يوجب تتوين اسم الفاعل كما في (2 ج)، وهو بناء لاحن في العربية، لأن التتوين ينتفي مع الإضافة، ولأن ربط الضمير يلغي هذا التتوين كذلك، وهذا ما تمثله البنيتان (2أ) و(2ب)، والتركيب الذي يقصده سيبويه في تتوين اسم الفاعل هو المثال (2 د)، انعكاس للبنية اللاحنة في المثال (2 ج). ويعتمد الأخفش مقياس الأصل والفرع في الاستدلال على أن الضمير في المواضع كلها في موضع نصب، ووجته في ذلك: "أن الظاهر أصل والضمير نائب عنه، فلو جعل مكانه اسما ظاهرا

¹⁸ الأزهرى، شهاب الدين (رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة)، ص. 50.

¹⁹ المقصود هنا بالأصل هو أن صورة البناء التي يأتي عليها الضمير تخالف موقعه الإعرابي الذي يأتي مرة مجرورا ومرة منصوبا.

ما كان إلا منصوبا فكذلك الضمير هو في موضع النصب²⁰. لكن المنطق الذي احتج به الأخفش يخالف الأمثلة اللغوية الجارية وهو ما يوضحه المثالان (3):

3 أ. جاء ضاربُ الرجلِ

ب. جاء ضاربُهُ

فإذا اعتبرنا "الرجل" في (3أ) أصلا بحكم ظهوره، وقد جاء في موقع المضاف المجرور، فأى مسوغ هذا الذي سيجعل الضمير في (3ب) منصوبا، كما ذهب إلى ذلك الأخفش وهو النائب عن الاسم الظاهر؟ ويتغير حكم الضمير عند بعض النحاة عندما يتغير الشكل الصرفي لاسم الفاعل بإقحام اللاصقة "أل"، بحيث يذهب الزمخشري إلى أن "كاف المكرمك وشبهه في موضع جر مع منعه جر الظاهر الواقع موقعه"²¹، وهو ما يخالف به الأخفش في هذا الباب، ويتبين ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

(4) أ. جاء مُكْرِمُهُ

ب. المُكْرِمُهُ شَهْمٌ

ج. المُكْرِمُ الضيفَ شَهْمٌ

د. *المكْرِمُ الضيفِ شَهْمٌ²²

هـ. المكْرِمُ للضيفِ شَهْمٌ

و. *الذي يكرم للضيفِ شَهْمٌ

ز. الذي يكرم الرفاقَ للضيفِ شَهْمٌ

س. الذي يكرم رفاقَ الضيفِ شَهْمٌ

²⁰ الوراق، أبو الحسن (العلل في النحو)، ص. 170.

²¹ الطائي، ابن مالك الجبالي (شرح تسهيل الفوائد)، ج. 3، ص. 86.

²² لكن هذه الجملة يعود إلى مذهب النحاة القائل إنه يجب حذف "أل" لتحقيق الإضافة إلا في مواضع أربعة، والحالة ليست من الحالات الأربع، ينظر عباس حسن (النحو الوافي)، ج. 3، ص. 12.

إن الضمير المتصل باسم الفاعل في المثال (4أ)، وبمنطق الإضافة فإنه مجرور لعدم اتصال اسم الفاعل "بأل". لكن الضمير في (4ب) - بحسب الزمخشري - في موقع المجرور، وهذا مخالف لحال اسم الفاعل المتصل ب"أل" الذي ينصب المفعول به في حال التعديّة، ولذلك فالضمير حقه النصب، كما أشار إلى ذلك عباس حسن، حين قال: "يعرب هذا الضمير؛ وهو هنا الكاف؛ مفعولاً به في محل نصب، ولا تصح الإضافة؛ لوجود "أل" في صدر المضاف"²³. وهو يناظر تركيباً المفعول به في المثال (4 ج). ومما يدل على أن امتناع جر الضمير الذي ينوب على الاسم الظاهر هو امتناع جر الاسم الواقع معمولاً بعد اسم الفاعل المقترن "بأل" من دون الالتجاء إلى قيد حرف الجر الذي يكسر الإضافة كما هو الأمر في (4 هـ)، وكما في قوله تعالى: "ودخل جنته وهو ظالم لنفسه"²⁴. وإذا كان اسم الفاعل يسمح بهذا التركيب؛ أي بإقحام حرف الجر "اللام" لإسقاط الإضافة بين العامل والمعمول، فإن بنيات الفعل المضارع باعتباره مقولة تجاري اسم الفاعل، على حد مذهب النحاة، لا تسمح بإقحام حرف الجر بين المضارع ومعموله، ولهذا يثبت لحن (4 و). وتصبح (4 و) بنية سليمة حين الاعتماد على تأويل يسمح بإخراج المفعول به من الإظهار إلى الإضمار، كما هو مبين في المثالين (4 ز) و(4 س).

3. الضمير في اسم الفاعل وقضايا التطابق

يثير اتصال الضمير بالفعل مجموعة من القضايا منها التطابق، هذا التطابق الذي يتحدد أساساً بحسب طبيعة الرتبة. يذهب تورابي إلى أن "الفعل يتطابق مع الفاعل المقدم في الشخص والعدد والجنس، كما في أمثلة الأولاد (جلسوا *جلس *جلستا *جلستم)، ب) البناتان تجلسان (*تجلس *يجلس)، ج) نحن نكتب (*أكتب، *تكتبان *تكتبين). ففي جملة (الأولاد جلسوا) يحمل الفعل لاصقة التطابق

²³ عباس، حسن (النحو الوافي)، ج.3، ص، 15.

²⁴ سورة الكهف، الآية 35.

مع الفاعل في الشخص، وهو الشخص الثالث هنا، والعدد، وهو الجمع، والجنس وهو المذكور. وإذا حَمَلَ الفعل لاصقة غير مخصصة بهذه السمات، فإن البنية تكون لاحنة، كما يدل على ذلك لحن الصور المسبوقة بنجمة، والشيء نفسه يعمم على الأمثلة الأخرى²⁵.

وهي قضية ترتبط كذلك بنيات اسم الفاعل بكيفيات متباينة. فإذا كان التطابق يحصل حين يتقدم الفاعل على الفعل، فإن السؤال المطروح هو: ما حدود تطابق ضمير الشخص مع اسم الفاعل في التراكيب التي يأتي فيها الفاعل متقدما على اسم الفاعل؟ وسننطلق في ذلك من الافتراض القائم على أن كل اسم فاعل يتضمن على الأقل فاعلا محوريا، سواء كان محققا أو غير ذلك، وهذا هو مناط اهتمامنا بعيدا عن الخلافات الني قامت بين النحاة حول عمل اسم الفاعل من عدمه²⁶. لنتأمل البنيات الآتية:

5أ. التلاميذ كاتبون / *كاتبٌ/ كاتبان

ب. التلميذتان كاتبتان / *كاتبٌ/ كاتبون

ج. التلميذات كاتبات / *كاتبة / كاتبتان

نفترض أن أسماء الفاعل في (5 أ) و(5 ب) و(5 ج) تتضمن ضمير شخص يعود على التوالي، على "التلاميذ" و"التلميذتان" و"التلميذات". وقد دلت على هذا الضمير العلاماتُ النحوية التي تطابقه. والضمير غير العلامة فهما" يختلفان من حيث الإحالة، فالضمير تعبير محيل والعلامة تعبير غير محيل²⁷، ومهما يكن الضمير

²⁵ تورايي، عبد الرزاق (2015)، ص.89.

²⁶ في تمييز سيبويه بين الصفة المشبهة واسم الفاعل يعتبر أن من الاختلافات القائمة بينهما هو أن عمل الصفة قد يكون سببيا (هذه حسنة الوجه) بينما في اسم الفاعل غير ذلك، بمعنى حتى ولو جاء مضافا إلى مفعوله، فهو يتضمن فاعلا، ولهذا فإن كل اسم فاعل يتضمن فاعلا، فاسم الفاعل في جملة "جاء الكاتب" يتضمن فاعلا هو الذي يقوم بفعل الكتابة. ينظر سيبويه: (الكتاب)، ج.1. ص، 195.

²⁷ حفيظ محمد (2015) ص، 113

في أسماء الفاعلين متواري، فإن سمات التظابق الموسومة²⁸ التي تعبر عنها العلامات النحوية دالة عليه.

يلاحظ من خلال البنيات (5 أ) و(5ب) و(5ج) أن اسم الفاعل هنا يوازي الفعل المضارع على مستوى التظابق مع الفاعل، حينما يتقدم المعمول على العامل، وذلك في الإحالة الشخصية وفي العدد وفي الجنس. فالنسبة إلى المثال (5أ)، فقد ورد اسم الفاعل (كاتبون)، من غير اقتران ضميري²⁹، محيلا على ضمير الشخص الثالث مهما كان جنسه وعدده، ثم إن العلامات النحوية في اسم الفاعل الدالة على العدد والجنس تطابق الفاعل المقدم، فالواو والنون في آخره تحملان معا علامتي الجمع والتذكير، وكذلك في المثال (5 ب)، فالتظابق محقق من خلال العلامات النحوية المتمثلة في تاء التأنيث وألف الاثنتين. والأمر نفسه في المثال (5 ج)، حيث التظابق متمثل في علامتي الجمع والتأنيث. وهذه العلامات النحوية هي التي دلت على لحن الأمثلة التمثيلية المسبوقة بالنجيمات في (5 أ) و(5 ب) و(5 ج). تلك التي يفترض أن تعوض أسماء الفاعلين في الأمثلة التي سبقتها.

ننتقل الآن إلى اختبار التظابق في البنيات التي يتقدم فيها الفعل على الفاعل، وذلك في علاقاتها بالبنيات التي يتقدم فيها اسم الفاعل على فاعله. يعتبر تطابق الفعل مع الفاعل المؤخر تطابقا فقيرا، وهذا الفقر يبينه تورابي (2015) من خلال أمثلة يوردها من قبيل: جلس الأولاد / يجلس الأولاد. والفقر يتعلق بعدم التظابق في العدد فقط، وليس في الإحالة على الشخص أو في الجنس. ويعتبر تورابي أن البنيات التي

²⁸ السمات الموسومة تقابل السمات غير الموسومة بتعبير تورابي ينظر تورابي (2015)، ص. 89.

²⁹ المقصود بالاقتران الضميري هو أن بعض تراكيب اسم الفاعل تقترن بضمير قبلي أو بعدي يحدد نوع ضمير الشخص (الأول /الثاني /الثالث)، ومن ذلك: لعلك كاتب الدرس / أكتب أنت الدرس؟/ إنني ذاهب غدا.

يتحقق فيها التطابق بين الفعل والفاعل المؤخر من قبيل؛ "جلسوا الأولاد" هي بنيات لاحنة³⁰. وإذا كان الأمر كذلك فما حدود تطابق اسم الفاعل مع فاعله المؤخر؟

قبل النظر في هذه المسألة، ومادام النهج الذي اعتمدناه في تحليل بنيات اسم الفاعل هو نهج مواز لبنيات الفعل، فإننا نؤكد أن تفسير تطابق الفاعل المؤخر مع فاعله في العربية قضية تتسم ببعض الإشكالات. فأغلب الدراسات اللسانية التي عنيت بالجملة العربية تتفق على أن الفاعل المؤخر لا يطابق فاعله في العدد، وبالإضافة إلى تأكيد تورابي هذا الأمر، نجد قبله الفهري (1986)، في سياق دفاعه عن أن أصل الرتبة في الجملة العربية هو (فعل فاعل مفعول به)، يعتمد رائز التطابق بين الفعل والفاعل، فيؤكد أن من "المؤشرات كذلك على أن الجملة العربية يتصدرها الفعل في أصل الرتبة ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل. فالفعل يطابق فاعله جنسا وعددا إذا تقدم الفاعل عليه، أما إذا لم يتقدم فلا يطابقه في العدد"³¹. إلا أن متن اللغة العربية حوى الكثير من المعطيات اللغوية وهي متضمنة اسما ظاهرا بعد ضمير متصل بالفعل، ويطابقه في العدد. وهذا الاسم الظاهر يشكك في عدم التطابق بين الفاعل المؤخر وفاعله، الشواهد واردة في كلام العرب بشكل لافت، إلا أننا نجهل الظروف التي غيبتها عن التداول والاستعمال، ومن الأمثلة قول الشاعر:

رأيت الغواني الشيب لاح بعارضي فاعرضني بالخدودِ النواضر³²

إن الفعل رأى - على ما يبدو- استنفذ فاعله في نون النسوة المتصلة به، وقد جاء الاسم الظاهر؛ "الغواني" بعدها مطابقا للفعل بلاصقة التأنيث في العدد. وهذا الاسم اتفق على أنه لا يمكن عده فاعلا للفعل "رأى". وينحو حفيظ (2015) المنحى نفسه باعتماده الدور الدلالي لإقصاء هذا النوع من المعمولات من دائرة الفاعلية، على

³⁰ أنظر (الفاسي الفهري (1985)، ص 107، وتورابي(2105)، ص89.

³¹ الفاسي، الفهري (1985)، ص.107.

³² ابن هشام، جمال الدين (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد)، ص.473.

أساس أن الفعل لا يمكن أن يسند أكثر من دور دلالي لموضوعه، بمعنى أن الضمير المتصل بالفعل هو الفاعل، أما الاسم الظاهر بعده فغير ذلك، "إن القول مثلا بأن العنصر المتصل ضمير يعني أنه اسم، وبالتالي فهو يتمتع بخصائص الأسماء كالمضمون الإحالي فيؤدي وظيفة إحالية، ويلعب تبعا لذلك أدوار الأسماء في التراكيب، كالدور الدلالي، فيشغل موقع الموضوع ويتلقى الإعراب، وهو إعراب الرفع لأنه فاعل الفعل الذي يتصل به. ولأنه كذلك، فلا يمكن أن يتوارد مع مركب اسمي آخر (اسما كان أو ضميرا) يحتل موقع الفاعل ويشغل وظيفة الموضوع إذ لا يتوارد فاعلان للفعل نفسه، ولا يسند إلى موضوعين نفس المحور.³³

ويلتقي رأي النحاة مع هذه التفسيرات في عدم عد الاسم الظاهر فاعلا بعد الفعل الذي استنفد فاعله في الضمير، فتورابي يعتبرها بنيات لاحنة، وحفيظ يؤكد أن الفعل لن يسند الدور نفسه لموضوعين اثنين في التركيب نفسه. والنحاة، وإن تباينت آراؤهم، فأغلبهم يؤكد أن الاسم الظاهر بدل من الفاعل الضمير المتصل بالفعل. وهذا تفسير يكاد يكون مطردا عندهم. ومن ذلك مذهبهم في التفسير اللغوي للقرآن الكريم؛ أي في المتون التي حوت مثل هذه التراكيب، فيؤكد المفسرون، ممن سلكوا مسالك لغوية في تفسير آي القرآن الكريم، أن الاسم الموصول في قوله تعالى: "وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا"³⁴ ليس بفاعل، يقول الزمخشري: "أبدل الَّذِينَ ظَلَمُوا من واو وأَسْرُوا"³⁵. وقول الرازي في هذا الصدد: "أبدل الذين ظلموا من أسروا إشعارًا بأنهم هم المأسومون بالظلم الفأجش"³⁶. ويتبع الصافي عبد الرحيم المسلك التفسيري نفسه حين عد "الذين" اسم موصول مبني في محل رفع بدل من الضمير فاعل أسروا"³⁷. ومن هنا فإن اللغويين

³³ للتوسع في الموضوع ينظر حفيظ (2015)، ص.70.

³⁴ الأنبياء الآية 3.

³⁵ الزمخشري، أبو القاسم (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل)، ج.3، ص.102.

³⁶ الرازي، فخر الدين (مفاتيح الغيب؛ التفسير الكبير)، ج. 22، ص.120.

³⁷ الصافي، عبد الرحيم(الجدول في إعراب القرآن)، ج. 17، ص.4.

الذين عنوا بالتحليل النحوي نأوا عن إعراب الاسم الواقع بعد الضمير في الفعل معمولاً مباشراً له، وأن غلب ما ذهبوا إليه هو أنه بدل³⁸. ونسبوا المتون اللغوية التي جرت هذا المجرى إلى لغات قبائل من العرب، ممن تلحق "الفعل المسند إلى الاثنين، أو الجماعة ألفاً، وواوا، ونوناً دالة على حال الفاعل الآتي ذكره، فيقولون: قاما أخواك، وقاموا أخوتك، وقمن نسوتك"³⁹.

بعد أن بينا بعضاً من قضايا التطابق بين الفعل والفاعل المؤخر في العربية نأتي، الآن، إلى رصد حدود التوازي بين اسم الفاعل والفعل في هذه القضية، ونقصد التراكيب التي يتقدم فيها اسم الفاعل عن معموله المضمرة، ولنا أن نطرح سؤالاً من قبيل: هل ترد في العربية أسماء فاعلين تتقدم عن فاعلها؟

من خلال النظر في تراكيب العربية، يتبين أن البنيات التي يتقدم فيها اسم الفاعل على فاعله هي بنيات تركيبية تنتمي إلى الواقع اللغوي، والسياق سياق إضمار. وعلى هذا، سنحدد علاقة المعمول الأول⁴⁰ لاسم الفاعل الذي يأتي مضمراً باسم الفاعل على مستوى التطابق، وذلك باعتماد التأويل، ثم التوسل بالصفات التي تأتي أخباراً؛ الصفات التي تأتي بعد المعمول الثاني لاسم الفاعل، ونوضح ذلك من خلال البنيات الآتية:

³⁸ إن النحاة، وفي سياق تفسيرهم للأمثلة التي ورد فيها الفعل متصلًا بضمير وبعده اسم ظاهر، لا يعدون الاسم الظاهر فاعلاً، فأقصى ما يذهبون إليه هو أن هذا الاسم بدل من الضمير، أو أنه لغة قبيلة من العرب يصفونها بلغة "أكلوني البراغيث"، وإن كان لدي رأي خاص في الموضوع خاصة بالنسبة إلى هذا التوصيف الذي ينبئ عن البعد الإيديولوجي في جمع اللغة، ثم إن من اللسانيين من يعد هذه البنيات بنيات لاحنة، إلا أن من الطلاب في الجامعات والمدارس من يرتكن إلى التطابق، سواء عن قصد أو عن غير قصد، لينتج مثل هذه التراكيب في كتاباته، لكنها توصف من قبل المدرسين: أنها تراكيب خاطئة بحجة أن الفاعل لا يذكر مرتين، مما يدل على أن التفسير ليس بتلك البساطة المرتكن إليها.

³⁹ الأنصاري، جمال الدين (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد)، ص. 473.

⁴⁰ موضوعات اسم الفاعل ترتبط من حيث عددها بنوع الفعل، فإذا كان اسم الفاعل من فعل لازم بالأصالة فإنه لا يمكن الحديث إلا عن معمول واحد، وهو الفاعل، ومنه: "أنزل المطر؟" وإن كان من فعل متعد إلى مفعول به واحد نتحدث حينها عن المعمول الأول والمعمول الثاني، ومن ذلك: "يا رافعا يده"، وهكذا بالنسبة إلى اسم الفاعل للفعل المتعدي إلى مفعولين أو ثلاثة، في حدود أربعة معمولات.

6 أ. الكاتبُ الدرسَ مجدًّا

ب. الكاتبانِ الدرسَ مجدانِ

ج. الكاتبونِ الدرسَ مجدونَ

د. الكاتباتُ الدرسَ مجداتُ

يتبين أن التطابق تام بين اسم الفاعل وفاعله المؤخر، فاسم الفاعل في الأمثلة جميعها يتضمن ضميرا فاعلا يحيل على ضمير الشخص الثالث، ويطابقه في الجنس وفي العدد. ويمكن إظهار هذا الضمير كما أشرنا إلى ذلك سابقا باعتماد إحدى قواعد التحويل (transformation) التي تبيّن الكيفية التي يتم الانتقال بها من المستوى المجرد للبنية العميقة إلى مستوى آخر هو الشكل النهائي للجملة في البنية السطحية⁴¹. وهو ما تبيّنه البنيات التمثيلية (7 أ) و(7 ب) و(7 ج) و(7 د)، ونعتبرها مناظرة للبنيات (6 أ) و(6 ب) و(6 ج) و(6 د) على التوالي:

7 أ. [الكاتبُ (هو) الدرسَ مجدًّا]

ب. [الكاتبانِ (هما) الدرسَ مجدانِ]

ج. [الكاتبونِ (هم) الدرسَ مجدونَ]

د. [الكاتباتُ (هن) الدرسَ مجداتُ]

ومن خلال هذا التأويل، في(7)، يتضح جليا أن التطابق قائم بين اسم الفاعل وفاعله المؤخر، كما تبيّن الضمائر المولدة في علاقتها بأسماء الفاعل قبلها. هذا التطابق يمكن رصده على مستوى الجنس والعدد والتعريف أيضا. فنقول إن التطابق تام. ونجد لهذا التأويل أثرا عند النحاة، ومن ذلك ما أورده الزمخشري إذ يقول "هذا الضارب زيدا، ففي الضارب ضمير يرجع إلى مدلول الألف واللام لأنها تدل على الذي ولذلك كانت موصولة"⁴².

⁴¹ قدور، محمد (مبادئ اللسانيات)، ص. 320.

⁴² ابن يعيش، الموصلي (شرح المفصل للزمخشري)، ج.4، ص. 103.

أما بالنسبة إلى الصفات الأخبار التي سنعتها دليلاً على هذا التطابق، فالأمر يتعلق بالصفات (مجد / مجدان / مجدون / مجدات) في (6 أ) و(6 ب) و(6 ج) و(6د)، وهي صفات تطابق المبتدأ (الكاتب/ الكاتبان/ الكاتبون/ الكاتبات) على التوالي، وتطابق كذلك الضمير المتضمن في اسم الفاعل؛ كما تم توضيحه في البنيات التمثيلية (7 أ) و(7 ب) و(7 ج) و(7 د). والتطابق حاصل في ضمير الشخص وفي الجنس وفي العدد، لكن الصفات لا تطابقه في التعريف بناءً على نحو العربية الذي يعتبر أن الأصل في خبر المبتدأ هو التكرير. ومع ذلك نقول إن التطابق محقق لأنه حقق أغلب علامات التطابق بين المبتدأ؛ اسم الفاعل والخبر.

وحين يذهب ابن يعيش إلى أن اسم الفاعل "الضارب" يتضمن ضميراً يرجع إلى مدلول "أل" بوصفها دالة على "الذي"، فإنه يطرح بذلك قضيتين اثنتين: الأولى تتعلق بالرتبة الأصلية بين اسم الفاعل وضميره، والرتبة الأصلية تفرز قضية ثانية متعلقة بالتطابق بين الاسم الموصول واسم الفاعل في البنية العميقة. ولبيان ذلك فإننا سنعيد صياغة بنيات تمثيلية ل (6 أ) و(6 ب) و(6 ج) و(6 د)، على الشكل الآتي:

أ. [الذي يكتبُ الدرسَ مجدًا]

ب. [الذان يكتبانِ الدرسَ مجدانِ]

ج. [الذين يكتبون الدرسَ مجدونَ]

د. [اللواتي يكتبنَ الدرسَ مجداتُ]

فحين يتحقق الاسم الموصول، كما في (7 أ)، في موقع الألف واللام في "الكاتب"، في (6 أ)، وتحويل اسم الفاعل (كاتب)، الذي يتضمن في الأصل ضميراً، إلى الفعل المضارع (يكتب)؛ يبدو أن ثمة توازياً بين اسم الفاعل والفعل المضارع على مستوى موقع الضمائر، ونمثل لهذا التوازي بالبنية (9)

(9) أ. الذي + يكتب

ب. ال + كاتب

وبذلك يكون الاسم الموصول في (8 أ) موازيا معجميا ل(أل) في (الكاتب). ولئن تضمن الفعل المضارع (يكتب) ضميرا يعود على المنفذ، فإن (الكاتب) تضمن كذلك ضميرا يعود على المنفذ أيضا، كما هو مبين في (7 أ)، مما يوسع حدود التوازي بين المقولتين؛ مقولة الفعل المضارع ومقولة اسم الفاعل في هذا السياق.

ونجد عند النحاة ملامح من هذا التفسير، ومن ذلك ما نقل عن المازني أن "الموصول يدخل على الأول وعلى الثاني، وتأتي بكل جملة على انفرادها، وتوفي حقها من الخبر، والضمير، وكل جملة منهما قائمة بنفسها، فتقول: الذي ضربته زيد، والذي ضربني زيد، الضاربه أنا زيد والضاربي زيد".⁴³

وإذا كانت أمثلة اسم الفاعل والفعل المضارع في حال الأفراد تحقق توازيا واضحا في مواقع العناصر المعجمية، وفي عددها في المثالين (6 أ) و(8 أ)، فإن أمثلة الإسناد إلى المثني أو الجمع في (6 ب) و(6 ج) و(6 د)، وفي علاقتها بالبنيات التمثيلية (8 ب) و(8 ج) و(8 د)، تخلق إشكالا يتمثل في أن بعض اللواصق العددية أو الجنسية تظل متأرجحة بين الضمائر والعلامات النحوية، مما يفرض البحث عن تفسير يتسم بنوع من النسقية لوصف هذه الأشكال الصرفية في ارتباطها بالمقولتين. لقد اختلف علماء اللغة؛ نحاة ولسانيون في أمر هذه اللواصق، فالمازني يذهب إلى أن "الحروف الأربعة في المضارع والأمر، ويعني الألف في المثنيات والواو في جمعي المنكر، والياء في المخاطبة، والنون في جمعي المؤنث، علامات كألف الصفات وواوها في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف".⁴⁴

⁴³ الأندلسي، أبو حيان (ارتشاف الضرب من لسان العرب)، ج،3، ص. 1072.

⁴⁴ السامرائي، فاضل (2005)، ص. 27.

أما الجواري (1978)، فالأولى عنده أن تعد ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة "علامات على ذلك لأن ما سمي فاعلا في هذا التركيب الإنشائي حاضر بشخصه فعلا أو حكما فلا يحتاج إلى التلفظ به كان أو مضمرًا"⁴⁵.

ويميز حفيظ (2015) بين الضمير والعلامة باعتماد مبدأ التطابق، على أساس أن "الضمير لا يكتمل إلا إذا حقق كل سمات التطابق، وإلا فإن الشكل يظل مرتبطا بالعلامة"⁴⁶. والجدير بالذكر أن هذه الأحرف، سواء كانت ضمائر أو علامات، تؤدي الوظيفة نفسها في الفعل المضارع وفي اسم الفاعل، فما الذي يمنع من أن يؤدي ألف التثنية في اسم الفاعل "كاتبان" ووظيفة الفاعل كما يؤديها ألف الاثنين في الفعل المضارع "يكتبان"؟ وما المانع من جعل ألف الاثنين في "يسبحان" علامة التثنية ليبقى الفاعل محصورا في لاصقة المضارعة عند بداية الفعل، كما اختص ألف التثنية في "الحارسان" بعلامتي الإعراب والعدد؟ ولماذا اختار "النحو التعليمي" أحد هذه الاختلافات فيرسخها في أذهان الطلاب على أنها من المسلمات النحوية؟

من خلال وصف المعطيات تواجهنا بعض المشاكل، منها مشكل الاختلاف بين "ال" والاسم الموصول "الذي" في تحديد العدد، فأسماء الفاعل في (7 ب) و(7 ج) و(7 د)، بالرغم من أنها مختلفة في سمة العدد، فاللاصقة "ال" لا تحمل ما يدل فيها على العدد، مما يجعل مذهب الزمخشري إلى أن "أل" تعود على "الذي" مدعاة للتأمل، ف"ال" لا تماثل الاسم الموصول لا من حيث الطبيعة المقولية ولا من حيث السمات النحوية، ونمثل لعدم المماثلة من خلال الشكل الآتي:

⁴⁵ الجواري، عبد الستار (1978)، ص، 102

⁴⁶ ينظر حفيظ (2015)، ص، ص. 113، 114.

(10) أ. آل (لاصقة صرفية) + (تعريف) - (جنس وعدد)

ب. الذي (مقولة معجمية) + (تعريف+ جنس + عدد)⁴⁷

ولهذا، فإن "الكاتبان" في (6ب) و"الذنان يكتبان" في (8ب) لا تماثل بينها في علامات التنثية، إلا إذا اعتبرنا الألف في "يكتبان" ضميرا وليس علامة. وإذا كان الأمر كذلك فقد يكون الألف في "الكاتبان" ضميرا، وذلك لتمييزه على ألف الاثنين؛ الضمير في "يكتبان"، في أنه يحمل سمة إعرابية خاصة بالرفع، بالإضافة إلى علامة التنثية، أضف إلى ذلك الخاصية التركيبية التي ينفرد بها الاسم الموصول عن "آل" باعتماد مبدأ الإيجار والاختيار، إذ لا يمكن " أن يفصل الاسم الموصول عن صلته، فنعطي وظيفة المسند للاسم الموصول فقط، وعليه فالتلازم بين الاسم الموصول وصلته هو تلازم تركيبى"⁴⁸. وهو تلازم إجباري، بينما نجد العلاقة بين "آل" واسم الفاعل هو تلازم صرفي ذو طبيعة اختيارية، كما هو مبين في الأمثلة (11):

(11) أ. عاد البائعُ البضاعةَ

ب. عاد بائعُ البضاعةِ

ج. عاد الذي يبيعُ البضاعةَ

د. *عاد يبيع البضاعة

فعندما نعتبر (11 د) بنية تمثيلية ل(11 ج)، بحذف الاسم الموصول تتغير

دلالة الجملة مطلقا، مما يدل على التلازم بين الاسم الموصول وجملة الصلة.

⁴⁷ مسألة ارتباط "ال" بالتعريف تحتاج تدقيق أكبر، لأن التعريف ملفوظ نحوي غير دقيق، فجملتا: "بنى الرجل مدرسة"، و"بنى رجل المدرسة"، لا تؤدي "ال" فيهما وظيفة التعريف بقدر ما توجه الإحالة. وقد أدرك النحاة هذه الاختلافات فقالوا بأل العهدية والجنسية والموصولية، كما أن ارتباط الاسم الموصول بالمعرفة أمر يحتاج إلى تأمل، فالتعريف في الأسماء الموصولة قد يكون قريبا بما عرف عند النحاة بالأسماء الموصولة الخاصة، تلك التي تقبل التحول في الجنس والعدد؛ (الذي / التي / اللواتي ...)، لكن الموصولات التي تلزم صورة واحدة (من / ما) فإن افتقارها إلى التعريف يبقى أحد سماتها.

⁴⁸ قيزة، عيسى (ملاحظات تركيبية على قواعد النحاة)، ص. 66.

إن ما يدل على أن علامتي التنثية في الفعل المضارع واسم الفاعل تميلان إما إلى الضمير أو العلامة هو الحذف الذي يلحقهما معا، والمتمثل في حذف النون، فنون "الكاتبان" تحذف في حال التركيب الإضافي. "وبما أن العنصر الأول لا ينون والثاني يكون مجرورا، فإن العلاقة الإضافية تكتسب بذلك سمات تفرزها عن علاقات أخرى ممكنة بين اسمين متتاليين."⁴⁹ هذه السمات قد تكون نحوية أو صرفية أو دلالية في المقولتين معا، كما في (12):

(12) كاتب الرسالة

وكذلك حذف نون (يكتبان) في حالتي النصب والجزم كما في (13):

(13) أ. لن يكتب

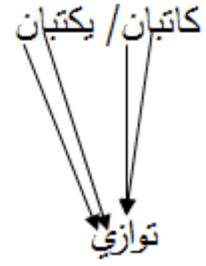
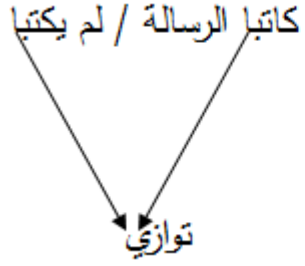
ب. لم يكتب

وهذا التوارد النسقي للألف والنون المكسورة في المثني، والواو والنون المفتوحة في الجمع، وكذلك الحذف النسقي للنون، يبين اشتراك اسم الفاعل المثني والجمع مع الفعل المضارع المثني والجمع في خصائص هذه اللواصق، والتنثية نفسها، في المقولتين لم تعد مرتبطة بالألف وحده، بل بالألف والنون معا، وإن كان النحاة يعرفون المثني بأنه زيادة ألف ونون مكسورة أو وياء ونون مكسورة، إلا أنهم لا يلتفتون إلى النون في الفعل المضارع إلا باعتبارها علامة إعرابية للرفع حال ثبوتها، وللنصب والجزم حال حذفها. ولهذا، فإن اسم الفاعل يوازي الفعل المضارع من حيث سمات لواصق التنثية والجمع ولكن لا يوازيه في السمات المرتبطة "بال" التعريف في الأول، والاسم الموصول في الثاني.

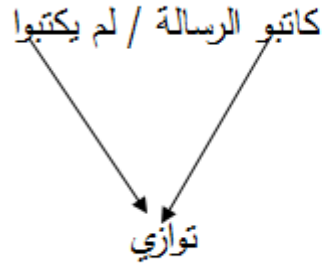
⁴⁹ الفاسي، الفهري (1985)، ص. 158.

ونوضح مظاهر هذا التوازي من خلال التمثيلات في (14):

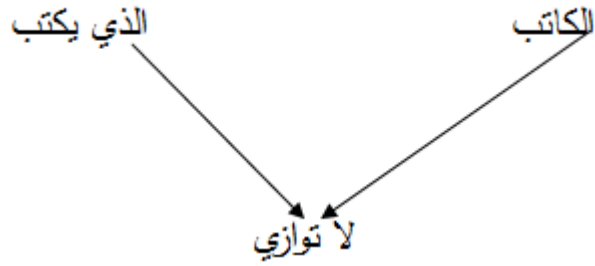
(14) أ. تمثيلات توضح مظاهر التوازي بين الفعل المضارع واسم الفاعل



ب.



ج.



4. قضايا تركيبية في الضمير المنفصل بعد اسم الفاعل⁵⁰

إن جعل الضمير المنفصل دون المتصل مدخلا لعنوان هذا المبحث هو تطبيق إجرائي، لأن البنيات التي يرد فيها الضمير المنفصل مع اسم الفاعل بنيات تتداخل فيها الضمائر المتصلة مع الضمائر المنفصلة إلى حد كبير، ثم إن تناولنا للضمير المنفصل مع اسم الفاعل يعود بالأساس إلى مجموعة من الملاحظات التي سنبدئها بخصوص هذا الضمير مع الفعل المضارع واسم الفاعل بناء على مذهب المجارة، لذلك فإن التحليل المرتقب سيستدعي الضمير المتصل. لأنه معطى تفرضه وقائع اللغة ومعطياتها.

إن الضمير المنفصل يتقاطع مع اسم الفاعل والفعل المضارع في خصائص تركيبية ودلالية وصرفية، ويختلف عنه في أخرى، ونوضح ذلك من خلال البنيات الآتية:

(15) أ. أكتب أنا الدرس

ب. أكتب أنت الدرس؟

ج. تكتب أنت الدرس

تقوم مكونات البنية في (15 أ) على (فعل + ضمير منفصل + اسم)، ومن الناحية التركيبية فتمثل مركبا إسناديا؛ مسندا ومسندا إليه، فالفعل (أكتب) يمثل مسندا، والضمير المستتر وجوبا يمثل مسندا إليه، أما الضمير المنفصل "أنا" فيؤدي وظيفة دلالية توكيدية للفاعل المضمرة في "أكتب"، وهو "أنا".

⁵⁰ يختلف الضمير المنفصل عن الضمير المتصل في أن المتصل قد يلتبس بالعلامة النحوية، خاصة في أن كليهما قد يوضع على حرف واحد، بالإضافة إلى التداخل الحاصل بينهما على مستوى السمات، أما الضمير المنفصل فإن شكله الصرفي يجعله بعيدا عن العلامات النحوية. ينظر: الفاسي الفهري (1990)، ص 39، وما بعدها.

ويختلف الأمر في المعطى (15 ب)، إذ مكونات البنية هي (فعل + ضمير منفصل+اسم)، والمركب الإسنادي؛ المسند والمسند إليه، فاسم الفاعل "كاتب" يمثل مسندا والضمير المستتر "أنت" يمثل مسندا إليه؛ فاعل، والضمير المنفصل الظاهر "أنت" أدى وظيفة توكيدية، وهذا الوصف ينطبق تركيبيا على البناء (15 ج)، وهذا الأمر هو ما ذهب إليه النحاة بشأن الضمير المنفصل المُردّف لاسم الفاعل حين عدوه فاعلا مباشرا لاسم الفاعل، بمعنى أن الضمير بعد اسم الفاعل يختلف عنه في الفعل المضارع. إن الفاعل يضمّر عند النحاة وجوبا مع الفعل المضارع المسند إلى المفرد المخاطب والمتكلم المفرد والجمع، فالمستتر عندهم وجوبا "يكون في المضارع والأمر المسندين إلى الواحد المخاطب، وفي المضارع المسند إلى المتكلم مفردا وجمعا"⁵¹. ويتضح ذلك جليا حين بحث النحاة لبعض المتون اللغوية من الناحية الإعرابية، ومن ذلك ما أورده أبو جعفر النحاس في إعراب قوله تعالى "أراغبُ أنت عن آلهتي يا إبراهيم"⁵²، فيقول: أراغب رفع بالابتداء، و"أنت" فاعل سد مسد الخبر"⁵³، وقد سلك عبد الرحيم الصافي المسلك نفسه في جعل الضمير المنفصل معمولا فاعلا مباشرا لاسم الفاعل "راغب" فيقول: الهمزة للاستفهام، راغب مبتدأ مرفوع، أنت ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر"⁵⁴.

ولتوضيح هذه الاختلافات القائمة بين بنيات اسم الفاعل والفعل المضارع في (15ب) و(15ج) على مستوى العلاقات النحوية، سأتوسل ببنية س خط لتمثيل هذه العلاقات التي تحكم كل رأس بما يشرف عليه من مقولات، والمواقع التي تتولد فيه، وهو ما تمثله البنية (16):

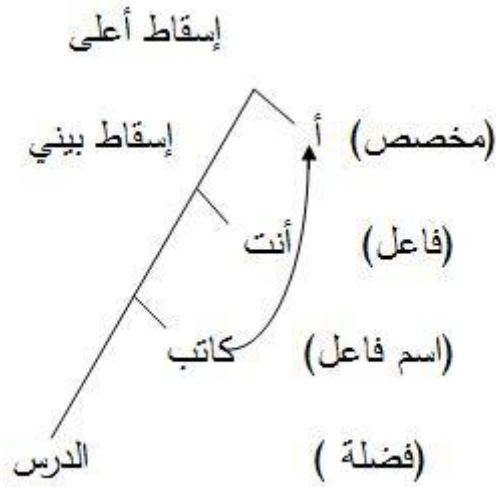
⁵¹ الغلابيني، مصطفى (جامع الدروس العربية)، ج.2، ص.244.

⁵² سورة مريم الآية 106.

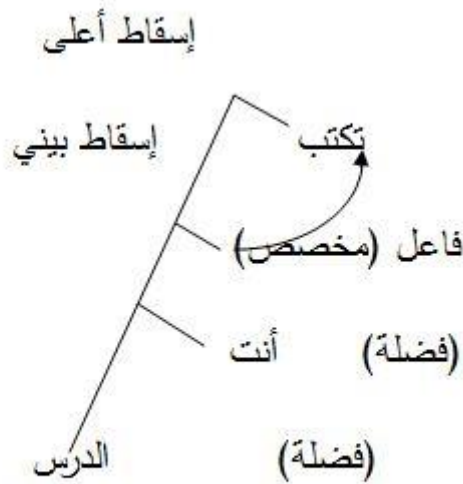
⁵³ النحاس، أبو جعفر (إعراب القرآن)، ج.3، ص.13.

⁵⁴ صافي، عبد الرحيم (الجدول في إعراب القرآن)، ج. 16، ص.109.

(16)أ.



ب.



من خلال التمثيل (16 أ) نلاحظ أن "كاتب" باعتباره رأس المركب تولد في موقع اسم الفاعل، ويشرف عليه الإسقاط البيني⁵⁵، و"أنت" ولد في موقع المخصص، لأنه أخرج اسم الفاعل من العموم إلى الخصوص، إذ أصبح الضمير "أنت" هو المختص

⁵⁵ الإسقاط الأعلى هو رأس المركب، والإسقاط البيني هو الذي يشرف على الرأس، والإسقاط عموماً هو العلاقات النحوية التي تحكم علاقة الفعل بفاعله أو بمفعوله، وهو ما سماه النحاة باللزوم والتعدية بمعنى أن هذه المقولات علائق نحوية مجردة فهي متضمنة غير ملموسة.

بالكتابة دون غيره. ثم إن "الدرس" تحقق في موقع الفضلة، على أساس أنه متفرع عن رأس اسم الفاعل تبعا لعلاقات الانتقاء المعجمي، مما جعل الرتبة تأتي على شكل (فاعل- اسم فاعل - مفعول به) وهذا ليس رتبة البنية (15 ب)، ولهذا فإن هذه المشاكل المرتبطة بالرتبة في العربية تحل في نظرية س خط الموسعة، بحيث تم نقل اسم الفاعل إلى الصدارة؛ أي في وضعية التبئير (Focalisation) لتصبح الرتبة (اسم فاعل- فاعل -فضلة)، كما هو ممثل في (16 أ).

وبخصوص بنية (16 ب)، فإن الفعل "تكتب" على أنه رأس المركب الفعلي تحقق في موقع الفعل، ويشرف عليه الإسقاط البيني و" الفاعل" تولد في الأصل في موقع المخصص، لكن الخاصية الإلصاقية التي يتسم بها هذا النوع من المخصصات؛ الفاعل، توجب نقل السابقة الصرفية إلى بداية الفعل، ثم إن الضمير أنت تحقق في موقع الفضلة، فهو ليس مخصصا، ولم يخرج الفعل من العموم إلى الخصوص، أما "الدرس"، باعتباره متفرعا عن رأس الفعل بناء على علاقات الانتقاء المعجمي، فقد تولد في موقع الفضلة، في أسفل الشجرة.

إن الإضمار يكشف عن مجموعة من المقتضيات التي تتعلق بمجارة اسم الفاعل للفعل المضارع. فإِمْ يَعد الضمير المنفصل بعد اسم الفاعل مخصصا يخرج من العموم إلى الخصوص، بخلاف الضمير بعد الفعل المضارع، ولمَ كان الضمير المنفصل بعد الفعل المضارع المسند إلى المخاطب المفرد توكيدا، لا فاعلا؟ ولمَ كان الضمير المنفصل بعد اسم الفاعل فاعلا مباشرا بتغيب التوكيد؟

يبدو من خلال المعطيات اللغوية أن للضمير في الفعل المضارع وضعاً خاصاً. إن ما اعتبر في النحو العربي ضميراً مستتراً هو ضمير ظاهر بحسب الواقع اللغوي، وهو ما سنكتشف عنه من خلال الأمثلة في (17):

(17) أ. أكتبُ الدرسَ

ب. أكتبُ أنا الدرسَ

ج. نكتبُ الدرسَ

د. نكتبُ نحنُ الدرسَ

هـ. تكتبُ الدرسَ.

و. تكتبُ أنتَ الدرسَ.

إن فاعل الفعل المضارع "أكتب" متضمن في ما اعتبر حرف المضارعة، فلاصقة الهمزة في الفعل "أكتب" في (17 أ) تحدد سمات الفاعل، فهو متعلق بمتكلم مفرد مهما ارتبط الجنس بالمذكر أو المؤنث. ولما كان الفاعل محددًا سلفًا في اللاصقة في بداية الفعل (همزة المضارعة)، فإن إيراد الضمير المنفصل (أنا) بعد الفعل في المعطى (17 ب) لا يمكن عده فاعلاً. وقد استشعر المتقدمون هذا الأمر، ودونوا إشارة منهم إلى أن الفاعل متضمن في الفعل المضارع، فقالوا بالإضمار الواجب، واعتبروا اللواحق في بداية الفعل المضارع أحرف زيادة. يقول الأنباري: "والفعل المضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي: الهمزة والنون والتاء والياء"⁵⁶. وما قلناه بخصوص إضمار الفاعل في لاصقة المضارع في (17 أ) يشمل الأمثلة في (17 ج) و(17 د) و(17 هـ) و(17 و) مع الأخذ بعين الاعتبار سمات الضمير الجنسية والعديدية. وقد أشار الفاسي الفهري (2018) إلى هذا الأمر في سياق تفسيره للاتصال الضميري، فيؤكد أن "المتصلات وعلاقات التطابق أشكال مربوطة صرفياً، بمعنى أنها لا تستعمل بذاتها، وعليه فإن قيود السلامة الصرفية تضطرها إلى الاندماج أو الاتصال بعماد تلتصق به"⁵⁷.

إن ما يوجب قيود السلامة الصرفية هو اتصال الضمير، على أساس أنه سابقة في الفعل المضارع تمنع تكرار الفاعل، وهذا ما عبر عنه أغلب النحاة بالحذف الواجب

⁵⁶ الأنباري، أبو البركات (أسرار العربية)، ص.20.

⁵⁷ الفاسي، الفهري (1990)، ص. 106.

من دون أن يعدوا الفاعل جاء سابقة في هيئة لاصقة في بداية الفعل المضارع، على أن الفعل المضارع هو العماد. وتأدية زوائد المضارع لوظيفة الضمائر المبينة لنوع الشخص نجد لها ملمحا عند النحاة في سياق تعليل النحاة لبعض المعطيات النحوية. ففي سياق تعليل الأنباري ترتيب أحرف المضارعة يشير إلى الارتباط الوثيق بين هذه اللواصق وما ينعكس عنها من ضمائر فيقول: "والتحقيق في ترتيب هذه الحروف أن نُقَدِّمَ الهمزة، ثم النون، ثم التاء، ثم الياء، وذلك لأن الهمزة للمتكلم وحده، والنون للمتكلم ولمن معه، والتاء للمخاطب، والياء للغائب."⁵⁸ فإن يربط الأنباري بين هذه اللواصق وضمائر الشخص فهو دليل على أن ما اعتبر عند النحاة زوائد هو ضمائر شخص جاءت في هيئة لواصق سابقة.

وبتعبير الفاسي الفهري (2010)، فإن أفعالا من قبيل: (أَكْتُبُ - تَكْتُبُ - يَكْتُبُ) تتسم بنوع من الغنى الصرفي الذي يوجه نوع الضمير، فنقرن "الصرفة الفعلية بالضمير 1 أو 2 أو 3⁵⁹ على التوالي، وإن كان الضمير غير منطوق"⁶⁰. ويربط حفيظ (2015) المتصلات بالضمائر في سياق حديثه عن المواقع التي تظهر إذ: "تتوزع اللواصق أو الضمائر المتصلة بين السوابق واللواحق وهناك أيضا الأواسط [و] المتصل بصيغة المضارع يكون متقطعا (discontinuous)، إذ يرد جزء منه قبل الصيغة؛ أي سابقة (prefix) وجزء آخر يرد بعدها"⁶¹.

إن ما اعتبره النحاة أحرف مضارعة هو في الأصل ضمائر موجهة لضمير الشخص، وهو الفاعل وما ارتبط به من سمات عددية وجنسية. إن أحرف المضارعة تدمج ضمير الشخص والزمن معا، وهو ما سيتبين من خلال البنيات (18):

(18) أ. أَكْتُبُ الدرسَ

⁵⁸ الأنباري، أبو البركات (م، ن)، ص. 21.

⁵⁹ المقصود بالضمير 1 و2 و3 هو المتكلم والمخاطب والغائب على التوالي.

⁶⁰ الفاسي، الفهري (2010)، ص. 117.

⁶¹ حفيظ، محمد (2015)، ص. 31.

ب. نكتبُ الدرسَ

ج. تكتبُ الدرسَ

فالهزمة، باعتبارها لاصقة المضارعة في بداية الفعل في (18 أ)، والنون في (18 ب) توجهان رتبة ضمير الشخص المتمثل في الأول، وتحدد الزمن المتعلق بالحاضر، والأمر نفسه ينسحب على (18 ج) الذي تدل فيه لاصقة الفعل "التاء" على الشخص الثاني وعلى زمن الحاضر.

وإذا كانت العربية المعيار تحقق هذا الدمج بين رتبة الضمير والزمن فإن، العربية المغربية تزوم شكلا آخر للتعبير عن الزمن والضمير في صيغة المضارع، إذ تُفصل صرفيا بين اللاصقة الدالة على الزمن وبين ضمير الشخص. ويتضح الأمر من خلال الأمثلة في (19):

(19) أ. أنا تتكل

ب. حنا تنكلو

ج. ننت تَنقُرْ

د. هو تَيَشْرَبُ أتاي

ه. ننت تَشْرَبِي

إن الفصل بين الزمن وضمير الشخص في (19 أ) متمثل في أن التاء في بداية الفعل هي لاصقة الزمن، والنون بعدها لاصقة تدل على ضمير الشخص الأول، وكل التاءات في بداية الأفعال في (19 ب) و(19 ج) و(19 د) و(19 هـ) هي لواصق الزمن في الفعل، بينما تدل اللواصق بعدها على التوالي (النون والتاء والياء والتاء) على ضمائر الشخص.

وإذا كانت بنية الفعل المضارع في العربية المعيار تدمج الزمن والشخص في لاصقة واحدة، والعربية المغربية تفصل بينهما، فإن اسم الفاعل في سياق إحالته على الشخص يفتقد هذه الخاصية؛ أي خاصة إدماج الضمير والزمن، أو على الأقل يفتقد

التعبير عن الشخص بلاصقة صرفية، وافتقاده لالاصقة الضمير يخلق نوعاً من الالتباس في إحالته على ضمير الشخص: (المتكلم؛ الأول /المخاطب؛ الثاني /الغائب؛ الثالث)، في حين أن علامة الجنس من العلامات التي تظل لصيقة باسم الفاعل. ولتفسير هذه الخاصية، عن طريق عزل السمات النحوية لمعطيات اسم الفاعل في (20) سنتوسل بالجدول التوضيحي في (20 ط)

(20) أ. أصانَعُ التحفة؟

ب. أصانَعُ أنتَ التحفة؟

ج. أصانَعُ التحفة؟

د. أصانَعُ أنتِ التحفة⁶²؟

هـ. أصانَعُ هو التحفة؟

و. أصانَعُ أنا التحفة؟

ز. أصانَعون التحفة؟

ح. أصانَعون هم التحفة؟

⁶² تغدو سمتا الجنس والعدد في ضمير الشخص الظاهر بعد اسم الفاعل من باب الحشو بخلاف الشخص، لأنهما استتفدتا في اسم الفاعل قبله.

ط. جدول توضيحي لسمات النحوية للضمير في اسم الفاعل

بنيات اسم الفاعل	سمة الجنس	سمة العدد	رتبة الشخص
- أصانعُ التحفة؟	مذكر	مفرد	أنا / أنت / هو
أصانعُ أنتُ التحفة؟	مذكر	مفرد	أنت (الثاني)
أصانعُ هو التحفة؟	مذكر	مفرد	هو (الثالث)
- أصانعُ أنا التحفة؟	مذكر	مفرد	أنا (الأول)
أصانعةُ التحفة؟	مؤنث	مفرد	أنا/ أنت/ هي
- أصانعةُ هي التحفة؟	مؤنث	مفرد	هي (الثالث)
- أصانعونُ التحفة؟	مذكر	جمع	نحن / أنتم / هم
أصانعونُ هم التحفة؟	مذكر	جمع	هم (الثالث)

إن الضمير المحيل على رتبة الشخص في صيغة المضارع، (متكلم أو مخاطب أو غائب) يتحدد كما أشرنا، من خلال لاصقة المضارعة في الأمثلة (18 أ) و(18ب) و(18 ج)، لكن هذا التحديد يتوارى في بنيات اسم الفاعل، ويتضح من خلال (20 أ) (20 ج) (20 ز)، فالضمير يبقى فيها مفتوحا على الاحتمالات الثلاثة، ويزول اللبس بإقحام ضمير منفصل يحدد رتبة الشخص، كما يتضح في (20 ب) و(20 د) و(20 هـ) و(20 و) و(20 ح). ونفترض أن وجود الضمير المنفصل بعد اسم الفاعل هو تعويض للضمائر في الفعل المضارع. فضمير الشخص في صيغ

الفعل المضارع تدل عليه اللواحق في بدايته، (17 أ)، وإذا صرح بضمير منفصل بعده (17 ب) فليس فاعلا، إذ لا يمكن للفعل أن يمنح الدور نفسه لموضوعين لهما الإحالة نفسها، "إذ لا يتوارد فاعلان لنفس الفعل ولا يسند إلى موضوعين نفس المحور"⁶³. ولهذا فإن تفسير النحاة لهذا الضمير بالتوكيد، ومع غياب لاصقة الزيادة في اسم الفاعل، يجعل الضمير المنفصل بعده (20 ب) يتلقى منه الرفع على أساس أنه فاعل، وبهذا فهو لا يدخل تحت طائلة إسناد المحور نفسه لموضوعين.

لكن ضمائر الشخص في لاصقة المضارعة لا يشمل كل صيغ المضارع بطريقة نسقية. ويتضح ذلك في ما أورده النحاة بخصوص الإضمار الواجب والإضمار الجائز لفاعل المضارع. يقول ابن هشام: "ونعني بواجب الاستتار ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة، كأقوم أو بالنون كنعقوم أو بالتاء كنعقوم [...] ونعني بالمستتر جوازا ما يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب، نحو زيد يقوم"⁶⁴. ويتضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

21) أ. يَنْظِمُ القصيدَةَ

ب. يَنْظِمُ هو القصيدَةَ

ج. تَنْظِمُ القصيدَةَ

د. تَنْظِمُ هي القصيدَةَ

فلماذا لا تُدمجُ اللاصقة الصرفية، في بداية المضارع المسند للغائب والغائبة، ضمير الشخص في (21 أ)، و(21 ج). إنه، وبالعودة إلى قول ابن هشام في الموضوع، نجده وظف ثنائتين متقابلتين للتعبير عن الاستتار الواجب، والاستتار الجائز وهما: "ما يمكن قيام الظاهر مقامه" في مقابل "ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه".

⁶³ حفيظ، محمد (2015)، ص.70.

⁶⁴ الأنصاري، جمال الدين (شرح قطر الندى وبل الصدى)، ص. 94.

إن "الظاهر" يرتبط بمقولة معجمية اسم؛ وهو الضمير في (21 ب) و(21 د)، وليس مقولة نحوية كتلك التي تتعلق بلاصقة الفعل المضارع الصرفية، وهذه المقولة هي التي يمكن أن تظهر في المضارع المسند إلى الغائب أو الغائبة، ولا تظهر في ما دونه من إسناد إلى المتكلم المفرد أو جماعة المتكلمين أو المخاطب المفرد، ولبيان ذلك نفكك المقولات المعجمية والنحوية في بناء المضارع من خلال التمثيلات الآتية:

(22) أ. أبعثُ: (ضمير الشخص (أنا) + مقولة معجمية مدمجة = المتكلم) +

العدد + الزمن - الجنس

ب. نبعثُ: (ضمير الشخص (نحن) + مقولة معجمية مدمجة = المتكلم) العدد +

الزمن - الجنس

ج. تبعثُ: (ضمير الشخص (أنت) + مقولة معجمية مدمجة = المخاطب +

العدد + الزمن + الجنس

إن هذا الدمج المعجمي للفاعل في الصيغ الثلاث هو الذي يبين لحن الأمثلة في

(23) حينما جعلت الفعل يسند الدور نفسه إلى موضوعين اثنين:

(23) أ. *أبعثُ الأبُ الرسالةَ لابني

ب. *نبعثُ الأباءُ الرسائلَ لأبنائنا

ج. *تبعثُ الأبُ الرسالةَ لابنك

فصيغ المضارع في هذه المعطيات تدمج مقولة الفاعل معجميا في ما عرف بالزوائد أو أحرف المضارعة، بالإضافة إلى ما تعلق بها من مقولات نحوية، فاللواصق (ن... / أ.../ت...) في (22) استنفدت كلها ضمير الشخص والفاعل المعجمي، بالإضافة إلى السمات النحوية الممثلة في العدد والجنس والزمن.

للمجهول، أو البناء لما لم يسم فاعله، كما وصفه النحاة، فإحالة الضمير في بنيات الفعل المضارع على المتكلم المفرد أو الجمع أو المخاطب هو من باب ارتباط العنصر اللغوي بعنصر إشاري غير لغوي. "وهي إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي في المقام الخارجي؛ كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه المتكلم، حيث يرتبط عنصر لغوي إحالي بعنصر إشاري غير لغوي هو ذات المتكلم"⁶⁸

إن هذا العنصر الموجود في المقام الخارجي لا يمكن فصله عن العنصر اللغوي في تراكيب البناء للمجهول، بحيث إن دمج الفاعل المعجمي في اللواحق (22أ) (22ب) (22ج)، تمنع البناء للمجهول في هذه الصيغ الثلاث المرتبطة في الفعل المضارع، فأقصى ما يمكن توليده من الجمل (24 أ) (24 ب) (24 ج) هو (24 د) كما هو مبين في (24):

(24) أ. أَسْكُبُ الْمَاءَ

ب. نَسْكُبُ الْمَاءَ

ج. تَسْكُبُ الْمَاءَ

د. يُسْكِبُ الْمَاءَ

إن بنية (24 د) المبني فعلها للمجهول ليست اشتقاقا للجمل (24 أ) (24 ب) (24 ج)، والذي يناظر الجملة (24 د) اشتقاقا فقط هو الجملتان (25 أ) و(25 ب) كما هو مبين في التمثيل:

(25) أ. يَسْكُبُ الْوَلَدُ الْمَاءَ

د. يُسْكِبُ الْمَاءَ

ب. يَسْكُبُ الْمَاءَ

⁶⁸ الأزر، الزناد (1993). ص 119.

إن لواصل المضارع في الجمل (24 أ) و(24 ب) و(24 ج) لا تسمح بفصل الفاعل المعجمي المدمج فيها عن (ضمير الشخص والزمن والعدد والجنس⁶⁹). فهو بخلاف الجملتين (25 أ) و(25 ب)، فعندما يتحقق في الفعل المضارع حد كاف من العلامات النحوية المرتبطة باللاصقة يتحقق فيها الفاعل، على أساس أن اللواصق تختلف من حيث عدد العلامات التي تحملها، وهو ما يعبر عنه الفاسي الفهري بالتطابق الغني (rich agreement) في مقابل التطابق الفقير (poor agreement)، فيصبح ملء موقع الفاعل معجميا من باب الاختيار، وهو ما عبر عنه النحاة بالإظهار الجائز، أو ما يمكن قيام الظاهر مقامه على حد تعبير ابن هشام، كما هو الأمر في (25 أ) و(25 ب)، فهما جملتان بفاعلين متكافئين من حيث ضمير الشخص ومن حيث العلامات النحوية.

ويتضح ذلك من خلال إعادة تفكيك السمات النحوية والتركيبية في لواصل مضارع الجمل (24 أ) و(24 د) و(25 أ) و(25 ب)، كما تبين التمثيلات (26):

(26) أ. أسكب الماء = (ضمير الشخص الأول + فاعل معجمي مدمج + زمن + عدد)

ب. يَسْكُبُ الطِفْلُ المَاءَ = ضمير الشخص الثالث + زمن + جنس + عدد + فاعل معجمي.

ج. يَسْكُبُ المَاءَ = (ضمير الشخص الثالث + زمن + جنس + عدد) - ملء معجمي للفاعل.

د. يُسْكَبُ المَاءَ = (زمن) من دون ضمير الشخص ومن دون عدد، ومن دون جنس، ومن دون ملء معجمي للفاعل).

⁶⁹ تجدر الإشارة هنا إلى أن الجنس في الفعل المضارع لا يحدد دائما بواسطة اللاصقة الصرفية، ومثال ذلك: أبعث: مذكر / مؤنث، نبعث: مذكر / مؤنث، تبعث: مذكر / مؤنث، يبعث: مذكر. وهذا ليس هو المقصد في التحليل، فالذي نسعى إلى تبيينه هو إدماج لاصقة المضارع لضمير الشخص والفاعل المعجمي في صيغ مخصوصة من الفعل المضارع دون صيغ أخرى.

يتضح إذن، أن البناء للمجهول لا يقع أبداً في جمل من مثل (24 أ) و (24 ب) (24 ج)، بحيث إن هذا البناء يتطلب إلغاء الفاعل المعجمي، سواء كان ظاهراً، كما في (25أ)، أو مضمرًا كما في (25 ب). وهذا التحويل لا يمكن القيام به في بنيات تدمج ضمير الشخص والفاعل في اللاصقة الصرفية كما بينا ذلك. ونجد لذلك ملمحاً في كتب النحاة من غير تفصيل. ففي الباب الخامس المعنون بـ "الفعل المبني للمفعول" يتحدث ابن يعيش عن الأحكام المتعلقة بالبناء للمجهول فيقول: "وإن كان مضارعاً؛ ضم أوله، وفتح ما قبل آخره، نحو قولك: "يُضْرَبُ زيد"، و"يُدْحَرَجُ الحجر"، و"يُسْتَحْرَجُ المال"⁷⁰. إذ يركز ابن يعيش على المضارع المسند إلى الغائب، من غير نكر للمسند إلى المتكلم أو المخاطب. والأمر نفسه يتكرر عند ابن هشام في أوضح المسالك لألفية بن مالك⁷¹. وكذلك في كتب بعض المتأخرين، إذ يقول الغلابيني "وإن كان مضارعاً يضم أوله، ويفتح ما قبل آخره، فتقول في: يَكْسِرُ وَيُكْرِمُ وَيَتَعَلَّمُ وَيَسْتَغْفِرُ: "يُكْسِرُ وَيُكْرِمُ وَيَتَعَلَّمُ وَيَسْتَغْفِرُ"⁷².

وفي سياق نظراً لأبحاث اللسانيات⁷³ للبناء للمجهول لم تتم الإشارة إلى عدم إمكان صياغة هذا البناء من المضارع المتصل بلاصقة شخص المتكلم أو المخاطب. إن الارتكان إلى تفسير النحاة الإضمار الواجب للفاعل في الفعل المضارع بأنه يكون مع المتكلم المفرد والجمع ومع المخاطب المذكر، وأن الإضمار الجائز يكون مع

⁷⁰ ابن يعيش، الموصلي (شرح المفصل للزمخشري)، ج 4، ص 307.

⁷¹ ينظر أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ج 2، ص 120.

⁷² الغلابيني، مصطفى (جامع الدروس العربية)، ج 1، ص 39.

⁷³ أخص بالذكر محمد الحناش من خلال مقال: "البناء المقلوب في اللغة العربية" المنشور بمجلة دراسات أدبية ولسانية عدد 2 و3، 1986 ص 56. فالأمثلة التي اعتمدها في التحليل إما أفعالاً ماضية أو مضارعة مسندة للغائب والأمر نفسه عند الفاسي الفهري (2018)، في الفصل الخامس بعنوان "البناء لغير الفاعل محمولاً جهياً". ص 193 وما بعدها، وكذلك الفاسي الفهري (1986)، فصل "البناء لغير الفاعل تحليل معجمي"، ص 61 وما بعدها.

الغائب والغائبة هو ما صرف النظر عن حقيقة الضمير في العربية. فتمام حسان في معرض تصنيفه لأقسام الكلمة نجده يجرد الضمير من بعض السمات التي تبقى من خصائص الأسماء والأفعال على حد مذهبه، من قبيل عدم دلالاته على المسمى وعدم دلالاته على الزمن، وعدم دلالاته على خصوص الضمير، فيقول: "لا يدل الضمير على مسمى كالاسم ولا على موصوف بالحدث كالصفة، ولا على حدث وزمن كالفعل، لأن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي أطلقنا عليها معاني التصريف، والتي قلنا: إنها يعبر عنها باللواسق والزوائد ونحوها. والمعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر".⁷⁴

فلئن كان الضمير غير دال على موصوف بالحدث، ولا على حدث، ولا على خصوص غائب، فإن القول بأن الضمير لا يدل على مسمى، ولا يدل على زمان، ولا يدل على خصوص الحاضر يدعو إلى المزيد من التأمل. فكما رأينا سالفاً، فإن لاصقة الفعل المضارع (أ... / ن... / ت...) تدمج الفاعل والزمن. مما يجعل دلالة الضمير على خصوص الحاضر قائمة في المضارع المسند إلى المتكلم المفرد والجمع، والمخاطب. إن المسمى قائم في اللاصقة التي تحمل معاني نحوية تتمثل في الجنس والعدد والزمن، والذي يستشف مما ذهب إليه تمام حسان أنه لا ينظر إلى لواسق الفعل المضارع ضمائر تحمل كل المعلومات النحوية التي تسم الضمائر.

بعد تحليل سمات الضمير في الفعل المضارع، نأتي لفحص توزيع هذا النوع من الضمائر في اسم الفاعل لرصد السمات المرتبطة به، وتحديد علاقتها بضمائر الفعل المضارع.

⁷⁴ تمام، حسان (اللغة العربية مبناها ومعناها)، ص. 108.

نفترض أن توزيع الضمائر في بنيات اسم الفاعل تحكمه علاقات تركيبية وصرفية تتحقق وفق مبادئ تسمح بتوليد كل ضمير في الموقع الذي يشغله وفقاً للنسق التركيبي للعربية، ووفقاً لمبدأ قيود السلامة الصرفية، كما ذهب إلى ذلك الفهري الفاسي (2018)⁷⁵. وليبان ذلك نورد المعطيات اللغوية في (27):

(27) أ. أباعثُ الرسالة؟

ب. أباعثُ أنا الرسالة؟

ج. أباعثُ أنتَ الرسالة؟

د. أباعثُ هو الرسالة؟

يتضح أن اسم الفاعل "ابعثُ" في (27 أ) جاء مفتقراً إلى ضمير الشخص، وذلك باحتمال ظهور ثلاثة ضمائر للشخص ترتبط بعلامة جنس المذكر فيه⁷⁶. فموقع ضمير الشخص موقع فارغ، ويملاً بموجب قيود سلامة التركيب⁷⁷. وهو ما تمثله الجمل (27ب) (ج 27) (د). وليس الأمر كذلك في الفعل المضارع في المثالين (28):

(28) أ. أأبعثُ الرسالة؟

ب. أنبعثُ الرسالة؟

⁷⁵ الفاسي، الفهري (2018)، ص.106.

⁷⁶ علامة الجنس في اسم الفاعل تسهم في تحديد جنس ضمير الشخص فقط، فعلاقة التانيث في جملة من قبيل: "أباعثُ الرسالة" تسمح بظهور ثلاثة ضمائر شخص وهي: (أنا /أنت/ هي). لكن علامة التانيث لا قيمة لها في تحديد رتبة الضمير، فسواء في حال المذكر أو المؤنث فالضمير، لا يخرج عن المتكلم(ة) أو المخاطب(ة) أو الغائب(ة).

⁷⁷ إن مثل هذه المعطيات اللغوية التي يفتقر فيها اسم الفاعل إلى ضمير الشخص هي بنيات واردة في العربية. وأعتقد أنها لا تخلق أي التباس، لأنها محكومة بسياق الحال، والضمير حينها يكون مقدرًا سياقياً وليس تركيبياً أو صرفياً، ولو احتكم في تقديره إلى سياق التركيب لتوزع بين ثلاثة ضمائر، كما رأينا (أنا، أنت، نحن). وليس الأمر كذلك في الفعل فالضمير في جملة: (يكتب الدرس) مقدر صرفياً وتركيبياً وليس بناءً على سياق الحال.

لقد حجبت لاصقتا الهمزة والنون إمكان إيراد ضميري الشخص بعد الفعل المضارع، وإن ما قد يظهر من ضمائر بعد الفعل المضارع، كما في (29):

(29) أ. أ أبعثُ أنا الرسالة؟

ب. أبعثُ نحن الرسائل؟

لا ينسب مباشرة إلى الفعل باعتباره عمادا⁷⁸، بل ينسب إلى ما اتصل به، ولهذا سعى المتقدمون إلى إعراب الضمير المنفصل (المتكلم والمخاطب) بعد الفعل المضارع توكيدا لما اعتبر عندهم ضميرا مستترا وجوبا، وقد سبق تبين أن الضمير ليس مستترا بقدر ما هو مدمج في اللاصقة الصرفية.

ويؤكد الفاسي الفهري (2010)، من خلال ما استنتجه بخصوص الفاعل الضميري، "أن اللغات التي لها فاعل ضميري صامت فارغ، أو خفي، أو مستتر مثل العربية والإيطالية والإيرلندية، تتميز بكون الصرفة التي تلتصق بأفعالها تكون غنية"⁷⁹. ويمكن أن نعمم هذا الاستنتاج المرتبط بالغنى الصرفي للأفعال على أسماء الفاعل، فحين يضمر معمول اسم الفاعل، فإن هذا الاسم على غرار الأفعال يحتفظ بحظ وافر من الصُرف (الحدث الجنس الزمن)، فاسم الفاعل في (27)، وبالرغم من أن فاعله ضميري صامت فارغ فهو غني من حيث صرفه، فنجد حاملا لحدث الكتابة، ولجنس المذكر ولزمن الاستقبال، وهو أمر لا يختلف فيه عن الأفعال.

ونركز في سياق دفاعنا عن التوازي بين ضمائر اسم الفاعل وضمائر الفعل المضارع على ضمائر الشخص الأول (المتكلم)، والثاني (المخاطب)، والثالث

⁷⁸ يقصد بالعماد المقولة التي تلتصق بها المتصلات، سواء كانت في أول المقولة أو في وسطها أو في آخرها)

ينظر الفاسي، الفهري(2018)، ص. 106).

⁷⁹ الفاسي، الفهري (2010)، ص. 115.

الغائب)، أما الاهتمام بالعلامات النحوية⁸⁰ فليس مطلباً في هذا المقام إلا ما جاء منه عارضاً.

إن المعطيات اللغوية المعتمدة في (27) تبين افتقار اسم الفاعل لنوع ضمائر الشخص. والمبدأ الإحالي للضمير يصلح لاختبار سلامة التركيب داخل الجملة، على أساس أن المتصل الضميري ذو مرجعية "داخل النص سواء كان بالرجوع إلى ما سبق أم بالإشارة إلى ما سوف يأتي".⁸¹ ولهذا فإننا سنوسع من اختبار التوازي بين الضمائر التي تحدد الإحالة على ضمير الشخص لكن المقصود بالضمائر هنا، هو الضمائر التي تأتي قبل اسم الفاعل، وذلك لبيان أثرها في تحديد ضمير الشخص. ونفترض أن الضمير قبل اسم الفاعل يؤدي وظيفة مهمة في بيان نوع الشخص فيه من غير التباس. أما الفعل المضارع، فنفترض أنه حتى لو سبق بهذا النوع من الضمائر، فإنها لا تسهم في تحديد نوع الشخص فيه، فهو لا يحتاجها أصلاً، لأن بنيته تتسم بنوع من الغنى الإحالي (ritch referral)، الأمر الذي يفتقد إليه اسم الفاعل. أما الضمائر التي بعد موقع الفاعل في بنيات اسم الفاعل فإننا نفترض فيها نوعاً من محدودية الفاعلية (limited efficacy) في البرهنة على نوع ضمير الشخص المرتبط باسم الفاعل.

ونفسر الدور التركيبي والدلالي الذي يؤديه الضمير قبل اسم الفاعل في بيان ضمير الشخص من خلال المعطيات (30):

(30) أ. إني مُغلقٌ النافذة

ب. إنك مغلقٌ النافذة

ج. *إني مغلقٌ هو النافذة

⁸⁰ للتوسع في مسألة الضمير والعلامة، أنظر حفيظ (2015)، الفصل الثالث، مبحث الضمير والعلامة ابتداء من الصفحة 74.

⁸¹ الفقي، صبحي إبراهيم (علم اللغة النص بين النظرية والتطبيق)، ج. 1، ص. 40.

د. *إني مغلقٌ أنتَ النافذة

ففي المثال (30 أ) يرد اسم الفاعل بلا ضمير بعده يحدد نوع الشخص فيه، وإذا كان الضمير في اسم الفاعل في الجملة (27 أ) يحتل ضمير الشخص الأول والثاني والثالث، كما رأينا سابقاً، فإنه غير ذلك في (30 أ)، فورود المتصل قبله المعروف بياء المتكلم في "إني" حجب إمكان تعدد الضمير، فهذه "الياء" أدت دور المحدد لضمير الشخص، وهو ضمير المتكلم (أنا)، واسم الفاعل حينها لم يعد بحاجة إلى ضمير بعده، وأن إقحام هذا الضمير بعد اسم الفاعل، وفي هذا السياق التركيبي لا يمكن عده من باب الفاعل كما هو مبين في (31):

(31). إني مغلقٌ أنا النافذة.

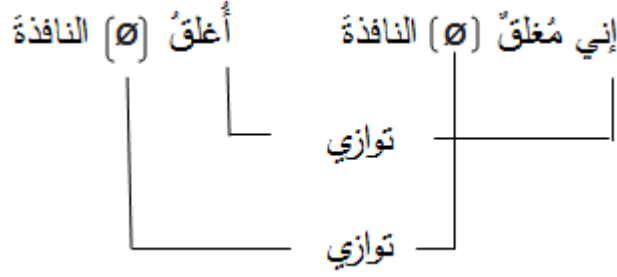
وليس الحال في هذا التركيب كما هو الشأن في (27 ب) و(27 ج) و(27 د)، إذ جاء اسم الفاعل فيها مقروناً إلى ضمير منفصل حدد رتبة الشخص، فشغل دور الفاعل، لكن لما استنفد اسم الفاعل "مُغلقٌ" ضميره في ياء المتكلم (31)، والجملة مقبولة تركيبياً ودلالياً، أضحى الضمير (أنا) من باب التوكيد، وهي الوظيفة نفسها التي يؤديها الضمير بعد الفعل المضارع في (32):

(32) أ. أغلقُ النافذة

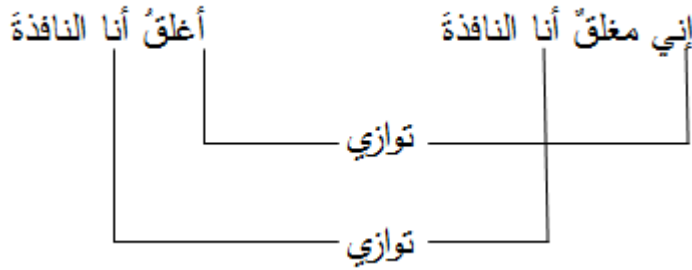
ب. أغلقُ أنا النافذة

مما يعزز من الفرضية التي تتبأنا بها سابقاً بخصوص التوازي القائم بين ضمائر اسم الفاعل والفعل المضارع، ويمكن تمثيل هذا التوازي في الخطاطين (33):

(33) أ.



ب.



ومعنى ذلك أن ياء المتكلم في (إني) في (30 أ) تحقق توازيا مع لاصقة الهمزة في الفعل المضارع في المثال (32 أ)، بمعنى أن لهما الوظيفة نفسها في تحديد الضمير، وأن فراغ موقع الفاعل بعد اسم الفاعل في (30 أ) يوازي فراغ موقع الفاعل بعد الفعل المضارع في (32 أ)، كما هو ممثل في الخطاطة (33 أ). كما الضمير بعد اسم الفاعل في (31) يوازي الضمير بعد الفعل المضارع في (32 ب). وهذا الملء هو ملء اختياري لا يفرضه الإسناد المحوري (Theta-marking)، فهذا الضمير لا يتلقى الدور من الفعل ولا من اسم الفاعل باعتبارهما عمادين.

وما بيناه بخصوص (30 أ) ينسحب على المثال (30 ب)، الذي اعتمد ضميرا بين ضمير الشخص في اسم الفاعل بعده، وهو كاف الخطاب. إن هذه الضمائر تمتلك قدرة على تحديد نوع الضمير في اسم الفاعل، فهي لا تسمح باختيار أكثر من ضمير شخص واحد لاسم الفاعل، وتطابق الضمير المفترض في علامتي الجنس والعدد، كما تبين الخطاطة (34):

(34):



وهذا التطابق هو ما يفسر لحن (30 ج) و(30 د).

ولما كان الضمير قبل اسم الفاعل يساعد في تحديد ضمير الشخص الفاعل بخلاف الفعل المضارع، حتى وإن طابقت في الجنس والعدد،⁸² فإنه لا بد من استحضار أثر هذا التوجيه على مستوى علاقات الانتقاء المحوري، على أساس أن هذا الضمير قبلا يرتبط ارتباطا وثيقا بضمير الشخص بعد اسم الفاعل، ولبيان ذلك نورد البنيات (35):

(35) أ. إنك جامعٌ أمرنا

ب. إنك جامعٌ أنت أمرنا

ج. تجمع أنت أمرنا

فاسم الفاعل يتطلب محوريا وحدات لغوية تسابقها في التركيب تؤدي وظائف محورية، واسم الفاعل "جامع" في (35 أ) يطلب محوريا منفذا، إن المنفذ في جامع والذي لا يرتبط بضمير الشخص "هو" أو "أنا" أو "هي" ولكنه يتعلق بضمير الشخص "أنت"، وهذا الضمير جاء متضمنا في الضمير معمول "إن"، بمعنى أنه شغل وظيفتين اثنتين؛ وظيفة معجمية عندما مثل الركن الأول من مستلزمات "إن" التي تطلب معجميا

⁸² إن المقصود بالمطابقة في الجنس والعدد هو أن جملا من قبيل: (إنك تنصر المظلوم)، (إنك تنصرين المظلوم)، (إنكم تنصرون المظلوم) نجد المتصل كاف الخطاب، قبل الفعل المضارع، يطابق ضمير الشخص في الجنس والعدد، كما تدل على ذلك العلامات النحوية في "تنصرو" و"تنصرين" و"تنصرون".

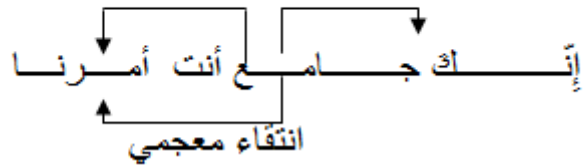
جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وأدى وظيفة محورية عندما وجه ضمير الشخص في اسم الفاعل، بمعنى أن موقع فاعل اسم الفاعل "جامع" في (35 أ) هو موقع مملوء، والضمير "أنت" في (35 ب) يناظر الضمير بعد الفعل المضارع في (35 ج). وما قيل في الوظيفة التي يؤديها الضمير بعد الفعل المضارع، وهي وظيفة توكيدية يقال كذلك في الوظيفة التي أداها الضمير بعد اسم الفاعل في (35 ب)، وهي وظيفة التوكيد.

وإذا كانت "علاقة الإحالة بين العائد وسابقه تقع في مجال محلي (domaine local)، بمعنى أن مجال المراقبة محدد بالمجال الذي يربط بين العائد وسابقه أو يفصله عنه داخل الجملة أو خارجها"⁸³، فإن مجال المراقبة في (35 أ) مجال محلي، ولهذا فإن العلاقة بين العائد وسابقه علاقة حافظت على مجال المحلية مما يسمح للمتصل القبلي (الكاف في "إِنَّكَ") بأن يدل على نوع المنفذ لاسم الفاعل "جامع"، وهو ضمير الشخص الثاني. والأمر نفسه ينسحب على بناء الفعل المضارع، الذي يرتبط فيه الحدث بضمير سابق مدمج في اللاصقة قبله.

ولتوضيح العلاقات القائمة بين مقولتي اسم الفاعل والفعل المضارع والضمائر في (35 أ) و(35 ب) و(35 ج) نقترح التمثيلات (36)، باعتماد علاقات الانتقاء⁸⁴:

(36) أ.

انتقاء محوري



⁸³ غلفان، مصطفى (2010)، ص. 324.

⁸⁴ للتعرف على أسس علاقات الانتقاء في ارتباطها باسم الفاعل، أنظر الفصل الثاني من هذا البحث.

استلزام محوري



وبالرغم من أن التراكيب اللغوية من هذا القبيل مطردة في العربية، فإن النحاة لم يهتموا بالوظيفة التي يؤديها هذا الضمير قبل اسم الفاعل. فالمفسرون الذين يسلكون مسالك لغوية في تفسيراتهم، والنحاة الذين اهتموا بإعراب آي القرآن الكريم، لم يهتموا بالوظيفة الدلالية والتركيبية للضمير المتصل قبل اسم الفاعل، ولا إلى موقع الضمير الفارغ بعد اسم الفاعل. ومن ذلك تفسير الزمخشري الآية القرآنية "فلعلك باخع نفسك على آثارك إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا"⁸⁵. لقد اكتفى ببسط الأوجه القرائية المتعلقة بالحالة التركيبية لاسم الفاعل، من الانصراف عن التتوين إلى الإضافة، من دون الاهتمام بضميره، فقال: "وقرئ: "باخع نفسك على الأصل، وعلى الإضافة"⁸⁶. وكذلك قول في إعرابه الآية: "فلعلك باخع نفسك على آثارك إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا [...] "أسفا: مصدر في موضع الحال من الضمير في باخع"⁸⁷، ويبدو أنه لا ضمير في باخع، فما يتضمنه اسم الفاعل هنا من علامات نحوية، لا يعدو أن يكون حدثا وجنسا وعددا من دون ضمير الشخص، واللغويين يتعاملون في الكثير من المواضع بنوع من التمييز بين معمولات الفعل ومعمولات اسم الفاعل في سياق إضمارها، ففي سياق الآية أنفا، يتناول الدعاس "اسم الفاعل" بإهمال الفاعل، ويتناول مفعوله فقط، فيقول: "فَلَعَلَّكَ الْفَاءُ اسْتِنَافِيَةٌ لَعَلَّ وَاسْمُهَا بَاخِعٌ خَبَرَ نَفْسَكَ مَفْعُولٌ بِهِ

⁸⁵ سورة الكهف، الآية 6.

⁸⁶ الزمخشري، أبو القاسم (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل)، ج.1، ص.704.

⁸⁷ العكبري، أبو البقاء (التبيان في إعراب القرآن)، ج.1، ص.838.

لباخع"⁸⁸. وعندما يتعلق الأمر بمعمولات الفعل في سياق الإضمار، فإن الاهتمام بما عرف عند النحاة بالضمير المستتر في الفعل المضارع يبدو جليا. ونورد له مثلا في قوله تعالى "وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجَرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا"⁸⁹. فلم يُهْمَل معمول الفعل المضارع "نؤمن"، فيقول: لن ناصبة، "نؤمن مضارع منصوب وفاعله مستتر"⁹⁰. والأمر نفسه يتردد في إعراب القرآن للصافي، وذلك في إعراب الفعل "نُسَبِّحُ" في الآية القرآنية: " قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ "⁹¹. فقال: "نسبح فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن"⁹²، مما يدل على أن المجازاة التي خص بها المتقدمون اسم الفاعل بالفعل المضارع ما تزال في حاجة إلى المزيد من التأمل والتدقيق، خاصة في هذا الجانب المتعلق بالإضمار في المقولتين؛ الفعل المضارع واسم الفاعل.

⁸⁸ الدعاس، عبيد وحמידان، محمد، والقاسم إسماعيل (إعراب القرآن الكريم)، ج.1، ص. 209.

⁸⁹ سورة الإسراء، الآية 90.

⁹⁰ الدعاس، عبيد، وحמידان، محمد، والقاسم، إسماعيل (م.س)، ج.1، ص. 202.

⁹¹ سورة البقرة الآية 30.

⁹² صافي، عبد الرحيم (الجدول في إعراب القرآن)، ج. 1، ص.93.

خلاصة:

ناقشت في هذا الفصل الموسوم؛ الإضمار في مقولة اسم الفاعل، مجموعة من القضايا التركيبية المرتبطة بالضمير في اسم الفاعل، معتبرا أن الضمير وحدة معجمية ترتبط بمجموعة من المقولات الوظيفية. وقد أقيمت فقرات هذا الفصل على التحليل التركيبي للضمير في اسم الفاعل، في علاقته بالضمير في الفعل المضارع، على أن الضمير وحدة معجمية يحمل مجموعة من السمات التركيبية (Traits syntaxiques).

بينت في المبحث الأول المتعلق بمظاهر الاختلاف بين الإضمار والحذف، وذلك لأن الضمير، باعتباره مقولة معجمية، نجد له بعض المقولات الوظيفية الدالة عليه في المقولة العماد من قبيل الجنس، العدد، الإحالة، الربط، فعندما يغيب الضمير بعد اسم الفاعل نجد علامة التأنيث أو علامة التذكير دالة على جنسه يترك ما يدل عليه، أما الحذف فليس بالضرورة أن نجد في التركيب ما يدل عليه من أثر.

وفي المبحث الثاني المرتبط بالوضع الإعرابي للضمير المتصل مباشرة باسم الفاعل بين النصب والجر، وبناء على الخلافات التي قامت بين النحاة في هذا الشأن، فقد نقدت مقولة أن الاسمين المتصلين يحققان الإضافة في مختلف الأحوال، واعتمدت في ذلك العلاقة المحورية التي تربط المصدر بمقولاته، وكذلك من خلال البنيات التي يأتي فيها اسم الفاعل المحلى بأل متصلا، مما يلغي الإضافة والجر، كما قارنت بين بنيات اسم الفاعل التي تسمح بإقحام حرف الجر؛ "اللام"، لإلغاء الإضافة، وبين بنيات الفعل التي لا تسمح بإقحام هذه اللام.

وقد ناقشت في المبحث الثالث العلاقة بين اسم الفاعل وضميره على مستوى التتابع ومظاهره. وقارنت في ذلك بين بنيات اسم الفاعل والفعل المضارع، فوجدت

أن التتابع يكون تاما بين اسم الفاعل وفاعله الضمير المؤخر، وفسرت معطيات لغوية تضمن فيها اسم الفاعل فاعلا ضميرا يحيل على ضمير الشخص الثالث، ويطلبه في الجنس وفي العدد. ومما اهتديت إليه بعد التحليل والمقارنة أن اسم الفاعل يوازي الفعل المضارع على مستوى التتابع مع الفاعل الضمير، حينما يتقدم اسم الفاعل والفعل على ضميرهما، والتتابع يكون في نوع الشخص في وفي العدد وفي الجنس.

أما المبحث الرابع الموسوم بقضايا تركيبية في الضمير المنفصل لاسم الفاعل فقد بنيته على العلاقة بين الضمير المنفصل بعد اسم الفاعل والفعل المضارع، وذلك نظرا لما يتسم به من خصائص تركيبية، وقد توسلت في ذلك ببنية س خط لتحديد الموقع الذي يولد فيه هذا الضمير في بنيات اسم الفاعل وفي الفعل المضارع. ثم إنني رصدت من خلال المعطيات اللغوية أهم الاختلافات الواقعة بين هذا النوع من الضمائر على مستوى الأدوار التي تسند إليه، وعلى مستوى المقولات الوظيفية التي يحملها.

إن الإضمار في اسم الفاعل إذن، أبان عن علاقات مهمة قائمة بين ضمائر اسم الفاعل وضمائر الفعل، سواء تعلق الإضمار بالاتصال أو الانفصال، إذ وقفنا من خلال تحليل المعطيات اللغوية مواطن الاختلاف والتوازي بين المقولتين؛ الفعل واسم الفاعل. ومن ذلك:

الاشتراك بين الفعل المضارع واسم الفاعل في علامتي التنثية (الألف والنون) والجمع (الواو والنون) في كونهما يميلان إما لجهة الضمير، أو إلى جهة العلامة، وفي أنهما معا تؤديان وظيفة التخفيف، وفي أن التنثية والجمع قائمتان في العنصرين معا، وليس في عنصر واحد.

صيغ المضارع المرتبطة بضمير الشخص المتكلم والمخاطب تدمج ضمير الشخص والفاعل المعجمي في الزوائد المعروفة بأحرف المضارعة، بينما اسم الفاعل

يعبر عن ضمير الشخص بضمير منفصل بعده، وهذا الضمير يشغل أيضا موقع الفاعل المعجمي.

نسجل أن هناك توازيا بين ضمائر اسم الفاعل وضمائر الفعل المضارع، وهذا التوازي تحكمه علاقات تركيبية وصرفية تتحقق وفق مبادئ تسمح بتوليد كل ضمير في الموقع الذي يشغله وفقا لنسق العربية.

أسماء الفاعلين تحمل مجموعة من الصرف، حتى وإن جاءت مفتقرة لضمير الشخص، فحين يأتي فاعلها ضميرا صامتا فارغا، فإن اسم الفاعل يحتفظ بحد ما من الصُرف (الحدث الجنس الزمن).

الضمائر التي تأتي قبل اسم الفاعل قد تؤدي وظيفة مهمة في بيان نوع ضمير الشخص في اسم الفاعل عندما يضم فاعله، في حين أن اللواحق في بداية الفعل المضارع تضطلع بهذه المهمة لأنها تدمج ضمير الشخص، مما يجعل البناء الصُرفي للفعل المضارع يتسم بالغنى الإحالي (ritch referral)، في حين أن اسم الفاعل موسوم بالفقر الإحالي (poor referral).

اشترك اسم الفاعل مع الفعل المضارع في أن الضمير المنفصل - بعد اسم الفاعل، والذي دل عليه ضمير قبل اسم الفاعل - يؤدي الوظيفة الدلالية نفسها التي يؤديها الضمير بعد الفعل المضارع الذي أحيل عليه بضمير مدمج في لاصقة المضارعة.

الفصل الرابع

الرتبة والتعدية واللزم في مقولة اسم الفاعل

تمهيد:

ناقش النحاة المتقدمون في عديد المباحث النحوية بعضا من أشكال التعالق بين اسم الفاعل والفعل؛ الفعل المضارع بدرجة أكثر، والفعل الماضي بدرجة أقل. إلا أن نقاشهم اتسم بنوع من الميل إلى قضايا محددة، وانصرفوا بذلك عن قضايا من شأنها أن تشكل ركيزة في التركيب المرتبط باسم الفاعل، فقضايا من قبيل الرتبة والتعدية، وكذلك الأحكام المرتبطة بمعمولات اسم الفاعل، من قبيل التقديم والتأخير، والإظهار والإضمار، والحذف والذكر، والتعريف والتنكير. هي قضايا جعلها النحاة ترتبط بعناصر الجملتين؛ الفعلية ومكوناتها (الفعل والفاعل والمفعول به...)، والاسمية بمكوناتها المبتدأ والخبر. فلم يربطوا هذه القضايا ببنيات اسم الفاعل في تفسيراتهم إلا ما جاء منها عارضا. إن الرتبة واللزوم التعدية لم ينظر إليها في بنيات اسم الفاعل من موضع الاهتمام. بالرغم من ارتباطها وثيقا بما يمنحه اسم الفاعل من قيم دلالية وما يسنده من أدوار تركيبية للمقولات التي تسابقه في التركيب، إنها مقولات وظيفية ترتبط بقواعد مقولية (Règles catégorielles)، وتتفاعل مع اسم الفاعل باعتباره مقولة معجمية، على أن التحليل المعجمي للوحدات اللغوية لأبد أن يهتم بسماتها التركيبية (Traits syntaxiques).

من هذا المنطلق جاء عنوان هذا الفصل موسوما بـ "الرتبة واللزوم والتعدية في مقولة اسم الفاعل، ليجيب على الأسئلة الآتية:

ما هي الحدود التي يغير فيها اسم الفاعل رتبة مقولاته؟ وما هي العناصر المتحركة في هذا التغيير؟ وما أثر تغيير هذه الرتبة على مستوى التطابق؟

ما العوامل المتحركة في تعدية اسم الفاعل؟ وكيف يستغني عن صرفة الحدث ويبقى على الصفة؟ وما أثر هذا الاستغناء على تعديته ولزومه؟

كيف يعبر اسم الفاعل عن تعدد الحدث، في الجمع الصرفي، سواء ارتبط هذا
تعدد الحدث بالصيغة الصرفية، أو بالمفعول؟

ما العلاقة بين اسم الفاعل والفعل في السمات الإعرابية، وفي الوسم الإعرابي؟
وإلى أي حد يشتركان في المستوى اللغوي المحدد لهذا الوسم؟

للإجابة عن هذه الأسئلة سيتم تقسيم موضوع الفصل إلى محورين اثنين، يتفرعان
إلى عناوين، وهي:

المحور الأول بعنوان الرتبة في اسم الفاعل؛ سأتناول فيه الرتبة الاختيارية في
اسم الفاعل، والرتبة الإجبارية لرفع اللبس، ولاتصال الضمير، والقيد الدلالي للحفاظ
على الرتبة، ثم الرتبة في علاقتها بشروط العمل؛ وأخص شرط همزة الاستفهام، وشرط
النداء.

أما المحور الثاني فيتعلق بالرتبة واللزوم في اسم الفاعل، ويقسم إلى مبحثين؛ في
المبحث الأول تناقش التعدية واللزوم من المعيار التركيبي، وذلك من خلال ربط اسم
الفاعل بثنائتي؛ القوة والضعف، والصفة والحدث، والسمة الإعرابية والوسم الإعرابي.
أما المبحث الثاني فسأربطه فيه التعدية واللزوم بالمعيار الصرفي، وفيه سأناقش علاقة
اللواصق الصرفية بتعدية اسم الفاعل ولزومه، والجمع الصرفي في اسم الفاعل،
ولواصق المشاركة بين اسم الفاعل والفعل، ثم سوابق التلزم في اسم الفاعل. هذا،
وسيختم الفصل بخلاصة لأهم نتائجه.

1. الرتبة في اسم الفاعل

ناقش المتقدمون من النحاة القضايا المرتبطة بالرتبة في العربية، وتناولوها من
مناحي مختلفة؛ تركيبياً ودلالياً. إلا أن تناولهم إياها انحصر في بنيات تركيبية معلومة

من قبيل رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة عناصر الجملة الفعلية، ولم يولوا مسألة رتبة عناصر اسم الفاعل ومعمولاته كثير عناية. فلا تكاد هذه المسألة تناقش عندهم إلا نادرا.

من هنا ارتأيت أن أدرس بنيات اسم الفاعل، ورصد أهم الخصائص التي تتميز بها عناصره الجمالية على مستوى الرتبة، بمعنى أننا سنكون بصدد تقويم هذه الرتبة في عنصري الفاعل والمفعول، في علاقتهما بالفعل وباسم الفاعل، وذلك عندما يكونان في رأس المركب. وسيتم ذلك عن طريق إجراء مقابلات ومقارنات من زوايا تركيبية بين مقولتي اسم الفاعل والفعل. يذهب الفاسي الفهري (2018) إلى أن عناصر الجملة في العربية؛ تلك التي يرأس مركباتها الفعل تطرح إشكالا على مستوى تحديد الرتبة الأصلية، إذ "يتصدر الفعل الفاعل والمفعول في بنية الجملة السطحية. إلا أن رتبته العميقة غير محددة. فقد يكون مولدا في المكان الذي يسطح فيه، وقد يكون انتقل إلى المكان في السطح فقط"¹. ومن هنا فإننا نفترض أن الإشكال يبقى أعمق في البنيات النيابية فيها اسم الفاعل في رأس المركب.

كما يرى الفاسي الفهري (1985) أن "كرينبرك" Greenberg "يعتبر اللغة العربية من نمط: ف فا مف، واعتبرت هذا أصل الرتبة كذلك في إطار التحليل التوليدي التحويلي الذي قدمته لهذه اللغة [وأن] تشومسكي يكاد ينكر وجود لغات من هذا النمط"². وإذا كانت الرتبة على هذا النحو في بنيات الجمل الفعلية فإن الأمر لن يخلو من ملاحظات في هذا الشأن، ومن الصعوبة الحسم برتبة محددة، خاصة في الذي يتعلق بالمشتقات، واسم الفاعل واحد منها.

¹ الفاسي، الفهري (2018)، ص. 67.

² الفاسي، الفهري (1985)، ص. 105.

إن اعتبار السمات الإعرابية، بمختلف أنواعها تمنح اسم الفاعل والمقولات التي تلازمه حرية أكبر في تغيير الرتبة، كذلك التي تمنح للفعل ومركباته من الأمور التي تدعو إلى الفحص الدقيق. وذلك بالرغم من أن اسم الفاعل يمتلك هو الآخر صرفاً غنياً يسمح له بالتعبير عن سماته الإعرابية، من منطلق أن "السمات الإعرابية المتحققة في صورة لواحق صرفية تمنح رتبة أكبر مما نجد في الإنجليزية التي تملك صرفاً ضعيفاً جداً للتعبير عن السمات الإعرابية"³. فبقدر ما يتطلب الأمر استحضار بعض القواعد التركيبية التي تشكل قيوداً على التحويل وإعادة الترتيب، "فالجمل التي تشير إلى تغيير في ترتيب الكلمات لتغيير المعنى هي التراكيب التي تمثل البنية التحتية، فتتقد منها مجموعة من القواعد النحوية والقوانين اللغوية التي تسمى قوانين وقواعد النحو التوليدي"⁴. ومن ذلك على سبيل التمثيل ما اعتمده "داود عبده (1983) من براهين تركيبية في الاستدلال على أن الرتبة في العربية هي (فاعل فعل مفعول) عدّه "الفعل والمفعول به يعادلان المضاف والمضاف إليه، إذا استعمل اسم الفاعل بدلاً من الفاعل؛ هذا قرأ الصحيفة - هذا قارئ الصحيفة، وبما أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، لا يجوز كذلك الفصل بين الفعل والمفعول"⁵.

إن الذي نرمي إليه من خلال هذه الدراسة، ليس البحث عن تبريرات للرتبة الأصلية في العربية، لكن القصد هو البحث عن السمات التركيبية المرتبطة برتبة اسم الفاعل وعناصره.

³ الرحالي، محمد (2003)، ص. 28.

⁴ خليل، عميرة (2014)، ص. 110.

⁵ مصطفى، غلفان (2010)، ص. 277.

1.1. الرتبة الاختيارية في اسم الفاعل

أسهب النحاة في معالجة أحكام الرتبة في تراكيب اللغة العربية، وبينوا في ذلك علاقة الرتبة بالدلالة، بل حددوا كل الاحتمالات الممكنة من قبيل الرتب الجائزة والرتب الواجبة. وقد ساعدتهم في ذلك اتساع الأمثلة الممثلة للقضايا المعالجة. وفي سياق إقبال النحاة على استقصاء ملامح مجارة اسم الفاعل للفعل، تجدهم يتتبعون آثار كل ما يمكن أن يكون دالا على هذه المجارة، وفي ثنايا هذا الاختلاف لا تكاد تعثر في أقوالهم على ما يفسر هذا التقابل في الرتبة إلا عرضا، ومن ذلك ما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل في إشارة منه لعمل اسم الفاعل في قوله: "يعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار" إشارة إلى قوة عمل اسم الفاعل لقوة مشابهته للفعل من الجهات التي ذكرناها. فمثال إعماله مقدما: هذا ضاربٌ زيدا، ف"هذا" مبتدأ، وضارب الخبر، و"زيد منصوب ب"ضارب"...ومثاله مؤخرا: هو عمرا مكرمٌ⁶. إن التقديم والتأخير الذي أشار إليه ابن يعيش هو من باب الرتب الجائزة. وهو في ذلك لا يخلو من ملاحظات، فلئن كان التقديم والتأخير في العربية من المعطيات اللغوية، فإنه في اسم الفاعل يدعو إلى طرح الأسئلة الآتية:

ما حدود التناظر بين بنيات اسم الفاعل والفعل في تغير رتبة العناصر في حال الجواز؟

هل يمكن الاطمئنان لمثال أو مثالين ناظر فيهما اسم الفاعل الفعل المضارع على مستوى تغيير الرتب للقول بالمشابهة في هذه الناحية؟

⁶ ابن يعيش، الموصلي (شرح المفصل للزمخشري)، ج.4، ص. 85.

ثم، هل المثال الذي أورده ابن يعيش لتأخر اسم الفاعل عن معموله "هو عمرا مُكْرِمٌ" من الأمثلة المتواترة في معطيات العربية قديما وحديثا، أم إنه من الأمثلة المصنوعة؟

لقد تتبعت مباحث التقديم والتأخير في أبواب النحو العربي، فوجدت شحا في الأمثلة المتعلقة بتقديم معمولات اسم الفاعل عنه، فلم يورد ابن يعيش في الفصل المتعلق باسم الفاعل أي مثال من كلام العرب الذي يتقدم فيه الم معمول عن اسم الفاعل غير المثال الذي ذكرناه آنفا، وقد ناقش ابن جني في كتاب الخصائص قضايا مهمة بشأن الرتبة في العربية، عقدها في فصل التقديم والتأخير تحت "باب شجاعة العربية" ومنها أحكام تتعلق بتقديم الحال، وتقديم الفاعل عن الفعل، وتقديم الخبر عن المبتدأ، وتقديم الصفة عن الموصوف، وعطف البيان عن المعطوف عليه، والمضاف عن المضاف إليه⁷، إلا أنه لم يشر إلى الأحكام المرتبطة برتبة اسم الفاعل وعناصره.

ولقد أنجزت بحوث عديدة ودراسات كثيرة حول اسم الفاعل في العربية، لكنها لاتكاد تلتفت إلى قضية الرتبة. ونجد الجرجاني في "دلائل الإعجاز" يلوم القدماء على إهمالهم مبحث التقديم والتأخير وخاصة سيبويه، فيقول: "وقد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهونوا الخطب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه، ضربا

من التكلف"⁸. إلا أنه لم يتناول هو نفسه مسألة التقديم والتأخير المرتبطة باسم الفاعل، خاصة أنه ناقش قضايا عديدة في كتاب المقتصد في شرح كتاب الإيضاح⁹.

⁷ أنظر ابن جني، أبو الفتح (الخصائص)، ج.2، ص، 384.

⁸ الجرجاني، عبد القاهر (دلائل الإعجاز في علم المعاني)، ص.135.

⁹ أنظر الجرجاني، عبد القاهر (كتاب المقتصد في شرح الإيضاح)، المجلد الأول، ص.505.

وقد عقد ابن عصفور الإشبيلي مبحثاً في كتاب "شرح جمل الزجاج" بعنوان "تقديم معمول اسم الفاعل عليه"، ناقش فيه مسألة الرتبة، إلا أنه لم يورد من شواهد اللغة إلا مثلاً مصنوعاً كما صنع ابن يعيش، فيقول: "ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل على اسم الفاعل وذلك نحو قولك: هذا زيда ضاربٌ"¹⁰، ويضيف: "ومنهم من أجاز ذلك مع الظرف والمجرور، لأن العرب تتسع فيهما ما لا تتسع في غيرهما، لكن مهما أمكن إبقاؤهما على ما استقر فيهما من منع التقديم كان أولى"¹¹.

يستشف من خلال ما ارتكن إليه ابن عصفور أن مسألة مناقشة رتبة اسم الفاعل مع معمولاته لم تحظ عند النحاة بالعناية الكاملة كما حظيت به رتبة عناصر الجملة الفعلية وما تعلق بها. ثم إن المعطيات اللغوية التي تمثل لتغيير رتبة اسم الفاعل وعناصره قليلة إلى حد الندرة إلا ما جاء منها مصنوعاً، وكأن اسم الفاعل لا يجري مجرى الفعل في التقديم والتأخير، ولا يجري مجرى الخبر والمبتدأ، على الأقل في الحالات التي يجوز فيها تغيير الرتبة.

ونجد في القرآن الكريم بعضاً من ملامح هذا التغيير في الرتبة؛ ومن ذلك قوله تعالى على لسان سيدنا إبراهيم " إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ "¹²، وكذلك قوله تعالى: "قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ" ¹³، والمتأمل للسمات التركيبية لأسماء الفاعلين في هذه التراكيب القرآنية يجد أنها تنقسم إلى قسمين اثنين:

القسم الأول: نجد فيه اسم الفاعل مما يتعدى بحرف الجر ومن دونه، وهو بذلك مخالف لفعله الذي يتعدى من دون حرف الجر، وهو ما تمثله المعطيات في(1):

¹⁰ | الإشبيلي، بن عصفور (شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير)، ج، 2، ص. 7.

¹¹ (م، ن)، ص. 7.

¹² سورة الأنبياء، الآية 52.

¹³ سورة الأنبياء، الآية 53.

(1) أ. لها عابدون / لها كارهون

ب. عابدون لها / كارهون لها

ج. عابدونها / كارهونها

د. لها تعبدون / تعبدون لها

وعلى هذا أوّل الزمخشري قوله تعالى "وأنتم لها كارهون؛" وأنتم تكرهونها ولا تختارونها"¹⁴، ولم يؤولها بقوله؛ وأنتم تكرهون لها.

القسم الثاني : من شواهد القرآن الكريم لا يمكن لاسم الفاعل فيه أن يتعدى إلا بالواسطة وهو في ذلك تابع لفعله في هذه السمة، كما في (2):

(2) أ. لها عاكفون / لها تعكفون

ب. عاكفون لها / تعكفون لها

ج. *عاكفونها / تعكفونها

ولقد تتبعت كلام المفسرين ممن يعتمدون المنحى اللغوي في تفسير أي القرآن الكريم علني أظفر بتحليل تركيبى لتقديم معمول اسم الفاعل عن عامله، فما وجدت إلا التعليلين؛ الدلالي والإيقاعي؛ الدلالي يرتبط بتعدية اسم الفاعل باللام لزيادة التقوية، والإيقاعي يتمثل في جعل الفاصلة القرآنية ذات اهتمام وشأن. يقول ابن عاشور في ذلك: "[...] والكاره المبغض لشيء. وعدي باللام إلى مفعوله لزيادة تقوية تعلق الكراهية بالرحمة أو البينة؛ أي وأنتم مبغضون قبولها لأجل إعراضكم عن التدبر فيها،

¹⁴ الزمخشري، جار الله (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل)، ج.2، ص.390.

وبتقديم المجرور على "كارهون" لرعاية الفاصلة مع الاهتمام بشأنها¹⁵. وينحو العكبري كذلك هذا المنحى الدلالي دون تفسيره للتغيير في الرتبة، مركزا على بيان الأوجه الدلالية لحرف اللام، فمرة بمعنى على، ومرة بمعنى الاختصاص: (لها عاكفون): قيل اللام بمعنى على، كقوله: (لن نبوح عليه عاكفين)، وقيل أفادت معنى الاختصاص¹⁶.

وقد وجدت من اللغويين من يناقش التعدية في اسم الفاعل باعتداده على حرف اللام من دون إشارة إلى هذه الرتبة، فيفسر التعدية في اسم الفاعل بحرف اللام ومن دونه، بخلاف الفعل الذي لا يقبل واسطة الجر على أنها ضعف في اسم الفاعل، وهو مذهب ابن يعيش، فيقول: "فلما كانت أسماء الفاعلين فروعا على الأفعال؛ كانت أضعف منها في العمل. والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول: زيد ضاربٌ عمرا، وزيد ضارب لعمرو، فتكون مخيلا بين أن تعديه بنفسه، وأن تعديه بحرف الجر لضعفه¹⁷، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فلا تقول: ضربتُ لزيد¹⁸".

إنه من دون اعتبار للتفسير الدلالي لحرف الجر، ذاك الذي أشار إليه المفسرون، فإننا نؤكد على الدور التركيبي لحرف الجر؛ اللام، بمعنى أن اللام تتمتع بخاصية تركيبية دقيقة، فهي بمثابة الجواز الذي أتاح لمعمول اسم الفاعل أن يتقدم عن عامله، والشاهد في ذلك هو الوقائع اللغوية حول تغيير الرتبة في حال اتصال المعمول بحرف الجر، بخلاف ندرة أمثلة التجرد من اللام، كما رأينا سابقا مع ابن عصفور، وابن يعيش. وتبين الأمثلة في (3) هذا التفسير:

(3) أ. الفلاح حافرٌ البئر

¹⁵ ابن عاشور، محمد الطاهر (تحرير المعنى السديد وتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، ج. 12، ص. 53.

¹⁶ العكبري، أبو البقاء (التبيان في إعراب القرآن)، ج. 2، ص. 920.

¹⁷ سنرجئ الحديث عن الضعف الذي وسم به ابن يعيش اسم الفاعل إلى المبحث المتعلق بالتعدية.

¹⁸ ابن يعيش الموصلي، (شرح المفصل للزمخشري)، ج. 4، ص. 102.

ب. الفلاح يحفر البئرَ

ج. الفلاح البئرَ حافر

د. الفلاحُ للبئر حافرٌ

هـ. *الفلاح يحفر للبئرِ

و. الفلاح حافرٌ للبئرِ

فالمثالان (3 أ) و(3 ب) نجد فيهما الرتبة محفوظة بين اسم الفاعل والمفعول به، وبين الفعل والمفعول به على التوالي. أما البنية (3 ج)، فبالرغم من أن الرتبة فيه هي رتبة جائزة مقبولة، إلا أنها ليست من المعطيات اللغوية المعروفة، بل يمكن القول إنها من الأمثلة المصنوعة، وهي في ذلك تناظر المثالين اللذين استشهد بهما ابن يعيش وابن عصفور في إمكان تقديم معمول اسم الفاعل عن عامله. وهما على التوالي: " هو زيدا مكرمٌ" و" هذا زيدا ضاربٌ. إلا أنه مع إقحام حرف الجر وإيصاله بمعمول اسم الفاعل في (3 د) أصبح تغيير الرتبة بتقديم المفعول عن اسم الفاعل مقبولاً. ولئن كان إيصال حرف الجر بمفعول اسم الفاعل من الوقائع اللغوية، فإن إيصالها بمفعول الفعل الذي يتعدى في أصله من دون واسطة يجعل البناء (3 هـ) لاحقاً، بالرغم من عدم تغيير الرتبة.

وقد حظيت التفسيرات المتعلقة بالرتبة بأهمية بالغة في النظرية التوليدية إذ إن: "طبيعة الجهاز النظري التوليدي، وتوفره على قواعد تحويلية ترتبط بتحليل الجملة وتسمح بنقل عناصرها أو حذفها أو الزيادة فيها أو استبدالها"¹⁹. وقد وضع الفاسي الفهري مبحثاً عقده للرتبة بعنوان "تغيرات الرتبة ومستويات التحليل" يعتبر فيه أن " معرفة العلاقة بين ما أسماه النحاة بالجملة الاسمية وما أسموه بالجملة الفعلية [...] "

¹⁹ غلفان، مصطفى (2010)، ص. 277.

ضرورية لوضع قواعد اللغة العربية²⁰. فاعتمد في تحليله أنماطا عديدة من الجمل؛ اسمية وفعلية، استفهامية ومنفية، وجمل الاستفهام الضمير [...] ، إلا أنني لم أجد عنده ما يفسر رتبة اسم الفاعل ومعمولاته.

وفي كتاب "البناء الموازي الموسع" نجده عقد فصلا كاملا خصه للصفات، "الصفة، الجهة، ومستويات البناء"²¹، ناقش فيه خصائص هذا النوع من الصفات، وهو يقصد في ذلك اسم الفاعل، وقد أسماه بالمشارك، وناقش خصائصها الجهية، وطبيعتها المقولية، إلا أنه لم أجد في ما اعتمد عليه من روائز ما يشير إلى إمكان اتخاذ الرتبة مدخلا للمقارنة، أو لتفسير الطبيعية المقولية لاسم الفاعل.

وفي الفصل السادس الذي عقده بعنوان "الحد وإسقاطات وظيفية أخرى في المركبات الاسمية"²²، فربط موضوع الفصل بالمصادر، وأسماء الفاعلين، وذلك من جهة الخصائص الاسمية والإعرابية، ومن حيث الخصائص المحورية الانتقائية، والأمر نفسه بالنسبة إلى أسماء المفعولين. إلا أن الرتبة لم تحظ بنوع خاص من الدراسة إلا في بعض الإشارات التي ترتبط ارتباطا ببعض الخصائص الإعرابية. يقول: "ولنتجه الآن إلى خصائص تصب في اتجاه آخر. فاسم الفاعل قد يسند النصب إلى مفعوله، خلافا لما يحدث مع الأسماء ذات الاسمية المحضة، كما في المثال [...]. جاء سالب السجين ماله ، ثم إن اسم الفاعل قد يقع معه في التناوب بين الإعراب واللام التي تدخل على المفعول الأول كما في المثالين [...] جاء مانح السجين المال و [...] جاء مانح المال للسجين.²³

²⁰ الفاسي، الفهري (1985)، ص.106.

²¹ الفاسي، الفهري (2018)، ص. 159.

²² (م، ن)، ص. 249.

²³ (م، ن) ص، ص. 277 / 278.

والرتبة عند الفاسي الفهري كانت حاضرة في الفصل الثامن المتعلق بـ "لا تناظر الصفات وتراكيب الملكية"²⁴، فقد خصها بالتناول في ما يتعلق بخصائصها، فوضع عناوين فرعية تغري بتتبع آثار الرتبة في الصفات، وذلك من قبيل "الترتيب" "الصفات القبلية" "الترتيب القبلي" الصفات البعدية والترتيب المعكوس"²⁵، ولئن كان اسم الفاعل من الصفات، إلا أن الفهري كان يقصد بالصفات في هذا الفصل الصفات غير الحديثة، أو ما يعرف بالصفات الواصفة الخالصة، وهو ما يسميه بالصفات الناعثة. وأن ما عناه منها في هذا التحليل هو علاقة الصفة بالموصوف في قضية الرتبة، إذ بالرغم من أن الصفات تبدو وكأنها تتموقع دائماً بعد الاسم الموصوف، ورغم أن تسلسل الصفات يخضع لترتيب معكوس لما يوجد عليه في اللغات التي توجد فيها الصفة قبل الموصوف (لغات ص-س) يمكن البرهنة على أن العربية لغة من نمط ص-س كما أنها من نمط ظرف - ف"²⁶. ولتوضيح الأمر فإن الفهري يورد أمثلة من قبيل: "الهجوم الإيطالي الكبير الوحيد على ألبانيا"، "كرة حمراء مستديرة كبيرة جميلة"، وذلك في علاقة هذا الترتيب بلغات أخرى. مما يفيد أن مسألة الرتبة في بنيات اسم الفاعل ماتزال بحاجة إلى فحص دقيق.

²⁴ (م، ن)، ص.313.

²⁵ (م، ن)، ص.324.

²⁶ (م، ن) ص.324.

2.1. الرتبة الإجبارية في اسم الفاعل

1.2.1. الإِجبار لرفع اللبس

يتحدث النحاة عن الحالات التي يحتفظ فيها الفاعل والمفعول به برتبتها الأصلية، وهو ما يصفونه بوجوب تقديم الفاعل عن المفعول به في الجمل التي يرأسها الفعل، دونما ربط لهذه الرتبة بالبنيات التي يكون فيها اسم الفاعل على رأس المركب. فيقدمون لذلك حالات للفعل والفاعل والمفعول به. ومن تلك الحالات إذا جاء كل من الفاعل والمفعول به اسمين مقصورين أو موصولين، أو كلاهما مضاف إلى ياء المتكلم. وقضية الحفاظ على الرتبة لأمن اللبس من الحجج التي يعتمدها الفهري (1985) للدفاع على أن الرتبة في العربية هي من نمط "فعل فاعل مفعول به" فيعتبر أنه: "من المؤشرات على النمطية المذكورة عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب بارز مثل: [...] ضرب موسى عيسى، [...] ضرب موسى عيسى، فاعل بالضرورة في الجملة الأولى، وموسى فاعل بالضرورة في الجملة الثانية"²⁷.

وسنعمد على هذه المعطيات، إذن، وننقلها إلى تراكيب اسم الفاعل لنرى حدود التطابق بين المقولتين؛ اسم الفاعل والفعل في إمكان حفاظهما على الرتبة إجباريا. ونمثل لهذا التحليل بالاسم الموصول كما هو مبين في (4):

(4) أ. يكرم الذي عاد الذي نجح.

ب. أمكرم الذي عاد الذي نجح؟

ج. الذي عاد يكرم الذي نجح

²⁷ الفاسي، الفهري (1985)، ص.106.

د. الذي عاد مكرم الذي نجح

هـ. الذي عاد أمكرم الذي نجح؟

نسجل في (4 أ) أن كلا من الفاعل والمفعول به- وكلاهما اسما موصولا- قد حافظ على رتبته بعد الفعل "يكرم" باعتباره رأس المركب الفعلي، وذلك بورود الفاعل بعد الفعل وقبل المفعول به، والأمر نفسه ينطبق على فاعل اسم الفاعل ومفعوله في (4ب)، ويمكن عد هذه الرتبة رتبة طاغية (ordre dominant) في تراكيب العربية. وفي (4 ج) نجد أن الفاعل انتقل إلى الصدارة، وهو يخالف ما ذهب إليه روس **Ross** حين وضع قيودا على تحويلات الحذف بخصوص تغيير الرتبة تبئيريا، إذ "تعتمد المقاربة التحويلية لهذه الظواهر على اقتراحات روس Ross الذي يذهب إلى أن المركب الاسمي غير الفاعل الواقع في بداية الجملة يفرز ظاهرتين: التبئير Topocalisation والتفكيك Discolation وهما عمليتان مختلفتان صوريا، لكنهما تخضعان لقاعدة تحويلية واحدة وهي تحويلية نقل " Transformation de mouvement"²⁸، وبما أن العنصر الواقع في صدر الجملتين (4 ج) و(4 د) هو فاعل لكل من الفعل "يُكْرِمُ"، واسم الفاعل "مُكْرِمٌ" على التوالي، فإن هذا النقل نقل لا علاقة له بالتبئير. ويشترك اسم الفاعل مع الفعل في هذه القضية.

وتبقى الجمل كلها مقبولة، لأن توقي اللبس فرض رتبة إجبارية. وشرط أمن اللبس ليس في أن يحافظ الفاعل والمفعول على رتبتهم الطاغية، وإنما الشرط هو أن لا يتقدم المفعول عن الفاعل، أو أن يتأخر الفاعل عن المفعول، أما أن يأتي الفاعل في الصدارة بتقدمه عن الفعل وعن اسم الفاعل فتظل الجملة في مأمن عن أي التباس.

28 غلفان، مصطفى (م، س)، ص. 282.

ويضاف إلى أمن اللبس شرط آخر يشكل قيداً أساساً لتغيير الرتبة، وهو أن يشكل الفعل واسم الفاعل، باعتبارهما رأسي المركب في البنية الطاغية، حاجزاً بين الفاعل والمفعول به إذا جاء الفاعل في الصدارة، وعليه يثبت لحن (5):

(5) أ. *الذي عاد الذي فاز يكرم.

ب. *الذي عاد الذي فاز مكرم.

ثم إن لحن الجملتين (5 أ) و(5 ب) يرتبط بعنصرين آخرين يمكن عددهما من المشوشات التركيبية، وتفاوت درجي، وهما: جملة الصلة بعد الاسم الموصول، وملازمة الاسم الموصول للبناء الذي أفقده إعراباً ظاهراً، فحين نعوض الاسم الموصول؛ الفاعل والمفعول به باسمين لا يطلبان جملة الصلة تصبح رتبة (فاعل مفعول به فعل) رتبة مؤمنة للبس، كما هو مبين في (6):

(6) أ. سعدٌ خالدًا يكرمُ

ب. سعدٌ خالدًا مكرمٌ.

إن التحويلات الاختيارية التي تطرأ على عناصر الجملة التي يكون اسم الفاعل فيها رأس المركب، كما تمثل لذلك الجمل (4 ب) و(4 د) و(4 هـ) هي نفسها الممثلة في الجمل التي يأتي فيها الفعل رأس المركب، كما تبين (4 أ) و(4 ج). وعليه، فإن حالة الحفاظ على رتبة معمولات اسم الفاعل والفعل لعدم ظهور الإعراب أمناً للبس هي حالة مشتركة بينهما. ومن هنا، يتضح أن الرأس، باعتباره موزعاً للأدوار، هو المحدد للحالات الإعرابية التي تسهم الرتبة في الإفصاح عنها حين افتقاد عناصر

الجملة للإعراب. على أن: "العنصر العامل يجب أن يكون من العناصر التي تختارها اللغة لتكون عناصر تعين حالة إعرابية"²⁹.

وبمعنى آخر، فإن عدم تحقق الإعراب يفرض - بموجب قانون الإجماع - إشراف الرؤوس على العناصر التي تسابقها في التركيب، وهذا مبدأ تعتمد العربية في مناويلها، إذ " يرد فيها الاسم في صدر المركب الاسمي، والحرف رأساً في صدر المركب الحرفي، والصفة رأساً في صدر المركب الوصفي"³⁰.

ومن الحالات التي يتحدث فيها النحاة على ضرورة الحفاظ على رتبة معينة، حالة حصر المفعول به، "فإذا حصر المفعول به بإنما: حيث يتأخر المحصور عن المحصور عليه، نحو: إنما قدر الأستاذ المجتهد [...] الأستاذ فاعل مرفوع، ويجب أن يتقدم لإرادة حصر المفعول به المجتهد"³¹، فما حدود حفاظ اسم الفاعل على هذه الرتبة في سياق الحصر؟ لنأمل المعطيات في (7):

(7) أ. إنما يكرم الأستاذ المجتهد

ب. إنما مكرم الأستاذ المجتهد

ج. إنما يكرم المجتهد الأستاذ

د. إنما مكرم المجتهد الأستاذ

إن حصر المفعول به في فعل "يقدر" مما يوجب تأخير المفعول على الفاعل، كما توضح (7 أ)، والأمر نفسه ينسحب على (7 ب)، إذ حصر المفعول به في اسم الفاعل "مكرم". ونؤكد في هذا المقام أن قيد الالتزام بهذه الرتبة هو قيد دلالي، وليس

²⁹ باقر، مرتضى (2002)، ص. 137.

³⁰ الفاسي، الفهري (1985)، ص. 106.

³¹ بركات، إبراهيم (النحو العربي)، ج. 2، ص. 188.

تركيبيا، وما يدل على ذلك هو تغيير رتبة المفعول به والفاعل في المثالين (7 ج) و(7 د)، ولو كان القيد تركيبيا لثبت لحن الجملتين. ويدخل هذا في إطار ما عرف في النحو التوليدي بقواعد إعادة الترتيب "permutation"، وقد نحتكم في الرتبة هنا، إلى شرط الربط، على أساس أن "العنصر يكون، مربوطا إن أحال إلى شيء يحيل عليه شيء آخر_ أي أن له سابقا له نفس القرينة، ويكون العنصر حرا حين لا يكون له سابق، أي ليس هناك عنصر آخر له نفس قرينته فيحيل إلى نفس الشيء الذي يحيل عليه العنصر الأول"³².

فالفاعل والمفعول به في (7 أ) و(7 ب) يحيلان معا إلى شيء واحد، وهو "التكريم"، والذي يدل على اشتراكهما في الإحالة هو مصدر الفعل "كَرَّمَ" كما هو مبين في (8):

(8) أ. تكريم المعلم اعترافً

ب. تكريم التلميذ اعترافً

على أن "المعلم" في (8 أ) منفذ، والتلميذ في (8 ب) ممنوح (Dative)، ويمكن قلب هذه الأدوار. واشتراكهما في التكريم يدل على أنه يجوز أن يحيل إلى الشيء نفسه، مما أوجب ربط عنصر منهما ربطا إجباريا. والنحاة حين حديثهم عن حصر المفعول به في الفعل، لا أظن أنهم خصوا اسم الفاعل بهذا الحصر. واستعمال أداة الحصر "إنما" أوجب أن يكون المفعول به مربوطا إلى رتبة محددة، وهي تأخره عن الفاعل كما هو مبين في (7 أ) و(7 ب). وعندما نغير القيد الدلالي المتمثل في حصر الفاعل في الفعل أو في اسم الفاعل، فإن ذلك يؤدي حتما إلى تغيير الرتبة كما أشرنا سابقا إلى ذلك في (7 ج) و(7 د).

³² باقر، مرتضى (2002)، ص. 171.

2.2.1. الإِجبار لاتصال الضمير

من المواضع التي تحدث فيها القدمات على وجوب المحافظة على رتبة عناصر الجملة الفعلية؛ ونخص بالأساس تقديم الفاعل على المفعول به، حالة اتصال الضمير بالفعل "حينئذ يلزمه الاعتماد في نطقه على كلمة أخرى فلا يكون إلا الفعل، ويسبق الفاعلُ المفعولَ به وجوباً في هذه الحالة، سواء أكان المفعول به اسماً ظاهراً [...] أم ضميراً".³³ هذا الوضع اللغوي المفسر خاص بالبنيات التي يأتي فيها الفعل رأساً للمركب، وضعٌ سنختبر فيه اسم الفاعل، للنظر في إمكانات الرتبة التي تسمح بها عناصر جملته عندما يكون رأساً للمركب. لتأمل الأمثلة في (9):

(9) أ. جهزت المائدة

ب. تجهز المائدة

ج. أمجهز المائدة؟

من خلال الأمثلة المقدمة نسجل أن الجملة (9 أ) وردت برتبة (فعل فاعل مفعول)، ويمكن العدول عنها إلى رتبة أخرى بشرط أن لا يقع المفعول به بين الفعل والفاعل بموجب مبدأ الربط، بخلاف (10 أ)، الذي أجاز تغيير الرتبة حين جاء الفاعل اسماً ظاهراً، وبالمنطق نفسه يثبت لحن (10 ب).

(10) أ. جَهَّزَ المائدة الطباخُ

ب. *جَهَّزَ المائدة تَ

³³ إبراهيم بركات (م. س)، ج.2، ص. 188.

إن عناصر الجملة (9 أ) بسيطة لا إشكال في ترتيب عناصرها، إلا أن عناصر
 جمليتي (9 ب) و(9 ج) على مستوى فرز الضمير³⁴، ويمكن تفسير ذلك من خلال
 احتمالين اثنين:

الاحتمال الأول: نعتبر فيه الفاعل في " تُجَهِّزُ " في (9 ب) متضمنا في لاصقة
 المضارعة، وإذا جاز هذا الطرح فإننا نقول إن الفاعل في "مجهِّز" متضمن في الزائدة
 الصرفية "مُ" لأن الانتقال من الفعل المضارع إلى اسم الفاعل يقتضي تحويل لاصقة
 المضارعة؛ إلى لاصقة الميم. وهذا التحويل ليس تحويلا صرفيا اعتباطيا، خاصة وأنه
 هو التحويل الراجح الذي يتعلق مباشرة بالفاعل في اسم الفاعل، ونمثل له ب(11):

(11) يُجَهِّزُ ← مُجَهِّزٌ أَوْ مُجَهِّزٌ

بحيث نلاحظ أن هناك تغييرين اثنين للانتقال من الفعل إلى اسم الفاعل، التغيير
 الأول إجباري، وهو الانتقال من الياء المضمومة إلى الميم المضمومة، والثاني
 اختياري وهو تنوين اسم الفاعل، فهذا التنوين نفترض أنه يؤدي وظيفتين اثنتين؛ الأولى
 زمنية جهية³⁵، والثانية إعرابية بحيث يظهر إعراب الفاعل الظاهر كما في مثال (12):

(12) أمجهزُ الطباخُ المائدة؟

وإذا ما حذف الفاعل من (11) كما هو الأمر في (9 ج)، فإن أقصى ما يقدر
 به الفاعل هو أنه ضمير مستتر بعد اسم الفاعل، ولا يربط بالتنوين. إنه حين نعتبر
 فاعل اسم الفاعل متضمن في الميم المضمومة على غرار الفاعل في لاصقة

³⁴ أنظر الفصل الثالث من هذا البحث بعنوان الإضمار في اسم الفاعل.

³⁵ أغلب النحاة يربطون التنوين هنا بالزمن الحاضر أو المستقبل. والتحليل الجهي في اسم الفاعل في هذه
 النقطة جاء عارضا فقط، وسنفصل فيه في الفصل التطبيقي القادم المتعلق بالدراسة الجهية لأمثلة اسم الفعل في
 المتن اللغوية المحددة.

المضارعة يصبح الفاعل في كل من الفعل المضارع واسم الفاعل مقدم عليهما معا. ونسجل أن بنيات اسم الفاعل من هذه الناحية توازي بنيات الفعل المضارع الرتبة هذه، بخلاف الفعل الماضي.

الاحتمال الثاني: قد يكون الفاعل ضميرا بعد الفعل "تجهز" مباشرة كما في (9) (أ)، وضميرا بعد اسم الفاعل "مجهز" (9 ب)، وهذا الفاعل الضمير المستتر بعد الفعل وبعد اسم الفاعل يمكن الاستدلال عليه من خلال (13):

(13 أ) تُجهز أنتَ المائدة.

ب. تجهز المائدة أنتَ

ج. أمجهز المائدة أنتَ؟

د. أمجهز أنتَ المائدة؟

فالاحتمال الأول الذي يجعل الفاعل متضمنا في لاصقة" الميم" في بداية اسم الفاعل "مجهز" لا ينسحب على كل صيغ اسم الفاعل طبعاً، إذ إن أسماء الفاعل من قبيل "كاتب وناسج وحافر" مرتبطة بأفعال ثلاثية، فيبنى اسم الفاعل بإقحام ألف بعد فاء الجذر، وباعتماد قالب صرفي هو "فاعل". وبهذا فإن رتبة الفاعل في هذا النوع من أسماء الفاعل التي تكون فيها رؤوساً لا يمكن القول إنها تتقدم على أفعالها، إلا في بنيات اسم الفاعل المحلى بأل الموصولية، أو ما عرفه القدماء بالمعتمد على مبتدأ، بشرط أن لا يكون المبتدأ اسماً يدل على مسمى بعينه، لأن المبتدأ الظاهر ليس من اهتمامنا في التحليل، فهو لا يشكل فاعلاً ضميراً بعكس "أل" الموصولية، وأسماء الإشارة وضمائر الشخص على أساس "أن المعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر، والحضور قد يكون حضور تكلم كأننا ونحن، وقد يكون حضور خطاب كأنت

وفروعها، أو حضور إشارة كهذه وفروعها، والغيبة قد تكون شخصية كما في هو وفروعها وقد تكون موصولية كما في الذي وفروعه³⁶.

ونوضح هذا التمايز في اسم الفاعل البسيط؛ من الثلاثي، واسم الفاعل المركب؛ من الفعل غير الثلاثي البناء من خلال (14):

(14) أ. أحافِرُ البئرِ؟

ب. الحافِرُ البئرِ جادٌ

ج. هذا حافِرُ البئرِ

د. أنت حافِرُ البئرِ

إن الرتبة في (14 ب) و(14 ج) و(14 د) جاءت على (فاعل اسم فاعل مفعول به)، إذ جاء الفاعل في (14 ب) متضمنا في "أل" الموصولية، وتأويلها في (15):

(15) الذي يحفِرُ البئرِ جادٌ

وكذلك في (14 ج)، إذ جاء اسم الإشارة "هذا" محيلا على الفاعل مباشرة، وكذلك ضمير الشخص في (14 د)، فهو فاعل مقدم على اسم الفاعل، لكن الفاعل في (14 أ) جاء مقدرا بعد اسم الفاعل المنون "حافر"، وهذا هو الاختلاف القائم بين رتبة الفاعل في اسم الفاعل البسيط، واسم الفاعل المركب.

ولتوسيع البحث في أوجه التقابل والاختلاف بين اسم الفاعل البسيط، والفعل التابع له على مستوى الرتبة التي تتسم بها عناصر اسم الفاعل كما بيناه في (14)، نتوسل بمعطيات لغوية في (16):

³⁶ تمام، عمر (اللغة العربية مبناها ومعناها)، ص. 108.

(16) أ. الذي ينشُرُ الفضلَ محبوب

ب. هذا ينشُرُ الفضلَ

ج. هو ينشُرُ الفضلَ

د. أنت تنشُرُ الفضلَ

هـ. نحن ننشُرُ الفضلَ

و. أنا أنشُرُ الفضلَ.

يتضح أن الفعل يماثل اسم الفاعل البسيط البناء في رتبة تقديم الفاعل في (16 أ) و(16 ب) و(16 ج)، لكن (16 د) (16 هـ) (16 و) لم تحافظ على نسقية رتبة (فاعل فعل مفعول)، لأننا نعتبر الفاعل متضمنا في لاصقة المضارعة، فالضمائر (أنت وأنا ونحن) ليست بفاعلين بخلاف الضمائر (الذي وهذا وهو)، وأحسب أن هذا الأمر هو الذي قاد جمهور النحاة القدماء إلى الحديث عن الإضمار الواجب للفاعل في أمثلة (تَنشُرُ - أنشُرُ - ننشُرُ)، وعن الإضمار الجائز في أمثلة من قبيل (يَنشُرُ)، فهم لا يعتبرون الضمير "نحن" فاعلا في جملة من قبيل:

(17) نَنشُرُ نحنُ الفضلَ.

يفسرون الفاعل في الفعل "نَنشُرُ" على أنه ضمير واجب الإضمار، و"نحن" بدلا من الفاعل. إن ما يلاحظ أن الفاعل مرتبط بلاصقة المضارعة في بداية الفعل، وبناء على ذلك، يمكن القول إن رتبة فاعل اسم الفاعل المركب البناء، وفاعل الفعل المضارع في حالة الإضمار تتسم بنوع من التوافق، إذ يتقدم عليهما فاعلهما عندما نعتبر فاعل كل منهما متضمنا في اللاصقتين؛ التاء في "تجهزُ" والميم في مجهزُ، وأن الفاعل في اسم الفاعل البسيط يتقدم في حال اتصال اسم الفاعل ب"أل الموصولية"،

وضمير الإشارة وضمير الشخص الثالث، والأمر نفسه بالنسبة إلى الفعل المضارع، لأن هذا النوع من الضمائر لا يحضر في الفعل المضارع حينما يكون فاعله متضمنا في اللاصقة، وهو ما يسميه القدماء بحالة الإضمار الواجب.

ويظل فاعل الفعل المضارع متقدما سواء في حال اتصال الفعل بضمائر الموصول، وضمير الإشارة، وضمير الشخص الثالث، وهي حالات لا يأتي الفاعل فيها متضمنا في لاصقة المضارعة، لأنها تنتهي كلها إلى ضمير الشخص الثالث، أو في حال كون الفاعل متضمنا في لواصل المضارعة (نَ / أ / ت). لكن اسم الفاعل إذا لم يكن مصدرا بهذه الضمائر فإن الفاعل يكون مقدرًا بعد اسم الفاعل.

وتتخذ الرتبة مع المضمورات في تراكيب اسم الفاعل أشكالًا عديدة. لقد اعتمدت هذه المضمورات في الكثير من التفسيرات لتبني رتبة ما في العربية. وأستلهم ما نوقش في بنيات المركبات الفعلية على مستوى الرتبة وعلاقتها بالإضمار لرصد الإمكانيات التفسيرية التي تقدمها تراكيب اسم الفاعل في هذا الشأن، ولا أسعى هنا للدفاع عن نسق رتبي ما، بقدر ما أود تتبع إمكانيات التعالق بين رتب المركبات الفعلية، ومركبات اسم الفاعل لرصد التمايزات الواقعة بينهما في أفق الاهتمام إلى ما يمكن الاطمئنان إليه على مستوى التصنيف المقولي لاسم الفاعل.

يعتمد داود عبده (1983) على الرتبة التي يفرضها الإضمار الاتصالي للمفعول به في دفاعه عن رتبة: (فاعل فعل مفعول)، بحيث يعتبر "الفعل والمفعول مكونا واحدا. فعندما يكون المفعول به ضميرا، فإنه يلزم الفعل دائما، ولا يجوز فصلهما كما تبين الجمل التالية؛ الرجل قرأ الصحيفة قبل ساعة، الرجل قرأها قبل ساعة، قرأها الرجل

قبل ساعة، *قرأ الرجل ها قبل ساعة³⁷. ومن هنا، فالبنيات التي لم يأت فيها الفاعل في الصدارة هي بنيات محولة.

وإذا كان داود عبده يعتمد اتصال الضمير للدفاع عن رتبة (فاعل. فعل. مفعول)، فإن الفاسي الفهري (1985) يعتمد التفسير الذي تبناه القدماء قيذا إضماريا ليقول بنمطية (فعل - فاعل - مفعول) في العربية فيقول: "ومما يوحي بصدق هذه النمطية على العربية كذلك بعض القيود على الإضمار. فالنحاة يذكرون أن مفسر الضمير يجب أن يتقدمه إما لفظا أو رتبة"³⁸. ومن هنا يطرح سؤال من قبيل: ما حظ تراكيب اسم الفاعل من مذهب داود عبده في قضية الرتبة هذه؟ ولتبيين ذلك نورد المعطيات في (18):

(18) أ. ابتلى إبراهيم ربه

ب. أنشد القصيدة ناظمها

ج. أمشد القصيدة ناظمها؟

د. المنشد القصيدة ناظمها

نسجل من خلال (18 ج) أن اسم الفاعل يساير الفعل في حال عودة الضمير كما في (18 أ) و(18 ب)، فالفاعل جاء متأخرا لما اتصل المفعول الضمير بعامله؛ اسم الفاعل، بخلاف (18 د)، فقد يبدو أن "ناظمها" فاعل لاسم الفاعل "منشد"، ولكن الفاعل قد استنفذ في أل الموصولية في "المنشد" كما سبق تحليله في (14 ب). مما يبين أن اسم الفعل لا يجري دائما الفعل في قضية عودة الضمير.

³⁷ غلفان، مصطفى (2010)، ص. 280.

³⁸ الفاسي، الفهري (1985)، ص. 107.

3.2.1. القيد الدلالي في الحفاظ على الرتبة

يتحدث القدماء عن وجوب تقديم المفعول به عن الفاعل عندما يكون الفاعل محصوراً في المفعول به، وهو ما يسمونه بحصر الفاعل. وهم يتحدثون عن ذلك في سياق الجمل التي يكون رأس المركب فيها فعلياً. فما أثر هذا الحصر على رتبة عناصر اسم الفاعل عندما يكون على رأس المركب؟ لتأمل المعطيات في (19):

(19) أ. إنما يقدر العواقبُ الفَظنُ

ب. إنما مقدرُ العواقبِ الفَظنُ

ج. إنما يقدرُ الفَظنُ العواقبُ

هـ. إنما مقدرُ الفَظنِ العواقبُ

و. ما يعلمُ الحقيقةَ إلا الشاهدُ

ز. ما عالم الحقيقةَ إلا الشاهدُ

من خلال الأمثلة يتبين أن اسم الفاعل يجري الفعل في تقديم الفاعل عن المفعول به، بمعنى أن اللحن المفترض في (19 ج) و(19 هـ) ليس لحناً تركيبياً، وإنما هو لحن مرتبط بقيد دلالي وهو قيد حصر الفاعل في المفعول، وأن المنطق الدلالي الذي سيجعل الجملتين (19 هـ) (19 ج) لاحتين، هو نفسه الذي سيجعل (20) لائحة حينما حصر المفعول به في الفاعل، حين خالف ترتيب العناصر مبدأً الحصر:

(20) إنما مقدرُ العواقبِ الفَظنُ

والترتيب في جملة من قبيل: "ما ناجح إلا المجد" يعتبره النحاة إجبارياً، لأن المتكلم أراد قصر المسند "ناجح" على فئة المسند إليه (المجد) ومعنى ذلك أن الغاية

الإقناعية في بلاغة هذه الجملة هي استبعاد كل الفئات الأخرى من الدخول تحت المسند³⁹، واعتبار قصد المتكلم في التقديم والتأخير، واستحضار السياق البلاغي هو ما جعل هذه الرتبة تدخل تحت قانون الإيجار، مما يدل على أن لحن الجمل التي خالفت قانون الحصر هو لحن دلالي بموجب قيد دلالي وليس تركيبياً. ومهما يكن فإننا نعتبر اسم الفاعل يجاري الفعل في ترتيب عناصره بناء على قانون الحصر وأن كليهما يشتركان في القيد الدلالي الذي يوجب الحفاظ على الرتبة.

3.1. الرتبة وشرط العمل في اسم الفاعل

يتحدث القدماء في المباحث المتعلقة بعمل اسم الفاعل عما اعتبروه شروط عمل له، والمتأمل لهذه الشروط يجد أنها شروط تتحو منحى تعليمياً، وليس منحى تفسيريًا، وحيث إن الوصف اللغوي جاء متأخراً عن المتون اللغوية، فإن مصطلح الشرط عامة لا ينسجم مع اللغات الطبيعية إلا في ما يتعلق بتعليم النحو. والدليل في ذلك أن التراكيب المتعلقة بهذه الشروط كما تم استقصاؤها من الاستعمالات اللغوية نجده في الكثير من الأحيان أضحى من الأمثلة النادرة، بل إلى حد المعدوم. ونفترض مسبقاً أن هذه الشروط هي في الأصل قيود زمنية، وتتحول إلى أوضاع جهية ترتبط بطبيعة الحدث في اسم الفاعل، وفي الوصف المقدم لتراكيب اسم الفاعل ما يشي بهذا الافتراض، يقول ابن يعيش: "وإنما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: "هذا ضاربٌ زيدًا غداً، ومكرمٌ خالدًا الساعة... فأما إذا كان بمعنى الماضي، فإنك لا تُعمله"⁴⁰. مما يدل على أن ما اعتبره القدماء شروط عمل هي قيود زمنية، ترتبط بأوضاع جهية، وحيث إنني سأبين مجرى هذه الأوضاع في الفصل

³⁹ محاسب، محي الدين (الرتبة بين التراث النحوي وتداوليات الخطاب، قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي)، ص. 293.

⁴⁰ ابن يعيش، الموصلي (شرح المفصل)، ج.4، ص.99.

الخامس من هذا البحث، فإنني سألزم نفسي في هذا المبحث بيان علاقة شرطي العمل في اسم الفاعل؛ الاعتماد على الاستفهام والاعتماد على النداء، بطبيعة الرتبة في بنيات اسم الفاعل.

لقد حظي عمل اسم الفاعل غير المقترن ب"أل" بأهمية بالغة في علاقته بشروط العمل، واستأثرت هذه القضية بخلاف القدماء، إذ حدد النحاة شروطاً لعمله، ومن ذلك" اعتماده على مبتدأ أو موصوف، أو ذي حال، أو حرف استفهام، أو حرف نفي، كقولك: زيد منطلق غلامه، وهذا رجل بارع أدبه، وجاءني زيد راكباً حماراً، وأقائم أخواك وما ذاهب غلاماك"⁴¹.

ولم يقع إجماع بينهم على هذه الشروط، إذ هناك من رأى أن اسم الفاعل يعمل حتى ولو لم يتصل بأل، ومن دون اعتماد، "وإنما يعمل حتى يعتمد على ما ذكر،⁴² لأنه إذا اعتمد على شيء مما ذكرنا، قوي فيه جانب الفعلية، خلافاً لأبي الحسن الأخفش فإنه يعمل وإن لم يعتمد، لأنه في معنى فعل أشبهه: فيجيز ضاربٌ زيدٌ عمراً"⁴³.

وفي منأى عن هذه الخلافات المرتبطة بشروط العمل، ارتأيت في هذا السياق اختبار اسم الفاعل في الإمكانيات التي يتيحها على مستوى الرتبة المتعلقة بعناصره، لتحديد علاقته بالفعل؟ وما هي الحدود التي قد تشكل فيها "شروط العمل"⁴⁴ في باب الاعتماد حاجزاً تركيبياً عن تغيير رتبة العناصر التي تساوق اسم الفاعل في التركيب،

⁴¹ (م، ن)، ج.4، ص.102.

⁴² ما يقصده ابن عصفور ب" في ما ذكر " هو ما يعتمد عليه اسم الفاعل غير المحلى بأل، إذ لم يخرج عما ذكره بن يعيش الموصلي.

⁴³ ابن عصفور، لإشبيلي (شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير)، ص. 6.

⁴⁴ بالرغم من أن النحاة تحدثوا عن شروط لعمل اسم الفاعل غير المحلى بأل، فإنني سألزم نفسي في هذا البحث باختبار الرتبة في علاقتها بشرطي السبق بالاستفهام، والسبق بالنداء.

خاصة وأن من النحاة من يذهب إلى أن اسم الفاعل يجري "مجري فعله في العمل، وفي التعدي والوزوم بتفصيلات وشروط تختلف باختلاف حالتي تجرده من: أل الموصولة أو اقترانه بها"⁴⁵.

1.3.1. الرتبة وقيد همزة الاستفهام

يتحدث النحاة في باب اعتماد اسم الفاعل عن حالة سبقه بالاستفهام، فمنهم من يقول بالاستفهام من دون تخصيص للحرف أو الاسم، كما أشار إلى ذلك ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي. ومنهم من يخص الاعتماد بالحرف من دون ذكر الحرف بعينه كابن يعيش⁴⁶، ومنهم من رام مسلكاً أكثر دقة كما أشار إلى ذلك الجرجاني في معرض حديثه عن أسباب عمل اسم الفاعل، فيقول: "والسبب الرابع همزة الاستفهام في قولهم أقائم أخواك، لأن قائماً قد رفع أخواك لاعتماده على الهمزة كما يرفعه الفعل إذا قلت: يقوم أخواك"⁴⁷. والمعروف أن ما يعتمد عليه اسم الفاعل، وبحسب ما يمثل به من معطيات، إنما همزة الاستفهام من دون الحرف "هل"، ومن دون باقي أسماء الاستفهام. لذا، فإن الأمثلة المقدمة للتحليل في اعتماد اسم الفاعل على الاستفهام، سترتبط بالهمزة.

(21) أ. أكتب الولدُ الدرسَ؟

ب. أكتبَ الدرسَ الولدُ؟

ج. أكتبُ الولدُ الدرسَ؟

د. أكتبُ الدرسَ الولدُ؟

⁴⁵ حسن، عباس (النحو الوافي)، ج.3، ص.246.

⁴⁶ ابن عصفور، لإشبيلي، (شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير)، ص، 6.

⁴⁷ الجرجاني، عبد القاهر (كتاب المقتصد في شرح الإيضاح)، المجلد الأول، ص. 511

نسجل من خلال الأمثلة المقدمة في (21) للاعتماد على همزة الاستفهام أن هذه الحالات يشترك فيها اسم الفاعل مع الفعل المضارع في الرتبة، فكلاهما يسمح بوضع الفاعل والمفعول به في مواقع مختلفة. إلا أن حضور همزة الاستفهام في بنيات الفعل المضارع هو حضور دلالي، بينما حضور همزة الاستفهام في بنيات اسم الفاعل هو حضور تركيبى دلالي، وما يدل على ذلك هو أنه عندما نجعل المفعول به أو الفاعل في الصدارة، قبل رأس المركب في اسم الفاعل كما هو مبين في (22) :

(22) أ. أ الدرّس كاتّب الولد؟

ب. أ الولد كاتّب الدرّس؟

ج. أ الولد يكتب الدرّس؟

د. أ الدرّس يكتب الولد؟

تصبح همزة الاستفهام ذات وظيفة دلالية، بحيث لم يعد اسم الفاعل في حاجة إليها على مستوى التركيب، لأن شرط العمل هو ألا يأتي اسم الفاعل المجرد من "أل" في الصدارة. ولهذا، فإن نزع "الهمزة" من (22 أ) و(22 ب)، يحافظ للجملة على سلامتها كما هو مبين في (23):

(23) أ. الدرّس كاتّب الولد

ب. الولد كاتّب الدرّس

2.3.1. الرتبة وقيد النداء

تحدث القدماء عن النداء باعتباره مما يعتمد عليه اسم الفاعل لإفراغ الأدوار المحورية. والنداء من التراكيب التي أثارت بين النحاة خلافا في ما يتعلق بالعامل الرئيس في ما عرف عندهم بالمنادى. وسنعمد هذا الاختلاف منفا لاختبار التعالقات

الممكنة بين الفعل واسم الفاعل على مستوى رتبة عناصرهما الموسومة إعرابيا.
وسننطلق من الأمثلة في (24):

(24) أ. يا رجلاً

ب. يا قابضاً المال

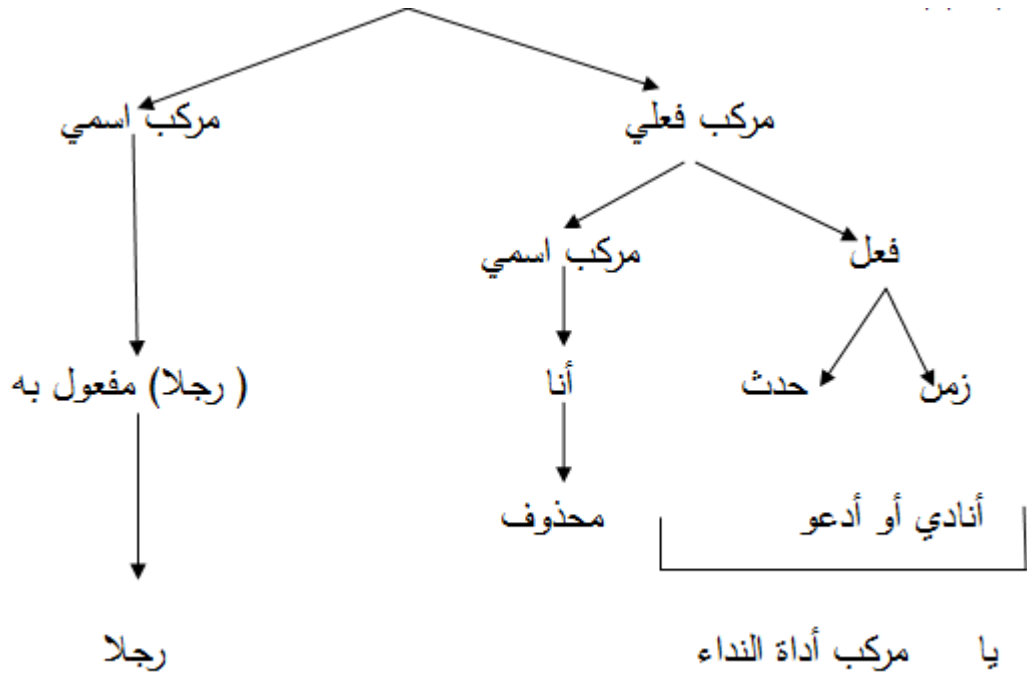
ج. يا قابضَ الثمنِ

د. يا من يقبضُ المالَ

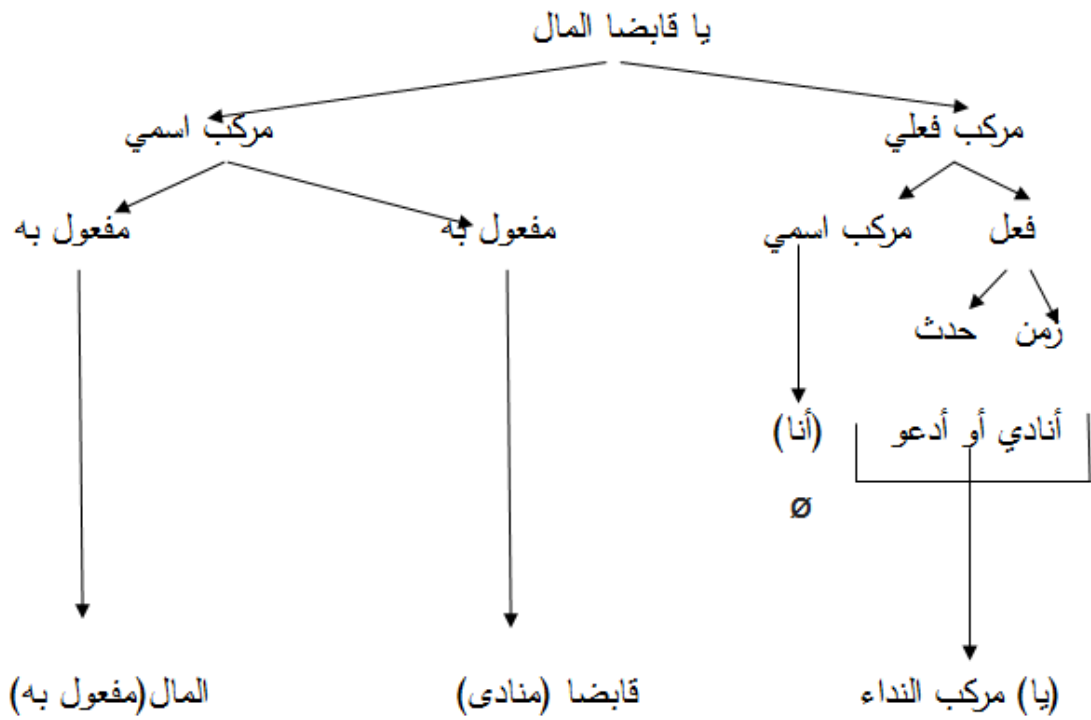
يختلف المنادى في (24 أ) عنه في (24 ب) و (24 ج)، ففي (24 أ) جاء اسما
معينا، مثله مثل أسماء الأعلام التي لا تطلب ما يمكن أن يكون معمولا لها، بينما في
(24 ب) و (24 ج)، فإن اسم الفاعل "قابض" و"قابضا" ، تضمن فاعلا فارغا إعرابيا،
ومفعولا به محققا صوتيا. ولتوضيح العلاقات بين مكونات تركيب النداء نورد التمثيلات
الشجرية الآتية:

يا رجلا

(25) أ.

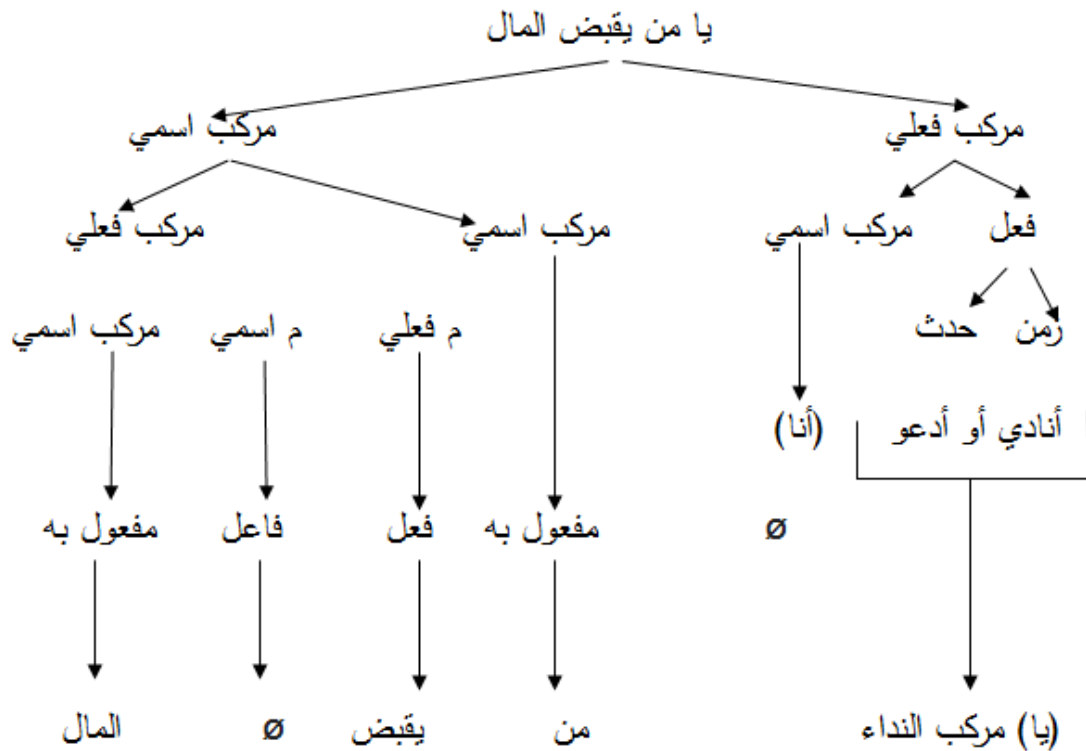


ب.



يمثل التمثيل الشجري في (25 أ) للمنادى الذي يندرج في طائفة الأسماء المعينة في العربية، على أن لكل لغة ترتيبها الخاص، ولكن المهم هو أن نعرف الترتيب في البنية العميقة أولاً ثم نبحت عن القوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح⁴⁸. أما التمثيل الشجري في (25 ب)، فيتعلق بتركيب النداء الذي يأتي فيها المنادى اسم فاعل ويسم معمولاته إعرابياً. إن رتبة الفاعل المتضمن في أداة النداء (يا) من خلال التحويل يمكن توليدها في التمثيل الشجري قبل فعل النداء؛ أنادي أو أدعو. ونعتبر الفاعل في أدعو أو أنادي متضمناً في اللاصقة الصرفية؛ أي في همزة المضارعة. ولإجراء المقابلة على مستوى التحليل نورد تمثيلاً شجرياً لتركيب النداء في سياق المنادى الضمير الموصولي الذي يطلب جملة موصولية رأسها فعل مضارع، كما هو موضح في (26):

(26)



⁴⁸ الراجحي، عبده (النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج)، ص. 154.

من خلال التمثيلين (25 ب) و(26) يتضح أن "يا"، على أساس أنها مركب نداء مكثف؛ تركبت من فعل وفاعل، وهذا من الأمور التي يمكن استخلاصها من تعريف النحاة للنداء فهو عندهم: "توجيه الدعوة إلى المخاطب، وتبنيه للإصغاء، وسماع ما يريده المتكلم"⁴⁹، وفي كلام الجرجاني ملامح من هذه الإفادة حين يقول: "إعلم أن أصل المنادى المفعولية على تقدير أدعو وأريد، إلا أنهم تركوا إظهار هذا الفعل وجعلوا "يا" كالخلف منه لدلالته عليه"⁵⁰. ومع تكثيف (يا) للفعل والفاعل، فإنها شكلت بذلك حاجزا صارما يمنع تقدم معمول اسم الفاعل عنه، والأمر نفسه بالنسبة إلى مفعول الفعل "يقبض". لذا تبقى الرتبة في بنيات اسم الفاعل المعتمد على النداء أكثر صرامة من تراكيب الاستفهام، التي تسمح بانتقال المفعول والفاعل إلى مواقع قبل اسم الفاعل والفعل، كما هو مبين في (22 أ) و(22 ب) و(22 ج) و(22 د)، وقد استشعر بعض اللغويين الخاصية التي تتميز بها حروف النداء عن غيرها من حروف الاستفهام والنفي والاستثناء، ومن ذلك ما أورده ابن منظور في تفسير النداء "يا"، فيقول: "يا حرف نداء، وهي عاملة في الاسم الصحيح وإن كانت حرفا. والقول في ذلك أن ليا في قيامه مقام الفعل خاصة ليست للحروف [...] وذلك أن يا نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال أدعو وأنادي فيكون كل واحد منهما هو العامل في المفعول"⁵¹.

ومما يمكن اعتماده دليلا على (يا) تتميز بخاصية الصرامة في الرتبة، هو أنها لا يمكن أن ترأس مركبا فعليا مباشرا كما ترأسه همزة الاستفهام، وعلى هذا يثبت لحن جملة (27):

(27) *يا يقبض المال

⁴⁹ حسن، عباس (النحو الوافي)، ج.4، ص.1.

⁵⁰ الجرجاني، عبد القاهر (كتاب المقتصد في شرح الإيضاح)، المجلد الأول، ص.753.

⁵¹ ابن منظور، جمال الدين (لسان العرب)، ج.15، ص. 490

ولحن هذه الجملة يعود إلى ما سمي في المبادئ التوليدية الأولى بالتوليد عن طريق الاختيارات على أساس أن "يا" تختار مجاورة في التركيب مركبا اسميا وليس مركبا حرفيا أو فعليا، وهو ما يعبر عنه بالحالة المحدودة "Finite State"⁵²، هذا على الرغم من أن ما يأتي مباشرة بعد (يا) هو اسم الفاعل "قابضا" والمركب الاسمي "مَنْ يَقْبِضُ متوافقان دلاليا، وأما تركيبيا، فإن ما نلاحظه هو إجبارية تقدم فاعل "يقبض" عن فعله، وأن ما اعتبر مفعول فعل النداء في التشجير (26)، يشغل كذلك موقع فاعل يقبض، فلا يمكن القول بتقدير الفاعل في "يقبض" في (27)، ولا يمكن توليد الفاعل الضمير الموصولي في موقع بعد الفعل، ولا يمكن إيراد فاعل آخر بعد الفعل، سواء كان موصوليا، أو ضمير شخص، أو اسما ظاهرا. مما يؤكد لحن الجمل (28).

(28) أ. *يا يَقْبِضُ مَنْ المَالَ

ب. *يا مَنْ يَقْبِضُ مَنْ المَالَ

ج. *يا مَنْ يَقْبِضُ هو المَالَ

د. *يا مَنْ يَقْبِضُ التَّاجِرُ المَالَ

هذا بالنسبة إلى فاعل الفعل الذي يقع في سياق المركب الاسمي لتركيب النداء، ولكن بخصوص اسم الفاعل الذي يأتي مفعولا لفعل النداء، وينصب مفعولا به بعده، فإن فاعله ليس بالصورة نفسها التي يكون بها فاعل الفعل، فليس هناك ما يدل على أن الفاعل مولد قبل اسم الفاعل، وليس بالإمكان توليده بعد اسم الفاعل. مما يجعله مغيبا بعد اسم الفاعل في التمثيل الشجري (25)، ولا يمكن توليده قبل اسم الفاعل مما يثبت لحن (29):

⁵² السيد، عبد الحميد (2004)، ص.78.

(29) أ. *يا قابضا التاجرُ المالَ.

ب. * يا التاجر قابضا المالَ.

وعليه، نعيد التأكيد أن (يا) النداء تتمتع بخاصية تختلف عن تلك التي يتمتع بها حرف الاستفهام "الهمزة" الذي يسمح بتوليد فاعل اسم الفاعل قبل اسم الفاعل أو بعده، كما في (30 أ) و(30 ب):

(30) أ. أ قابضُ المالِ؟

ب. أ عمرُ قابضُ المالِ؟

ومن هنا وجب التنبيه إلى الخصائص المعجمية التي تتمتع بها الوحدات اللغوية، وما يميزها عن بعضها البعض، "بالإضافة إلى وجوب وضع سمات معجمية ذاتية وانتقائية تحت كل مفردة لغوية في التركيب؛ لكيلا نسمح بإحلال مفردات أخرى مكان المفردات المطلوبة"⁵³.

2. اللزوم والتعدية في اسم الفاعل

يعد اللزوم والتعدية واللزوم من الأبواب الأساسية في النحو العربي، إلا أن أغلب ما يعالجه النحاة في هذا الباب نجد الأفعال تستأثر فيه بالنصيب الأوفر من الدراسة. والنحاة بذلك يهتمون معالجة ما تعلق بالمشتقات من تعدية ولزوم، وأغلب ما يذهبون إليه حين معالجتهم للقضايا النحوية المرتبطة بهذه المشتقات هو عملها وحالاتها وشروط عملها⁵⁴. ويؤكد الفاسي الفهري أن النحاة القدماء لا يتحدثون عن تعدية

⁵³ أبو عاصي، حمدان (2008)، 220.

⁵⁴ لا يمكن عزل عمل المشتقات عن قضية التعدية واللزوم، لكن عند تفحص الأبواب النحوية لا تكاد تجد بابا يشير إلى هذه القضية، أقصد التعدية واللزوم في ارتباطها بالمشتقات؛ اسم الفاعل، اسم المفعول، اسم التفضيل، صيغة المبالغة، المصدر، ومن ذلك على سبيل التمثيل وضع سيبويه بابا بعنوان الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل

المشتقات بقدر ما يتحدثون عن عملها"⁵⁵. ويكاد النحاة يجمعون على أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع، إلا أنه قلما يتحدثون عن هذه المجازة في التعدية واللزوم. ومن هنا، وجدت هذا الافتقار مبررا مشروعاً للاعتماد على التعدية واللزوم لاقتحام اسم الفاعل واختباره في خصائصه المقولية. ومادام اسم الفاعل يفتقر إلى المعالجة في ما يخص تعديته أو لزومه، فإنني أرى أن الباب المشروع لاقتحامه هو باب الفعل طبعاً. يقول ابن يعيش في معرض تقسيمه للأفعال على معيار التعدية واللزوم: إعلم أن الأفعال على ضربين: متعدّ وغير متعدّ، فالمتعدّي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل. والتعدي التجاوز، يُقال: "عدا طَوْره"، أي: تجاوز حدّه، أي: إن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره، وذلك المحلّ هو المفعول به، ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً"⁵⁶.

نسجل من خلال هذا النص أن ابن يعيش يعتمد في تمييز الفعل المتعدي عن الفعل اللازم معيارين اثنين؛ معيار تركيبى، ويتمثل في أن أحد العناصر التي يشرف عليها الفاعل تبقى فارغة تركيبياً ولا بد من ملئها، وهو ما يشير إليه بقوله "ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل"، والثاني دلالي يتمثل في أن السمة الدلالية للأفعال المتعدية تطلب ما عرف في نظرية الأدوار الدلالية بالمحور أو الضحية أو

إلى المفعول (أنظر الكتاب، ج1، ص، 45)، وكذلك تبويب ابن يعيش ما تعلق بالمشتقات على الشكل الآتي: إعمال مبالغة اسم الفاعل - ما يعتمد عليه اسم الفاعل في العمل - إعمال اسم الفاعل المثنى والمجموع. إعمال المصدر - عمل المصدر ماضياً ومستقبلاً (نظر الجزء الرابع من كتاب شرح المفصل لابن يعيش ص، ص(72، 82 ، 86 ، 94 ، 99 ، 101). وكذلك تبويب ابن جني في كتاب المع في العربية باباً بعنوان إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول، ص 196. بينما الأبواب المتعلقة بتعدية الفعل فلا يكاد كتاب من كتب النحو يخلو منها.

⁵⁵ الفهري، الفاسي (1986)، ص. 137.

⁵⁶ ابن يعيش، الموصلي(شرح المفصل)، ج.4، ص295.

المستقبل⁵⁷. وهو ما عبر عنه ابن بعيش بقوله "الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً".

واللغة بوصفها نظاماً من المعطيات الصوتية والدلالية والتركيبية والصرفية، فإن تصنيفها وتقييمها للمقولات المعجمية يتطلب تظافر هذه المستويات جميعها، على أساس أن "الفئة المعجمية لا تحددها الخصائص الدلالية فحسب، بل تحددها الخصائص التركيبية أيضاً؛ مع العلم أن الأشكال الصرفية التي ترد بها المحمولات تحمل بدورها معلومات توافق المعلومات التركيبية الدلالية"⁵⁸. ويبدو، في هذا المقام أن المقولات الوظيفية من تعدية ولزوم وبناء وإعراب وعمل لا يمكن أن تشد عن قاعدة استدعاء المستويات اللغوية بنسب متفاوتة بقصد اختبارها؛ بمعنى أن التعدية واللزوم لا يمكن اقتحامهما بمستوى لغوي وحيد، وأحسب أن استنفار هذه المستويات بحسب ما يقتضيه التحليل؛ لهو السبيل الأمثل لاختبار التعدية واللزوم في أسماء الفاعل، واختبار خصائصهما المقولية في علاقتها بالفعل.

كما هو معلوم فإن الظواهر النحوية والتركيبية تتكامل في ما بينها من أجل فك الإشكالات العالقة، وتقديم تفسيرات تروم النسقية والاطراد للقضايا المدروسة، فظاهرة التعدية واللزوم على سبيل التمثيل اعتمدت دليلاً في تفسير الرتبة الأصلية في العربية، وهو ما ذهب إليه الفاسي الفهري حين دفاعه عن رتبة (فعل فاعل مفعول به) إذ يقول: "فهذه الرتبة"⁵⁹ توجد في الجمل التي تتضمن فعلاً متعدياً، حيث يتوسط الفاعل بين الفعل والمفعول، وهذا من المؤشرات التي تشخص وجود رتبة من النمط المذكور، إذ

⁵⁷ أنظر الفصل الثاني من هذا البحث "اسم الفاعل والشبكة الموضوعية".

⁵⁸ جحفة، عبد المجيد (أفعال الوعاء والمحتوى، دراسة معجمية دلالية)، ص. 2.

⁵⁹ المقصود بالرتبة هنا هي رتبة (فعل - فاعل - مفعول)، وفي شأن الاختلاف في أصل الرتبة في العربية يرى بعض الدارسين أن البنية الأساس هي: فعل فاعل مفعول (الفهري / خليل عمارة / علي الخولي / ميشال زكرياء / مازن الوعر)، وآخرون ذهبوا إلى أن الرتبة الأصل هي: فاعل فعل مفعول ومنهم (داود عبده حلمي خليل).

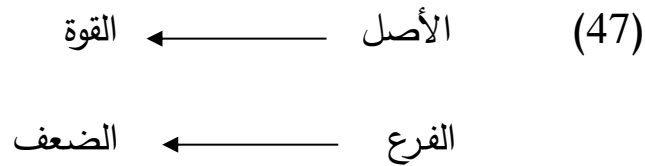
لو كان الأمر يتعلق بجمل تحوي فعلا لازما لأمكن افتراض نوع من قلب الفاعل (Subject Inversion)، أو نقله من موضع قبل الفعل إلى موضع بعد الفعل⁶⁰.

كل هذا جعلنا نؤمن بالقوة التفسيرية التي تتمتع بها التعدية واللزوم في تفسير الخصائص المقولية لاسم الفاعل.

1.2. التعدية واللزوم والمعيار التركيبي

1.1.2. التعدية واللزوم وثنائية القوة والضعف

يربط المتقدمون تعدية اسم الفاعل والفعل بثنائيتين متقابلتين، وهما القوة والضعف في مقابل الأصل والفرع، ويمكن تمثيلهما على الشكل الآتي:



إذ جعلوا اسم الفاعل فرعا عن الفعل باعتباره أصلا، فوسموا الأول بالضعف والثاني بالقوة، وتتعدد مظاهر هذه السمات ويتداخل فيها ما هو دلالي بما هو صرفي، وما هو تركيبى بما هو إعرابي، إلا أننا سنلتزم في هذا المقام بما يتعلق بالتعدية في المستوى التركيبى، يقول عبد القاهر الجرجاني: "إعلم أن اسم الفاعل فرع على الفعل، فلا يقوى قوته لأن مراتب الفروع بعد مراتب الأصول، فلا يعمل عمل الفعل إلا بعد أن يعتمد على شيء"⁶¹. إذ اتخذ الجرجاني من احتياج اسم الفاعل إلى ما يعتمد عليه في العمل مدخلا للحكم عليه بالفرعية، ويعتبره دون الفعل في قوته. والتفسير نفسه عند

⁶⁰ الفاسي، الفهري: (1985)، ص. 106.

⁶¹ الجرجاني، عبد القاهر (كتاب المقتصد في شرح الإيضاح)، المجلد الأول، ص. 508.

ابن يعيش فيعد أن: "اسم الفاعل لضعفه في العمل لا يعمل، أو يعتمد على كلام قبله، والفعل يعمل معتمداً، وغير معتمد، لقوته"⁶². فإذا سلمنا بما ذهب إليه ابن يعيش والجرجاني، فإن العمل بالاعتماد وبغيره من مواطن قوة الفعل طبعاً. أما الحاجة إلى ما يعتمد عليه فيعد مظهراً من مظاهر الضعف، كما هو الحال لاسم الفاعل. هذا المنطق نفسه ننقله إلى ازدواجية عمل اسم الفاعل حينما يعدى بالواسطة؛ أي بالحرف ومن دونه، وننقله إلى الفعل الذي لا يمكن أن يعدى بالحرف، فهل يمكن اعتماد هذا القياس للقول إن اسم الفاعل يقوى على الفعل في هذه النقطة؟

لقد تتبعت كلام النحاة في هذا الأمر فوجدتهم يذكرونه حقاً، إلا أن كفة التمييز فيه رجحت للفعل، يقول ابن يعيش "فلما كانت أسماء الفاعلين فروعا على الأفعال؛ كانت أضعف منها في العمل. والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول: زيد ضاربٌ عمراً، وزيد ضارب لعمره، فتكون مخيلاً بين أن تعديه بنفسه، وأن تعديه بحرف الجر لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فلا تقول: ضربتُ لزيد"⁶³. فينطلق ابن يعيش من مسلمة أساسها؛ ضعف اسم الفاعل في العمل. وهو يقصد بذلك التعدية، ليقيم التعدية بالواسطة وبغيرها على أنها موطن ضعف فيه. وأحسب أنه باعتماد ثنائية القوة والضعف، فإن اسم الفاعل يقوى على الفعل في هذه النقطة بالذات. لنأمل الأمثلة الآتية:

(48) أ. العامل حافرٌ البئر

ب. العاملُ حافرٌ للبئر

ج. العامل يحفر البئر

⁶² ابن يعيش، الموصلي (م، س)، ج. 4، ص. 103.

⁶³ (م، ن)، ج. 4، ص. 102.

د.*العامل يحفر للبئر

إن اسم الفاعل "حافرٌ" تعدى من دون واسطة في (48 أ)، بينما في (48 ب) تعدى بإقحام عنصر جديد، وهو حرف اللام، هذا الوضع إن أردنا أن ننقله إلى الفعل المضارع، من (48 ج) إلى (48 د)، فإن حرف الجر المتصل بمفعول الفعل "يحفرُ" سيقود الجملة إلى اللحن.

وما يدل على الأهمية التي تكتسيها التعدية بحرف الجر ومن دونها، هو أن بعض البنيات في العربية المغربية تعدى الأفعال بالواسطة، ومن غير واسطة؛ أي إنها توصل بحرف الجر، وقد تسقط هذا الحرف، كما هو مبين في (49):

(49) أ. لُبْنَائِي تَيْهَدَمُ الْحَيْطُ

ب. لُبْنَائِي تَيْهَدَمُ فِي الْحَيْطُ

ج. البناء يهدمُ الحائطَ

د.*البناء يهدمُ في الحائطِ

إذ يمكن جعل الجملة (49 أ) موافقة للجملة (49 ج) تركيبياً ودلالياً، في حين لا يمكن المقابلة بين جملتي (49 ب) التي تعدى فيها الفعل المضارع بالواسطة؛ حرف الجر وجملة (49 د) التي قادها حرف الجر (اللام) إلى اللحن.

وهناك أمر آخر في هذه القضية، وهو أن بعض الأفعال في العربية، خاصة ما يتعدى منها إلى مفعولين اثنين، تتعدى إلى المفعول الثاني بالواسطة، أو من دونها كما في (50):

(50) أ. يمنح زيدٌ هنداً هديةً

ب. يمنحُ زيدٌ لهدنِ هديةً

ج. يمنحُ زيدٌ هديةً لهدنِ

د. *يمنحُ زيدٌ هندا لهديةً

إذ يلاحظ من خلال (50 أ) أن الفعل "يمنح" تعدى إلى المفعول الثاني "هنداً" من دون واسطة حرف الجر، في حين تعدى في (50 ب) باعتماد حرف الجر؛ "اللام". ونسجل أن حرف الجر يرتبط هنا بالمفعول الأول، ويظل متصلاً به حتى في حال تغيير رتبة المفعولين كما في (50 ج). وما يؤكد أن الواسطة ترتبط بالمفعول به الأول دون الثاني هو لحن المعطى (50 د). فبالرغم من أن هذا النوع من الأفعال يتعدى بالواسطة ومن دونها، كما هو الحال في اسم الفاعل في (48 أ) و(48 ب)، فإن النحاة لم يسموا هذا النوع من الأفعال بالضعف، ولم يجعلوها فروعا كما جعلوا بذلك اسم الفاعل.

ومن هنا تغدو مقولة ارتباط اسم الفاعل بالضعف بسبب أنه لا يعمل إلا معتمداً، وكذا تعديته بالواسطة ومن دونها محط نقد ومراجعة.

والملاحظ من خلال أقوال النحاة في تعدية اسم الفاعل، أنهم يسعون دائماً إلى نزع الأصلية عن اسم الفاعل، ووسمه بطابع الضعف من خلال تأويلات التركيبية، ومن ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة في إسقاط العمل عن اسم الفاعل بنصبه للمفعول الثاني في الصيغ التي تتعدى إلى مفعولين اثنين، وذلك في نحو: "هذا مُعطي زيدٍ درهماً"، فإن كثيراً من النحويين يزعمون أن الثاني ينتصب بإضمار فعل تقديره: "هذا معطي زيدٍ أعطاه درهماً"⁶⁴. وأعتبر أن إقحام فعل بين المفعولين (زيد ودرهما) يعد من باب التكلف والاستتقال.

⁶⁴ ابن يعيش، الموصلي (م، س)، ج.4، ص. 101

2.1.2. التعدية واللزوم وثنائية الصفة والحدث

لا أعلم أن قضية من القضايا المرتبطة باسم الفاعل جرت خلافا كبيرا بين النحاة كتلك التي جرتها مسألة الاختلاف بين الصفة واسم الفاعل. فمع الالتباس الحاصل بين الصيغتين، فإن النحاة اعتمدوا في شأن التمييز بينهما معايير عديدة؛ منها ما هو صرفي، وما هو معجمي، وما هو تركيبى، وما هو دلالي، وما هو زمني، حتى إنهم ليتوسلون بالسياق عندما تعجز هذه الروايز جميعها⁶⁵.

وإذا علمنا أن القدماء غالبا ما يربطون اسم الفاعل بالحدثية، ويسمون الصفة بالثبوت، فإن هذا التمييز يخلق إشكالا في صيغة اسم الفاعل نفسها عندما تتوزع فيها صرفتي الحدثية والوصف بين عنصرين اثنين؛ أحدهما قبلي والآخر بعدي، وهو ما أشار إليه الجرجاني بقوله: "وتقول مررت برجل ضاربٍ غلامُه زيدا، فترفع الغلامَ وتتصب زيدا. فالضرب للغلام واسم الفاعل صفة الرجل لأنه إذا كان الفاعل من سببه كان بمنزلة أن يكون الفعل له"⁶⁶.

إن ما يمكن استخلاصه من كلام الجرجاني هو أن صرفتي "الوصف والحدث" المرتبطتين باسم الفاعل "ضارب"، صرفتان تتوزعان بين عنصرين اثنين؛ الرجل والغلام، بعدما كانتا مدمجتين في اسم الفاعل. ولعلم فإن اسم الفاعل المتعدي يمنح صرفتي الوصف والحدث لعنصر واحد قبله، وهذا من الأمور المعروفة في معطيات العربية، كما هو مبين في (51):

(51) التقنيُّ مُكَبِّرُ القفلِ

⁶⁵ أنظر الفصل الأول من هذا البحث، مبحث التداخل الصرفي الصوتي بين اسم الفاعل والصفة.

⁶⁶ الجرجاني، عبد القاهر (م، س)، المجلد الأول، ص. 509.

فاسم الفاعل "مُكْسِر" منح كلتا صرفتيه؛ "حدث التكسير" و"الوصف" معا للتقني. وإذا سلمنا أن اسم الفاعل يرد في سياقات تركيبية ترتبط بالتعدية واللزوم⁶⁷، وتسمح له بتوزيع صرفه، بأن يمنح صرفة الصفة لما قبله، ويخص ما بعده بالحدثية، فإلى أي حد يمكن القول إن الفعل المضارع يتمتع بهذه الخاصية التي تسم اسم الفاعل؟

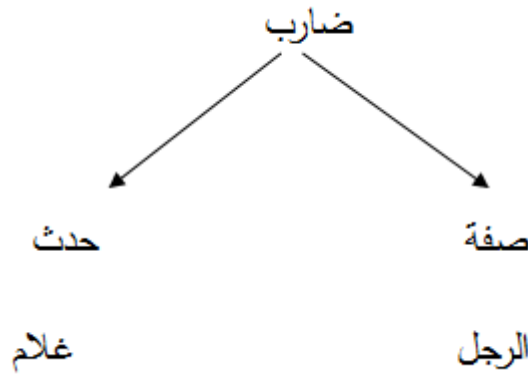
لتفسير هذه القضية نورد الأمثلة الآتية:

(52) أ. مررت برجلٍ ضاربٍ غلامه زيدا

ب. مررت برجلٍ يضربُ غلامه زيدا

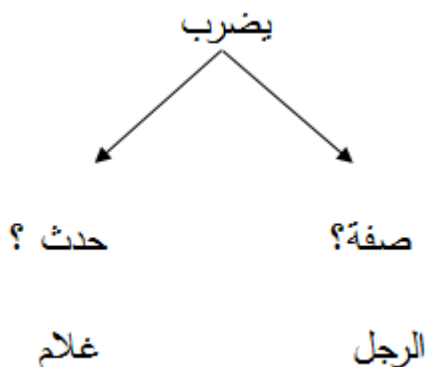
ويمكن تمثيل توزيع اسم الفاعل لصرفتي "الوصف" و"الحدث"، في (52 أ)، وتوزيع الفعل المضارع لصرفتيه باعتماد الشكلين في (53):

(53) أ.



⁶⁷ خاصة توزيع صرفتي اسم الفاعل بين عنصرين اثنين لا ترتبط فقط باسم الفاعل المتعدي، ولكنها ترتبط كذلك باسم الفاعل اللازم، ومن ذلك: "العدو منهزم جيشه"، فالوصف للعدو والانهزام للجيش.

ب.



لمعالجة إمكان توزيع الفعل المضارع لصرفتي الصفة والحدث على عنصرين اثنين في (52 ب)؛ الوصف للرجل، والضرب للغلام، عدت إلى ما عرف عند النحاة بالجمل التي لها محل من الإعراب، فوجدت أنهم لا يقرون المحل الإعرابي للجملة إلا إذا صح تأويلها بمفرد وهو ما يؤكد قباوة بقوله: "إن الجملة لا يكون لها محل من الإعراب إلا إذا وقعت في موقع المفرد، وحلت محله، وقدرت به"⁶⁸. وفي سياق حديث قباوة عن المفرد الذي تحل الجملة محله، يذكر أن الجملة تقدر "باسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة من المشتقات، إذا وقعت موقع واحد منها في الكلام، فمن الأول قوله تعالى: (وجاءوا أباهم عشاء يبكون)، تقول فيه "يبكون" باسم الفاعل باكين"⁶⁹. وما يمكن استنتاجه من الملفوظات النحوية؛ "وقعت في موقع المفرد"، و"المفرد الذي تحل محله الجملة"، و"وقعت موقع واحد منها" وتقول فيه بيبكون باسم الفاعل باكين"، هو أن الفعل لا يرقى ليؤدي معنى الوصف، كما يؤديه اسم الفاعل منزوع الحدث من دون تركيب، وأن الفعل المضارع لا يمكن له أن ينفصل عن الحدث كما ينفصل عنه اسم الفاعل. لذا، فإن المعهود النحوي عندما يتناول الوصف لغير

⁶⁸ قباوة، فخر الدين (إعراب الجمل وأشباه الجمل)، ص. 135.

⁶⁹ (م، ن)، ص. 132.

الصفة المفردة، لا يربط الوصف بالفعل وإنما يربطه بالجملة فيقولون: "الجمل الصفات بعد النكرات نعوت، وبعد المعارف أحوال".⁷⁰

وعلى هذا، فإن الوصف في الفعل المضارع خاصة تركيبية اقتضائية تتوزع على عناصر الجملة الأساس، بينما الوصف في اسم الفاعل خاصة دلالية صرفية معجمية. وعلى هذا، "فنحن نستعمل اسم الفاعل للدلالة على الحدث أحيانا، وأحيانا نقصد به الدلالة على الاسم، وذلك كالحارس والكاتب والسائق، فقد يراد بالحارس صفته. وقد يقصد به شخصه وكذلك الكاتب والسائق"⁷¹. وأحسب أن هذه الخاصية لا يتسم بها الفعل المضارع، وهو لا يصلح وصفا إلا إذا تأول بمفرد.

هذا الأمر يمكن توضيحه من خلال الأمثلة (54):

(54) أ. جاء الحارسُ

ب. جاء الذي يحرسُ

إنه مهما اعتبرنا الجملة (54 أ) بنية سطحية لما يمكن اعتباره بنية عميقة في الجملة (54 ب) إلا أن السمات التركيبية والدلالية لمقولتي "الحارس" و"يحرس" تختلفان. ف"الحارس" صفة منزوعة الحدث، و"يحرس" لا يمكن لها أن تنفلت عن الحدث، فالمتكلم حتما يضم المفعول الذي ينتقل إليه حدث الحراسة، والسامع يعلم محور الحراسة، بحيث إن الجملة " (54ب) تقول بالضرورة إلى:

(55) جاء الذي يحرس (شيئا ما)

بخلاف (54 أ) التي ليس بالضرورة أن يؤول فيها الوصف في "الحارس" إلى الحدث. وأحسب أن هذا ما يشير إليه تشومسكي حين ربط بين فهم الجملة ومعرفة

⁷⁰ الأندلسي، شهاب الدين (الحدود في علم النحو)، ص. 112.

⁷¹ السامرائي، فاضل (معاني النحو)، ج، 2، ص، 284.

الجملة النواة إذ يقول: "فمن أجل أن نفهم جملة ما، من الضروري أن نعرف جمل النواة التي اشتقت منها هذه الجملة، وبعبارة أدق علينا أن نعرف خيوط الانتهاء التي تعتمد عليها جمل النواة هذه، وبنية العبارة لكل من هذه المكونات الأولية."⁷²

إن هذه الخاصية التي يتمتع بها اسم الفاعل، والمتجلية في إمكان انفراده بالصفة من دون الحدث هي التي أغرت بعض الباحثين في اللسانيات إلى تصنيف أسماء الفاعل ومشتقات أخرى في طبقة النعوت، وهو ما ذهب إليه ميشال زكرياء بتفسيره: "حسبنا أن نلاحظ أن في الأمثلة السابقة يجمع بين "المورفيمات"⁷³ التي ترد على هذه الصيغ، نفس السلوك النحوي. مما يخولنا اعتبارها، بالرغم من تنوع صيغها، منتمية إلى فئة نحوية واحدة. نشير إلى هذه الفئة بكلمة نعت"⁷⁴. وإن وجدنا من اللسانيين من وقف موقفا معارضا من عد اسم الفاعل من النعوت، فيعترضون بأن "النعوت غير الوصف، إذ الوصف في مصطلحات النحاة يطلق على المشتقات: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، كما أنا لا نعلم أحدا من النحاة ذهب إلى أن النعت يشتق منه، فأصل المشتقات الفعل أو المصدر على خلاف ذلك"⁷⁵. والذي يهمننا في هذا المقام، ليس أن نميز بين النعت والوصف، ولكن أن نبين أن اسم الفاعل يرتبط بالوصف ارتباطا وثيقا، وقد يضاف إليه الحدث، بخلاف الفعل المضارع الذي لا ينفلت عن الحدث قطعا، وأن الوصف يرتبط بجملته التي يصح أن تؤول تركيبيا بمفرد.

⁷² نعم، تشومسكي (البنى النحوية)، ص، 123.

⁷³ يقصد ميشال زكريا في هذا السياق بالمورفيمات المشتقات في اللغة العربية "الصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم الفاعل واسم المفعول (ينظر ميشال، زكرياء (الأسنوية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة)، ص. 98.

⁷⁴ ميشال، زكرياء (الأسنوية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة)، ص. 98.

⁷⁵ السيد، عبد الحميد (دراسات في اللسانيات العربية)، ص 85.

3.1.2. اسم الفاعل؛ سمته الإعرابية، ووسمه الإعرابي بين المعجم

والتركيب

نبين بداية أن المقصود بالسمة الإعرابية سمة الرفع التي ترتبط بمقولتي اسم الفاعل والفعل المضارع في المعجم؛ بينما المقصود بالوسم الإعرابي، تلك السمات التي تكون مخبوءة في المقولة العاملة لتفرغها في المقولات التي تسابقها في التركيب⁷⁶. ومن القضايا التي تطرح في هذا المقام، أن الفعل المضارع في المعجم يحمل سمة الرفع لأنه، بحسب تفسير النحاة، غير مسبوق بأحد النواصب أو الجوازم، إذ "ذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم"⁷⁷. بمعنى أن التوجه العام لرفع المضارع هو رفعٌ تركيبى بالأساس، فما موقع اسم الفاعل من سمة الرفع التي نجدها قيمة إعرابية لصيقة به في المعجم؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الفعل في المعجم يرد موسوما بصرفه النحوية من قبيل اللزوم كما في المدخل المعجمي: "حَرَسَ يَحْرُسُ، ويَحْتَرِسُ أي: يَحْتَرِزُ: فعل لازم. والأحرَسُ هو الأصمُّ من البُنيان"⁷⁸. والوسم بالتعدية كما في المدخل المعجمي "يَعْتُ: مُتَعَدٍ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ: لِأَنَّ الْمُضَاعَفَ إِذَا جَاءَ يَفْعَلُ، فَهُوَ مُتَعَدٍ"⁷⁹.

نبدأ أولاً بما يتعلق بسمة الرفع المرتبطة باسم الفاعل في المعجم لنرصد ملامح من هذه التفسيرات التي قدمت من قبل النحاة القدماء، قبل أن ننظر في التفسير المعجمي لهذه السمة. عندما تتبعت كلام النحاة في هذا الشأن وجدت أن الرفع في الاسم رفع تركيبى، ومن ذلك ما ذهب إليه سيبويه بقوله: "واعلم أن الاسم أول أحواله

⁷⁶ أنظر الفصل الثاني من هذه الدراسة "اسم الفاعل والشبكة الموضوعية".

⁷⁷ الأنباري، أبو البركات (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين)، ج. 2، ص. 448.

⁷⁸ الخليل، الفراهيدي (كتاب العين)، ج. 3، ص. 137.

⁷⁹ الأزهري، بن أحمد (تهذيب اللغة)، ج. 8، ص. 13.

الابتداء⁸⁰. وكما هو معلوم فالابتداء تركيبى نظرا للعلاقة الإسنادية التي تجمع المبتدأ بالخبر. وينحو الأستربادي المنحى نفسه، في ما نقله عنه السامرائي، فيعد "الرفع علم العمدة، والنصب علم الفضلة، والجر علم الإضافة"⁸¹. ولا يمكن الحديث عن العمدة والفضلة والإضافة إلا باستحضار المعطى التركيبى، بل إن "الفراهيدي" من علماء اللغة الأوائل الذين فصلوا القول في أمر المرفوعات حتى جعلها أحدا وعشرين وجها. واستعماله ملفوظ الوجه عوضا عن النوع مما يدل أن هذه المرفوعات تتوزعها حالات عدة، ولا يتأتى لها ذلك إلا إن هي وردت في تراكيب لغوية مختلفة، يقول: "والرفع أحد وعشرون وجها؛ الفاعل وما لم يذكر فاعله، والمبتدأ وخبره واسم كان وأخواتها، وخبر إن وما بعد مذ، والنداء المفرد وخبر الصفة وفقدان الناصب، والحمل على الموضع، والبينة على الحكاية، والتحقيق وخبر الذي ومن وحتى، وإذا كان الفعل واقعا، والقسم والصرف، والفعل والمستأنف وشكل النفي والرفع بهل وأخواتها"⁸².

والمتتبع لتفسير الفراهيدي لأوجه هذه المرفوعات يجد أن الرفع يتم في المستوى التركيبى التام، ومن هذا المنظور، فإن ما شاع من كون الرفع في الأسماء أصل، والنصب والجر يكون بالعامل، يحتاج إلى مراجعة، إذ الرفع في الأسماء يرد كذلك إلى العوامل، فعندما يقرأ المتعلم متهجيا اسما من قبيل: ساحة بالرفع، فإن الأصل في التركيب هو: هذه ساحة بالرفع على الخبرية.

في مقابل مذهب القدماء هذا، نجد رأيا مخالفا يتمثل في ما ذهب إليه الرحالي في أن السمات الإعرابية غير المجردة طبعا ليست سمات ملازمة للاسم في المعجم: "ولذلك لا نحتاج إلى إدراجها بوصفها سمة فرادية في المدخل المعجمي للاسم، لأن الاسم يملكها بحكم انتمائه إلى مقولة الاسم، كما تنتبأ بذلك مبادئ النحو، ومنها

⁸⁰سيبويه، أبو البشر (م، س)، ج.1، ص. 23.

⁸¹السامرائي، فاضل (معاني النحو)، ج.1، ص. 26.

⁸² الفراهيدي، الخليل بن أحمد (الجمل في النحو)، ص.143.

مبدأ المصفاة الإعرابية. ولا شيء في المعجم يقول لنا إنه يجب أن يكون الاسم مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.⁸³

ومعنى ذلك أن الأصل في الاسم هو الرفع بينما النصب والجر يكون بالعامل، ثم إن المعجم لا يمكن له أن يتنبأ بالعامل في رفع الأسماء بمعنى أن السمة الإعرابية الملازمة للاسم لا يمكن تفسيرها تركيبياً، وهذا نوع من الفصل بطريقة ضمنية بين المعجم والتركيب.

وعندما نقابل بين كلام النحاة في هذا الشأن وما ذهب "الرحالي" نستنتج أن:

- مذهب جمهور النحاة يميلون إلى أن الرفع في اسم الفاعل رفع تركيبى، وهو يشترك في ذلك مع الفعل المضارع الذي يرفع لتجرده من النواصب والجوازم، والتجرد يقع طبعاً على مستوى التركيب.

- الرحالي يعتبر الرفع في اسم الفاعل رفعاً معجمياً، مادام اسم الفاعل يرد في المعجم مجرداً من العوامل التي من شأنها أن ترفعه أو تنصبه أو تجره، مما يجعل اسم الفاعل من منظور الرحالي هنا من الأسماء الخالصة.

وعندما ننقل إلى ما يتعلق بالوسم الإعرابي المخبوء في المقولة، تلك التي يمنحها رأس المركب للعناصر التي يشرف عليها نطرح تساؤلاً يتعلق بمدى اعتبار اسم الفاعل من المقولات التي تختزن سمة الرفع أو النصب قبل أن ترد في تركيب محدد كتلك التي يختزنها الفاعل؟ وهل يعترف المعجم بهذه السمات في المداخل التي ترد فيها هذه الصيغة، كما يعترف للفعل بذلك؟ ومنه: طَسَمَ الشَّيْءُ يَطْسِمُ طُسُومًا: انْطَمَسَ، وَطَسَمْتُهُ، لِازِمٍ مُتَعَدٍّ⁸⁴.

⁸³ الرحالي، محمد (2003)، ص. 24.

⁸⁴ الفيروز آبادي، مجد الدين (القاموس المحيط)، ص. 1133.

يقدم الرحالي تصورا له في هذا الشأن فيعتبر السمات الفعلية الإعرابية من القيم اللصيقة بالفعل بعكس السمات الإعرابية الاسمية فيقول: "تتميز السمات الإعرابية الفعلية بكونها سمات صورية ملازمة، وذلك خلافا للسمات الإعرابية الاسمية. فالفعل كتب، مثلا، يملك في المعجم السمة الفردية الملازمة (+نصب)؛ أي إنه يملك القدرة على إسناد إعراب النصب، في حين أن الفعل جاء يملك السمة (- نصب) ويجب تخصيص مدخل الفعل المعجمي بهذه السمات لأنه لا يمكن اشتقاقها من مبادئ نحوية مستقلة."⁸⁵

والمنحى الذي سلكه الرحالي يتعلق ليس فقط باسم الفاعل، ولكن بكل المشتقات العاملة؛ المصدر واسم المفعول والصفة المشبهة، إذ لا يمكن إنكار السمات الإعرابية التي تتضمنها هذه المشتقات، وهو الأمر الذي أورده ابن منظور في المدخل المعجمي: "الصاحب: المعاشر؛ لا يتعدى تعدي الفعل، أعني أنك لا تقول: زيدٌ صاحبٌ عمرا لأنهم استعملوه استعمال الأسماء، نحو غلام زيد، ولو استعملوه استعمال الصفة لقالوا: زيدٌ صاحبٌ عمرا [...] كما تقول زيد ضاربٌ عمرا"⁸⁶. فبالرغم من أن "صاحب" ليست من صيغ اسم الفاعل، وبما أنها جاءت على وزنها فقد يقع الالتباس، مما حدا بصاحب اللسان إلى التوسل بالمستوى التركيبي لبيان الخاصية المعجمية لـ "صاحب"، التي تختلف عن اسم الفاعل. مما يؤكد أن ما ذهب إليه الرحالي بكون السمات الإعرابية للفعل هي صفات ملازمة له ينسحب كذلك على اسم الفاعل.

وفي إطار التعزيز، فإن السمات الإعرابية في اسم المفعول كذلك يمكن أن نتبين بعضها من ملامحها في هذا المدخل المعجمي: "رجل منفوخٌ وأنفخان وإنفخان والأنثى

⁸⁵ الرحالي، محمد (م، س)، ص. 25.

⁸⁶ ابن منظور، جمال الدين (لسان العرب)، ج. 1، ص. 519.

أنفخانة وإنفخانة نفخهما السِّمْنُ⁸⁷. فاسم المفعول من الفعل "نفخ" المتعدي إلى مفعول واحد، ومنفوخ ترتبط دلالياً بالفعل "نُفِخَ"؛ المبنى لما لم يسم فاعله. فهذه السمة ترتبط باسم المفعول في المعجم وهو ما عبر عنه ابن منظور: "رجل منفوخ...نفخهما السِّمْنُ" ويمكن إعادة إنتاج السمات الإعرابية؛ بل حتى الدلالية مرورا باسم الفاعل إلى اسم المفعول كما في (56):

(56) أ. السمنُ نافخُ الرجلِ

ب. الرجلُ منفوخٌ بطنُهُ

ومن هنا، فإن المدخل المعجمي لاسم الفاعل "نافخ" من خلال (56أ) يحمل السمتين الإعرابيتين (+ رفع) (+نصب)، والسمتين الدلالتين (منفذ ، ضحية) بينما اسم المفعول في (56ب) "منفوخ" يحمل السمة الإعرابية (+رفع) (- نصب) و يحمل السمتين الدلالتين (+منفذ) (+ضحية). وعلى هذا الأساس فإنه لا يمكن استثناء اسم الفاعل من السمات التركيبية إلى جانب الدلالية التي يجب أن يربط بها في المعجم بناء على ما يمكن أن يفرزه في إطار التركيب، كما هو الشأن بالنسبة إلى مقولة الفعل.

ولقد وسع اللغوي الأمريكي "فريز Frise" من السمات المعجمية. فمما ينبغي أن يتضمنه المعجم، بالإضافة إلى الوظائف الدلالية لأبد من الاهتمام بالوظائف النحوية للأدوات اللغوية، وعلى هذا فالمعجم لا يجوز أن يقتصر على المعنى المعجمي وحده، "بل عليه أن يسجل دلالة الأدوات، وأن يبين الوظائف النحوية للكلمات، فالأفعال منها اللازم والمتعدي، وهناك أفعال تلزم البناء للمجهول، ومن الأسماء ما يستخدم للمذكر

⁸⁷ (م، ن)، ج. 3، ص. 64

فقط، ومنها ما يكون للمؤنث فقط، ومنها ما يصلح للثنتين معاً، وكل هذه الوظائف هذه الوظائف لها مكانتها ودلالاتها في المعجم داخل كل مادة⁸⁸.

2.2. التعدية واللزوم والمعيار الصرفي في اسم الفاعل

1.2.2. سوابق التعدية وأواسطها في اسم الفاعل

نشير بداية أن الذي نروم معالجته في هذا المبحث الخاص بالتعددية واللزوم في علاقتهما بالمستوى الصرفي، هو الآليات الصرفية التي يعتمد عليها اسم الفاعل للانتقال من صيغة لازمة إلى صيغة متعدية، أو من صيغة متعدية إلى صيغة لازمة. فإذا كان القدماء يتحدثون في العديد من الأبواب عن دلالة حروف الزيادة في صيغ الأفعال، فإن السؤال المطروح هو كيف تسهم هذه السوابق والأواسط في نقل اسم الفاعل من التعدية إلى اللزوم أو العكس؟ سواء تعلق الأمر باسم الفاعل المرتبط بالفعل الثلاثي، أو بغير الثلاثي، وهل هناك تعالق حقا بين اسم الفاعل في تعديته ولزومه وبين ما يمكن تسميته بحروف الزيادة؟ ثم ما هي الحدود التي يجري فيها اسم الفاعل الفعل في تأثر سمي التعدية واللزوم فيه بحروف الزيادة؟

نؤكد أولاً أن من الباحثين من يتحفظ عن اعتماد الجانب الصرفي معياراً في تصنيف الأفعال إلى متعدية ولازمة، فيعتبرون "المعيار الصيغي عاجزاً وحده عن التنبؤ بعدد المحلات التي يتحكم فيها الفعل"⁸⁹. إلا أنه لا يمكن إغفال القدرة التمييزية للمعيار الصرفي، ليس فقط في مسألة التعدية واللزوم، بل في العديد من القضايا النحوية، حتى

⁸⁸ خليل، حلمي (الكلمة، دراسة لغوية معجمية)، ص. 104.

⁸⁹ العماري، عبد العزيز (الجملة العربية، دراسة لسانية)، ص. 99.

أضحى التعالق بين المستوى النحوي والمستوى الصرفي قائماً لا يمكن إنكاره في التحولات اللغوية⁹⁰.

ولهذا، فإنني سأشتغل في هذا الجانب على ثلاث صيغ ينتقل فيها الفعل من اللزوم إلى التعدية، وهي صيغ " أفعل " و "فَعَلَ" و "استفعل"، بحيث يؤكد الفاسي الفهري أننا "نحتاج إلى التفريق بين الصرفيات الثابتة التي لا يغيرها الصرف، والصرفيات المجردة، صرفية مثل "است" في استدرک و "مستدرک" و "استدرک" يمكن اعتبارها صرفية ثابتة"⁹¹، مما يسمح بهذا النوع من التحليلات. ونبدأ أولاً بتحليل عينة من الأفعال اللازمة بالأصالة في علاقتها بما يتولد من بنياتها المزيدة من أسماء فاعل:

(57) أ. صَلَحَ الْفَتَى

ب. الْفَتَى صَالِح

ج. الرَّجُلُ صَالِحٌ ابْنُهُ

يتضح أن الفعل "صَلَحَ" في (57 أ) فعل لازم بالأصالة، ولهذا لا يمكن اعتبار صيغة "صالح" في (57 ب) اسم فاعل، فهي تمثل للصفة المشبهة باصطلاح النحاة، وكذلك صالح في (57 ج)، بالرغم من أنها رفعت فاعلاً بعدها على غرار اسم الفاعل، وبالرغم من أنها جاءت على وزن "فاعل". ومرد ذلك إلى أن الفعل "صَلَحَ" فعل سكوني

⁹⁰ على سبيل التمثيل نجد النحاة يقصون المعيار الصرفي في تحديدهم لشروط صياغة اسم التفضيل من الفعل صياغة مباشرة؛ أي على وزن أفعل، فيحددون شروطاً لهذه الصياغة، وهي أن يكون الفعل ثلاثياً، مثبتاً، متصرفاً تاماً، مبنياً للمعلوم، قابلاً للتفاضل، وأن لا يدل على عيب أو لون. ونجد أن كماً غير يسير من الأفعال التي تقبل صياغة اسم التفضيل على وزن "أفعل" تأتي على وزن فَعَلَ، ومن ذلك: بيض وفضل وكثر ورحب وظرف وعذب وسمن وشرف... والأمثلة في ذلك كثيرة، وهذا معيار صرفي طبعاً، ومع ذلك فهم لا يقيمون لهذا المعيار شأواً في سياق شروط الصياغة.

⁹¹ الفاسي، الفهري (2018)، ص، 98

نظير "حسن" و"كرم". فهي أفعال لا تصلح لصياغة اسم الفاعل، بخلاف الأفعال الحركية.⁹² ولما كان الفعل "صلح" فعلا لازما مجردا سكونيا، فإن سمات التجرد واللزوم والسكون حجت إمكان صياغة اسم الفاعل، واسم الفاعل هذا يظل قيمة دلالية مخبوءة في الجذر (ص، ل، ح)، ولا يظهر إلا مع نوع خاص من حروف الزيادة، فتنتقل الأدوار التي يؤديها الفعل إلى اسم الفاعل كما هو مبين في (58):

(58) أ. صلح الحكيم الأفراد

ب. الحكيم مُصلح الأفراد

ج. أضلح الأب ابنه

د. الأب مُصلح الابن

هـ. استصلح الفلاح الأرض

و. الفلاح مستصلح الأرض

إن ما يمكن تسجيله من خلال (58 أ)، هو أن الفعل "صلح" عندما تكررت عينه تكرارا جزئيا⁹³، أمكن صياغة اسم الفاعل، واسم الفاعل يناظر الفعل في التعدية كما هو مبين في (58 ب)، وهو ما يسميه الفهري "بالتعدية بالنقل"⁹⁴. كما نسجل أن هناك نوعا من التقابل على مستوى موضع الزائدة الصرفية مع الاختلاف في حركتها، وهو نسق طبيعي للبناء الصرفي في اسم الفاعل في ارتباطه بالأفعال غير الثلاثية.

⁹² يعتمد الفاسي الفهري مجموعة من الروائر التركيبية والدلالية لنقد مقولة الحدوث والثبوت التي يعتمدها القدماء للتمييز بين اسم الفاعل والصفة، في مقابل الحركة والسكون التي يتبناها الدرس اللساني الحديث (أنظر الفاسي الفهري (2018)، ص. 165.

⁹³ يميز تورابي (2015) بين التكرار التام المتعلق ببعض أصوات الحكاية من مثل، "جعجع" و"تفق" و"عسعس"، وبين التكرار الجزئي ومنه تكرير عين الفعل الذي يعتبره دالا على الجمع؛ أي تكرير الحدث.

⁹⁴ الفاسي، الفهري (1986)، ص. 136.

وأحسب أن التعالق في الزيادة بين الفعل في (58 أ) واسم الفاعل في (58 ب) ينسحب على (58 ج) في مقابلتها ب(58 د)، وينسحب كذلك على (58 هـ) في مقابلتها ل(58 و)، وذلك على مستوى التقابلات الصرفية بين الأفعال وما تولد عنها من أسماء فاعل، فالزوائد في الأفعال تلحق بأسماء الفاعل، دون إغفال الإجراءات التحويلية الصرفية المرتبطة بحركات الصوامت، مما يولد نوعاً من القلب أو الحذف، ومن ذلك تخلي صيغة "مُسْتَصْلِح" في (58 و) عن همزة الوصل في بداية الماضي "استخلص" في (58 هـ)، كما يتخلى عنها المضارع "يستخلص، واستغناء صيغة "مُصْلِح" في (58 أ) عن ضمة ياء المضارعة، على أن همزة التعدية في "أصلح" تنقلب ضمة فوق لاصقة المضارعة في "يُصْلِحُ"، ودليلنا في ذلك أن البناء المجرد في "صَلَح" تظل لاصقة المضارعة فيه مفتوحة، "يُصْلِحُ"، وحيث إن النسق الصرفي لاسم الفاعل من غير الثلاثي عامة يطلب ميماً مضموماً فقد تم التخلي عن الضمة المحولة عن همزة التعدية، لأنه لا يمكن اجتماع حركتين قصيرتين على صامت واحد، وهو ما ولد صيغة "مُصْلِح" في (58 د). وكل هذه التحويلات ترتبط بخصائص المدخل المعجمي على أن "التعدية أو اللزوم يتم بزيادة دور دلالي أو طرحه من مجموعة من الأدوار التي تربط نحويًا في بنية معينة حسب طريقة التأليف والربط التي تمليها خصائص المدخل"⁹⁵

وحيث أعتبر الضمة فوق لاصقة ياء المضارعة في "يُصْلِحُ" محولة عن همزة التعدية، والياء لاصقة للمضارعة، والضمة فوق لاصقة الميم في "مُصْلِح" هي لاصقة صرفية، والميم للمضارعة، فإنه لا يمكن القول: إن لاصقة اسم الفاعل "مُ" في "مُصْلِح" لاصقة زمنية ترتبط بالحال أو الاستقبال، لأن اسم الفاعل "مُصْلِح" يأتي دالاً على الماضي، كما تبين (59):

⁹⁵ الفاسي، الفهري (1986)، ص. 136.

(59) المصلح الجماعة البارحة حكيم

إن دلالة الزمن في حدث "الإصلاح" تم توليدها معجمياً من خلال واسطة الزمن "البارحة"، والفعل المضارع هو الآخر يجري هذا المجرى. فبالرغم من اتصاله بلواصق الزمن (حروف المضارعة) إلا أنه يأتي في سياقات عديدة دالا على الماضي من خلال وسائط زمنية تلغي دور هذه اللواصق وهو ماتمثلة البنيات في (60):

(60 أ). يذهبُ التقني

ب. لم يذهب التقني

ج. سيذهب التقني

د.*لم يذهب التقني غدا

إذ إن الفعل المضارع " يذهب " في (60 أ) حافظت له لاصقته زمن الحاضر بالحاضر، وعندما أقحمت سين الاستقبال التي نعتبرها لاصقة معجمية وليست صرفية، في (60 ج) تحولت دلالة الزمن إلى الاستقبال. وعندما يقحم وسيط زمني من قبيل " لم" تصبح لاصقة المضارعة لاغية، لأن "لم" توجه الزمن، ولا أدل على ذلك من لحن (60د)، إذ لا يمكن الجمع فيه بين الماضي في "لم" وزمن المستقبل في "غدا". وهذا مما يدل على أن لواصق المضارعة في الفعل المضارع واسم الفاعل تبقى محدودة الفاعلية في دلالتها على الزمن، مع إقحام واسطات الزمن الدالة على الماضي أو المستقبل.

2.2.2. الجمع الصرفي في أسماء الفاعل والأفعال

إن الذي نقصده، هنا، بالجمع في أسماء الأفعال ليس ذلك الذي يدل على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيرات صرفية تتنوع بحسب قالب الصرفي للكلمة، ولكن المقصود هو تعدد الحدث وتكراره في الصيغة الواحدة، وتوزيعه على أكثر من موضوع بحسب منطق الانتقال من التعدية إلى اللزوم. وقد استلهمت هذا الأمر من دراسة لتورابي (2015) يؤكد فيها أن صيغة "فَعَّلَ" تحمل خاصية جمع الفعل، ويقدم لذلك أمثلة: "فَتَّحَ الرجلُ البابَ" فيُعَدُّ التضعيف في الفعل دالاً على تكرار الحدث، و"فَتَّحَ الرجلُ الأبوابَ"، فيعتبر التضعيف في الفعل يدل على تكرار الحدث وتوزيعه على عدة موضوعات⁹⁶.

قبل الانتقال بهذه المبادئ الصرفية والتركيبية والدلالية من الفعل إلى اختبارها في اسم الفاعل أقول إن التضعيف في صيغة "فَعَّلَ" بأحوالها الثلاثة؛ الماضي والمضارع والأمر يماثل التضعيف في صيغة اسم الفاعل على المستوى المقطعي، بخلاف التضعيف في المصدر الذي نجد فيه هذا التضعيف على شاكلة مقطع طويل مفتوح موحد، بينما التضعيف في الفعل واسم الفاعل موزع بين مقطعين اثنين، كما توضح الأشكال التمثيلية في (61):

taq	←	مقطع طويل مغلق	(61) أ. تَقَطَّعَ
tii	←	مقطع طويل مفتوح	
3un	←	مقطع طويل مغلق	
qat	←	مقطع طويل مغلق	ب. قَطَّعَ

⁹⁶ تورابي، عبد الرزاق (2015)، ص.177.

ta ← مقطع قصير مفتوح

3a ← مقطع قصير مفتوح

yu ← مقطع قصير مفتوح ج. يُقَطِّعُ

qat ← مقطع طويل مغلق

ti ← مقطع قصير مفتوح

3u ← مقطع قصير مفتوح

mu ← مقطع قصير مفتوح د. مُقَطِّعُ:

qat ← مقطع طويل مغلق

ti ← مقطع قصير مفتوح

3un ← مقطع طويل مغلق

فالتضعيف في المصدر "تقطيع" جاء محددًا في المقطع الطويل المفتوح كما هو مبين في (61 أ)، بينما التضعيف في الفعل واسم الفاعل، جاء موزعًا بين المقطع الطويل المغلق، والمقطع القصير المفتوح، وهو ما تبينه النماذج التمثيلية في (61 ب) و(61 ج) و(61 د).

ومن هنا، فإن اسم الفاعل والفعل يشتركان في التماثل المقطعي للتضعيف. يبقى الآن أن ننظر في طبيعة التناظر بين أسماء الفاعل والأفعال في تعبيرها على هذا النوع من الجموع؛ الحدث المتعدد، والموضوعات المتعددة، دون أن ننسى أن الجمع

الأصلي في أسماء الفاعل يتخذ أشكالا أخرى ليس كتلك التي يتخذها الفعل، كما عبر عن ذلك "تورابي"، وهو ما سنقاربه من خلال الأمثلة في (62):

(62) أ. المقاولُ هَادِمٌ المنزلَ

ب. المقاولُ مُهَدِّمٌ المنزلَ

ج. المقاولُ مهَدِّمٌ المنازلَ

نبين بداية أن هناك فرقا بين تكرير الحدث وبين شدته، إذ ليس بالضرورة أن كل فعل مضعف، وانتظم في تركيب ما سيدل حتما على تكرير الحدث، فاسم الفاعل في مُهَدِّمٌ في (62 ب) لا يدل على تكرير الحدث، وإنما يدل على شدته، وارتباط حدث "التهديم" بالتكرار والتوزيع على الموضوعات في (62 ج) يرتبط بالمفعول به "المنازل" الذي جاء جمعا. وهذا يعني أن اسم الفاعل "هادم" في (62 أ) يختلف عن "مُهَدِّمٌ" في (62 ب)، وعنه في (62 ج) ليس في التعدية؛ لأن الصيغتين معا متعديتان، وليس في تكرار الحدث، وتوزيعه عن الموضوعات، بل في السمة الدلالية الشدة، بحيث يمكن توليد جمل لأسماء فاعل من دون تضعيف، ونجدها متمتعة بما يمكن عده تكرار الحدث وتوزيعه، كما في (63):

(63) المقاولُ هَادِمٌ المنازلَ

فالحدث في اسم الفاعل "هادم" في (63 أ) مكرر وموزع على الموضوعات، وسمة التكرار والتوزيع اكتسبت من دلالة الجمع في المفعول (المنازل)، وليس من التضعيف في اسم الفاعل "مُهَدِّمٌ" في (62 ب)، الذي لا يمكن الحديث فيه عن تكرار الحدث عندما يكون مفعول الفعل مفردا، وأعتبر أن الاختلاف بين اسم الفاعل في (62 أ) و(62 ب) هو أن السمة الدلالية للحدث في اسم الفاعل في (62 أ) مصحوبة ب (- شدة) بينما السمة الدلالية لاسم الفاعل في (62 ب) مصحوبة ب (+شدة).

وأحسب أن هذا هو ما يشير إليه "غاليم" حين يؤكد أن "الأدوار المحورية في الإطار التأويلي - في مقابل التصور الدلالي - تستبطن أو (تشتق) انطلاقاً من العلاقات النحوية من جهة، ومن الخصائص الدلالية المتضمنة في المداخل المعجمية للوحدات من جهة أخرى"⁹⁷.

3.2.2. لواصلق المشاركة بين أسماء الفاعلين والأفعال

تخلق اللواصلق التي تفيد دلالة المشاركة في أسماء الفاعلين وفي الأفعال إشكالا في علاقتها باللزوم والتعدية، وهو ما يتضح من خلال (64):

(64) تَصَافَحَ الرَّجُلَانِ

نلاحظ أن الفاعل في (64) "هو فاعل متضمن لمفعول به، هذا التضمن يعكسه بنية صرفية تتمثل في علامة التثنية في "الرجلان"، وبنية دلالية تتمثل في ما يسميه النحاة بالمشاركة المفسرة صرفيا من خلال لاصقتي الزيادة في "تصافح"، وهذه المشاركة تدمج فاعلا ومفعولا به. ويصبح الحدث في "تصافح" تبادليا. مما فرض دمج الفاعل والمفعول به صرفيا في "الرجلان"، ورائز هذا التفسير هو أن جملة (65) تبقى ناقصة من حيث تركيبها ودلالاتها لأن موقع العنصر الذي يفترض فيه أن يكون مشاركا بقي فارغا:

(65) تصافح الرجلُ

ويتم ملء هذا الموقع الفارغ باعتماد مجموعة إجراءات قد تكون صرفية أو تركيبية أو تأويلية كما تمثل البنيات في (66):

(66) أ. تَصَافَحَ الرَّجُلُ مَعَ أَخِيهِ

ب. تَصَافَحَ الرَّجَالُ

ج. تصافحت القبيلةُ

⁹⁷ غاليم، محمد (1987)، ص.74.

ففي (66 أ) تم الاعتماد، في تحقيق العنصر المشارك الثاني، على تعدية الفعل بالواسطة "مع"، ليصبح "الأخ" بعد الوساطة مفعولا به دلاليا، بينما اعتمد في (66 ب) على إجراء صرفي تمثل في تحويل " الرجل " من المفرد إلى الجمع، والأمر نفسه في (64) فقد استندت المشاركة على المثني في "الرجلان"، وهو ما يسميه "تورابي" بالمجاعة في الموضوعات⁹⁸. أما في (66 ج)، فإن المشاركة تأويلية حينما تقول الجملة إلى (67):

(67) تصافح أهل القبيلة

إن هذه التحليلات الصرفية والتركيبية والدلالية التي ارتبطت بهذا النوع من الأفعال، وأخص صيغة "تفاعل" تخلق إشكالا على المستوى التفسيري للتعدية واللزم خاصة في الذي يتعلق بالنحو التعليمي⁹⁹. من هنا سنقوم باختبار لاصقة المشاركة في اسم الفاعل باعتبارها لاصقة تفيد اللزم تركيبيا، إذ إن فعلها لا ينصب مفعولا به، والتعدية هنا دلالية مرتبطة بالعنصر الثاني في المشاركة، ودلالة المشاركة تفيد أحد أمرين:

- الأول: إما أنها ترتبط بتعدد الفاعلين المشاركة في الحدث، وهذا يقود إلى إمكان عد الفعل الذي ارتبطت به جمعا على حد تفسير تورابي¹⁰⁰.
- الثاني: أن العنصر المشارك الثاني يمكن اعتباره مفعولا وقع عليه الحدث من غير نصب، وهو ما يسميه تشومسكي بالإعراب الملازم الذي "يقوم أساسا على العلاقة المحورية بين الواسم والموسوم، ويشترط دائما وجود هذه العلاقة،

⁹⁸ تورابي، عبد الرزاق (2015)، ص. 178.

⁹⁹ اصطلاحات النحاة قد تخلق التباسا على المستوى الوظيفي للتسمية؛ فتعريفهم للفاعل على أنه اسم مرفوع تقدمه فعل مبني للمعلوم، ويدل على الذي قام بالفعل، هو تعريف لا يتطابق مع جمل من قبيل "انفتح الباب". وهذا الإشكال ينسحب كذلك على المعاني المرتبطة بدلالة حروف الزيادة، فالمطابوة مثلا ترتبط عندهم بالأفعال اللازمة، والواقع اللغوي يفيد أن دلالتها ترتبط بالتعدية أو المفعولية، كما هو الأمر في جمل من قبيل: تعلق المعطف، وانكسر الزجاج.

¹⁰⁰ تورابي، عبد الرزاق (2015)، ص. 177.

كما أنه يسند في البنية العميقة؛ أما الإعراب البنيوي فمستقل عن هذه العلاقة ويسند في البنية السطحية.¹⁰¹ وبهذا تؤول الجملة (64) إلى الجملة (68) في إطار جعل الإعراب الملازم في البنية العميقة إعراباً بنيوياً في البنية السطحية: (68) صافح الرجل الرجل.

وذلك من دون فقد الفعل "صافح" في (68) لدلالة المشاركة طبعاً. بمعنى أن (64) هي بنية سطحية ل(68). ويمكن تفسير هذه التحويلات كما عرف عند التوليديين بالمكون التحويلي "الذي يقوم بنقل البنية العميقة إلى البنية السطحية، وتحتاج البنية السطحية إلى المكونين التأويليين: الصرفي-الفونولوجي، الذي يربط بين البنية السطحية والبنية العميقة وفق قواعد خاصة، والمكون الدلالي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية العميقة التي تحدد التفسير الدلالي للجملة".¹⁰²، وإذا كان الفهري يقر بوجود "قواعد صرفية تتوسط الانتقال من البنية السطحية إلى البنية الصوائية للكلمة"¹⁰³ فإن القواعد الصرفية نفسها تتوسط الانتقال من البنية السطحية إلى البناء التركيبي في البنية العميقة.

هذا التفسير ننقله إلى اسم الفاعل لنرصد العلاقات القائمة بين مقولة الفعل، ومقولة اسم الفاعل في هذا الشأن، لنتأمل الأمثلة في (69):

(69) أ. أمتسابقُ العداًء؟

ب. أمتسابقُ العداًء مع خصومه؟

ج. أمتسابقُ العداًء وخصومه؟

د. جاء المتسابقُ

¹⁰¹الرحالي، محمد (2003)، ص.25

¹⁰² السيد، عبد الحميد (دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية-التركيب النحوية والتداولية-علم النحو

وعلم المعاني)، ص.81

¹⁰³ الفاسي، الفهري (2018)، ص.41.

نسجل أولاً أن المواقع التي تحتلها زوائد الفعل في صيغة "تفاعل" هي نفسها التي تحتلها الزوائد في اسم الفاعل، وليس الأمر كذلك في كل الصيغ طبعاً، ونوضح هذه المواقع من خلال الشكل التمثيلي (70):

(70)



وهذا سيعطينا على الأقل من التحليل الصرفي لمواقع الزوائد، ولطرق تنزيلها في هذه الصيغة. إنه بالرغم من دلالة لواصق الزيادة في اسم الفاعل "متسابق" على المشاركة، إلا أن هذه اللاصقة لا تجعل الحدث نشيطاً في "مسابق"، كما ينشط في الفعل، وهو الأمر الذي لاحظته تورابي (2015) حين معالجته للواصق أفعال هذا النوع من أسماء الفاعل¹⁰⁴. فاعتبر أن الحدث ينشط في صيغة "فاعل" أكثر من صيغة "تفاعل" وعليه يثبت لحن (71):

(71) *أمسابقُ العداء؟

ونعتبر أن نشاط الحدث إن كان يختلف في الفعل من صيغة لأخرى فإننا نعتبره هنا يختلف في اسم الفاعل في الصيغة نفسها باختلاف التركيبين. إن اسم الفاعل في (69أ)، يستتضم مشاركا أو مشاركين في لاصقتي "التاء والألف"، أو مشاركين يظهران إما صرفياً كما في (69ب)، أو تركيبياً كما في (69ج) و (69د)، لكن اسم الفاعل في (69د) ليس بالضرورة أن يستتضم مشاركا، بالرغم من دلالة

¹⁰⁴ تورابي عبد الرزاق (م، س)، ص. 179.

اللاصقتين على المشاركة. ونعتبر أن هذا هو ما يميز بين اسم الفاعل الذي يجمع بين الصفة والحدث عن غيره، فدلالة المشاركة لم تنتقل إلى اسم الفاعل بالرغم من ارتباطه صرفيا بما يدل على المشاركة، وهو ما عبر عنه السامرائي حينما بين أننا "نستعمل اسم الفاعل للدلالة على الحدث أحيانا، وأحيانا نقصد به الدلالة على الاسم، وذلك كالحارس وال كاتب والسائق، فقد يراد بالحارس صفته. وقد يقصد به شخصه وكذلك الكاتب والسائق".¹⁰⁵ والأمر نفسه يؤكد الفهري حين يعتبر "أن اسم الفاعل يمكن أن لا يظهر مع أي فضلة على الإطلاق"¹⁰⁶.

ومن هنا يمكن القول إن اسم الفاعل من المقولات التي تعمل على تحييد صرفة الحدث وتبقى محتفظة بصرفة الوصف، فتغدو اللواصق الصرفية في هذا النوع من أسماء الفاعل صرفية الدلالة، بينما اللواصق في الأفعال تظل محتفظة بدلالاتها في ارتباطها بالتحويلات التركيبية.

4.2.2. سوابق "التلزم" بين اسم الفاعل والفعل

رأينا في ما مضى كيف أن همزة الزيادة تؤدي وظيفة تركيبية، إذ تنقل الفعل من التعدي إلى اللزوم. وقد رصدت التحويلات الصرفية التي تخضع لها هذه اللاصقة في الفعل الماضي والفعل المضارع واسم الفاعل. ولاصقة الهمزة لا تؤدي دائما إلى تعدي الفعل والزيادة في عدد موضوعاته، بل تنحو أحيانا منحى عكسيا حين تنقل الفعل من التعدي إلى اللزوم. وهو ما عبر عنه الفاسي الفهري (1986) بمصطلح "التلزم"، إذ "هناك تعدي أصلية وتعدي بالنقل، ولزوم أصلي ولزوم بالنقل، (أو تلزم detransitivisation). فقد يكون الفعل لازما ولكنه ينقل إلى التعدي بواسطة، (كخَرَج

¹⁰⁵ السامرائي، صالح (معاني النحو)، ج.2، ص. 284.

¹⁰⁶ الفاسي، الفهري (2018)، ص. 281.

وأخرج)، وقد يكون متعديا وينزع أحد أدواره أو يترك فيصير لازما¹⁰⁷. هذا الإجراء الذي تتسم به همزة "التلزم" في الفعل سننقله إلى اسم الفاعل لنرصد أوجه التعالق الصرفي والتركيبي بين المقولتين على مستوى هذه اللاصقة، وسنبين ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

(72) أ. قَبِلَ التَّاجِرُ السَّلْعَةَ

ب. أَقْبَلَ التَّاجِرُ

ج. أَقَابَلَ التَّاجِرُ السَّلْعَةَ

د. أَمَقَبَلَ التَّاجِرُ؟

فكما هو ملاحظ، فإن صيغة الفعل "قبل" في (72 أ)، باعتباره فعلا مجردا عن اللواصق، فقد جاء محتفظا بدوريه؛ الإعرابي والمتمثل في رفع الفاعل "التاجر" ونصب المفعول به "السلعة"، والدلالي المتمثل في منحه دور المستقبل للتاجر، ودور المحور "للسلعة". والأمر نفسه ينسحب على صيغة اسم الفاعل "قَابَلَ" في (72 ج)، إذ استنفذ دوريه الدلالي والتركيبي. إلا أن دخول "الهمزة" على البناء الصرفي للفعل "قبل" أدى إلى نزع الدور الإعرابي المتمثل في نصب المفعول به، والدور الدلالي المتعلق بمنح دور المحور، كما هو مبين في (72 ب)، وعلى أية حال، فإن الفعل واسم الفاعل يشتركان في هذه السمات التركيبية والدلالية الخاصة بتقليص الأدوار التي ترتبط بالمدخل المعجمي "أقبل"، بحيث إن "النقل إلى التعدية أو اللزوم يتم بزيادة دور دلالي أو طرحه من مجموعة من الأدوار التي تربط نحويا في بنية معينة حسب طريقة التأليف والربط التي تميل إليها خصائص المدخل"¹⁰⁸.

¹⁰⁷ الفاسي، الفهري (1986)، ص.136.

¹⁰⁸ الفاسي، الفهري (1986)، ص.136.

أما في ما يخص طبيعة المواقع التي تحتلها لاصقة الهمزة وطريقة ظهورها في كل من الفعل واسم الفاعل فإنها لا تختلف عما رأيناه بالنسبة إلى صيغتي "أصلح" و"مُصلح" في " (58 ج) و(58 د).

ونشير هنا، إلى أن التباين الحاصل بين "مُقْبِل" و"مُصلح" على مستوى الأدوار الإعرابية والدلالية يرتبط بالاختلاف في النواة الدلالية لكل صيغة، إذ إن المداخل المعجمية في "صالح" و"مصلح" و"مصلح" و"مستصلح"، كما وردت في(58)، ترتبط جذورها بنواة دلالية واحدة، وهذه الدلالة تظل لاصقة بكل الخروج الصيغية، بينما النواة الدلالية في الجذر "ق ب ل" هي نواة متحولة وخاصة عندما تدخل الهمزة؛ لاصقة "التلزم"، والاختلاف الدلالي في الصيغتين أثر في الوظيفة التركيبية والدلالية للهمزة في اسمي الفاعل: "مُصلح" و"مُقْبِل"؛ ، وفي الفعلين "أصلح" و"أقبل". مما يدل أن السيرورات الصرفية المطبقة على الأبنية تعبر عن معان مختلفة وتؤدي إلى ظهور تشجيرات متغيرة.¹⁰⁹ إن اسم الفاعل يوازي الفعل في أن طبيعة النواة الدلالية تصحبهما في الأحوال جميعها؛ في حال الارتباط بالواصق الصرفية أو من دونها. وهذه إحدى النقاط التي تطرح إشكالا حينما يتوسل بالدلالة لأجل تفسير البنيات التركيبية، وقد أكد تشومسكي هذه المسألة حين اعتبر أنه "ما في الدراسة اللغوية جانب عانى من الإرباك وهو بحاجة إلى التوضيح والصياغة الدقيقة أكثر من ذلك الذي يعالج مسائل الربط بين النحو والدلالة"¹¹⁰.

¹⁰⁹ تورابي، عبد الرزاق (م، س) ص174.

¹¹⁰ نعام، تشومسكي (البنى النحوية)، ص. 123.

خلاصة:

ناقشت في الفصل الرابع قضايا الرتبة والتعدية واللزوم في اسم الفاعل، إذ جعلتها من هذه القضايا مداخل لاختبار التعالقات الممكنة بين الفعل واسم الفاعل، وقد لاحظت عدم عناية النحاة بالرتبة في العناصر اللغوية التي يرأسها اسم الفاعل، كما أشرت في البداية إلى أهم القضايا المتعلقة برتبة عناصر الجملة الفعلية، لأنقل بعد ذلك إلى تحليل البنيات التركيبية التي تأتي فيها عناصر اسم الفاعل حرة على مستوى الرتبة، وهو ما أسميته بالرتبة الاختيارية، ثم تحليل البنيات التي تأتي فيها عناصر اسم الفاعل محافظة على رتبته، وهو ما أسميته بالرتبة الإجبارية لرفع اللبس، للإضمار الاتصالي، للقيود الدلالي. وفي سياق الرتبة دائماً فقد اختبرت رتبة عناصر اسم الفاعل في سياق شروط العمل؛ الاستفهام والنداء، وذلك في علاقتها برتبة عناصر الجملة الفعلية.

أما المبحث الخاص باللزوم والتعدية، فقد لاحظت من خلال الأبواب النحوية للتعدية واللزوم إهمال النحاة للمشتقات عامة، واسم الفاعل خاصة، وأن أغلب ما يتحدثون فيه هو عملها وشروط عملها، فنظرت في هذا المبحث إلى التعدية واللزوم باعتماد معيارين اثنين؛ المعيار الأول تركيبى، ناقشت في تعدية اسم الفاعل ولزومه في علاقته بثنائتي الحدث والصفة. والقوة والضعف، ثم انتقلت إلى السمة الإعرابية لاسم الفاعل، ووسمه الإعرابي وعلاقتها بالمعجم والتركيب. والمعيار الثاني صرفي، اعتمدت فيه على الدور الذي تؤديه الزوائد الصرفية في تعدية اسم الفاعل ولزومه، وقد ركزت في ذلك على السوابق والأواسط، وسوابق التلزم ولواصق المشاركة، ثم الطرق الصرفية التي يتحقق بها الجمع الصرفي في اسم الفاعل، كل ذلك من خلال المقارنة الصرفية في السياق التركيبى بين أسماء الفاعل والأفعال.

أما في ما يتعلق بما أسفرت عنه مباحث هذا الفصل من نتائج فيمكن إجمالها في ما يأتي:

نسجل أن هناك توازيا بين الفعل المضارع واسم الفاعل في تطابقهما مع المقولات التي يسمانها في الإعراب، وهذا التطابق يكون في الجنس والعدد في حال تغيير الرتبة؛ أي حينما يتقدم الفاعل على فاعله ومفعوله. كما أن هناك توافقا معجميا بين "أل" المتصلة ببداية اسم الفاعل، والموصولي "الذي" في بداية الفعل المضارع بالرغم من اختلافهما في السمات النحوية.

توازي بين اسم الفاعل في الصيغ المزيدة والفعل المضارع في أن فاعلهما معا يتقدم عليهما، وذلك حينما اعتباره متضمنا في لاصقة المضارعة بالنسبة إلى لفعل، وفي الميم المضمومة بالنسبة إلى اسم الفاعل.

اتفاق الفعل المضارع واسم الفاعل في أنهما معا يسمحان بوضع الفاعل والمفعول به في مواقع مختلفة مع المصدرية؛ همزة الاستفهام، واختلافهما في أن ورود الهمزة في بناء الفعل المضارع يرتبط بالقيود الدلالي، بينما ورودها في بنيات اسم الفاعل هو قيد تركيبى إجباري.

الانتقال بتركيب النداء من بنيته السطحية إلى بنيته العميقة كشف عن تكثيف "يا" النداء لمركب فعلي متضمنا لفاعل محوري. مما يشكل مانعا صارما لا يسمح بتغيير رتبة معمولات الفعل واسم الفاعل، بخلاف المرونة التي يتمتع بها المصدرية؛ همزة الاستفهام في تغيير هذه الرتبة.

_ اختلاف رتبة فاعل اسم الفاعل المنادى (مفعول فعل النداء) عن فاعل الفعل المضارع في السياق نفسه، فالأول لا يمكن توليده قبل اسم الفاعل، وليس هناك ما يدل عليه أصلا، والثاني نجده مولدا إجبارا قبل الفعل نظرا للخاصية المعجمية التي تميز "يا" إذ لا تقبل أن ترأس مركبا فعليا مباشرا.

الوقائع اللغوية تضع مذهب القدماء في تعليلهم الحكم على اسم الفاعل بالفرع محط جدال وتأمل، فاعتبار اسم الفاعل فرعا لأنه يعدى باللام وبدونه، والحكم على الفعل بالأصل لأنه يتعدى من دون هذه اللام قد يجر العديد من الأفعال إلى دائرة الفرعية، حين تعديتها بالواسطة. وأن سعيهم إلى وسم اسم الفاعل بالضعف بناء على تأويلات تركيبية في سياق تعديته هو الآخر يدعو إلى التأمل.

الاختلاف بين الفعل المضارع واسم الفاعل في أن الأول لا يسمح بإقحام "اللام" الجارة للمقولات التي يسمها محوريا بخلاف اسم الفاعل إذ تسمح تراكيبه بإقحام هذه "اللام" وهو مبدأ اختياري في تراكيب اسم الفاعل لإسقاط الإضافة بين العامل والمعمول، مما يدل على أن اسم الفاعل من مقولة حرة من هذه الناحية.

تعدي اسم الفاعل باللام من الموجهات الجهية التي تضطلع بها الأدوات النحوية، بمعنى أن اسم الفاعل تفرد عن الفعل في هذه الناحية، أي؛ في جعل لام التعديّة موجها جهيا يدل على الزيادة والتقوية والتخصيص، بمعنى أنها أكسبته غنى جهيا، كما تدل بعض الموجهات الصرفية في الفعل على الزيادة والتقوية والمبالغة كلاصقة التضعيف.

اعتبار اسم الفاعل من المقولات الحرة الصرف بخلاف الفعل، وذلك لإمكان انفراده بصرفه الصفة من دون الحدث أو الجمع بينهما، في حين أن الفعل مهما جاء في رأس جملة واصفة فإن صرفه الحدث تظل لصيقة به. وهذا من شأنه يضبط العلاقة بين اسم الفاعل والفعل على مستوى التصنيف المقولي.

تحديد اسم الفاعل لصرفه الحدث والإبقاء على صرفه الوصف يلغي الدلالة المتضمنة في الزوائد الصرفية (من قبيل التعديّة والمشاركة)، لتبقى صفرية الدلالة في أسماء الفاعل المنزوعة الحدث، بخلاف اللواحق في الأفعال التي تبقى مشدودة إلى دلالتها بحكم ارتباطها القوي بصرفه الحدث.

مشاركة اسم الفاعل للفعل في السمات الإعرابية التي تلازمهما في المعجم، وهذا مما ينسجم مع رأي النحاة حين عدوا الرفع في اسم الفاعل رفعا تركيبيا. وهو بذلك يشترك مع الفعل المضارع الذي يرفع في التركيب لتجرده من النواصب والجوارم، بخلاف الرأي الذي يدافع على أن الرفع فيه رفع معجمي بحجة وروده في المعجم مجردا من العوامل التي من شأنها أن ترفعه أو تنصبه أو تجره، خاصة وأن المعرفة المعجمية تقتضي الاهتمام بالمعلومات التركيبية والصرفية والدلالية للكلمة.

الفصل الخامس

الجهة في اسم الفاعل ومستوياتها اللغوية

تمهيد:

شكّلت الجهة في ارتباطها بالمقولات اللغوية قضية مهمة في العديد من الأبحاث اللسانية، فقد اختلفَ فيها وفي العلاقة التي تربطها بالزمن. كما اختلفَ في أشكالها وفي طرق تمثيلها، بل وفي المفاهيم والمصطلحات التي تعبر عنها. والمتأمل في ما كتب من أبحاث نظرية وتطبيقية حول الجهة، يلحظ أن أغلب ما أنتج في هذا الصدد يهتم بالجهة في علاقتها بالحدث في الفعل، أما الجهة في علاقتها بالمشنقات فإنها محدودة، ناهيك على أن ما يتم اعتماده في التطبيق يبقى أمثلة معزولة، أضف إلى ذلك الاختلافات القائمة بين اللسانيين في معنى الجهة، وفي طرق التعبير عنها، وفي الملفوظ اللساني الذي يعبر عن أوضاعها وعن نمط الأحداث، ناهيك عن الاختلاف في علاقتها بالزمن.

من هذا المنطلق سأعمل على دراسة اسم الفاعل دراسة جهية من خلال متون لغوية متباينة نوعاً وزمناً، وسأعمل على التوفيق بين اختلافات الدارسين مادامت الدراسة دراسة تطبيقية غير موهلة في التنظير، وما دام الهدف هو الكشف عن الأوضاع الجهية، وعن نمط الأحداث في مقولة اسم الفاعل، بل وفي متون لغوية محددة. معتمداً أعمال التوليديين ممن عنوا بالخصائص الجهية للأحداث من أمثال كاسباري (Caspari) وداوتي (Dowty) وولكر (Walker) وكومري (Comrie).

على هذا الأساس، فإنني سأفرد الحديث بداية عن أهم القضايا الجهية التي طرحت عند اللسانيين مبينا ما وقع بينهم من اختلافه زمني وجهي، ثم سأرصد بعض الملامح الجهية في الدرس اللغوي العربي، لأنقل إلى الإجراءات الجهية التطبيقية على اسم الفاعل من خلال أمثله في مقامات بديع الزمان الهمذاني، ورواية محاولة عيش لمحمد زفزاف، والعدد 6464، إذ سأختبر المتون اللغوية المرصودة لأجل دراسة أسماء

الفاعلين دراسة جبهة باعتماد المستويات اللغوية؛ المعجمية والنحوية والصرفية والسياقية، لأبين كيف تسهم هذه المستويات في إنتاج أوضاع جبهة خاصة، وأنماط تقود الحدث في اسم الفاعل إلى دلالات محددة، على أن أسماء الفاعلين المرصودة للتحليل الجهي من المتون الثلاثة ستدرج محاورها تحت المستويات اللغوية الجبهة.

1. قضايا جبهة وزمنية في الدرس اللساني وفي الدرس النحوي العربي

1.1. قضايا جبهة وزمنية في الدرس اللساني

من القضايا الجبهة التي عني بها الدرس اللساني قضية الجبهة والزمن، ففي سياق شرح داوتي dawty (1972) للوظيفة التي تؤديها الجبهة يبين أنه "بالاعتماد على الجبهة، نستطيع تمييز الفرق بين بداية الحالة (state) وامتدادها، وبين إنجاز الفعل (act) واستمرار مدته"¹. ومن خلال هذه الوظيفة يبدو أن الإشكال قائم في التمييز بين الجبهة والزمن، إذ يتضح هنا أن الزمن من المكونات الداخلية للجبهة، فهو السيرورة الزمنية التي تصحب الوضع الجهي للحدث، وما ذهب إليه داوتي نجد صدها يتردد عند كومري Comrie (1976)، فحين يعتبر "الجبهة هي الطرق المختلفة للنظر إلى التكوين الزمني الداخلي لوضع معين"²، فإنه يجعل الزمن قناة لتصريف الأوضاع الجبهة التي يعبر عنها حدث ما.

ويتحدث كيوم Guillaume (1992) عن علاقة الفعل بالزمن فيعتبر أن الزمن غير متأصل في الفعل، وإنما يعبر عن الزمن بالحالات التصريفية في علاقتها بالمساعد، "فالفعل مشى بمفرده لا يدل على أية حالة تدل على زمن متأصل فيه،

¹ Dowty, David. (1972)p.12.

² Comrie, Bernad. (1976).p.1.

والمساعد (l'auxiliaire) هو الذي يمنحه هذا الانتعاش في تعبيره عن وقت محدد، يتغير بتغير حالات تصريفه.³

ويبدو من خلال ما استجد من دراسات أن اللسانيين غير مجمعين على فكرة "كيوم"، إذ يشير بريس (Bres 2020) إلى أن التصور الزمني في الفعل يستمد من قبل المتلقي على أساس أن المعطى الزمني معطى يرتبط بالإدراك، إذ "يكفي التلطف بفعل من قبيل" مشى" لتستقر فكرة الزمن في الذهن، وهي فكرة ترتبط بالإدراك"⁴، بمعنى أن فكرة الزمن فكرة جاهزة، وليس بالضرورة الاعتماد فيها على اسم مساعد. ونجد من اللغويين من جعل الزمن في الفعل أحد وجهي التخصيص الجهي للفعل، "فالجهة aspect تخصيص لدلالة الفعل ونحوه، إما من حيث الزمن وإما من حيث الحدث"⁵ بمعنى أن الزمن في المقولة يمكن التعبير عنه تعبيراً جهياً، وكذلك شأن الحدث من حيث أوضاعه.

إنه من خلال هذه النماذج التي أوردتها بخصوص مذاهب اللسانيين في علاقة الجهة بالزمن يبدو أن الاختلاف واقع بشأن العلاقة القائمة بين هذين المكونين؛ المكون الجهي والمكون الزمني.

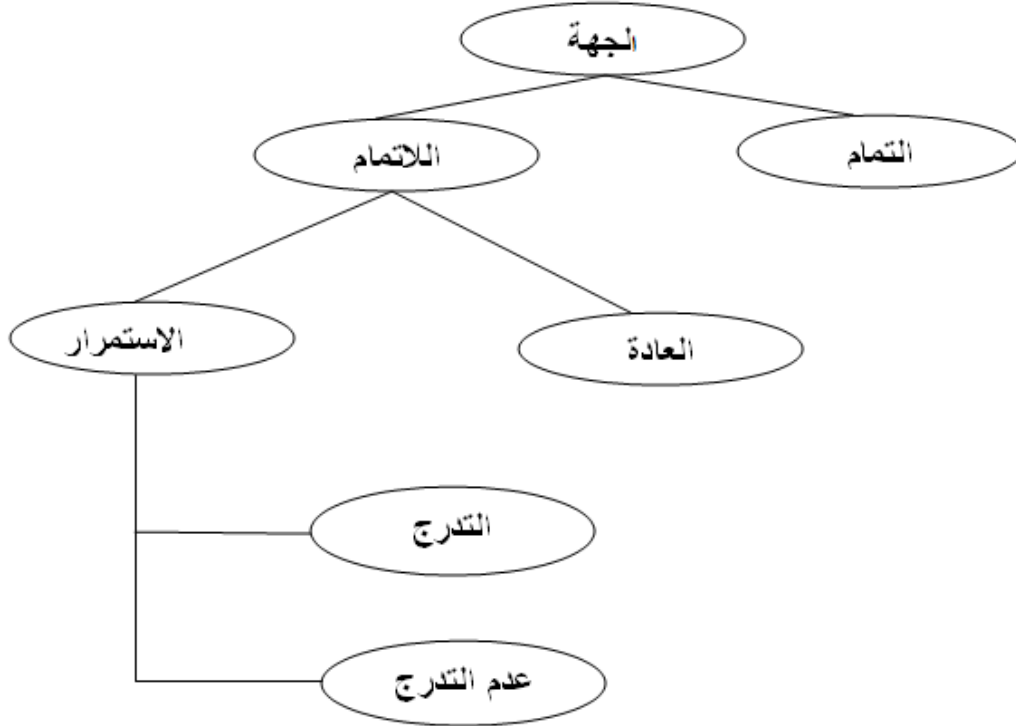
ومن القضايا المختلف فيها كذلك المصطلح أو الملفوظ الذي يعبر به عن جهة الحدث أو نمط الجهة، إذ يوظف "كومري" Comrie (1976) ملفوظات تعبر عن الأوضاع الجهية للحدث يمكن توضيحها من خلال الخطاطة في الشكل (1):

³ Guillaume (1992) p.24-25.

⁴ Jacques, Bres (Aspect grammatical et temps interne). p. 2

⁵ تمام، حسان (اللغة العربية مبناها ومعناها)، ص.257.

(1) خطاطة تبين أنواع الأنماط الجهية التي اعتمدها ("كومري 1976 Comrie)



ومما يلاحظ في هذا الشأن، أن اللسانين غير مجمعين - كما سنرى - على الملفوظ الجهي نفسه، وإن كانت بينهم تقاطعات على مستوى الاستعمال، ومن ذلك على سبيل التمثيل مصطلح التمام الذي نجده كذلك عند كل من "كاسباري ووايت"، والاختلاف قائم في طرق تعريفه. فهو عند "كومري" يعني النظر إلى الوضع باعتباره كلا موحداً، دون تمييز بين المراحل المختلفة المكونة للوضع⁶. أما عند "كاسباري" و"وايت"، فالتمام يندرج تحت أربعة أنواع: "حدث اكتمل في وقت ما من الماضي (الماضي البسيط، والماضي التاريخي)، وحدث اكتمل في لحظة التكلم ويبقى في حالة

⁶ Bernard, Comrie (Aspect : An introduction to verbal aspect and related problems).p.16.

اكتمال، وحدث ماض يمكن أن يقال عنه إنه يقع غالبا ويظل يقع، وحدث اكتمل في لحظة التكلم: بعثك هذا.⁷

وفي أثناء سعي "هنري فليش" إلى بناء لغوي جديد وفي سياق حديثه عن أشكال المدة التي تنبثق عن الحدث الكامن في الفعل، نجده يوظف ملفوظات مغايرة لما تبناه كل من "كومري وكاسباري"، وذلك للتعبير عما يمكن اعتباره أنماطا جبهة. فينص على أن "هناك ألقابا للأشكال المختلفة للمدة، يمكن تصورها بطرق كثيرة، فالحدث في استمراره أو في نقطة واحدة من اطراده، وهي نقطة ابتدائية أو انتهائية. والحدث قد وقع مرة واحدة فحسب، أو تكرر كثيرا، وهو ذو توقيت ونتيجة. ومن هنا تأتي تلك التسميات، أفعال مستمرة أو حينية، وأفعال تامة وأخرى ناقصة، وأفعال شروع، ومتكررة، وانتهائية، ومحصلة"⁸.

ف نجد فليش يوظف ملفوظات مغايرة من قبيل "الحينية، والتكرار، والمحصل، والنقص، والنقص قد يقابل اللاتمام عند كومري.

والمتمامل في التباين الاصطلاحي في هذا الشأن، يهتدي إلى أن الاختلاف ليس بتلك الحدة التي يروج لها في الكتابات اللسانية التنظيرية للجبهة، إذ يبدو أن ثمة تقاربا في الاصطلاحات المعبرة عن الجبهة، ويتضح أن الاصطلاحات التي تبدو مختلفة بين كومري وفليش هي في الحقيقة مرادفات في أغلبها. وأن الاختلاف قائم في طرق تعبير العناصر اللغوية عن الأوضاع الجبهة، وفي كيفية تحديد أنماطها، وفي تصنيف اللغات إلى لغات جبهة ولغات زمنية.

ويتجاوز الاختلاف بين علماء اللسانيات في الجبهة أمر الزمن والمصطلح إلى معنى الجبهة، وإلى معايير تصنيف اللغات إلى لغات جبهة ولغات زمنية، ونقدم لذلك

⁷ الزراعي، حسين (عن تداخل الجبهة والزمن والحدث في الدراسات اللسانية الحديثة)، ص.2.

⁸ هنري، فليش (العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد)، ص.183.

مثالا من خلال ما أورده الفهري يفند فيه آراء بعض اللسانين في الحكم بجهية اللغة العربية، إذ يبين أنه "من غريب الأشياء أن الصورة المنتشرة في الأدبيات الغربية التقليدية وبعض الأعمال التوليدية أن اللغة العربية لغة جهية، وليست لغة زمنية. وحينما نتفحص خصائص هذه اللغة نجد أن كل الروايز تدل على العكس"⁹.

وأشير في هذا المقام إلى أنني لست بصدد فرش نظري لكل ما يتعلق بالجهة، ولكنني أسعى فقط إلى ملامح من الإشكالات التي تفرزها الجهة في تعالقتها مع الزمن من ناحية، وإلى تداخل الملفوظات الجهية من ناحية أخرى، إذ سأضطر في الكثير من الأحيان لعدم الفصل بين الجهة والزمن في أثناء التحليل على أساس أن "الجهة (aspect) هي التي تمثل التنوعات الدلالية لهذه الثنائية،¹⁰ وذلك بتخصيص البنية الداخلية للحدث. وبامتزاج الزمن بالجهة، نتحصل على أنواع متعددة للزمن الواحد (تمام، عدم التمام، استمرار)¹¹.

2.1. قضايا جهية في الدرس النحوي العربي

يكاد يجمع اللسانيون على اختلاف مشاربهم على إهمال النحاة لموضوعة الزمن، بل هناك من يعتبر أن هذه القضية لم تكن ضمن انشغالهم إلا ما جاء منها عرضا، ومن ذلك ما جاء في أن عمل اسم الفاعل عندهم مشروط بدلالته على زمن الحال أو المستقبل، فكان الزمن نفسه وسيلة لغاية هي الأعمال، ويتبين ذلك في ما نقله السامرائي عن الزجاجي: "اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي كان مضافا إلى ما بعده وجرى مجرى سائر الأسماء في الإضافة"¹². والأمر نفسه يتردد عند ابن يعيش،

⁹ الفاسي، الفهري: (البنى الزمنية وأشكالها عن الماضي و الاكتمال و التدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية) ص24.

¹⁰ المقصود بالثنائية هنا هو ثنائية الزمن المتفرع إلى ماضي وغير ماضي.

¹¹ علوي، بلقاسم (مخصصات الفعل في اللغة العربية)، ص. 158.

¹² السامرائي، فاضل (معاني النحو)، ج3. ص. 171.

فيقول: "يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: "هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، ومكرمٌ خالدًا الساعة"؛ لأنه على لفظ المضارع إذ كان جاريًا عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، وهو في معناه، فلما اجتمع فيه ما ذكر؛ عمل عمله. فأما إذا كان بمعنى الماضي، فإنك لا تُعمله، إذ لا مضارعةً بينه وبين الماضي"¹³. إن القضية الأساس في هذا النص تتعلق بالعمل وليس بالزمن، وإن كان الملفوظ الزمني وارد من قبيل؛ الحال والاستقبال والماضي، إلا أن الزمن نفسه لا يمثل إلا جزءا يسيرا ضمن شروط العمل المرتبطة بأوجه مجازة اسم الفاعل للفعل المضارع، وهي في هذا المقام: الحركات والسواكن وعدد الحروف والمعنى، وعند تأمل كلام ابن يعيش، وتدقيق النظر بخصوصه تجد أن الزمن عنده ليس هو القضية الأساس، وليس من صميم الاهتمام. دراسة الزمن في العربية لا ترتبط فقط باسم الفاعل بل تشمل الصيغ الصرفية جميعها، بما في ذلك الفعل الذي "لا يمكن إنكار ماله من صيغ وأبنية زمنية، وماله من دلالات على زمن الحدث، أو إتمامه أو عدم إتمامه"¹⁴. وبالرغم من ذلك فإن مسألة الزمن فيه نوقشت نقاشا عاما.

إن ما يمكن الاستدلال به على إشكال الزمن في اسم الفاعل هو أن سجل النحاة بشأنه لم يحسم في القرون الهجرية الأولى، بل امتد إلى القرن العاشر الهجري، فنجد ابن الصباغ الأزهري يؤلف رسالة في اسم الفاعل جوابا عن سائل يسأل: "مَا قَوْلُكُمْ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْكُمْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُرَادِ بِهِ الْإِسْتِمْرَارُ فِي جَمِيعِ الْأَزْمِنَةِ"¹⁵. فالواضح إذن، أن المعطى الزمني في اسم الفاعل لم يحسم مع الأوائل بالرغم مما أنتجوه من تفسيرات نحوية ودراسات لغوية، وما تمخض عن ذلك من آراء جراء اختلافاتهم الكثيرة في عديد القضايا المرتبطة باسم الفاعل.

¹³ ابن يعيش، المصلي (المفصل في صنعة الإعراب)، ج.4، ص. 99.

¹⁴ المخزومي، المهدي (في النحو العربي؛ نقد وتوجيه)، ص. 141.

¹⁵ الأزهري، شهاب (رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة)، ص.1.

ونجد من اللغويين من عد مقولة الزمن في المشتقات عامةً، وفي اسمي الفاعل والمفعول خاصةً من المقولات العارضة وليست أساسية، فقد جرد السيوطي صيغتي اسم الفاعل والمفعول من الزمان في سياق استدلاله على أنها أسماء خالصة، فيقول: "وإن دلا على الزمان المعين فدلالتهما عَلَيْهِ عارضة وَإِنَّمَا وضعا لذات قَامَ بِهَا الْفِعْلُ"¹⁶. مما يبين أن تمثل القدماء للزمان يظل لصيقا بالفعل، وهذا من شأنه أن يجر إشكالات عميقة على المستوى الجهي.

ولمذهب السيوطي ما يعززه في الفكر اللساني الحديث في أن الزمن متأصل في الفعل، كما بينه "بريس" (2020) "Bres" حين ذهب إلى أن "الفعل هو مقولة تشير إلى الزمن وتحدده، وهذا الزمن المحدد يحمله الفعل معه، وهو زمن متأصل فيه، وعنصر مرتبط بجوهره ارتباطا وثيقا"¹⁷.

لقد ربط النحاة اسم الفاعل بالأزمنة الصرفية للأفعال، فاعتبروه "يجيء على ثلاثة أضرب: للماضي وللحال وللإستقبال، كما أن الفعل كذلك، إلا أن الفعل تختلف صيغته للزمان"¹⁸. ومعلوم أن اسم الفاعل يعبر عن دلالاته الزمنية بمجموعة من الموجهات قد تكون نحوية أو سياقية أو صرفية أو معجمية، وهذه الموجهات قد تتجاوز دلالة الزمن إلى الأوضاع الجهية كما هو الحال بالنسبة إلى ما رسمه النحاة من شروط لعمل اسم الفاعل عندما ربطوا بين دلالاته على الحال أو الإستقبال، وبين اعتماده حرف النداء أو النفي أو الموصوف أو المبتدأ أو الاستفهام، والمتأمل لهذه الشروط يرى أنها قيود نحوية تقضي إلى أوضاع جهية.

ويعلق جحفة (2006) على هذا التقسيم الذي ذهب إليه جمع من القدماء، فيميز فيها بين الصفية التي ترتبط بزمان محدد من دون حدث، وإذالك لا يمكن الحديث عن

¹⁶ السيوطي، جلال الدين (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، ج. 1، ص. 26.

¹⁷ Jacques, Bres (Aspect grammatical et temps interne), page. 2

¹⁸ ابن يعيش الموصلي (م، س)، ج. 4، ص. 99.

الجهية، وبين الحدث المرتبط بالنشاط، فيقول: "غير أنه علينا أن نفسر لماذا تؤول" ضاربُ عمرو" على الماضي. إن هذه البنية لا تدل على الماضي بوصفه زمنا إشاريا، بل تدل عليه من جهة الوصف، فقولنا: زيد ضاربُ عمرو" غير حديثة، إنها صفة، ومعلوم أن الصفة تثبت في الموصوف قبل أن نصفه بها، فزيد ضرب عمرا في زمن ماضٍ، وبذلك وصف بأنه ضاربُ عمرو. وبالمقابل، فالتركيب "زيد ضارب عمرا يعبر عن النشاط، ولذلك يعبر عن الحدث، والحدث محتاج إلى زمن¹⁹.

ومن القضايا الجهية التي تطرح عند النحاة تعميمهم للقاعدة النحوية، مما يقدم وصفا قاعديا عاما، مثل القاعدة التي رسموها لأخذ اسم الفاعل من الفعل، إذ "لم يخرجوا أي فعل حتى الأفعال الساكنة المحضة من إمكان بناء اسم الفاعل، ومنطقتهم أن هذه الأفعال يمكن أن تكون لها قراءة تدل على الحدث، وحينذاك يصبح بناء اسم الفاعل منها ممكنا، إلا أن المعطيات تدحض هذا الرأي، فالأفعال التامة السكون لا تبنى منها صيغة فاعل، ولا تقول جامل ولا قابح²⁰. وعندما يتعلق الأمر بالسكون ودرجاته، وبالحدث، وبالتمام، فإن هذه المعطيات من صميم المعاني الجهية.

إن المتأمل في الدراسات النحوية القديمة يلحظ ثمة ملامح جهية، مما يسمح باستقصائها والكشف عن طرق التعبير عنها، وأحسب أن سؤالا مشروعا منتظرا مفاده: هل اللغويون من العرب القدماء كانوا فعلا على وعي بالأوضاع الجهية التي ترتبط بالحدث، أم إن الأمر عندهم كان نقاشا عرضيا؟

عندما نتفحص الأبواب النحوية في كتب القدماء نصادف ثمة ملفوظات قريبة من المعاني الجهية، ومن هذه الملفوظات مصطلح "الدائم"، كما شاع استعماله عند نحاة مدرسة الكوفة. جاء في كتاب الجمل للفراهيدي: "أعودا والنَّاس قيام على معنى

¹⁹ جحفة، عبد المجيد (2006)، ص. 51.

²⁰ الفاسي، الفهري (2018)، ص. 166.

أتعدون والنَّاس قيام وَهَذَا فعل لَيْسَ بماض وَلَا مُسْتَقْبَل وَهُوَ فعل دَائِمٌ²¹، فقد يلتبس مصطلح الدائم هنا بما عرف في جهة بناء الحدث بالاستمرار، وقد يغري ذلك بالحكم على أن المقصود بالدائم هو نمط الحدث، فحدث القيام هو حدث مستمر، و"قيام" اسم فاعل من دون الاحتكام إلى الطريقة الصرفية لبنائه. ويصف "الحرالي أبو الحسن" الفعل المضارع بالفعل الدائم وذلك في قوله تعالى: "كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ"²²، بمعنى "تماديتم على الكفر بالله، على ما تقتضيه صيغة الفعل الدائم في تكفرون"²³. والمتأمل للحدث في "تكفرون" يجده متصفا بنوع من الاستمرار على ما يقتضيه التماذي في الفعل، وهو الاستمرار في الكفر، بمعنى أن اسم الفاعل والفعل المضارع في هذين السياقين؛ السياق الذي اعتمده الفراهيدي؛ والسياق الذي اعتمده الحرالي، دلا معا على جهة الاستمرار، وهو ما عُبر عنه بالدائم.

ويربط إبراهيم عبادة بين مصطلح الفعل الدائم، وبين دلالاته على الحال؛ فيقول إن "الفعل الدائم يراد به عند بعض النحويين الفعل المضارع الدال على الحال" "Présent tense"، وقد أطلقه الكوفيون على اسم الفاعل "Active participle"²⁴. ويبدو أن مصطلح "الدائم" عند النحاة يتجاوز دلالاته على الزمان إلى دلالاته على جهة بناء الحدث كما بينا ذلك في الأمثلة المعتمدة.

ونعثر في رسالة ابن قاسم الصباغ الأزهري، في اسم الفاعل على عديد من الملفوظات الممكنة تأويلها تأويلا جهيا "كالاستمرار والدوام وقرائن الأحوال والتجدد"²⁵.

ومن أكثر الملامح الجهمية وضوحا في الدراسات اللغوية العربية ما أورده عبد القاهر الجرجاني في معرض تعليقه لامتناع الفعل في لقوله تعالى: "وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ

²¹ الفراهيدي، الخليل بن أحمد (الجمل في النحو)، ص. 114.

²² سورة البقرة الآية 28.

²³ الحرالي، أبو الحسن (تراث أبي الحسن الحرالي المراكشي في التفسير)، ص. 180.

²⁴ عبادة، إبراهيم (معجم مصطلحات الصرف والنحو والعروض والقافية)، ص. 232.

²⁵ شهاب الدين، الأزهري (م، س)، ص، ص. 74، 76.

ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيد²⁶، فيقول: فَإِنْ أَحَدًا لَا يَشْكُ فِي امْتِنَاعِ الْفِعْلِ هَهُنَا؛ وَأَنَّ قَوْلَنَا: (كَلْبُهُمْ يَبْسُطُ ذِرَاعِيَهُ)، لَا يُؤَدِي الْغَرَضَ. وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولةً وتجددًا الصفة في الوقت، ويقتضي الاسمُ ثبوتَ الصفة وحصولها، من غير أن يكون هناك مزاولةً وتزجيةً فعلٍ ومعنى يَحْدُثُ شيئاً فشيئاً²⁷.

فعند تتبع مقابلة الجرجاني بين الفعل واسم الفاعل باعتباره اسماً، فإن علل المقارنة تحمل معاني جهية واضحة، فأن يعتبر الجرجاني أن الفعل يقتضي مزاولةً وتجدداً فهذا مما يدل على أن البؤرة في الفعل هي الحدث النشيط الحركي المتجدد، ويقابله الحدث السكوني، وأن يعتبر الجرجاني الاسم - وهو يقصد اسم الفاعل في هذا السياق - صفة تفتقد المزاولة والتزجية، فهذا من باب الجهة، إذ يتحدث بطريقة غير مباشرة عن سمات دلالية يتضمنها الفعل وتفتقدها الصفة في ارتباطها بزمان ما. والأمر نفسه يلامسه "ولتر" Walter (1981) حين اعتبر "الجهة مقولة دلالية تبين القيم الزمنية الكامنة في النظام الفعلي من دون النظر إلى الصيغة المستعملة للتعبير عن زمن الفعل"²⁸.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يمكن عده أوضاعاً جهية - تلك التي أوردها الجرجاني - هي أوضاع لم تكن معزولة عن الزمن، وذلك أنه اعتبر سمتي المزاولة والتجدد في الفعل تأتيان مشدودتين إلى زمن ما، وهو ما عبر عنه بأنه يقتضي مزاولةً وتجدداً في الوقت.

²⁶ سورة الكهف الآية 18 .

²⁷ الجرجاني، عبد القاهر (دلائل الإعجاز في علم المعاني)، ص.175.

²⁸ Walter, (Cook An Introduction to Generative Semantics), p.105.

إن الذي يفهم من كلام الجرجاني هو أن الفعل نتيجة لصفة نشيطة متجددة، وهو ما عبر عنه بالمزولة، وأن الصفة هي فعل لا نشاط فيه ولا تجدد، ولا مزولة. ويمكن تمثيل ما يمكن اعتباره ملفوظات جهية في كلام الجرجاني باعتماد الجدول (1):

(1) جدول تفسيري للملفوظ الجهي عند الجرجاني

الملفوظ الجهي عند الجرجاني	ما يقابله في نمط الحدث	ما يقابله في جهة البناء
المزولة	حدث نشيط حركي	_____
التجدد	متكرر	الاستمرار
التزجية	متكرر	_____
يحدث شيئاً فشيئاً	_____	التدرج

ومن خلال ما اطلعت عليه في هذا الشأن، وجدت أن الدراسات الجهية في اللغة العربية اهتمت في غالبيتها بالحدث في الفعل، وقد بدا لي أن الجهة تكون غنية في الأفعال عنها في الأسماء. وقد وجدت تداخلاً كبيراً، وتعالقاً واضحاً في طبيعة الجهة بين الفعل واسم الفاعل، وهذه العلاقة تبدو أكثر التصاقاً بمقولتي الفعل واسم الفاعل عنها في الاسم بالمعنى الخاص، لأن أية مقولة تفتقد عنصر الحدئية يصبح المنسوب الجهي فيها ضعيفاً، فالمشتقات العاملة (المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة) تتمتع بخصائص جهية بخلاف الاسم، وخاصة الاسم المعين، واسم الجنس والاسم المبهم على حد تصنيف تمام حسان²⁹.

ولقد وجدت أن أغلب ما يُتحدث فيه عن الجهة يرتبط بالنظام الفعلي، وهذا النظام مجموع مستويات متداخلة بطرق مخصوصة عندما تجتمع كاملة يتحقق النظام

²⁹ ينظر تمام، حسان (اللغة العربية مبناها ومعناها)، ص. 91.

الفعلي، وقد تظهر خصائص هذا النظام في مقولة غير فعلية معينة، فتكتسب شيئاً من صفاته، كما هو الحال بالنسبة إلى بعض المشتقات، من قبيل الصفات التي تكتسب وسماً حديثاً، ومن ذلك اسم الفاعل.

2. المستويات الجهية لاسم الفاعل

1.2. الجهة المعجمية في اسم الفاعل

من خلال استقراء المباحث اللسانية، وجدت أن المحددات الجهية الموجهة للحدث وأنماطه، لا تكاد تخرج عن المستويات اللغوية؛ المعجمية والصرفية والنحوية والسياقية، ومن هنا، فإن الدراسة الجهية التطبيقية لاسم الفاعل ستعتمد هذه المداخل اللغوية، كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الارتكان في هذه الدراسة إلى مستوى لغوي وحيد بشكل صارم، فالحدود بين هذه المستويات مائعة متداخلة، ولهذا فإنني سأعتمد مبدأ التغليب، فمستوى لغوي ما يطغى على باقي المستويات اللغوية المسهمة في تحديد الجهة.

وتعدد المستويات اللغوية في الكشف عن الجهة نجد له ملامح واضحة عند تمام حسان إذ يقول: "ولكل لغة وسائلها الضخمة في التعبير عن الجهة، فالهمز والتضعيف وتشديد العين، وحروف الزيادة في ما زاد على الثلاثة، والإضافات الظرفية والحال والتمييز، تعبيرات شكلية عن الجهة في اللغة العربية"³⁰. فالهمز والتضعيف وتشديد العين وسائل تعتمد في تحديد الطبيعة الجهية للمقولة، ويشرف عليها المستوى اللغوي الصرف الصوتي، والإضافة والحال والتمييز هي من الوسائل النحوية التي يحدد بها الشكل الجهي، وهذا مما يشرف عليه المستوى النحوي.

وإذا كان "ولكر" (Walker) يربط الجهة بالقيم الدلالية في بعدها الزمني، حين يعتبر "الجهة مقولة دلالية تبين القيم الزمنية الكامنة في النظام الفعلي من دون النظر

³⁰ تمام، حسان (مناهج البحث في اللغة)، ص. 212.

إلى الصيغة المستعملة للتعبير عن زمن الفعل³¹، فإن هذه القيم الدلالية هي نتيجة لمجموع معطيات لغوية. ومن المهتمين من يوسع من دائرتها، فيجعلها تسع كل الأدوات اللغوية، فكما أن الأدوات توجه طبيعة الحدث في الأفعال، فإنه لا يمكن عزل ما اعتبر في نظر القدماء شروطاً لعمل اسم الفاعل، عن كونها تمثل موجّهات لأوضاع جهية تحدد طبيعة الحدث وتوجهه، ولذلك يعتبر تمام حسان "أن تعبيرات الجهة في معنى الزمن هنا تأتي من الأدوات سواء أكانت هذه الأدوات حرفية كما في قد والسين وسوف، أم نواسخ كما في كان ومازال وظلّ وكاد وطفق".³²

في إطار تحليل الفهري للأوضاع الجهية المرتبطة بالفعل الماضي يقسم الجهة إلى "معجمية ترتبط بجهة الأوضاع (Aspect situation)، ونحوية (grammatical Aspect)"³³. وفي السياق نفسه يعتبر غاليم (2007) أن من أفعال العربية ما ترد فيه الجهة ممعمة، بمعنى "أن في العربية أفعالاً تمعّم المدة الزمنية التي يستغرقها الحدث، منها: أحال بالمكان (أقام به حولاً)، وأزمن بالمكان (أقام به زمناً)"³⁴. وبالرغم من أن الأمثلة التي أوردها "غاليم" هي أمثلة نمطية إلا أننا نجد في المتون اللغوية ما يعضد هذا المذهب ويسنده، فعلى سبيل التمثيل، نجد في القرآن ما يفيد المعجزة الفعلية لأيام الأسبوع المرتبطة بالزمن، وذلك في قوله تعالى: "وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقُرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ"³⁵، إذ إن السبت اسم علم ارتبط باسم يوم معروف من أيام الأسبوع، فوَقعت معجزة الزمان منه، فكان الفعل:

³¹ Walter, Cook (An Introduction to Generative Semantics), p.105.

³² تمام، حسان (اللغة العربية مبناها ومعناها)، ص.246.

³³ الفاسي، الفهري (البنى الزمنية وأشكالها عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية؟)، ص. 14.

³⁴ غاليم، محمد (2007)، ص.110.

³⁵ سورة الأعراف 163.

"يسبتون"، وكان المصدر؛ "سَبَّتَهُم"، بالرغم من أن من المفسرين من عد السبت مصدرا مباشرا للفعل "سبت". يقول الرازي "وَالسَّبْتُ مَصْدَرُ سَبَّتَ الْيَهُودُ إِذَا عَظَمَتْ سَبْتَهُ ... [وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: يَوْمَ سَبَّتَهُمْ مَعْنَاهُ: يَوْمَ تَعْظِيمِهِمْ أَمْرَ السَّبْتِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ".³⁶ فإذا كان هذا التفسير لا يعبر عن معجمة الزمان من "السبت"، إلا أن ابن عاشور يذهب إلى أن السبت اسم علم، فيقول: وَالسَّبْتُ عَلَمٌ لِلْيَوْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ"³⁷، مما يدل على أن الأمر يتعلق بمعجمة المصدر، والفعل. وبذلك فإنه يمكن معجمة اسم الفاعل، واسم المفعول، إلى غيره من المشتقات، ومن ذلك؛ الحاكم سَابَتْ جَنْدُهُ، بمعنى تحركوا إلى ساحة الحرب يوم السبت، وأسبت المدير العمال؛ بمعنى جعلهم يشتغلون يوم السبت، والمعلمون هم الفئة الوحيدة التي تسبت. فهذه المعاني كلها تفيد معجمة الجهة، مادامت المعاني ترتبط بأحداث نشيطة مولدة من اسم العلم المتعلق بالزمان.

ومن هنا، سأنتبع مواطن المعجمة الجهية والزمنية في أسماء الفاعلين في هذه المتون لرصد طرق تصريفها.

يورد الهمذاني أبياتا شعرية ينشدها أحد أبطال مقامته المكفوفية، ومنها الذي يحتوي اسم فاعل "ساكن" في (1)، وأحسبه مما يمكن التمثيل به للجهة المعجمية:

(1) أَصْبَحْتُ مِنْ بَعْدِ غَنَى وَوَفْرِ سَاكِنَ قَفْرِ وَحَلِيفَ قَفْرِ³⁸

يتخذ الحدث في اسم الفاعل المضاف "ساكن" في (1)، نمطا سكونيا، وسكونيته نعتبرها معجمية، إذ "السكن" ليس من الأحداث النشيطة، أما جهة بنائه فهي مستمرة.

³⁶ الرازي، فخر الدين (مفاتيح الغيب، التفسير الكبير)، ج. 15، ص. 391.

³⁷ ابن عاشور، الطاهر (التحرير والتنوير) تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، ج. 9، ص. 148.

³⁸ الهمذاني، بديع الزمان (مقامات بديع الزمان الهمذاني)، ص. 86.

وليست هناك أية قرينة معجمية توحي أن هذا الحدث قد تتوقف استمراريته في نقطة زمنية ما. والحدث هو نتيجة لتحول، وهذا التحول في الحالة وقع في نقطة زمنية دل عليها المعنى المعجمي للمقولة "أصبح"؛ بمعنى أن المعجزة هنا نوعان، معجزة الحدث في اسم الفاعل "ساكن"، ومعجزة الزمان في "أصبح". وبالرغم من أن الزمن ملتصق بالمقولة الفعلية "أصبح" إلا أن دلالاته متصلة باسم الفاعل "ساكن" مما يفيد أن اسم الفاعل قد يكتسب معناه الزمني من مقولة سابقة عنه. ومما يمكن اعتباره كذلك دالا على الجهة المعجمية من أسماء الفاعلين، المثال رقم (2):

(2) رأى صنبور ماءً ملتصقا بجوار أحد المخازن³⁹

إن اسم الفاعل (ملتصقا) في (2) يشابه اسم الفاعل "ساكنا" في المثال (1) من حيث نمط الحدث، فالحدثان فيهما معا سكونيان، إذ إن حدث الالتصاق حدث غير نشيط، وسكونيته معجمية، مرتبطة بالجزر اللغوي (ل ص ق)، وإيغاله في السكونية جعله يتجرد من الحدثية وتبقى الصفة فيها بالمعنى الثبوتي خالصة، هذا الثبوت ليس ذاتيا في اسم الفاعل، ولكنه مرتبط بمقولة سابقة عنه، وهي "الصنبور" إن الدلالة المعجمية في الصنبور المتسمة بالجمود هي ما جعل الثبوت في اسم الفاعل "ملتصقا" ثبوتا خالصا. ولبيان ذلك نستبدل الجاسوس بالصنبور كما يتضح في المثال (3):

(3) رأى جاسوسا ملتصقا بجوار أحد المخازن

فبتناوب المقولات المعجمية، يتغير الوضع الجهي لاسم الفاعل "ملتصقا" في (2) من حالة الثبوت غير الإرادية المنسجمة مع "الصنبور" إلى حالة ثبوت إرادية منسجمة مع "الجاسوس" في (3). بل إن "ملتصقا" عندما ارتبط بالصنبور الذي يحمل دلالة

³⁹ زفزاف، محمد (محاولة عيش)، ص. 12.

معجمية تتسم بالجمود، فإن الجهة السكونية فيه ستصرفه من اسم الفاعل إلى اسم المفعول، إذ إن اسم الفاعل في المثال (2) يوازي اسم المفعول معجميا في المثال (4):

(4) رأى صنبورا مُلصقا بجوار أحد المخازن

في حين أن اسم الفاعل في (3) غير متوافق دلاليا مع اسم المفعول في (5) بالرغم من أنه وقع استبدال اسم المفعول باسم الفاعل:

(5) رأى جاسوسا مُلصقا بجوار أحد المخازن

فلما كانت خاصية الإرادة غائبة في "الصنبور"، جاز استبدال اسم المفعول في (4) باسم الفاعل في (2) وتحتفظ الجملتان بالدلالة نفسها. في حين أن اتصاف "الجاسوس" في (3) بالإرادة جعل دلالة اسم الفاعل ملتصقا في (3) تختلف عن اسم المفعول "ملصقا" في (5).

وقد ترد الجهة المعجمية لاسم الفاعل في بعض التراكيب ملتبسة، فعندما نتأمل ما يمكن اعتباره اسم فاعل في (6):

(6) تستيقظ مبكرا وتذهب إلى الميناء⁴⁰

إذ يبدو أن الجهة معجمية في اسم الفاعل (مبكرا)، والأمر غير ذلك، فأقصى ما يمكن اعتباره معجما هو الزمان. إن معنى الزمان كامن في الجذر اللغوي (ب-ك-ر)، وإلى هذا المعنى يشير صاحب اللسان: والإبكار: اسم البُكرة كالإصباح، ويقال باكرتُ الشيء إذا بكرت له⁴¹. ومعنى أن الزمان مُمَعَجَّم في اسم الفاعل (مبكرا)، فإن ذلك يضاهاي معجمة الزمن في "سابت" من "السبت". ومعجمة

⁴⁰ زفراف، محمد (م، س)، ص.25.

⁴¹ ابن منظور، جمال الدين (م، س)، ج.4، ص.76.

اسم المفعول "مقنطرة" من "قنطار"⁴². ويمكن القول كذلك إن اسم الفاعل في "مبكر" في (6) الحامل للوسم الزمني المعجمي لا حدث فيه، فالحدث الذي يرتبط بزمن "التبكير" هو "الاستيقاظ"، بمعنى أن حدث "الاستيقاظ" بالرغم من أنه جاء مرتبطاً بزمن المستقبل كما يدل على ذلك سياق الجملة، إلا أنه ارتبط بزمن أشد خصوصية وهو زمن البكور، وفي بعض الاستعمالات لهذا النوع من أسماء الفاعل نجد هذه المعجزة الزمنية قد جمعت بين الزمان والحدث كما في (7):

(7) مُبَكِّرٌ حميد إلى الميناء؟

إذ إن اسم الفاعل (مبكر) في (7) حقق نوعاً من إدماج الحدث والزمان معاً، فالحدث فيه حركي بالأساس مما يحيل إلى حدث نشيط، وقد يكون حدثاً متكرراً بحسب سياق التركيب، ثم إن هذا الحدث متسماً بنوع من العادة في بنائه الجهي، وهذا الأمر لا يشمل اسم الفاعل في (6)، فهو لا يتضمن إلا الزمان.

إن الدلالة الداخلية للمعجزة في أسماء الفاعلين والأفعال تتسم بنوع من الخصوصية، ويتجلى ذلك في المقولات التي تحمل حدثاً متكرراً، وهو ما يعبر عنه الفهري بجمع الأحداث. "فرقص" يدل على جمع لأحداث متتالية في فترت زمنية متتالية قد تكون قصيرة، ولكنها متعددة، زيادة على كونه قد يكون مفرداً استثناءً. الرقص إذن يدل على نوع الحدث الذي يوازي الاسم⁴³. فإذا كان اسم الفاعل "مبكر"

⁴² إن الذي نقصده في هذا المقام هو أن بعض المفردات في القرآن الكريم جاءت بمعجزة، ومن ذلك اسم المفعول "المقنطرة" في قوله تعالى: رُئِيَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ" وهذه المعجزة فهم منها ابن عاشور معنى الاشتقاق، فيقول: "المُقَنْطَرَةُ" أريدَ بِهَا هُنَا الْمُصَاعَفَةُ الْمُتَكَثِّرَةُ، لِأَنَّ اسْتِثْقَالَ الوُصْفِ مِنْ اسْمِ الشَّيْءِ الْمُوصُوفِ، إِذَا اسْتُثْبِرَ صَاحِبُ الإِسْمِ بِصِفَةٍ، يُؤَدِّنُ ذَلِكَ الإِسْتِثْقَالَ بِمُبَالَغَةٍ فِي الحَاصِلِ" (ينظر ابن عاشور، الطاهر، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ج.3، ص. 182)، فمن المفروض إذن، أن نجد في الاستعمالات اللغوية لفعل "قنطر"، و"اسم الفاعل"؛ "مقنطرٌ".

⁴³ الفهري، الفهري (2010) ص.73.

في (6) مجردا من الحدث محتفظا بالزمن، وفي (7) مكونا من الزمن والحدث؛ وهذه خاصية ازدواجية في هذا النوع من أسماء الفاعل، فإن اسم الفاعل "راقص" لا يمكنه أن يتجرد عن الحدث، إلا إذا قصدت به الصفة الخالصة، عدا ذلك، فإن الحدث فيه نشيط على الدوام متكرر، وهو ما يعبر عنه الفاسي الفهري بجمع الأفعال. وجمع الأفعال هو ما يولد حدثا متكررا كما توضح الأمثلة في (8):

(8) أ. يتمتع الراقص بنشاط غير عادٍ

ب. أراقص المغني فوق الخشبة؟

ج. شاهدته راقصا في المسرح

فمن خلال المثال (8 أ)، فإن (راقص) صفة خالصة بالرغم من استيفائها شروط الصياغة الصرفية لاسم الفاعل، فلا يمكن الحديث لا عن الزمن ولا عن الحدث أو جهته، إذ لا حدث منجزٌ هنا، ويختلف الأمر في (8 ب)، إذ الزمن متضمن في اسم الفاعل، والحدث فيه نشيط، تكراري. إن اسم الفاعل في (8 ب) إذن، استمد زمانه وحدثه من البناء التركيبي، بخلاف اسم الفاعل في (8 ج) الذي اشتمل على حدث من غير زمان، إذ الحدث في "راقص" تكراري من غير زمان. ولما كان هذا الحدث في حاجة إلى وعاء زمني يحتوي نشاطه، فقد استمد اسم الفاعل تركيبيا مما قبله، وهو زمن الماضي المتضمن في الفعل "شاهد"، فيتضح أن هناك اتحادا زمنيا بين حدثي المشاهدة والرقص واختلافا في مصدر الزمن.

وفي سياق معجمة الجهة، فإن بعض الجذور اللغوية تمعجم الجهة فتنقلها إلى المقولات الأخرى التي تأتي في سياقها التركيبي، ويمكن تبين ذلك من خلال المعطى (9):

(9) أخذ يصفر، ثم ضرب حجرا بقدمه متظاهرا بالبراءة⁴⁴

فمن خلال المثال (9) يلاحظ أن هناك تعالقا جهيا بين الأفعال (أخذ ويصفر وضرب) من جهة، وبين اسم الفاعل "متظاهرا" من جهة أخرى، فالحدث في الفعل "يصفر" حدث متدرج امتدادي، وهذا التدرج نعتبره مشدودا إلى الدلالة المعجمية في الفعل "أخذ" لا إلى زمانه، وللاستدلال على هذا الأمر نورد الأمثلة الآتية:

(10) كان يصفر، ثم ضرب حجرا بقدمه متظاهرا بالبراءة

فبالرغم من أن الفعل أخذ في (9)، والفعل كان في (10) يشتركان في البنية الصرفية نفسها الدالة على الماضي، إلا أن "أخذ" يتمتع بدلالة معجمية ذات طبيعة لحظية جعلت الحدث في "يصفر" حدثا امتداديا متدرجا، بينما "كان في (10)، جعلت الحدث في "يصفر" حدثا تاما منتهيا. والحدث في الفعل "ضرب" في (9) مؤطر جهيا بين حدث "التصفير" وحدث "التظاهر" المعبر عن الحالة في اسم الفاعل "متظاهرا"، وهو ما يبينه الحرف "ثم" ذي الدلالة المعجمية المربوطة إلى مقدار زمني موسوم بالتراخي، والحدث في ضرب حدث تام بدأ في نقطة زمنية محددة، والحدث فيه تام. أما الحدث في "متظاهرا"، فهو مشدود إلى حدث التصفير، فكل منهما حدث مستمر امتدادي وجهتهما دلالة الفعل "أخذ". ويعتبر الفاسي الفهري أن معنى التدرج في العربية: "لا يستخلص فيها من صرفة جهية/ زمنية خاصة، بل فقط من جهة الوضع المعجمة في جذر الفعل"⁴⁵. وهو حال الفعل "أخذ" في (9)، إذ أثرت معجمته للحدث في أحداث المقولات بعده.

ومما يمثل به للقضايا المرتبطة بالجهة المعجمية في اسم الفاعل المثال (11):

⁴⁴ زفزاف، محمد (م، س)، ص. 14.

⁴⁵ الفاسي، الفهري عبد القادر: (البنى الزمنية وأشكالها عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية)، ص. 17.

(11) سوف يكون حميد متأبطاً لأول حزمة من الصحف⁴⁶

قد يبدو للوهلة الأولى أن الجهة في اسم الفاعل "متأبطاً" في (11) تفيد الحالة، والحالة نعتبرها نحوية، لكن عندما ننظر إلى الموجه الزمني "سوف" نجده قد وجه طبيعة الجهة في اسم الفاعل، إذ إن الفعل "يكون" في (11) عنصر مشوش على نوع الجهة في اسم الفاعل "متظاهراً"، ودليل ذلك أنه بمجرد إقحام الوحدة المعجمية "دائماً" بعد الفعل "يكون"، أو استبدال فعل حدثي بـ"يكون" تصبح الجهة حالية، وهو ما يبينه المثالان في (12)

(12) أ. يكون حميد دائماً متأبطاً لأول حزمة من الصحف

ب. جاء حميد متأبطاً لأول حزمة من الصحف

إن الوحدة المعجمية "دائماً" في (12 أ) أكسبت الحدث في اسم الفاعل "متظاهراً" حالة موسومة بالعادة، لا علاقة لها بزمن الفعل يكون، والحدث النشيط في الفعل "جاء" في (12 ب) جعل الجهة في اسم الفاعل "متظاهراً" حالية مشدودة إلى زمن الفعل نفسه.

ومن معاني الجهة المعجمية للحدث نجد ما يدل منها على الاستمرار، كما هو مبين في (13):

(13) لكن هناك غبشا ما يزال منتشراً في كل مكان⁴⁷

إذ يلاحظ أن الحدث في اسم الفاعل "منتشراً" يدل على الاستمرار، واستمراره هذا مرتبط معجمياً بـ "ما يزال"، فهذه الوحدة تحمل سمة دلالية ترتبط بالاستمرار، وإلى هذا المعنى يشير الزراعي (2013) بقوله: "الجهة المعجمية هي سمة دلالية متأصلة

⁴⁶ زفراف، محمد: (م، س) ص 19.

⁴⁷ زفراف، محمد (م، س)، ص. 20.

في فعل بعينه كأن يحيل على معنى ميقات بعينه أو معنى استمرار أو معنى حركي أو ثابت⁴⁸، ونسجل أن الوحدة المعجمية "ما يزال" تحيل على الزمن معجميا، وعلى الاستمرار معجميا. وبما أن الحدث في "منتشرا" لا نعلم له بداية زمنية، ولا نعلم له جهة محددة في ذاته، فإن الوحدة "ما يزال" وجهت الحدث في اسم الفاعل "منتشرا"، فجاء نمط الحدث فيه ممتدا. لكن حدث الانتشار لا نعلم له نقطة بداية، ولتوضيح هذا الأمر أكثر نورد المثال (14):

(14) فجأة ظهر الغبش منتشرا في كل مكان

إن نمط الحدث في اسم الفاعل "منتشرا" في (14) لحظي دلت عليه الوحدة المعجمية "فجأة"، لكن جهة البناء التي تفيد الاستمرار في اسم الفاعل هي ذاتية لا تتحكم فيها أية وحدة معجمية قبله. فالمقولة " فجأة" تحكمت فقط في نمط الحدث اللحظي في كل من الفعل "ظهر" واسم الفاعل منتشرا.

وإذا كان السامرئي يؤكد أن "الزمن في الفعل أحد وظائف الصيغة، فهو في هذه الحالة زمن صرفي أما الزمن مع الصفات - وصفة الفاعل فرع منها- فهو زمن نحوي يستفاد من استخدام الصفة في السياق، فهو وظيفة السياق لا الصيغة"⁴⁹. فإن هذا الحكم يمكن أن يتوسع ليشمل كذلك نمط الحدث وجهه البناء في حدث اسم الفاعل، والذي جعل الحدث في اسم الفاعل في (13) و(14) ممتدا هو ما تحمله الوحدات المعجمية قبل اسم الفاعل من سمات جهية.

⁴⁸ الزراعي، حسين (عن تداخل الجهة والزمن والحدث في الدراسات اللسانية الحديثة)، ص. 12.

⁴⁹ فاضل، مصطفى (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة)، ص. 243.

2.2. الجهة النحوية في اسم الفاعل

في سياق تناول علماء اللسانيات للمستويات الجهية في مقولة الفعل، نجدهم يعتمدون على مجموعة من الموجهات النحوية لرصد النمط الجهي، أو جهة البناء في حدث الفعل، ومن ذلك ما اعتمده "كاسباري" من أنماط تعبيرية التي يعبر عنها بالتام بعد "قد" وبعد "أدوات الشرط" (إذا) و(إن) و"ما" الدالة على الديمومة، وبعد "أدوات النصب" و"حتى"، فهذه الأدوات من صميم الموجهات الجهية في الفعل، كما "تمثل الأدوات في اللغة العربية كالنواسخ وأدوات النفي والتسويق مخصصات هامة لمعاني أبنية الفعل باعتبارها قرائن ترشح الحدث إلى الانصراف للدلالة على جهة من جهات الزمن.⁵⁰ ولاسم الفاعل كذلك موجّهات نحوية تقود الحدث فيه إلى أوضاع جهية محددة، والمتأمل في متون العربية يرى أن هذه الموجهات النحوية أكسبت الأحداث غنى جهيا، وتتنوعا في أنماط جهة البناء، وهو ما سنلحظه من خلال أمثلة المتون المدروسة.

ورد في كتاب مقامات بديع الزمان جواب من شاب فطن عن سؤال ألقته جماعة عيسى بن هشام عن رأيه في الشاعر امرئ القيس فأجاب:

(15) وصف الخيل بصفاتها، ولم يقل الشعر كاسيا، ولم يُجد القول راغبا⁵¹

يلاحظ أن الجواب في (15) تضمن اسمي فاعل يبدو أنهما يُؤشّران على الحالة، وهما "كاسيا" و "راغبا"، وقد صدرت جملتهما بحرف جزم ونفي. والمعلوم عند النحاة أن هذا الحرف يطأ الفعل المضارع. وفي (15) فعلان مضارعان على هذا النسق؛ "يقل"، و"يجد". وفي بيان سيبويه لوظيفة "لم" في باب عقده بعنوان: "هذا باب نفي الفعل" يبين

⁵⁰ علوي، بلقاسم (مخصصات الفعل في اللغة العربية)، ص. 158.

⁵¹ الهمداني، بديع الزمان (م، س)، ص. 10.

أن الوظيفة الدلالية للحرف "لم"؛ "إذا قال: فعل فإنّ نفيه لم يفعل"⁵²، والأمر نفسه عند شارح المفصل، فيقول: إن "لم"، و"لما" لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه⁵³، ويتردد صدق وظيفة الحرف "لم" عند المتأخرين من النحاة، فيتحدث عباس حسن عن وظيفة "لم" و"لما" فيعتبر "أن كلا منهما حرف نفي. مختص بجزم مضارع واحد، وبنفي معناه، وقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي."⁵⁴

إن وظيفة النفي هذه، قد تبدو وظيفة مطردة في العديد من الأمثلة كما هو الشأن في (16):

(16) لَمْ يَنْفَعَهُ الْإِسْتِعْبَارُ، وَلَمْ يُنْجِهَ الْإِعْتِدَارُ⁵⁵

ف"لم" في (16) جزمت الفعلين "ينفع" و"ينجي"، ونفت معنهما. لكن "لم" في (15) لم تتف معنى الفعلين "يقول" و"يجد"، فالجزم منها للفعلين؛ لكن النفي للحدثين في اسمي الفاعل؛ "كاسيا" و"راغبا"، وهذا النفي قطع الحدث في اسم الفاعل عن جهة العادة، كما يتبين من خلال المثالين في (17):

(17) أ. المتنبّي يقول الشعر كاسيا

ب. أبو تمام يجيد القول راغبا

بحيث إن الحدث في كل من "كاسيا" و"راغبا" في (17 أ) و(17 ب) على التوالي، يجري جهة العادة والاستمرار، بخلاف الحدث في (15) الذي صُدِّرَ بلم. إن "لم" ليس بالضرورة أن ترتبط وظيفتها دائما بنفي الفعل المضارع الذي يأتي بعدها

⁵² أبو البشر، سيبويه (م، س)، ج.3، ص. 173.

⁵³ ابن يعيش، الموصلي (م، س) ج 5 ص 34.

⁵⁴ عباس، حسن (م، س)، ج.4، ص. 413.

⁵⁵ الهمذاني، بديع الزمان (م، س)، ص. 170.

مباشرة، بل إن هذه الوظيفة قد تمنحها لمقولة أخرى كما هو الأمر هنا في سياق اسم الفاعل في (15).

وإذا كان هناك ممن "ربطوا بين وجود النفي في الجملة - متبوعا بالفعل - ودلالة هذا الوجود على الزمن [و] وجدوا أن لكل نفي زمانا يستقل به"⁵⁶، فإن اسمي الفاعل "كاسيا" و"راغبا" في (15) يعدان مربوطين إلى النفي المتضمن في "لم"، وإن لم يكن ردفا لهما، وأنهما يشاركان فعليهما "يقل" و"يجد" في الزمن نفسه.

وما يمكن استنتاجه هو أن النفي في "لم" قد لا يختص بالفعل المضارع ولكنه يختص باسم الفاعل بعده وإن لم يكن ردفا له، أما عن الزمان فإن ثمة اتحادا بين اسم الفاعل والفعل سواء تعلق الأمر بحالة النفي أو بحالة الإثبات.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن تأثير الأدوات النحوية في معاني أبنية الأفعال عندما تصبح مخصصات حديثة يشمل كذلك الأحداث في أسماء الفاعلين، كما في (18):

(18) فلا يرمي إلا صائبا⁵⁷

يتبين من خلال (18) أن حدث الرمي والإصابة حدثان متلازمان، كما أن موجّهي النفي والاستثناء قد جعلوا من صفة التلازم أكثر متانة، بخلاف المثال في (19):

(19). يرمي صائبا.

⁵⁶ استيتية، شريف (اللسانيات، والمجال، والوظيفة)، ص.155.

⁵⁷ الهمذاني، بديع الزمان (مقامات بديع الزمان)، ص. 11

فاسم الفاعل "صائبا" في (19) جاء دالا على الحالة، وأن درجة التلازم مع فعله تبقى محدودة بمقارنتها مع (18)، حيث حدث الرمي والإصابة حدثان مقترنان جهيا وزمنيا.

إن أسماء الفاعل التي تأتي مبينة لحال أحداث قبلها- وهذه الأحداث غالبا ما تكون لأفعال- تتسم ببعض الخصوصيات على مستوى العلاقة التي تربطها بالأحداث الموصوفة. ويمكن رصد هذه الخصوصية من خلال الأمثلة في (20):

(20) أ. أما تَرُونِي أَتَغَشَى طِمْرًا مُمْتَطِيًّا فِي الضَّرِّ أَمْرًا مُرًّا
ب. مُضْطَبْنَا عَلَى اللَّيَالِي غَمْرًا مُلَاقِيًّا مِنْهَا صُرُوفًا حَمْرًا⁵⁸

إن الحدث في الفعلين "تروني" و"أتغشى" في (20 أ) لا يرتبط بزمن الحاضر فقط، ولكنه يدل على أوضاع جهية تتعلق بزمني الماضي والحاضر، وقد يمتد الزمن إلى المستقبل. وهذا الارتباط -خاصة بالماضي- جعل اسم الفاعل "ممتطيا في" (20أ) تابعا لزمن الحدثين في "تروني" و"أتغشى"، وبذلك فهو تابع لها حتى في جهة العادة والاستمرار. والأمر نفسه ينسحب على اسم الفاعل "مضطبنا" في (20 ب). ويبدو أن هذه النسق مطرد في العديد من الأمثلة، كما هو مبين في (21):

(21) أ. تَطُوفُ فِي الْأَسْوَاقِ، مُكَدِّبًا بِالْأَوْزَاقِ⁵⁹
ب. أَسِيرُ فِي بِلَادِ تَمِيمٍ مُرْتَجِلًا نَجِيْبَةً، وَقَائِدًا جَنِيْبَةً⁶⁰
ج. بَرَزْتُ بُرُوزَ الطَّائِرِ مِنْ وَكْرِهِ، مُؤَثِّرًا دِينِي عَلَى دُنْيَايَ، جَامِعًا يُمْنَايَ
إِلَى يُسْرَايَ، وَاصِلًا سَيْرِي بُسْرَايَ⁶¹

⁵⁸ (م، ن)، ص. 14.

⁵⁹ (م، س)، ص. 21.

⁶⁰ (م، س)، ص. 44.

⁶¹ (م، س)، ص. 97.

إذ يتضح أن الحدث في "تطوف" في (20 أ) نمط حركي امتدادي متكرر، أما جهة البناء فيه فقد ارتبطت بالعادة والاستمرار، وبالرغم من أن الفعل "تطوف" فعل مضارع، إلا أنه لا يستوجب الدلالة على الحاضر والمستقبل فقط، بل إن الحدث فيه يرتبط بالماضي أكثر من أي زمن آخر، وأيا كان زمانه فإن اسم الفاعل "مكديا" بعده يوافق في الزمن، وفي نمط الحدث المبني على الحركية والامتداد والتكرار، وكذلك في جهة البناء الدالة على الاستمرار. والأمر نفسه ينسحب على الحدث وزمانه في الفعل "أسير" في علاقته باسمي الفاعل "مرتحلا" و"قائدا" في المثال (21 ب).

وحيث إن الإشراف في المثال (21 ج) يرتبط بفعل ماض لا مضارع، وهو الفعل "برز"، فإن هذا الحدث يبدأ في نقطة زمنية غير محددة من الماضي، مما يدل على أنه لحظي آني، ونحسب أن هذه اللحظية هي لحظية معجمية قد لا ترتبط بصيغة الفعل، لذا جاءت أسماء الفاعل بعده (مؤثرا، جامعا، واصلا)، تابعة له في زمانه، بمعنى أن اسم الفاعل قد يسير مسرى الفعل الماضي في الدلالة على زمني الحاضر والمستقبل. من هنا، يمكن القول إن أسماء الفاعل الدالة على الحالة تبقى تابعة لأحداث الأفعال التي تشرف عليها، وهذه التبعية نجدها زمنية جهية ما لم تكن الجهة في الفعل جهة معجمية، لأن الجهة المعجمية في الفعل لا يمكن أن ينقلها إلى اسم الفاعل بعده.

نجد تباينا جهيا وزمنيا بين الفعل واسم الفاعل، كما في (22):

(22) عن لي ركبٌ على أُوْرَقٍ جعد اللغام⁶²

يتضح أن الحدث في اسم الفاعل "راكب" في (22) حدث نشيط حركي ممتد مستمر، وبالرغم من أن الحدث في الفعل "عَنَّ" حدث لحظي آني، إلا أن الاختلاف

⁶² الهمذاني، بديع الزمان، (م، س)، ص.44.

بينهما واضح على مستوى الجهة والزمان، فالأول لحظي آني تام، والثاني الحدث فيه متقدم على زمن الفعل "عن"، وهو بذلك ممتد مستمر.

لقد سبقت الإشارة إلى أن زمن الحدث في الفعل الماضي يمكن أن يمتد إلى الحاضر كذلك، كما بينه الفاسي الفهري (2000) بمثال "أكلت ست دجاجات الآن". مما يعني أن الماضي قد يمتد إلى الحاضر، أو يكون له ورود في الحاضر، مسوغاً بذلك إمكان نعت الحدث بظرف حاضر⁶³، ومن هناك وجب البحث في بنيات أسماء الفاعل المضافة، والنظر في إمكان امتدادها للحاضر باعتماد موجه ظرفي، خاصة وأن النحاة ربطوا بين الإضافة في اسم الفاعل والدلالة على الماضي، وأن "اسم الفاعل وصف دال على محدثه باعتبار حركة الزمن"⁶⁴. ولتوضيح ذلك نورد المثال في (23):

(23) ألقى حارس الباخرة بقايا سندويش⁶⁵

من خلال (23) يتضح أن ما يمكن اعتباره اسم فاعل وهو (حارس) تتنازعه الصفة من جهة، والحدث نشيط من جهة أخرى. واعتبار "حارس" صفة يضيع معالم الزمن فيها، وعده اسم فاعل، ومن دون موجه زمني سيجعله مرتبطاً بزمن الماضي، وعندما نقم وسيطاً زمنياً يقع تغير واضح في الدلالة الزمنية، وهو ما تبينه الأمثلة في (24):

(24) أ. ألقى حارسُ الباخرة بقايا سندويش الآن

ب. ألقى حارس الباخرة الآن بقايا سندويش

⁶³ ينظر الفاسي، الفهري (البنى الزمنية وأشكالها، عن الماضي والاكتمال و التدرج، أو لماذا ليست العربية لغة جهة)، ص. 193.

⁶⁴ استينية، شريف (اللسانيات، والمجال، والوظيفة)، ص. 155.

⁶⁵ زفزاف، محمد (م، س)، ص. 6.

ج. ألقى الحارسُ الباخرةَ الآن بقايا سندويش

د. ألقى الحارسُ الباخرةَ بقايا سندويش الآن

يلاحظ أن إيراد الوسيط الزمني "الآن" في آخر الجملة، كما في (24 أ)، أو بعد اسم الفاعل والمضاف إليه مباشرة، كما في (24 ب)، لا يحدث أي تأثير في زمن اسم الفاعل "حارس"، فالزمن متضمن في "ألقى" باعتباره رأس المركب. إلا أنه عندما يتم نقل اسم الفاعل من الإضافة المرتبطة بالصفة إلى الحدث المرتبط بالحدث النشيط، كما هو في (24 ج)، فإن الوسيط الزمني "الآن" يصبح مؤثرا في اسم الفاعل (الحارس)، لكن عندما يأتي الوسيط متأخرا عن مركب اسم الفاعل كما في (23 د)، فإنه يرتفع مباشرة إلى توجيه الزمن في رأس المركب؛ أي في الفعل ألقى.

ويشكك ابن شبيب العجمي (1993) في ما ذهب إليه القدماء بخصوص دلالة اسم الفاعل المضاف على الماضي والمنون على المستقبل، فيذهب إلى أن هناك أمثلة من الآيات القرآنية تدحض هذه القاعدة مثل: "ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ" بشهادة النحاة القدامى أنفسهم تحمل صيغة "لم يفعل" دلالة زمنية لوقوع الحدث في الماضي؛ "وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا"، أيضا الحوار بين إبراهيم وربّه كان في الماضي بلا شك، واسم الفاعل في كلتا الآيتين مضاف.⁶⁶

والحالة الثانية التي يبينها ابن شبيب العجمي هي حال اسم الفاعل المنون الذي من المفروض أن يدل على المستقبل لكن "الحدث فيه ماض أيضا (وكليهم باسط

⁶⁶ ابن شبيب، العجمي (نظام الصيغة في اللغة العربية)، ص. 101.

ذراعيه بالوصيد)، كما يأتي مضافا في عبارة زمن الحدث فيها مستقبل مثل (إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ)⁶⁷.

وللقدماء نظر نحوي خاص في إمكان عد اسم الفاعل المضاف دالا على الماضي، وهو ما أورده الأزهري بقوله: "وجه الدلالة منه أن "باسط" بمعنى الماضي، وعمل في "ذراعيه" النصب. وقال المانعون: "لا حجة له ولهم في "باسط ذراعيه"، لأنه على "إرادة "حكاية الحال" الماضية، "فالمعنى: يبسط ذراعيه"، فيصح وقوع المضارع موقعه "بدليل" أن الواو في "وكلبهم" واو الحال؛ إذ يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يضحك، ولا يحسن: وأبوه ضحك"⁶⁸.

وفي سياق الجبهة النحوية المرتبطة باسم الفاعل نجد بعض المقولات الفعلية تتسم بسمات تركيبية دلالية خاصة، ومن ذلك المقولة الفعلية "كان" التي تمنح الزمان للعناصر الجمالية بعدها، بينما يُسْتَمَدُّ الحدث من مقولة أخرى وليس منها، وهذه المقولة الحديثة هي ما يعرف عند النحاة بالخبر، وهذا الخبر مهما يكن الوصف فيه خالصا، إلا أنه مع المقولة "كان" يكتسب شيئا من الحديثة، خاصة عندما يكون هذا الخبر اسم فاعل، كما هو ممثل في (25):

(25) كان الجرسون واقفا عليه بقامته الطويلة، ويتحدث إليه⁶⁹

إن اسم الفاعل "واقفا" في (25) تجاوز الصفة إلى الحديثة الواضحة، ودليل هذه الحديثة هو تعديته بحرف الجر "على"، كما أن مقولة "كان" بطبيعتها تجعل الحدث في "واقفا" مبهما زمنيا، إذ لا نعلم لهذا الوقوف نقطة بداية، وما يدل على هذا الإبهام الزمني لحدث الوقوف، هو صيغة الفعل "يتحدث" بعده، إذ لا يوجد هنا اتحاد زمني

⁶⁷ (م، ن)، ص. 101

⁶⁸ ابن عبد الله، الأزهري (شرح التصريح علة التوضيح بمضمون التوضيح في النحو)، ج. 1، ص. 12.

⁶⁹ زفزاف، محمد (م، س)، ص. 35.

بين حدث "الوقوف" وحدث "التحدث"، فالأول بدأ في نقطة زمنية ما في الماضي، والثاني تنبئ صيغته على أنه جاء بعد حدث الوقوف، وأن الحدث في "يتحدث" لا يشكل حالة بالمعنى الذي ذهب إليه كاسباري، عندما اعتبر أن حالة الفعل أو حالة موضوعه هي التي تجعل الحدث فيه مرتبطاً بالحالة⁷⁰. ولتحديد هذا التباين في (25) نورد هذا المثال، كما في (26):

(26) كان الجرسون واقفاً عليه بقامته الطويلة متحدثاً إليه.

إن حدث اسم الفاعل "متحدثاً" في (26)، بعدما عوّض الفعل "يتحدث" في (25)، وعندما استغني عن حرف "الواو" الذي نعتبره أدى وظيفة الفصل الدلالي، أصبح دالاً على الحالة، ويتحد مع حدث الوقوف في نقطة ما من الزمان، بل ويتحد معه في نمط الحدث المبني على الامتداد.

ونجد أن اسم الفاعل يرتبط بمقولات فعلية ترد على رأس المركب، وتحمل سمات دلالية وتركيبية تقضي إلى أوضاع جهية، كما المثال (27):

(27) أ. إما أنك تظل نائماً في إحدى الحقائق، أو هناك مسمومة تأخذ منك كل ما تحصل عليه⁷¹

ب. إما أنك ظللت نائماً وستظل نائماً، أو هناك مسمومة أخذت وستأخذُ منك كل ما تحصل عليه.

إن الحدث في "نائماً" في (27 أ) استمراري، واستمراريته هذه محكومة نحويًا بالتوقع، والتوقع دلت عليه الأداة النحوية "إما"، وهذا من شأنه أن يقود إلى افتراض أن الحدث في اسم الفاعل "نائماً" يبدأ في زمن الماضي، ويمتد إلى زمن المستقبل، إلا أنه

⁷⁰ A grammr of the arabic language.tranzlated from the gernan of caspari. P.112

⁷¹ زفزاف، محمد (م، ن)، ص. 40.

يبقى مؤطرا بزمن "النهار"، وذلك بحسب القسط الزمني الذي تحمله مقولة "ظل"⁷²، ثم إن ربط الفعل "تظل" بوعاء زمني قوامه النهار يجعل الحدث فيه موسوماً بالتمام، إذ ينقضي هذا الحدث عندما ينقضي النهار، ويمكن اعتماد المثال المؤول في (27 ب) للاستدلال على أن حدث "النوم" موزع بين الماضي والحاضر، بخلاف ما تشير إليه الصيغة الصرفية للفعل "تظل" المرتبطة بزمن المستقبل.

فإذا كان السياق في المثال (27 أ) هو الحاسم في جعل الزمن في "تظل" مرتبطاً بالماضي، فإن التركيب النحوي المؤول في (27 ب) قد أقصى السياق إلى حد كبير في التعبير عن الزمن الموزع بين الماضي والحاضر، وذلك عبر إقحام بعض الموجهات الزمنية من قبيل سين الاستقبال في "ستظل"، و"ستأخذ".

وما يفيد هذه الدلالة الزمنية هو الافتراض الثاني للأم "المبدوء بـ"أوهناك"، فاسم الإشارة "هناك" مهما جاء دالاً على المكان إلا أنه مرجح للدلالة على الزمان كذلك، وهو زمان الماضي والمستقبل في الآن نفسه، وما يفيد ذلك هو الصيغة الصرفية للفعل "تأخذ" التي جاءت للمضارع في (27 أ)، ومع ذلك فلا عبرة لزمن المضارع في الفعل "تظل" وفي الفعل "تأخذ" كي يدل على المستقبل الخالص، فالعامل الحاسم هو السياق. وهذا ما يشير إليه تمام حسان بقوله: "وأما معنى الزمن، فإنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة، وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق، ومعنى إتيان الزمن على المستوى الصرفي من شكل الصيغة أن الزمن هنا، ووظيفة الصيغة المفردة، ومعنى أن الزمن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق أن الزمن في النحو ووظيفة السياق، وليس وظيفة صيغة الفعل؛ لأن الفعل الذي على صيغة فعل قد يدل في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي".⁷³

⁷² المقصود هو أن هذا النوع من الأفعال المعروفة بالناقصة تحمل دلالتها الزمنية في بنائها المعجمي، ومن ذلك

أمسى "الدالة على المساء، وأضحى" الممعجة من الضحى وغدا من الغدوة.

⁷³ تمام، حسان (اللغة العربية مبناها ومعناها)، ص. 104.

ولما كانت "الجهة هي التي تميز الحدث وتخصصه وتبين دلالاته، ومعانيه التي يعبر عنها الفعل ومشتقاته، كأن يكون الحدث اعتيادياً، أو مستمراً"⁷⁴، فإن جهة الحدث في اسم الفاعل "نائماً" في (27 أ)، وحين ارتباطه بالفعل "ظل"، اكتسب قدراً من العادة والاستمرار. ومع هذا التحليل، نستشعر الإشكال الذي تخلقه هذه الأفعال، في التعبير عن جهة التمام واللاتمام، أو التدرج والاستمرار. ونجد ملمحاً من هذا الإشكال مطروحاً عند الفاسي الفهري (2000) في معرض تحليله للخاصية الجهية للفعل الماضي في الاكتمال والتدرج، فيقول: "ويبقى أن نربط التدرج / اللاتمام بالحاضر، والاكتمال بالماضي، مع العلم أننا لم نعثر قط على رائز نحوي يبين أن هذين المفهومين (الاكتمال والتمام) لهما صورة نحوية تتم معجمتها بشكل من الأشكال في صيغة الفعل العربي".⁷⁵ وأرى أن تعبير الماضي في هذا المقام عن الأوضاع الجهية ليس من باب ما هو معجمي خالص، بقدر ما يتم استدعاء الأدوات التركيبية والصرفية للكشف عن الوضع الجهي.

وتختلف الجهة في اسم الفاعل "نائماً" في (27 أ) عنها في "جالساً" في المثال(28):

(28) ظل جالسا في الظل على الأرض⁷⁶

فبالرغم من أن كلا منهما جاء على الوزن الصرفي نفسه، (أقصد اسمي الفاعل "نائماً" و"جالساً"، فإن الاختلاف واقع أولاً: في درجة دلالتهما على الحدثية، إذ إن الحدث في "نائماً" في (27 أ) قريب من الصفة، بينما الحدث في "جالساً" في (28) حدث نشيط، والاختلاف ثانياً: يتعلق بالبناء الصرفي للمقولة الزمنية "ظل" إذ جاءت

⁷⁴ حمداوي، جميل (الجهة في اللغة العربية)، ص. 153.

⁷⁵ الفاسي، الفهري: (البنى الزمنية وأشكالها عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية)، ص. 24.

⁷⁶ محمد، زفزاف (م، س)، ص. 41.

في المثال (27 أ) مشرفة على "نائماً" بصيغة المضارع، وفي (28) مشرفة على "جالساً" بصيغة الماضي. مما جعل الحدث في "جالساً" حدثاً يبدأ في نقطة محددة من الزمان، وبقي مستمراً، لكن ليس بالضرورة أن يكون حدثاً مرتبطاً بالعادة. بينما الحدث في "نائماً" في (27 أ) حدث ارتبط بالعادة والامتداد. مما يدل على الدور الذي تؤديه العلاقات النحوية الرابطة بين المقولات، وأثر التفاعل التركيبي بين الوحدات اللغوية في التأثير على الخصائص الجهية للمقولات الحديثة.

ومن الأمثلة التي توظف فيها المقولات الفعلية الزمن في اسم الفاعل، ومن دون التأثير على نوع الجهة فيه، نذكر (29):

(29) رأت الزوجة لحسن قادماً نحو المجموعة، فانفصلت عن النساء⁷⁷

إن الحدث في اسم الفاعل "قادماً" في (29) جاء مؤطراً زمنياً بين زمن الرؤية وزمن الانفصال، أما عن الجهة، فإن حدث الرؤية بدأ لحظياً في نقطة زمنية محددة، لكنه لم يستمر، بل انتهى بسرعة بمجرد انفصال الزوجة عن النساء، والانفصال نفسه حدث آني انتهى بسرعة كذلك. لكن انتهاء حدثي الرؤية والانفصال لم يؤثر في حدث القوم في اسم الفاعل "قادماً"، إذ اتسم جهياً بالتدرج والاستمرار. وهذا التدرج هو نتاج الصيغة الصرفية لاسم الفاعل الدال على الحدث الممتلئ، وهو ما يؤكد الزراعي (2013) حين مقارنته التدرج بين الإنجليزية والعربية إذ يقول: "وقد نحصل على التدرج بواسطة مورفيمات مثل "ing" في الإنجليزية، أما العربية فتستعمل اسم الفاعل المشتق من الحدث الممتلئ من قبيل؛ أنا قادم وأنا نازل"⁷⁸. وعلى هذا، فإن ما ذهب إليه ابن شبيب العجمي (1993) في أن "منطق الأبنية الصرفية المجرد يعطي لاسم الفاعل دلالة زمنية مطلقة تتوأكب فيها لحظة نطق الكلام مع وقوع الحدث، أو وجود

⁷⁷ (م، ن)، ص، 64.

⁷⁸ الزراعي، حسين (عن تداخل الجهة والزمن والحدث في الدراسات اللسانية الحديثة)، ص، 8/7.

الحالة أو على الأقل تتوافق مع لحظة من لحظات وجودهما هذا، علاوة على فاعلية الصيغة طبعا⁷⁹ هو نظر يدعو إلى المزيد من التأمل والتدقيق أمام الوقائع اللغوية.

وعن الاعتماد عن الجهة للتمييز بين اسم الفاعل والصفة الخالصة، فالمتون اللغوية احتوت ما يمكن التمثيل به لهذه القضية، ومن ذلك ما اسم الفاعل "مخبر" في (30):

(30) أ. هل أنت مخبرٌ أيها الكلب؟⁸⁰

ب. هل أنت مخبرٌ الشرطةَ أيها الكلب؟

إنه إذا ما اعتبرنا الحدث في "مخبر" في (30أ) حدثا نشيطا، فإن الجهة فيه ستتم بنوع من التمام، فالحدث سينتهي بمجرد الإخبار، والزمان فيه يتأرجح بين الحاضر والمستقبل، وهذا النشاط طبعا يستمد من الحركية التي يدل عليها المثال المؤول في (ب 30). ونشاط الحدث في اسم الفاعل "مخبر" في (30أ) يستمد من تلك القيمة الدلالية التي أفرغها اسم الفاعل في المقولة المضمرة؛ "الشرطة"، التي ظهرت في (30ب). مما يدل على أن نشاط الحدث متوافق في كلا المثالين. ولكن إذا اعتبرنا "مخبر" في (30أ) مقولة تنتمي إلى الصفة الخالصة، فستكون منعدمة الحدث والزمن معا.

وفي الجهة النحوية، نرصد شكلا آخر من أشكال تأثر الحدث في اسم الفاعل ببعض الموجهات النحوية كما في المثال (31):

(31) لكن بعد مرور عام عليهم، أصبحوا يتكلمون بطرقٍ منفرةٍ للذوق⁸¹.

⁷⁹ ابن شبيب، العجمي (نظام الصيغة في اللغة العربية)، ص. 100.

⁸⁰ زفزاف، محمد، (م، س)، ص. 9.

⁸¹ زفزاف، محمد (م، س)، ص. 14.

إذ نلاحظ أن اللام المتصلة بالذوق "الذوق" في (31)، وبالرغم من أنها قطعت اسم الفاعل "منفرة" عن الدور الإعرابي، إلا أنها أكسبته غنى جهيا لا يوجد في اسم الفاعل الممثل له في (32):

(32) لكن بعد مرور عام عليهم أصبحوا يتكلمون بطرقٍ منفرةٍ الذوق.

إن اللام في "الذوق" في (31) جعلت الجهة في اسم الفاعل تحمل نوعا من المبالغة الدلالية في التنفير، وجعلت الحدث أكثر اختصاصا بالذوق، والحدث مربوط إلى الذوق دون غيره من الحواس، بخلاف الحدث في اسم الفاعل "منفرة" في (32)، فهو لا يتمتع بهذا السمة، فالحدث قد يتعدى "الذوق" إلى سائر الحواس. ونجد في كتب النحاة ملمحا عن الدلالة الجهية لهذه اللام من غير تفصيل، إذ يتحدث عنها الرماني ويعتبرها "لام الإضافة"، وليس المقصود بالإضافة ذاك التركيب الذي يجمع اسمين؛ المضاف والمضاف إليه، ولكن المقصود بالإضافة هو الزيادة، إذ يقول: "وأصلها في كل ذلك الاختصاص"⁸²، أي اختصاص التنفير بالذوق من دون غيره، كما في اسم الفاعل في (31). إن هذه اللام المخصصة يتفرد بها اسم الفاعل عن الفعل، لا لأنها لا تتصل بمعمول الفعل مطلقا، ولكن لأن أسماء الفاعل كلها تقبل هذه اللام بعكس الأفعال⁸³ كما هو مبين في (33):

(33) أ. لكن بعد مرور عام عليهم أصبحوا يتكلمون بطرق تنفر للذوق

ب. بدا الراعي من بعيد سائقٌ لغنمه

⁸² الرماني، أبو الحسن (معاني الحروف)، ص. 7

⁸³ اللام التي تتصل بمفعول اسم الفاعل تختلف عن التي تتصل بمفعول الفعل، فهي في الأول لام التعديّة، وفي الثاني لام الجر الخالصة، ومن الأمثلة التي جاءت في المتون اللغوية المدروسة: "وَكُلُّنَا مُعْتَقِرٌ لِسَلَامَةٍ" (مقامات بديع الزمان الهمذاني ص409) و"لتشمل الفئات العمرية ما بين 60عاما و64، والحاملين لأمراض مزمنة". جريدة الصباح ص1. ينظر في الفصل الرابع من هذا البحث؛ محور التعديّة واللزوم في اسم الفاعل.

ج. بدا حميد من بعيد يسوق لغنمه

فلن نقول إن جملة (33 أ) لائحة، ولكنها غير تامة، يحتاج الفعل "يسوق" فيها إلى فضلة؛ مفعول به، بخلاف اسم الفاعل "سائق" في (33 ب). ونعثر في كلام النحاة عن إشارات جبهة عن هذه اللام. فابن يعيش الموصلي يعدها ضعفا في اسم الفاعل الذي لا يرقى بحسب رأيه إلى درجة الأفعال، إذ يؤكد أن "تعديه بحرف الجر لضعفه،

ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فلا تقول: ضربتُ لزيد⁸⁴، بينما يعتبر ابن عاشور تعدياً اسم الفاعل باللام من باب "تقوية المعنى وزيادته"⁸⁵.

ويبدو أن ربط اللام بالدلالة على التقوية والزيادة والتخصيص من باب الأولى، وهو من باب توجيه الأدوات النحوية للجهة، بمعنى أن اسم الفاعل يمتلك من الأدوات النحوية ما يقوي فيه الزيادة والتخصيص، كما يدل التضعيف في الفعل على الزيادة والتقوية وتكرير الحدث.

ونجد في المعطيات اللغوية تباينا بين الأفعال التي تأتي على رأس المركب وأسماء الفاعل الدالة في التركيب على الحالة، كما في (34) و(34):

(34) أ. تزقزق مختفية وسط الأشجار⁸⁶

ب. يطوف في المدينة متفقدا نظام البيع⁸⁷

⁸⁴ ابن يعيش، الموصلي (م، س)، ج. 4، ص. 102.

⁸⁵ ابن عاشور، الطاهر (م، س)، ج. 12، ص. 53.

⁸⁶ زفراف، محمد (م، س)، ص. 20.

⁸⁷ (م، ن)، ص. 39.

يتضح أن "اسمي الفاعل" "مختفية" و"متفقدًا" في (34 أ) و(34 ب) على التوالي، مهما اشتركا في جهة الحالة، فإنهما يختلفان في العلاقة الدلالية مع الفعلين اللذين يشرفان على رأس المركب؛ تزقزق، ويطوف، ففي (34 ب)، يتبين أن الغاية من حدث الطواف هو تفقد نظام البيع، والتفقد حدث حالي وغائي في الآن نفسه⁸⁸، بينما في (34 أ)، لا يمكن القول إن حدث الاختفاء في اسم الفاعل "مختفيا" غاية لحدث "الزقزقة" في الفعل "تزقزق". بمعنى أن الحالة في "مختفية" حالة خالصة، بينما الحالة في "متفقدًا" حالة غائية. ولما كان حدث الطواف في (34 ب) يشرف على حدث التفقد حالةً وغايةً، فإن حدث الطواف حدث مستمر متجدد، ويسايره حدث التفقد بشكل موازٍ، ويتعلقان جهياً. ولما كان حدث الزقزقة في (34 أ) يشرف على حدث الاختفاء على مستوى الحالة فقط، فإن هذا الأمر جعل الجهة في الحدثين متباينة. فجهة حدث "الزقزقة" جهة تقوم على النشاط الحداثي بعكس حدث الاختفاء، وعلى أية حال فليس بينهما أي تلازم جهي.

ومن الأمثلة التي يجري فيها اسم الفاعل مجرى الحالة الخالصة الأمثلة الآتية:

(35) أ. ردد حميد وهو متكئ على عمود كهربائي⁸⁹

ب. اقترب منه حميد متظاهراً بأنه لا يريد شيئاً⁹⁰

ج. غادر المكان ممتطياً دراجته القديمة⁹¹

⁸⁸ هذه الغاية يعبر عنها في أبواب النحو العربي بالمفعول لأجله أو المفعول له، ويضع النحاة لهذا المفعول شروطاً منها أن يكون مصدراً، وهو ما ذكره ابن هشام: "والمفعول له وهو المصدر المُعلَّل لحدث شاركه وقتنا وفاعلاً".⁸⁸ (أنظر شرح قطر الندى وبل الصدا، ص. 226). بمعنى أن اسم الفاعل "متفقدًا" في (34 ب) لا يستقيم مفعولاً لأجله إلا عند تحوله إلى مصدر فتؤول إلى "يطوف في المدينة تفقدًا لنظام البيع"، من دون النظر في الشروط الأخرى التي وضعها النحاة.

⁸⁹ زفزاف، محمد(م، س)، ص. 44.

⁹⁰ (م، ن)، ص. 50.

⁹¹ (م، ن)، ص. 59.

كما أن الأمثلة التي تجعل اسم الفاعل مرتبطا بالفعل الذي يشرف عليه غاية وحالة محدودة، وما يمكن التمثيل به هو المثال (36):

(36) كان هذا الأخير يحرك قبضته في الهواء محاولا الدفاع عن نفسه⁹²

إن الأمثلة التي يرتبط فيها اسم الفاعل بالحالة المقرونة إلى الغاية محدودة في العربية، لأن الغاية في التركيب العربي تنصرف إلى المصدر أو ما يعرف في أبواب النحو بالمفعول لأجله ذاك الذي من شروطه أن يكون مصدرا.

وفي إطار تأثير الأدوات النحوية في الأوضاع الجهية في سم الفاعل، فإن هذا التأثير ينقل إلى اسم الفاعل بالرغم من أن الأداة النحوية مربوطة إلى مقولة أخرى، كما هو الأمر في الأداة "قد"، التي تأتي مربوطة إلى الفعل. ولتبيين ذلك نورد المثال (37):

(37) قد حاول امحمد أن يفهم الشرطة أن هناك مخمورا مختبئا في المرحاض⁹³

نلاحظ أن الجهة في الفعل "حاول" في (37) تدل على تجدد الحدث وتكراره، بالإضافة إلى التأكيد المتضمن في القرينة "قد"، التي تدل هي الأخرى على التجدد، والتجدد مأخوذ أيضا من الدلالة الصرفية والمعجمية للفعل "حاول". إذ إن المحاولة تقتضي في هذا السياق تكرار الحدث، فإذا كان تورابي يتحدث عن الجمع في الأفعال وهو يقصد بذلك العلامات الصرفية التي تفيد تكرار الحدث⁹⁴، فإن تكرار الحدث في "حاول" الحامل لزمن الماضي يكمن في تظافر مجموعة من القرائن النحوية والصرفية والسياقية والمعجمية، وهذا التجدد والتكرار جعل "مختبئا" في (37) ينأى عن الصفة، إلى اسم الفاعل المرتبط بالحدثية المتسمة بالاستمرار، وهذا الاستمرار في حدث الاختباء يوازيه تكرار حدث "المحاولة" في تنبيه الشرطة إلى المخمور، مما يدل على

⁹² (م، ن) ص. 76.

⁹³ (م، ن)، ص. 55.

⁹⁴ أنظر تورابي (2015)، ص. 177.

التداخل بين الفعل واسم الفاعل في الجهة، فالفعل "حاول" واسم الإشارة "هناك" وجها معا الحدث في اسم الفاعل "مختبئاً". ومهما التبس اسم الفاعل هنا بالصفة، إلا أنه اكتسب في هذا السياق حدثية واضحة، إذ مع تجدد المحاولة وتكريرها يتجدد الحدث في اسم الفاعل. وما يزيد في تأكيد هذا الأمر، هو أن الصفة لا تستوجب الارتباط بزمان محدد، واسم الفاعل غير ذلك، إذ إن اسم الفاعل "مختبئاً" يتحد مع الفعل حاول في الزمان، فزمن المحاولة هو زمن الاختباء.

ويتحدث جحفة (2006) عن بعض خصائص الموجهات الزمنية كما بينها (Emonds1985) عن اللغة الإنجليزية، فينقل بذلك هذا الوضع إلى العربية موضحا أن "اللغة العربية تتضمن موجهات غير فعلية، ومن ذلك "قد" التي تفيد اليقين والماضي القريب مع "فعل" وإحالتها مع يفعل على الاحتمال والمستقبل"⁹⁵. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن لهذه الأدوات أن تتفاعل في الآن نفسه لتؤثر زمنياً وجهياً في الفعل، لتنتقل هذا التأثير إلى اسم الفاعل الذي لا يستوجب الارتباط بالحالة، كما هو الشأن في (37)، إذ تضافرت موجهات صرفية ونحوية ومعجمية لتوجيه الجهة والزمن في الفعل وفي اسم الفاعل معا.

وبالانتقال إلى المتن الصحفي، وما تمثله أسماء الفاعلين فيه من جهة نحوية، يتضح من خلال الاستقراء طغيان أسماء الفاعل الدالة على الحالة، والحالة نعتبرها جهة نحوية، وإن كان يتداخل فيها ما هو معجمي أو صرفي أو سياقي، إلا أن الإشراف يبقى في هذا الصدد للجهة النحوية. والمدخل المناسب لتحليل هذه الأوضاع الجهية وأنماط الحدث هو المدخل الزمني، على أن أسماء الفاعل الدالة على الحالة تأتي في تركيب يرأسه المركب الفعلي. وقد وجدت أن اهتمام النحاة بالعلاقة الزمنية بين الحدث في الحال عامة، والحدث في المقولة التي تشرف عليه محدود، في حين

⁹⁵ جحفة، عبد المجيد (2006)، ص، ص. 141، 142.

نجد لهم ملاحظات مهمة في العلاقة الزمنية بين مقولات منتظمة في تركيب واحد، ومن ذلك ما تعلق عندهم بالاتحاد الزمني بين الفعل والمصدر المفعول له، فهو عندهم " المصدر المُعَلَّل لحدّث شاركةً وقتاً وفاعلاً".⁹⁶

كما نجدهم يسهبون في الحديث عن العلاقة بين الحال وعاملها على مستوى اللفظ والمعنى، ولم يلمحوا إلى ما يمكن اعتباره تفسيراً لجهة البناء أو نمط الحدث، ومن ذلك ما أشار إليه المرادي على شرح ابن مالك؛ "الحال المؤكدة لعاملها: قد توافقه معنى لا لفظاً، وهو الغالب نحو: "وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ"، وقد توافقه معنى ولفظاً، وهو قليل، كقوله تعالى: "وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا"⁹⁷. وكذلك إشارتهم إلى إمكان حذف العامل في الحال، فقالوا بإمكان حذف عامله "كقولك: راكبا، لمن قال: كيف جئت"⁹⁸، من غير إشارة إلى أن اسم الفاعل الحال اتحد مع الفعل الذي يشرف عليه في الزمن.

ومن الملامح الزمنية النادرة عند النحاة في هذا السياق، ما أورده ابن يعيش من إشارات للعلاقة الزمنية بين اسم الفاعل الواقع حالاً، وبين عامله أو فعله، فيقول: "وإنما سُمِّيَ حالاً لأنّه لا يجوز أن يكون اسمُ الفاعل فيها إلّا لِمَا أنت فيه، تَطَاوَلَ الوقتُ أم قَصَرَ. ولا يجوز أن يكون لِمَا مضى وانقطع، ولا لِمَا لم يأت من الأفعال. إذ الحالُ إنّما هي هيئَةُ الفاعل أو المفعولِ وصفتهُ في وقتِ ذلك الفعل".⁹⁹

فنجد أن الشارح يتحدث عن الحال التي تفيد الزمن، لا الحال التي تفيد الهيئَة، بالرغم من أن الزمخشري في مفصله يتحدث عن الحال "الهيأة"¹⁰⁰. كما أن الشواهد

⁹⁶ ابن هشام، جمال الدين (شرح قطر الندى وبل الصدى)، ص. 226.

⁹⁷ المرادي، بدر الدين (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)، ج. 2، ص. 716.

⁹⁸ (م، ن)، ج. 2، ص. 724.

⁹⁹ ابن يعيش، الموصلي (شرح المفصل للزمخشري)، ج. 2، ص. 4.

¹⁰⁰ الزمخشري، أبو القاسم (المفصل في صنعة الإعراب)، ص. 89.

التي تضمنت اسم فاعل حالا في المتن الصحفي لا يتحد فيها دائما الحدث في اسم
الفاعل مع الحدث في عامله زمنيا، وهو ما سنوضحه من خلال الأمثلة المعالجة.
لأجل ذلك ارتأيت أن أتوسل بجدول تفصيلية أعتمد في مداخلها رصد تراكيب
أسماء الفاعل، كما جاءت في المتن الصحفي، والواردة في موقع الحال، مع تحديد
نمط الحدث فيها وجهة بنائها، ثم بيان العلاقة الزمنية بينها وبين المقولة الرأس التي
تشرف عليها في التركيب، إذ غالبا ما تكون فعلا. وقد جاءت الجداول على الشكل
الآتي:

المعنى اللغوي	اسم الفاعل	نمط حدثه	جهة بنائه	العلاقة الزمنية بين اسم الفاعل والمقولة التي تشرف عليه
(38) تقدمت بتصاريح حول حصيلة نشاطها لإدارات الضرائب متهربة بذلك من أداء المستحقات ¹⁰¹ .	متهربة	ممتد	مستمر	المقولة التي تشرف على اسم الفاعل هي الفعل "تقدم"، وهو في زمن الماضي غير المحدد، والحدث فيه منتهٍ، بينما زمن اسم الفاعل وقع في الماضي، ومستمر في الحاضر، وسيستمر في المستقبل، مما يبين أن زمن التقديم، وزمن التهرب مختلفان.
(39) فاستغرب الأمر مرجحاً أن يكون خطأ ما ¹⁰²	مرجحاً	لحظي/ آني	مستمر	نسجل أن ثمة توافقاً بين زمني الاستغراب والترجيح.
(40) وامتعض وزراء الحزب مفضلين عدم الكشف عن أسمائهم ¹⁰³	مفضلين	لحظي/ آني/ممتد	الاستمرار	زمن الامتعاض غير زمن التفضيل، فالامتعاض في زمن الماضي غير المحدد، بينما التفضيل بدأ في نقطة ما من الحاضر، وهو ممتد في المستقبل.
(41) هاجم أتباع بنكيران العثماني مؤكدين أنهم لن ينتظروا قرارات الأمانة ¹⁰⁴	مؤكدين	لحظي/آني	مستمر	هناك اتحاد بين زمن الهجوم وزمن التأكيد.

¹⁰¹ جريدة الصباح، العدد. 6464، السنة الواحدة والعشرون، ص. 1.

¹⁰² (م، ن)، ص. 1.

¹⁰³ (م، ن)، ص. 1.

¹⁰⁴ (م، ن)، ص. 1.

المعطى اللغوي	اسم الفاعل	نمط حدثه	جهة بنائه	العلاقة الزمنية بين اسم الفاعل والمقولة التي تشرف عليه
(42) رد حمورو قائلا: لن أنضبط لتوجيه الأمين. ¹⁰⁵	قائلا	لحظي/آني	التمام	الاتحاد التام بين زمن الرد وزمن القول، بحيث إن الموجه الزمني المعجمي؛ "الترادف بين القول والرد"، أقصى إمكان الاختلاف الزمني بينهما.
(43) حين كتب مايشبه [...] محتجـاعلى مصادقة جهاز حكومي ¹⁰⁶	محتجا	لحظي/ امتدادي	اللاتمام/ الاستمرار	زمن الكتابة انطلق في نقطة ما من الزمن، والمقولة الزمنية "حين" ليست موجهها زمنيا دقيقا، إذ لم تقض إلى زمن محدد. وما يلاحظ عموما أن زمن الكتابة متقدم على زمن الاحتجاج.
(44) دعوت الرسالة إلى تعليق كل اتصال مسجلة أن كل استثناء يجب [...] ¹⁰⁷	مسجلة	لحظي	الاستمرار	ليس ثمة أي موجه زمني بالمعنى المعجمي يبين العلاقة بين زمن اسم الفاعل "مسجلة" وزمن الفعل "دعت" إلا أن السياق يرجح الاتحاد في الزمن بين الدعوة والتسجيل.
(45) سجلت وكالة الأدوية 22 حالة معلنة في الوقت نفسه أن تحقيقا ¹⁰⁸	معلنة	لحظي	التمام	الموجه الزمني؛ "في الوقت نفسه" جعل التوافق تاما الزمني بين حدثي التسجيل والإعلان.

¹⁰⁵ (م، ن)، ص. 1

¹⁰⁶ (م، ن)، ص. 1

¹⁰⁷ (م، ن)، ص. 2

¹⁰⁸ (م، ن)، ص. 3

المعطى اللغوي	اسم الفاعل	نمط حدثه	جهة بنائه	العلاقة الزمنية بين اسم الفاعل والمقولة التي تشرف عليها
(46) أكدت شركة أسترازينيكا أن سلامة المرضى هي الأولوية مضيئة أن الترخيص له تم وفق معايير صحية ¹⁰⁹	مضيئة	آني/ لحظي	التمام	الدلالة المعجمية التي يحملها حدث اسم الفاعل "مضيئة" فرضت عليه أن يأتي متأخرا زمنيا عن حدث التأكيد. مما بين الاختلاف الزمني بينهما.
(47) قبل أن تنفي منظمة الصحة العالمية ذلك مؤكدة أنه يوفر الحماية ¹¹⁰	مؤكدة	لحظي/آني	التمام	الملفوظات المعجمية تبين التدرج الزمني، فمقولة "قبل أن" تعيد أن حدث النفي جاء بعد حدث ما، وحدث التأكيد في اسم الفاعل "مؤكدة" جاء متأخرا عن حدث النفي.
(48) ذكر المصدر أن البيجيدي رحب بالمرشحين، موضحا أن شعور الحزب بالوهن دفعه لترشيح أشخاص لاعلاقة لهم... ¹¹¹	موضحا	آني/ لحظي	التمام	الاختلاف الزمني بين حدثي الذكر والتوضيح، فالأول سابق زمنيا عن الثاني.

¹⁰⁹ (م، ن)، ص. 3.

¹¹⁰ (م، ن)، ص. 3.

¹¹¹ (م، ن)، ص. 3.

المعطى اللغوي	اسم الفاعل	نمط حدثه	جهة بنائه	العلاقة الزمنية بين اسم الفاعل والمقولة التي تشرف عليها
(49) استعانوا بمفوضين قضائيين لتسجيل بعض الخروقات منها تغيب الرئيس المسـتمـر مستنديين إلى المادة 60 ¹¹²	مستنديين	الامتداد	الاستمرار	زمن الاستناد سابق عن زمن الاستعانة وعن زمن التسجيل، فلو لم يستندوا إلى المادة 60 من القانون التنظيمي، لما قاموا بكل هذه الإجراءات، وبهذا فإن زمن اسم الحدث في اسم الفاعل سابق عن زمن الحدث في الفعل.
(50) أشار الوكيل إلى دعم دور القضاة مضيفا أن المركز القانوني للمرأة في المغرب شهد تحولا ¹¹³	مضيفا	لحظي/ آني	التمام	الدلالة المعجمية التي يحملها الحدث في "اسم الفاعل" مضيفا" فرضت عليه التأخر زمنيا عن الحدث في الفعل" أشار" مما يدل على الاختلاف الزمني بين اسم الفاعل والفعل.

¹¹² (م، ن)، ص. 3

¹¹³ (م، ن)، ص. 3

المعطي اللغوي	اسم الفاعل	نمط حدثه	جهة بنائه	العلاقة الزمنية بين اسم الفاعل والمقولة التي تشرف عليه
(51) ورد عليه العماري واصفا إياه بأنه يريد الحقل السياسي داعيا المجالس الوطنية إلى التحكيم بين الطرفين ¹¹⁴ .	واصفا داعيا	لحظي/آني لحظي/ آني	التمام الاستمرار	الاتحاد بين زمن حدث "الرد" وزمن حدث "الوصف" من جهة، وبين زمن حدث الرد وزمن حدث الدعوة من جهة أخرى، إذ إن حدثي اسمي الفاعل (واصفا) و(داعيا) هما موضوعا حدث الرد، مما يدل على اتحادهما مع الفعل (رد) في الزمان.
(52) يقول مرافق الصباح لم تشرع بعد في غرس المشاتل مشيرا في الوقت نفسه إلى أن المزارعين لا يكتفون بالبذور المحلية ¹¹⁵	مشيرا	لحظي/ آني	التمام	نسجل اتحادا زمنيا بين حدث القول وحدث الإشارة، هذا الاتحاد فرضه الموجه الزمني "في الوقت نفسه".
(53) وقال إنه اعتاد على كيف مستدركا: نحن ندخن الكيف متى نشاء ¹¹⁶	مستدركا	لحظي/آني	التمام	زمن حدث اسم الفاعل "مستدركا" جاء بعد الحدث في الفعل في الفعل "قال".

¹¹⁴ (م، ن)، ص. 5.

¹¹⁵ (م، ن)، ص. 5.

¹¹⁶ (م، ن)، ص. 7.

المعطى اللغوي	اسم الفاعل	نمط حدثه	جهة بنائه	العلاقة الزمنية بين اسم الفاعل والمقولة التي تشرف عليها
(54) حاول إسعافها معتقدا أنها مغمى عليها ¹¹⁷	معتقدا	امتدادي	الاستمرار	زمن الحدث في اسم الفاعل "معتقدا" متقدم على زمن حدث الفعل "حاول"، إذ لو كان متيقنا من أنها ميتة لما حاول إسعافها.
(55) ليقرر في الأخير التوجه نحو دائرة أمنية مشعرا مسؤوليتها بأنه أجهز على زوجته ¹¹⁸ .	مشعرا	لحظي/ آني	التمام	زمن حدث التوجه ¹¹⁹ غير زمن حدث الإشعار، إذ الأول يأتي متقدما عن الثاني.
(56) اعترف للمحققين أنه لم يتوقع أن ينتهي خلاف عاد مع زوجته بقتلها معترفا أن لحظة غضب انتابته. ¹²⁰	معترفا	متكرر ¹²¹	التمام	نسجل أن الحدث هنا مكرر، وهو حدث الاعتراف، والحدثان معا يشتركان في الزمن نفسه إن صح هذا التركيب. ¹²²

¹¹⁷(م، ن). 3

¹¹⁸(م، ن). 3

¹¹⁹الإشعار في هذا المثال للمصدر "توجه"، وليس للفعل "يقرر".

¹²⁰(م، ن)، ص. 10

¹²¹نعتبر نمط الحدث مكررا لأن المقولة الفعلية "اعترف" التي تشرف على اسم الفاعل "معترفا" تتضمن الحدث نفسه.

¹²²هذا التركيب غير جيد في العربية، إذ ليس من المطرد أن يأتي الحال من المادة اللغوية للمقولة التي تشرف عليه، فلا يقبل النسق العربي تراكيب من قبيل "غضبت على الرجل غاضبا". "اعترف الرجل للمحققين معترفا" و"ركبت الجمل راكبا".

المعطى اللغوي	اسم الفاعل	نمط حدثه	جهة بنائه	العلاقة الزمنية بين اسم الفاعل والمقولة التي تشرف عليه
(57) يتقدم الأصدقاء بأصدق المواساة راجين من العلي القدير أن يرحم الفقيدة ¹²³	راجين	لحظي/آني	الالتزام	السياق يفرض الاتحاد الزمني بين حدثي "يتقدم" و"راجين"
(58) تمكن سائق السيارة المعنية ومرافقيه من الفرار نحو وجهة مجهولة مستغلين الظلام الدامس ¹²⁴	مستغلين	متكرر	الاستمرار	الاتحاد في الزمن بين حدثي المصدر "الفرار" واسم الفاعل "مستغلين".
(59) اعتقلت المتهمين متلبسين بممارسة الجنس بمنزل بدوار بوحميسة ¹²⁵	متلبسين	حركي	التمام	حدث الاعتقال جاء موافقا لزمان حدث التلبس.
(60) زاد موضحا أنه تمكن من إيقاف أحد الجناة ¹²⁶	موضحا	الامتداد	التدرج	الاتحاد التام بين زمن الحدث في الفعل "زاد" وزمن حدث اسم الفاعل "موضحا".

¹²³ (م، ن)، ص. 10.

¹²⁴ (م، ن)، ص. 11.

¹²⁵ (م، ن)، ص. 11.

¹²⁶ (م، ن)، ص. 11.

المعنى اللغوي	اسم الفاعل	نمط حدثه	جهة بنائه	العلاقة الزمنية بين اسم الفاعل والمقولة التي تشرف عليها.
(61) ماتسبب في وفاته أثناء نقله إلى المستشفى متأثراً بطعنة في قلبه ¹²⁷	متأثراً	متكرر	التمام	زمن حدث اسم الفاعل "متأثراً" سابق عن زمن حدث الوفاة.
(62) توفين في الحين متأثرات بجروح وكسور أصبن بها ¹²⁸	متأثرات	متكرر	التمام	زمن الحدث في اسم الفاعل "متأثراً" سابق عن زمن حدث الوفاة.
(63) نفت النجمة المصرية صحة المنشور مؤكدة أن الحساب يحمل اسمها ¹²⁹	مؤكدة	لحظي /آني	التمام	زمن الحدث في الفعل "نفى" جاء متقدماً عن زمن الحدث في اسم الفاعل مؤكدة.
(64) ضمن لجمع منصب عضو بالمكتب التنفيذي ممثلاً للكونفدرالية الإفريقية. ¹³⁰	ممثلاً	لحظي/آني/الامتداد	الاستمرار	زمن الحدث في الفعل "ضمن" سابق عن زمن الحدث في اسم الفاعل "ممثلاً".

¹²⁷ (م، ن)، ص. 11.

¹²⁸ (م، ن)، ص. 12.

¹²⁹ (م، ن)، ص. 13.

¹³⁰ (م، ن)، ص. 16.

المعنى اللغوي	اسم الفاعل	نمط حدثه	جهة بنائه	العلاقة الزمنية بين اسم الفاعل والمقولة التي تشرف عليه
(65) ظهر فاران في الصورة سعيدا معبرا عن أمله في البقاء بالعاصمة. ¹³¹	معبرا	لحظي / آني	التمام	الحدث في الفعل "ظهر" جاء متقدما عن الحدث في اسم الفاعل "معبرا"
(66) ينظرون إلى من يخالفونهم باعتبارهم خارجين عن الدين. ¹³²	خارجين	امتدادي/متكرر	الاستمرار	هناك توافق زمني بين حدثي: النظر في الفعل، والخروج في اسم الفاعل، خاصة وأن غاية الحدث في النظر هو إضفاء حالة الخروج عن الملة.

يتبين من خلال هذه الجداول الواصفة لأسماء الفاعلين الدالة على الحالة أن العلاقة الزمنية بينها وبين المقولة التي تشرف عليها، سواء كانت فعلا أو مصدرا تنقسم إلى أنواع ثلاثة:

- ✓ نوع جاء فيه زمن حدث الفعل المشرف متقدما على زمن الحدث في اسم الفاعل، وهو الغالب، إذ بلغت أمثلته خمسة عشر مثالا من أصل تسعة وعشرين.
- ✓ نوع جاء فيه زمن الحدث في اسم الفاعل موافقا لزمن الحدث في الفعل الذي يشرف عليه، وقد بلغ عدده أحد عشر مثالا من أصل تسعة وعشرين.

¹³¹(م، ن)، ص.19.

¹³²(م، ن)، ص.1.

✓ نوع جاء زمان حدث الفعل المشرف موافقا لزمن الحدث في اسم الفاعل الممثل للحالة، وهذا هو القليل النادر إذ بلغ عدده أربعة أمثلة فقط من أصل تسعة وعشرين.

ومن خلال هذه التباينات الزمنية بين مقولتي الفعل واسم الفاعل يتبين إذن، أن للفعل علاقة عضوية بمفهوم الزمان، وما من فعل إلا ولحدوثه وقت؛ والوقت قسط من الزمان. أما الزمان فهو مفهوم معقد.¹³³ ويبدو أن تعقد الزمان في الفعل له علاقته بزمن أحداث المقولات التي يشرف عليها في التركيب، ومن ذلك اسم الفاعل.

وتجذر الإشارة في هذا المقام أن الإشراف على اسم الفاعل الحال أخذ فيها الفعل النصيب الأوفر، إذ لم يرد المصدر مشرفا على اسم الفاعل الحال في الأمثلة المدروسة إلا في مثالين اثنين من أصل واحد وثلاثين، بينما انفرد الفعل بخاصية الإشراف في الأمثلة أغلبها؛ أي بما مجموعه سبعة وعشرون مثالا، جاء الإشراف فيها للفعل.

3.2. الجهة الصرفية في اسم الفاعل

وقف الدارسون تجاه حدود الأدوات الصرفية في توجيه الأوضاع الجهية وأنماط الأحداث مواقف متباينة. فالعجمي (1993) يعتبر أن الصيغة في الفعل تقوم على "تحديد ماذا ومتى وكيف وقع الحدث أو وجود الحالة؛ أي أن العوامل التي تحدد الصيغة هي: حدثية الفعل أو وصفيته، أو الأسماء القائمة مقامه طبعاً، والزمن والأسلوب (الحكاية، المعاصرة، الديمومة)¹³⁴.

¹³³ آيدن، فريد الدين (الأزمنة في اللغة العربية بالمقارنة مع اللغات الأجنبية)، ص. 2.

¹³⁴ ابن شبيب، العجمي (نظام الصيغ في العربية)، ص. 91.

في حين نجد من الباحثين من يؤكد "أن الصيغة لا تشير إلى الزمن بكل مجالاته إلا من خلال السياق بمساعدة القرائن مع السوابق واللواحق"¹³⁵. وعندما نتحدث عن الزمن، فإنه ليس بمعزل عن الحدث، مما يفيد أن الصيغة وحدها لا تكفي لتحديد الوضع الجهي إلا بموجهات داعمة. في حين يعتبر خليل حلمي أن معنى الزمن أو الحدث جزء من دلالة صيغة الفعل أو وزنه، وهما وظيفتا الفعل الصرفية¹³⁶. والملاحظة الأساس التي يمكن تسجيلها بخصوص تناول الباحثين للموجهات الصرفية هو أنهم يركزون في أغلب دراساتهم على مقولة الفعل، على هذا وجب البحث في الخاصية الجهية الصرفية لاسم الفاعل في المتون المدروسة.

فمن الأمثلة الدالة على التوجيه الصرفي للجهة في اسم الفاعل يرد مثال في المقامة النيسابورية لبديع الزمان الهمذاني كما يوضحه المثال (67):

(67) كيف ذلك وأنا مُصَعِّدٌ وَأَنْتَ مُصَوِّبٌ؟¹³⁷

من خلال المثال (67) يتبين أن اسمي الفاعل "مُصَعِّدٌ" و"مُصَوِّبٌ" جاءا مضعفي العين، ونمط الحدث فيهما امتدادي يدل على التدرج الاستمراري، وهذا النمط الجهي لا علاقة له بالتضعيف، بالرغم من أن تمام حسان من الذين يعتبرون "الهمز والتضعيف وتشديد العين، وحروف الزيادة فيما زاد على الثلاثة، تعبيرات شكلية عن الجهة في اللغة العربية"¹³⁸. والدليل على أن نمط الجهة غير مستمد من التضعيف أنه يمكن تأويل (67) من غير تضعيف فيظل محافظا على امتداده وتدرجه واستمراره كما هو مبين في (68):

¹³⁵ رمضان، محمد وحسن، أحمد (أبنية الزمن ودلالاتها في اللغتين العربية والإنجليزية: دراسة تقابلية)، ص.

186.

¹³⁶ خليل، حلمي (م، س)، ص. 57.

¹³⁷ الهمذاني، بديع الزمان (م، س)، ص. 298.

¹³⁸ تمام، حسان (مناهج البحث في اللغة)، ص. 212.

(68) كيف ذلك؟ وأنا صاعدٌ وأنت هابطٌ.

إن الموجه الصرفي الذي منح اسمي الفاعل في كل من (67) و(68) الامتداد والتدرج ليس التضعيف ولكنه التنوين، وهذا الأمر تشترك فيه العربية مع الإنجليزية، إذ إن كلا منهما تعبر عن التدرج وعن الحاضر والمستقبل والامتداد بعلامات صرفية، فالعربية تعبر عن ذلك بالتنوين؛ (مصعدٌ/ مصوبٌ)، والإنجليزية باللاصقة الصرفية (ing) كما هو ممثل في(69):

(69) Ahmed is talking about his future

والاختلاف القائم بين العربية والإنجليزية هو أن العلامة الصرفية المعبرة عن التدرج والامتداد تتصل في العربية باسم الفاعل، بينما اللاصقة (ing) في الإنجليزية تتصل بالفعل، ويعد هذا الاختلاف اختلافا شكليا وليس دلاليا بالنظر إلى النسق التركيبي لكل لغة في التعبير عن جهات أحداثها. وإلى هذا المعنى يشير الزراعي (2013) بقوله: "الجهة النحوية أو جهة البناء هي ما يعبر عنها بواسطة علامة صرفية أو نحوية من قبيل علامة التدرج في الإنجليزية التي تعبر عن جهة التدرج

139"

أما عن الجهة التي يمنحها التضعيف في اسم الفاعل فإنها لا تختلف عنه في الفعل، فقد أضافت للحدث دلالة لا نجدها في الحدث المرتبط باسم الفاعل غير المضعف، على أن كل حروف الزيادة التي تأتي لمعنى وظيفي، هي في الواقع تعبيرات شكلية عن الجهة، تضيف معنى وظيفتها إلى المفهوم العام للفعل، لتخصيصه في الدلالة،¹⁴⁰. ويؤكد الفاسي الفهري (2010) أنه "يوجد في العربية صرف يدل على تعدد الحدث، أو ما يسميه نيومن(2000) Phractionality Newman، يتعلق

¹³⁹ الزراعي، حسين (م، س)، ص. 13.

¹⁴⁰ تمام، حسان (مناهج البحث في اللغة)، ص. 213.

الأمر بتضعيف الصامت¹⁴¹، ولهذا فإن التضعيف قاد الحدث ليكون جمعا، بمعنى أن الحدث في اسمي الفاعل (مصعدٌ/ مصوبٌ) في (67)، وفي ارتباطهما بالقرينة الصرفية؛ "التضعيف" يتسم بنوع من التكرار، وهذا المعنى نجده يتكرر عند تورابي حين يعتبر "التضعيف في الفعل دالاً على تكرار الحدث، فجملة من قبيل؛ "فَتَّحَ الرجل الأبوابَ"، التضعيف في الفعل "فَتَّحَ" يدل على تكرار الحدث وتوزيعه على عدة موضوعات¹⁴².

ومن الملامح الصرفية الجهية التي جاءت في المتون اللغوية المدروسة ما ورد في (70):

(70) كانت البراكَةُ الصغيرةُ ملتصقةً على بابِ ضيقٍ¹⁴³

فعندما تحدث علماء الصرف عن معاني حروف الزيادة في العربية، وبخصوص الهمزة والتاء في صيغة "افتعل"، رأوا أن سابقة الهمزة وواسطة التاء تدلان على المطاوعة، ويظهر هذان الزائدان في اسم الفاعل ميمًا وتاءً، كما هو مبين في (ملتصقة) في (70)، إلا أن الإشكال الذي يطرح مع دلالة المطاوعة هو غياب إرادة المطاوعة، فأن يقال "جمعت القومَ، فاجتمع القومُ"، وأن يقال: "القبيلة مجتمع قومها"، فإن دلالة المطاوعة في الفعل (اجتمع)، وفي اسم الفاعل (مجتمع) ترتبط بالإرادة التي يملكها القوم للاجتماع، والأمر يختلف في اسم الفاعل (مُلتَصِقَةٌ) في (70)، إذ إن "البراكَةُ" لاتملك إرادة حدث الالتصاق وبالآتي تغيب دلالة المطاوعة، ولما كان الأمر كذلك، فإن التأويل الذي يمكن منحه لاسم الفاعل "ملتصقة" في (70) هو أنه إما صفة

¹⁴¹ الفاسي، الفهري (2010)، ص. 75.

¹⁴² تورابي، عبد الرزاق (2015)، ص. 177.

¹⁴³ زفزاف، محمد (م، س)، ص. 14.

خالصة، وعندما نقول صفة خالصة فإنه أضحي مجردا من الحدثية، وإما أن يؤول إلى اسم المفعول كما في (71):

(71) كانت البراكة مُلصَّقةً على باب ضيق

وإذا كان علماء اللسانيات قد وسعوا في المظاهر الجهية التي ترتبط بالأحداث، فرأوا في ذلك أن الأفعال "أفعال مستمرة أو حينية، وأفعال تامة وأخرى ناقصة، وأفعال شروع، ومتكررة، وانتهائية، ومحصلة"¹⁴⁴، فإنه يمكن إضافة مظهر جهي آخر، وهو جهة "الإرادة" في مقابل "اللاإرادة"، وخصوصية هذه الإرادة تتجلى في أن الحدث لا يملكها ولا يستقل بها، بل إنه يكتسبها من مقولات أخرى تسابقه في التركيب، كما عبرت مقولة "البراكة" في (71) عن جهة "اللاإرادة" في حدث اسم الفاعل "ملتصقة".

4.2. الجهة السياقية في اسم الفاعل

لا تخفى على أي دارس السلطة التي يمتلكها السياق في توجيه المعاني والدلالات، ولا غرو إن وجدناه في العديد من التراكيب اللغوية يلغي كل القرائن، بل كل ما يمكن عده من باب الموجهات الجهية والزمنية في المقولة، لينفرد بهذا التوجيه، ومن ذلك ما فسره تمام حسان بخصوص أثر السياق في توجيه الزمن في جملة المركب الفعلي، فيقول: "ومعنى أن الزمن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق أن الزمن في النحو وظيفة السياق وليس وظيفة صيغة الفعل؛ لأن الفعل الذي على صيغة "فعل" قد يدل في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي".¹⁴⁵

¹⁴⁴ هنري، فليش(م، س)، ص. 137.

¹⁴⁵ تمام، حسان (اللغة العربية مبناها ومعناها)، ص. 104

وهذا التوجيه الجهي للسياق لا يقتصر فقط على الفعل، بل يشمل مختلف صيغ العربية، ومنها اسم الفاعل. كما أن تأثير السياق لا يقتصر فقط على الدلالة والزمن، بل يمتد كذلك إلى الأوضاع الجهية، وإلى أنماط الحدث، وهو ما يمكن تبينه من خلال اسم الفاعل في (74) الذي جاء على لسان عيسى بن هشام بطل مقامات الحريري:

(72) يراني أحدكم راكبَ فرسٍ¹⁴⁶

يشير اسم الفاعل "راكب" في (72) إلى العادة، وهذه العادة تظافر عنصران اثنان لتحديدها، الأول سياقي، على أن عيسى بن هشام عرف أصلاً بكثرة تنقلاته، التجوال، وهذه هي عادته في كل المقامات، إذن فالسياق سياق تجوال، وتقل وركوب، والثاني نحوي؛ وهو الإضافة التي أضعفت الحركية في الحدث، ولم تجعله يرتبط بزمن محدد، وليس الأمر كذلك في المثال المؤول في (73):

(73) يراني أحدكم راكباً فرساً.

فالحدث في اسم الفاعل "راكب" في (72) يختلف عنه في (73)، ففي الأول الحدث مجرد من الزمان المحدد، مما جعله يرتبط بالعادة، وفي الثاني نجد الحدث له نقطة بداية ونهاية لارتباطه بالحركة، ولكونه حدثاً نشيطاً، فإن للسياق في (72) الأولوية في جعل العادة غير المقيدة إلى زمان محدد سابقة عن غيرها.

ومن الأمثلة التي تجري هذا المجرى اسم الفاعل في (74):

(74) قَامَ أَبُو الْفَتْحِ الْإِسْكَانْدَرِيُّ يَلْعُنُهَا وَصَاحِبِهَا، وَيَمْفُتُّهَا وَأَكَلَهَا، وَيَتَلَبُّهَا

وَطَابِخَهَا

لقد توارد في (74) اسما فاعل بالمعنى الحدثي، وكل منهما مضاف إلى ضمير؛ "أكلها" و"طابخها"، وبالرغم من أنهما جاءا على نسق تركيبى وصرفي واحد، فإن بينهما اختلافاً في نمط الحدث وفي جهة البناء، وفي الزمان. والذي كشف عن هذه

¹⁴⁶ الهمذاني، بديع الزمان (م، س)، ص. 26

الاختلافات هو السياق، ولو غيب السياق لجاز أن يكون لاسمي الفاعل "آكل" و"طابخ" النمط الجهي نفسه، ولاشتركا معا في الزمن.

إن الضمير المتصل باسمي الفاعل (آكلها / طابخها) يعود على "قصعة الطعام" الموضوع على "الخوان"، وحدث الوضع سابق عن حدث الأكل، لا عن حدث الطبخ، وحدث اللعن سابق عن حدث الأكل لا عن حدث الطبخ، والحدث في اسم الفاعل "آكل" حركي لحظي متكرر استمراري لم ينته زمنه بعد، بينما الحدث في اسم الفاعل "طابخ" حدث تام انتهى زمنه، إذ الطبخ سابق زمنيا عن كل الأحداث المتواردة في (74)، ولولا السياق لجاز أن يكون الحدث في اسم الفاعل "آكل" متوافقا جهيا على الأقل مع الحدث في "طابخ".

ومن المعاني الجهية التي يتأثر فيها حدث اسم الفاعل بسياقه، نجد اسم الفاعل "صابر" في (75):

(75) فَجِدَّ وَلَا تَغْفُلْ فَعَيْشُكَ بَائِدٌ وَأَنْتَ إِلَى دَارِ الْمَنِيِّ صَائِرٌ¹⁴⁷

إذ إن اسم الفاعل "صائر" في (75)، وفي ارتباطه بسياق الموت، نجد الحدث فيه حركيا ممتدا بدأ في نقطة محددة من الزمان، وجهة البناء فيه تتسم بالتدرج والاستمرار، وسيتوقف الحدث فيه في نقطة محددة من الزمان، وكل هذه المعاني الجهية والزمنية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياق.

ومن أمثلة تعالق السياق في التأثير الجهي مع الموجهات اللغوية الأخرى؛ من قرائن صرفية واقتضاءات تركيبية، ما ورد في (76):

(76) تَأْبَطُ حَمِيدُ الْجِرَائِدِ وَرَكَضُ مِنْ بَابِ الْمَكْتَبِ [...] ثُمَّ سَمِعَ صَوْتًا مِنْ

خلفه [...] يصرخ فيه: إلى أين أنت ذاهب؟¹⁴⁸

¹⁴⁷ (م، ن)، ص. 16.

يتضح من خلال هذا التركيب أن الحدث في اسم الفاعل "ذاهب" بدأ في نقطة زمنية محددة دل عليها الحدث في فعل "ركض"، وأن نمط الحدث فيه لحظي، وجهة البناء استمرارية، والموجه الأساس للدلالة الزمنية والجهية سياقي إلى جانب الصرفي التركيبي، فالصرفي يتمثل في تنوين "ذاهبٌ"، والتركيبي يتمثل في الاستفهامي (أين). وعن تعالق مثل هذه المستويات اللغوية في توجيه الزمن أو الجهة في مقولة ما، فإن الفهري (2000) يؤكد أنه "لا بد أن تكون هناك علاقة بين الزمن الصرفي (الوارد في الفعل) باعتباره معلومة معجمية، وبين ما يؤول إليه في السياق أو المقام".¹⁴⁹

وما يدل على أن الإشراف في توجيه الجهة والزمن في اسم الفاعل "ذاهب" في (76) أنه بتغيير السياق من دون تغيير القرائن الصرفية والتركيبية لاسم الفاعل تتغير جهة الحدث قطعاً، وهو ما يبينه المثال في (77):

(77) رأته يجمع أغراضه في حقيبته الجلدية فصرخت في وجهه: إلى أين أنت ذاهبٌ؟

بحيث يتضح أن الحدث في "ذاهب" في (77) لم يبدأ بعد، فهو حدث معلق، وقد يظل معلقاً إن أقنعته بعدم الذهاب، أما عن جهته فلا يمكن لها أن تختلف عن زمانه، إذ لا يمكن الحكم على جهة حدث قد لا ينشط أبداً.

ومن الحالات التي يبقى فيها السياق محدوداً في توجيه الجهة في اسم الفاعل نورد المثال (78):

(78) لو أنك تفعل مثل أسيادك: تستيقظ مبكراً وتذهب إلى الميناء¹⁵⁰

¹⁴⁸ زفزاف، محمد(م، س)، ص. 23.

¹⁴⁹ الفاسي، الفهري (البنى الزمنية وأشكالها عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية؟)، ص. 14.

¹⁵⁰ زفزاف، محمد (م، س)، ص 25.

فبالرغم من أن السياق وجه ما يمكن اعتباره حدثا في اسم الفاعل (مبكرا)، فإن هذا التوجيه لا يمكن الاطمئنان إليه، لأن هذا السياق حقيقة وجه الحدث فقط في الفعلين "تستيقظ" و"تذهب"، وهو حدث يرتبط بما اعتبرته الزوجة "أسيادا" بالرغم من أن العلامات النحوية والصرفية فيه ترتبط بالمخاطب المفرد، فهم الذين يستيقظون مبكرا، ويذهبون إلى الميناء. أما الزوج فلم يستيقظ بعد ولم يذهب إلى الميناء.

خلاصة:

تناولت في الفصل الخامس من هذا البحث قضايا جبهة مرتبطة باسم الفاعل من خلال متون لغوية متباينة من حيث جنسها وزمنها، وهذه المتون هي مقامات بديع الزمان الهمذاني، ورواية محاولة عيش لمحمد زفاف، وجريدة الصباح العدد 6464 السنة الواحدة والعشرون. وقد وقفت أولا عند القضايا الجبهة في الدرس اللساني والدرس اللغوي العربي من خلال ما عَنَّ لي من ملامح جبهة جاءت متناثرة في مباحث النحو العربي وأبوابه، لأنقل بعد ذلك للدراسة التطبيقية، وذلك بتتبع أمثلة تراكيب أسماء الفاعل الواردة في المتون اللغوية المعتمدة، وتحليلها تحليلا جهيا، إذ وزعت الأمثلة المنتقاة جهيا باعتماد المستويات اللغوية، فكانت الجهة المعجمية والجهة النحوية والجهة الصرفية ثم الجهة السياقية.

أما بخصوص النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية للجهة في اسم الفاعل كما تضمنته الشواهد اللغوية في المتون المشتغل عليها فيمكن إجمالها في ما يأتي:

بالرغم من انتماء المتون المشتغل عليها إلى نسق لغوي واحد إلا أنها كشفت عن تباينات واضحة سواء تعلق الأمر بحجم ورود أسماء الفاعلين، أو في نوع الجهة التي تمثلها، أو في الأوضاع الجبهة ونمط الأحداث، فالمقامة بالرغم من قدمها وانتماء لغتها إلى أواخر القرن الرابع الهجري فإن توخي صاحبها الفنية المثقلة بالمحسنات

البديعية جعل لغتها لغة مصنوعة في جل تراكيبيها، مما أسهم في ورود تراكيب أسماء الفاعل يغلب عليها النسق الإضافي ويغيب فيه الحدث النشيط، وبالرغم من اعتمادها على السرد المرتبط بالحدث النشيط، وبلوغ عدد المقامات واحدا وخمسين مقامة موزعة على مائتين وثلاثٍ وتسعين صفحة، فما وجدت فيها ما يصلح للتطبيق الجهي إلا ثلاثة عشر مثالا؛ مثال واحد للجهة المعجمية، وثمانية أمثلة للجهة النحوية، وثلاثة أمثلة للجهة السياقية، ومثال واحد للجهة الصرفية، أما الأمثلة المهمة -على قلتها- فهي أمثلة يغلب عليها النسق التركيبي نفسه، إذ غالبا ما جاءت أسماء الفاعل فيها مضافة منزوعة الحدث، الشيء الذي أثر على تنوع المستويات الجهية، وعلى أوضاعها، وأنماطها.

ويختلف الأمر في الرواية عند محمد زفزاف، إذ بالرغم من أن متن الكتاب بلغ فقط ثلاثا وتسعين صفحة من الحجم المتوسط، إلا أن طبيعة التراكيب البسيطة، البعيدة عن الإيغال والتكلف، بالإضافة إلى حركية السرد، جعلت المتن غنيا إلى حد ما بأسماء الفاعل المعبرة عن الأحداث النشيطة، إذ ورد ثلاثة عشرة مثالا للجهة النحوية، وخمسة أمثلة للجهة المعجمية، ومثال واحد للجهة الصرفية، ومثالان اثنان للجهة السياقية.

أما بالنسبة إلى أسماء الفاعل المرتبطة بالمتن الصحفي فقد طغت عليها الجهة النحوية، إذ بلغت أمثلتها تسعة وعشرين مثالا كلها تمثل لحالة الأحداث بتعبير "كاسباري"، فأسماء الفاعل جاءت مشدودة إلى مركبات فعلية تشرف عليها باستثناء تركيبين اثنين كان الإشراف فيهما للمصدر. وعن العلائق الزمنية بين أسماء الفاعل الممثلة للحالة والمقولات المشرفة عليها فقد جاءت على الشكل الآتي:

نوع جاء فيه زمن حدث الفعل المشرف متقدما على زمن الحدث في اسم الفاعل، وهو الغالب إذ بلغت أمثلته خمسة عشر معطى من أصل تسعة وعشرين مثالا.

نوع جاء فيه زمن الحدث في اسم الفاعل موافقا لزمن الحدث في الفعل الذي يشرف عليه، وقد بلغ عدده أحد عشر مثالا من أصل تسعة وعشرين مثالا.

نوع جاء زمان حدث الفعل المشرف موافق لزمن الحدث في اسم الفاعل الممثل للحالة، وهذا هو القليل النادر إذ بلغ عدده أربعة أمثلة فقط من أصل تسعة وعشرين مثالا.

نسجل أن المتون المشتغل عليها لم تهتم بالإبداع المعجمي؛ أي بمعجمة الجهة، كما أن أسماء الفاعل الدالة على الحالة في علاقتها بالجهة النحوية جاءت طاغية.

اسم الفاعل من المقولات التي يتأثر فيها الحدث جهيا بمقولة فعلية ذات جهة معمجة، تكون سابقة له في التركيب، مما يفيد أن اسم الفاعل الدال على الاستمرار والامتداد يمكن أن يكتسب جهيته معجميا من مقولة قبله تتمتع بهذه الخاصية.

اسم الفاعل مقولة تشارك الفعل في الأدوات النحوية لاكتساب جهة ما، ومن ذلك تداخله مع الفعل المضارع في "لم" الجازمة النافية، في السياق الذي يأتي فيه اسم الفاعل حالا يرأسه فعل مضارع بعد "لم"، فيكون الجزم للفعل والنفي لاسم الفاعل.

الوسائط الزمنية في اسم الفاعل تبقى محدودة في تحديد الزمن، بخلاف الوسائط الزمنية في الفعل، إذ لا اعتبار للوسيط عندما يأتي اسم الفاعل في سياق المركب الإضافي تحت إشراف مركب فعلي، حتى ولو جاء اسم الفاعل دالا على الحدث النشيط، ما لم يتصل به الوسيط الزمني مباشرة، وإلا فإن الزمن يظل مرتبطا بالفعل رأس الجملة الفعلية.

بالرغم من أن الدراسة الجهية لاسم الفاعل مدخل يمتلك قدرة تفسيرية عالية للتمييز بين الصفة واسم الفاعل، وأنني كنت قد نظرت إلى شروط عمل اسم الفاعل على أنها أوضاع جهية، إلا أنني لم أعثر منها إلا على ما اعتمد منها على

الموصوف، أي أسماء الفاعل الممثلة للجهة الحالية، أما اسم الفاعل العامل المعتمد على النداء أو الاستفهام أو النفي فليس له في المتون اللغوية ما يمثله.

خاتمة:

بعد هذا المسار من البحث نقول إن دراستنا المعجمية لاسم الفاعل قد خلصت إلى أن المعجم مكون أساس من اللغة، فلا يمكن عده خارج النظام اللغوي، بدعوى أن الوحدات المعجمية غير مؤهلة كي تدرج ضمن نظام خاص بها، إن المعجم بهذا المعنى يتسم بنظاميته في اللغة بالرغم من الإقصاء الذي طاله في المراحل الأولى من الدرس اللساني، قبل أن يصبح ذا أهمية واضحة في التحليل اللساني للمفردات، باعتبارها وحدات دلالية قابلة للتفكيك، بالنظر في سماتها التركيبية والصرفية والصوتية.

ومن هنا، أفضى إهمال الدراسات النحوية للمستويات اللسانية المرتبطة بقضايا النحو العربي عامة، وباسم الفاعل خاصة، إلى تمثل ميكانيكي لقواعد النحو العربي، لاسيما القواعد المرتبطة ببناء المشتقات. فكلما أبعد بناؤها المستويات الصرفية والتركيبية والدلالية كلما وقع تعارض بين القاعدة النحوية والمعطيات اللغوية. فالتداخل بين اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة - مثلا - يبقى محصورا في الشكل المنطوق، ولتجاوز الالتباس الدلالي، يمكن التوسل بالمستويات اللغوية جميعها؛ الصرفية والتركيبية والدلالية والسياقية.

كما أن الفهم المعاصر للقواعد النحوية في ارتباطه بالمنهج التعليمي أكثر من المنهج التفسيري جعل القاعدة مقدمة على المثال، بل متحركة فيه، والدليل على ذلك أن العديد من القواعد المُدرّسة أضحت أمثلتها نادرة جدا، تبلغ في بعض الأحيان إلى حد المعدوم.

أما التقسيم الثلاثي للكلمة العربية من قبل النحاة، وعدم إفراد باب خاص للصفات - وإن كانت لهم في ذلك مبررات - وإلحاق أغلب النحاة اسم الفاعل بالاسم، فقد

جعل الاهتمام بسمات الأحداث منصرفا بشكل أساس إلى مقولة الفعل، وإهمال المشتقات عامة، واسم الفاعل خاصة.

وبالرغم من سعي بعض اللغويين - على قلتهم - ربط اصطلاح اسم الفاعل بالمستوى الصرفي إلا أن الاصطلاح هو اصطلاح نحوي في جميع مناحيه، وهذا توجه قد التقت فيه الأبحاث اللسانية التي اهتمت بدراسة اسم الفاعل؛ (المشارك participle) مع العديد من الدراسات اللغوية العربية القديمة.

إن اعتماد المدخل التركيبي والدلالي، باعتبارهما مستويين لسانيين في النظرية المحورية والشبكة الموضوعية في اسم الفاعل كشف عن علاقات تفسيرية لاختبار الخصائص المقولية لهذه الصيغة في علاقتها بالفعل، ومن ذلك أن أسماء الفاعلين تجري مجرى الأفعال التابعة لها تركيبيا ودلاليا ومحوريا، وإعرابيا، وأن الأفعال وأسماء الفاعلين مقولات متكافئة معجميا.

ولقد أفادتنا علاقات الانتقاء المعجمي والمحوري في الكشف عن العلاقات التركيبية والدلالية التي تربط بين اسم الفاعل والفعل بما يشرفان عليه من مقولات ظاهرة. ويمتد هذا الكشف إلى مقولة الضمير لبيان طبيعة الانتقاء الذي تستلزمه كل طبقة ضميرية. فالإضمار من هذه الناحية قد كشف عن تباين واضح بين الفعل واسم الفاعل، في حالتي الاتصال والانفصال، إذ وقفت من خلال تحليل النماذج التركيبية على معطيات تركيبية تتوافق فيها المقولتان، وأخرى تكشف عن اختلافات بينة.

والتغليب غير المبرر لمستوى لغوي على آخر في دراسة المعطيات اللغوية يضع تعليل حكم النحاة على اسم الفاعل بالفرع محط جدل وتأمل، فاعتبار اسم الفاعل فرعا؛ لأنه يعدى باللام وبدونه، والحكم على الفعل بالأصل لأنه يتعدى من دون هذه اللام قد يجر العديد من الأفعال إلى دائرة الفرعية، حين تعديتها بالواسطة.

ولقد كشفت الدراسة عن الاختلاف التركيبي بين الفعل المضارع واسم الفاعل، فالأول لا يسمح بإقحام "اللام" بالمقولات التي يسمها محوريا، بخلاف اسم الفاعل الذي تسمح تراكيبه بإقحام هذه "اللام". وهذا الإقحام مبدأ اختياري في تراكيب اسم الفاعل لإسقاط الإضافة بين العامل والمعمول، مما يدل على أن اسم الفاعل من المقولات الحرة من هذه الناحية. ثم إن "اللام" المرتبطة بتعدية اسم الفاعل هي من الموجهات الجهية التي تضطلع بها الأدوات النحوية. بمعنى؛ أن لام التعدية موجهها جهيا يدل على الزيادة والتقوية والتخصيص، فتكسبه غنى جهيا، كما تدل بعض الموجهات الصرفية في الفعل على الزيادة والتقوية والمبالغة، كالتضعيف مثلا.

أما اعتبار اسم الفاعل من المقولات التي تتمتع بحرية في صرفة الحدث بخلاف الفعل، وذلك لإمكان انفراد اسم الفاعل بالصفة دون الحدث، أو الجمع بينهما فهذا من شأنه أن يضبط العلاقة بين اسم الفاعل والفعل على مستوى التصنيف المقولي. كما أن احتفاظ اسم الفاعل بالوصف، وتحييده لصرفة الحدث مما يلغي الدلالة المتضمنة في الزوائد الصرفية، لتبقى هذه الزوائد صفرية الدلالة في أسماء الفاعلين المنزوعة الحدث، بخلاف اللواحق في الأفعال التي تبقى مشدودة إلى دلالتها بحكم ارتباطها القوي بصرفة الحدث.

لقد أبانت دراستنا المعجمية لاسم الفاعل على ملازمته للسّمات الإعرابية في المعجم شأنه في ذلك شأن الفعل، وهذا مما ينسجم مع رأي النحاة حين عدوا الرفع في اسم الفاعل رفعا تركيبيا. وهو بذلك يشترك مع الفعل المضارع الذي يرفع في التركيب لتجرده من النواصب والجوازم، بخلاف الرأي الذي يدافع على الرفع المعجمي بحجة وروده في المعجم مجردا من العوامل.

وعلى الرغم من انتماء المتون المشتغل عليها إلى نسق لغوي واحد، إلا أنها كشفت عن تباينات واضحة، سواء تعلق الأمر بحجم ورود أسماء الفاعلين، أو في نوع

الجهة التي تمثلها، أو في الأوضاع الجهية ونمط الأحداث، فالمقامة بصرف النظر عن قدمها وانتماء لغتها إلى أواخر القرن الرابع الهجري، فإن توخي صاحبها الفنية المثقلة بالمحسنات البديعية جعل لغتها لغة مصنوعة في جل تراكيبها، مما أسهم في ورود تراكيب أسماء الفاعلين يغلب عليها النسق الإضافي، ويغيب فيه الحدث النشيط، وعلى الرغم من اعتمادها السرد المرتبط بالحدث النشيط، وبلوغ عدد المقامات إلى واحد وخمسين مقامة موزعة على مائتين وثلاثٍ وتسعين صفحة، فلم أجد فيها ما يصلح للتطبيق الجهي إلا ثلاثة عشر مثالا؛ مثال واحد للجهة المعجمية، وثمانية أمثلة للجهة النحوية، وثلاثة أمثلة للجهة السياقية، ومثال واحدا للجهة الصرفية، أما الأمثلة المهملة -على قلتها- فهي أمثلة يغلب عليها النسق التركيبي نفسه، إذ غالبا ما جاءت أسماء الفاعل فيها مضافة منزوعة الحدث.

ويختلف الأمر في الرواية عند محمد زفزاف؛ إذ على الرغم من أن متن الكتاب بلغ فقط ثلاثا وتسعين صفحة من الحجم المتوسط، إلا أن طبيعة التراكيب البسيطة، البعيدة عن الإيغال والتكلف، بالإضافة إلى حركية السرد جعلت المتن غنيا إلى حد ما بأسماء الفاعلين المعبرة عن الأحداث النشيطة، إذ ورد ثلاثة عشر مثالا للجهة النحوية، وخمسة أمثلة للجهة المعجمية، ومثال واحد للجهة الصرفية، ومثالان اثنان للجهة السياقية.

وأما رصدنا لأسماء الفاعلين في المتن الصحفي فقد جاءت الهيمنة فيها للجهة النحوية، إذ بلغت أمثلتها تسعة وعشرين مثالا كلها تمثل لحالة الأحداث، فقد جاءت أسماء الفاعلين مشدودة إلى مقولات فعلية تشرف عليها باستثناء تركيبين اثنين، كان الإشراف فيهما للمصدر.

كما نسجل أن المتون المشتغل عليها لم تهتم بالإبداع المعجمي؛ أي بمعجمة الجهة، كما أن أسماء الفاعلين الدالة على الحالة في علاقتها بالجهة النحوية جاءت طاغية.

إن اسم الفاعل من المقولات التي يتأثر فيها الحدث جهيا بمقولة فعلية ذات جهة معمجة، تكون سابقة له في التركيب، مما يفيد أن اسم الفاعل الدال على الاستمرار والامتداد يمكن أن يكتسب جهيته معمجيا من مقولة قبله تتمتع بهذه الخاصية. كما أن اسم الفاعل يشارك الفعل في أن كلا منهما يعتمد الأدوات النحوية لاكتساب جهة ما، وأن الأداة النحوية نفسها قد تؤدي وظيفتين مختلفتين في اسم الفاعل والفعل، أما الوسائط الزمنية في اسم الفاعل فتبقى وظائفها محدودة في توجيه الدلالة الزمنية.

وعلى الرغم من أن الدراسة الجهية لاسم الفاعل مدخل يمتلك قدرة تفسيرية عالية للتمييز بين الصفة واسم الفاعل، واستحضارا لما كنتُ قد خلصت إليه من النظر في شروط إعمال اسم الفاعل، إذ اعتبرتها أوضاعا جهية، إلا أنني لم أعثر منها إلا على ما اعتمد منها على الموصوف؛ أي أسماء الفاعلين الممثلة للجهة الحالية، أما اسم الفاعل العامل المعتمد على النداء أو الاستفهام أو النفي فلم أجد له في المتون اللغوية الثلاثة ما يمثله.

إن الدراسة المعجمية للمفردة لا بد أن تتوسل بمختلف المستويات اللغوية؛ لأن الوحدة المعجمية أساس للاستدلال على القواعد الصرفية والنحوية، بمعنى أن الوحدة في المعجم وحدة تحيا حياتها العادية، وتجري جريانا لا يقطعها عن الاستعمال.

جدول مصطلحات البحث

مقابلته بالإنجليزية	مقابلته بالفرنسية	المصطلح بالعربية
Thematic implication	Implication Thématique	استلزام محوري
Lexical Implication	Implication Lexical	استلزام معجمي
Durative	Duratif	استمراري
Drift	Progressif	تدرجي
Root	Racine	جذر
Aspect	Aspect	جهة
Insertion	Insertion	دمج
Feature	Trait	سمة
Affix	Affixe	لاصقة
Proclitic	Proclitique	متصل بعدي
Preclitic	Préclitique	متصل قبلي
Participle	Participe	المشارك
Category	Catégorie	مقولة
Participle	Participe	اسم فاعل
Rich agreement	Riche Congruence	تطابق غني
Poor agreement	Pauvre Congruence	تطابق فقير
Valency	Valence	تكافؤ
Thematic rôle	Rôle thématique	دور محوري

Inperfect	Inparfait	غير تام
Progressive	Progressif	متدرج
limited efficacy	Efficacité limitée	محدود الفاعلية
continuous	Continu	مستمر
Perfect	Parfait	مكتمل
Modal	Modal	موجه
Active	Actif	نشط/حركي
Permanant	Permanant	الدائم
Contextual analysis	Analyse contextuelle	تحليل سياقي
Congruence	Congruence	تطابق
Lexicaliztion	Lexicalisation	مُعْجَم
Ritch referral	Référencement Riche	الغنى الإحالي
Dominant order	Ordre dominant	الرتبة الطاغية
Permutation	Permutation	قواعد إعادة الترتيب
Temps	Temps	الزمن
Passive	Passive	مبني للمجهول
Non-functional feature	Trait non- fonctionnel	سمة غير وظيفية
resumptive	resomptif	عائد
detransitivization	Détransitivation	تلزيم

مصادر البحث ومراجعته:

- القرآن الكريم براوية الإمام ورش.
- بركات، إبراهيم، إبراهيم، النحو العربي، منشورات دار النشر للجامعات، مصر الطبعة الأولى.
- عبادة، إبراهيم، معجم مصطلحات الصرف والنحو والعروض والقافية، كلية الآداب بنها، منشورات دار المعارف.
- ابن السراج، أبو بكر، محمد، بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، منشورات مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
- ابن عصفور، الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير، تحقيق صاحب أبو جناح.
- ابن عقيل، عبد الله العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد المجيد، منشورات دار التراث، القاهرة، الطبعة 20، 1980.
- ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، منشورات دار بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، أسرار العربية، رواية أبي الفتوح النحوي، تحقيق محمد مذكور، ووائل محمود سعد عبد الباري، مراجعة فيصل الحفيان، منشورات الوعي الإسلامي، الإصدار الخامس والتسعون، 2015.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، منشورات المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2003.
- العكبري، أبو البقاء، بن عبد الله، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد الجاوي، منشورات عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- الوراق، أبو الحسن، العلل في النحو، تحقيق مها المبارك، دمشق، دار الفكر.
- أبو الحسن، علي، الرماني، معاني الحروف، تحقيق وتعليق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، منشورات دار الشروق للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، 1981م.
- ابن جني، أبو الفتح، عثمان، الخصائص، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

- ابن جنبي، أبو الفتح، عثمان، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، منشورات دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ابن جنبي، أبو الفتح، عثمان، سر صناعة الإعراب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2000.
- ابن جنبي، أبو الفتح، عثمان، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، منشورات دار إحياء التراث، الطبعة الأولى، 1954.
- الهمداني، أبو الفضل، بديع الزمان، مقامات بديع الزمان الهمداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة الأزهرية، 134 هـ، 1923م.
- الزمخشري، أبو القاسم، جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، منشورات مكتبة الهلال، الطبعة الأولى، 1993.
- الزجاجي، أبو القاسم، إسحاق، كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، منشورات مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الأولى.
- الزمخشري، أبو القاسم، جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، منشورات دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 هـ.
- الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمان، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، منشورات مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثانية، 1403 هـ 1983م.
- السهيلي، أبو القاسم، عبد الرحمان، نتائج الفكر في النحو، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1412 هـ.
- الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق ياسين الأيوبي، منشورات المكتبة العصرية، الدار النموذجية، الطبعة الأولى.
- النحاس، أبو جعفر، أحمد، إعراب القرآن، تعليق عبد المنعم خليل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1421.
- الأندلسي، أبو حيان، أثير الدين، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، منشورات مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى 1998.

- المكودي، أبو زيد، عبد الرحمن، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف لجمال الدين بن مالك الطائي الجبالي الأندلسي المالكي، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1425هـ، 2005.
- الخليل، أبو عبد الرحمان، بن أحمد، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، منشورات مكتبة الهلال.
- الرازي، أبو عبد الله، محمد فخر الدين، مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، منشورات دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة، الثالثة، 1420هـ.
- أبو محمد، بدر الدين توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق، عبد الرحمن علي سليمان، منشورات دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1428هـ، 2008 م.
- المالكي، أبو محمد، جمال الدين، بن هشام، متن قطر الندى وبل الصدى، منشورات دار العصيمي، الطبعة الأولى.
- ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، منشورات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبد الغاني الدقر، منشورات الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمان، الخليل الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة 1995.
- الأزهري، أحمد، بن القاسم، شهاب الدين، رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، تحقيق الدكتور محمد حسن عواد، منشورات دار الفرقان، عمان الطبعة الأولى 1983م.
- القزويني، أحمد، بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، منشورات دار الفكر، 1979.
- الحمالوي، أحمد، بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق عبد الرحمان نصر الله، منشورات مكتبة الرشد، الرياض.
- الجواري، أحمد، عبد الستار، نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1978.

- الدعاس، أحمد، عبيد، وحميدان، أحمد محمد القاسم، وإسماعيل محمود، إعراب القرآن الكريم، منشورات دار المنير ودار الفاربي، دمشق، الطبعة الأولى، 1425هـ.
- قدور، أحمد، محمد مبادئ اللسانيات، منشورات دار الفكر، الطبعة الثالثة، 2008.
- أحمد، مختار، عبد الحميد، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، منشورات عالم الكتب.
- أدراوا، يوسف، الأفعال المضعفة في اللغة العربية، دراسة صرفية صوتية مستقلة القطع، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2013.
- الأزهر، الزناد، نسيج النص؛ بحث في ما يكون فيه الملفوظ نصا، منشورات المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1993.
- صاحب، بن عباد إسماعيل، الأمثال السائرة من شعر المتنبي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، منشورات مكتبة النهضة، الطبعة الأولى 1965.
- إيليا أبو ماضي، ديوان إيليا أبو ماضي، منشورات دار العودة، طبعة 1989.
- ابن مالك، بدر الدين، محمد شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2000.
- علوي، بلقاسم، مخصصات الفعل في اللغة العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة الجزائر، المجلد 13، العدد الأول، يناير 2020.
- تمام، حسان، عمر، الخلاصة النحوية، منشورات عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2000
- تمام، حسان، عمر، اللغة العربية مبناها ومعناها، منشورات عالم الكتب، الطبعة الخامسة، 1427 - 2006.
- تمام، حسان، عمر، مناهج البحث في اللغة، منشورات مكتبة الأنجلو المصرية-
- جريدة الصباح، مدير النشر، خالد بليزيد، الإيداع القانوني، السبت والأحد 13. 14. مارس 2021 العدد 6464، السنة الواحدة والعشرون.
- ابن هشام، جمال الدين، أبو محمد، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، منشورات دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1986.

- ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، منشورات دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة.
- حمداوي، جميل، الجهة في اللغة العربية، مجلة دراسات استشرافية، العدد 21، شتاء 2020.
- الحوالي، أبو الحسن، الأندلسي، تراث أبي الحسن الحوالي المراكشي في التفسير، تصدير، محمد بن شريفة، تقديم وتحقيق، محمادي بن عبد السلام الخياطي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
- البهنساوي، حسام، نظرية النحو الكلي، والتراكيب اللغوية، دراسة تطبيقية، منشورات مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 2004.
- الحسني، عبد الكبير، السمات الدلالية للمتصلات وهندسة توزيعها في التركيب، مجلة اللسانيات العربية، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، العدد السادس، يناير، 2018.
- الزراعي، حسين، علي، عن تداخل الجهة والزمن والحدث في الدراسات اللسانية الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد الأول، 2013.
- حلمي، خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، منشورات دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، 1998.
- حمدان، رضوا، أبو عاصي، تراكيب أسلوب النداء في العربية، دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة التوليدي، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، يناير 2008، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، نحو ولغة، كلية فلسطين التقنية، دير البلح.
- الأزهرى، خالد، بن عبد الله، الجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح بمضمون التوضيح في النحو، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
- الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيوييه، منشورات مكتبة النهضة بغداد، الطبعة الأولى، 1965.
- عمارة، خليل، أحمد، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، منشورات دار وائل للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 2014.

- مزوز، دليلة، رؤية وظيفية في المقولتين الاسمية والفعلية، منشورات مختبر اللسانيات واللغة العربية جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد الأول، دجنبر، 2013.
- أبو نواس، الحسن بن هانئ، ديوان أبي نواس برواية الصولي، تحقيق بهجت عبد الغفور الحديثي.
- الرحالي، محمد، تركيب اللغة العربية، مقارنة تركيبية جديدة، منشورات دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 2003.
- الرحالي، محمد، تطور الجامعة وتطور اللغة، ندوة وضع اللغة والأدب العربيين في الجامعة، كلية الآداب بالقنيطرة، 09-10 دجنبر، 2003.
- شريف، سمير، استيتية، اللسانيات، والمجال، والوظيفة، منشورات علم الكتب الحديث، الطبعة الثانية، 2008.
- دنقور، شمس الدين، أحمد، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، منشورات شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثالثة، 1959.
- الأندلسي، شهاب الدين، أحمد، الحدود في علم النحو، تحقيق نجلة حسن عبد الله نولي، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، طبعة عدد 112، السنة 33، 1421هـ/2001م.
- صافي، عبد الرحيم، الجدول في إعراب القرآن، منشورات دار الرشد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الرابعة.
- صبحي، إبراهيم، الفقهي، علم اللغة النص بين النظرية والتطبيق، دار ضياء، القاهرة، طبعة 2001.
- عباس حسن، النحو الوافي، الطبعة الثالثة، منشورات دار المعارف.
- السيد، عبد الحميد، مصطفى، دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية علم النحو وعلم المعاني، منشورات دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.
- عبد الرحمان، أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، نشر وتوزيع مؤسسة الصباح، الكويت.
- السيوطي، عبد الرحمان، بن أبي بكر، جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد عبد الحليم، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1998م

- ابن خلدون، عبد الرحمان، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق، خليل شحادة، دار الفكر، بيروت الطبعة الثالثة، 1988.
- السيوطي، عبد الرحمان، بن أبي بكر، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداي، منشورات المكتبة التوفيقية، مصر.
- القادوسي، عبد الرزاق، بن حمودة، أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، تاج العروس نموذجاً، رسالة دكتوراه، بإشراف رجب عبد الجواد إبراهيم، قسم اللغة العربية كلية الآداب، جامعة حلوان 2010.
- تورابي، عبد الرزاق، صرف-تركيب اللغة العربية، منشورات دار توبقال، الطبعة الأولى، 2015.
- عبد السلام، محمد، سفسطائية النحاة في قضية أصل الاشتقاق، مجلة كلية التربية بينها، العدد 109، يناير، الجزء الثاني، 2012.
- العماري، عبد العزيز، الجملة العربية، دراسة لسانية، سلسلة من النحو إلى اللسانيات 2، الطبعة الثانية، 2016
- الفاسي، الفهري، عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية دلالية، منشورات دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1985.
- الفاسي، الفهري، عبد القادر، نماذج تحليلية جديدة، منشورات دار توبقال، الطبعة الثانية 1999.
- الفاسي، الفهري، عبد القادر، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية، 1999.
- الفاسي، الفهري، عبد القادر، البناء الموازي الموسع، نظرية توليدية جديدة، منشورات دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018.
- الفاسي، الفهري، عبد القادر، البنى الزمنية وأشكالها عن الماضي والاكتمال والتدرج، أو لماذا ليست العربية لغة جبهة؟ منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 2000.

- الفاسي، الفهري، عبد القادر، المعجمية والتوسيط، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 1997.
- الفاسي، الفهري، عبد القادر، ذرات العربية وهندستها، دراسة استكشافية أدنوية، منشورات دار الكتاب الجديدة، المتحدة 2010.
- الجرجاني، عبد القاهر، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات دار الثقافة للإعلام، العراق، سلسلة كتب التراث، 1982.
- ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- جحفة، عبد المجيد، دلالة الزمن في العربية، دراسة النسق الزمني للأفعال، منشورات دار توبقال، الطبعة الأولى، 2006.
- جحفة، عبد المجيد، أفعال الوعاء والمحتوى، دراسة معجمية دلالية، ماستر لسانيات عربية مقارنة، بن امسيك، 4 أكتوبر 2015.
- مشري، عبد الناصر، العدول الصرفي، تواضع جديد، جامعة قاصدي ورقلة الجزائر، مجلة الأثر، العدد 3، مارس 2012.
- خيرى، عبد الواحد، محاضرات الموسم الجامعي 2002/2001 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، جامعة القاضي عياض سابقا، جامعة السلطان مولاي سليمان حاليا.
- عبده، الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، منشورات دار النهضة العربية للنشر، 1979.
- ابن الحاجب، عثمان، المالكي، الشافية في علم التصريف تحقيق، حسن أحمد العثمان، منشورات المكتبة المكية، مكة، الطبعة الأولى، 1415 هـ 1995م.
- أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للنشر والتوزيع، 2008.
- الجرجاني، علي، بن محمد، الشريف، كتاب التعريفات، منشورات دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983.
- ابن يعيش، علي، الموصلية، شرح المفصل للزمخشري، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.

- عماد الدين، الكاتب، الأصبهاني، خريدة القصر وجريدة العصر، قسم شعراء المغرب والأندلس، تحقيق آذرتاش آذرنوشن، ومحمد المرزوقي، ومحمد لعروسي المطوي، الجيلاني يحيين، منشورات الدار التونسية، 1971.
- عمرو، بن عثمان، أبو البشر، سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، منشورات مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، 1988.
- قيزة، عيسى، ملاحظات تركيبية على قواعد النحاة، منشورات المجلس الأعلى، 2017.
- الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، الطبعة 28، 1993.
- السامرائي، فاضل، تحقيقات نحوية، منشورات دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2005.
- السامرائي، فاضل، صالح، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000.
- فاضل، مصطفى، الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، منشورات مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1977.
- العجمي، فالح، بن شبيب، نظام الصيغة في اللغة العربية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الخامس الآداب، 1، 1473 هـ / 1993 م.
- قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، منشورات دار القلم العربي، الطبعة الخامسة، 1989.
- الفراء، بن منظور، الديلمي، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، منشورات دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى.
- آيدن، فريد الدين، الأزمنة في اللغة العربية بالمقارنة مع اللغات الأجنبية، منشورات دار العبر للطباعة والنشر، إسطنبول، طبعة 1997 م.
- نكري، القاضي، عبد النبي، الأحمد، دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، منشورات دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.
- القرشي، أبو الحسن، الملخص في ضبط قانون العربية، تحقيق علي الحكيمي.
- كمال، رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربية، منشورات عالم الثقافة، الطبعة، 2008.

- المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، البيضاء دار الثقافة، 1985.
- الفيروز آبادي، مجد الدين، بن يعقوب، القاموس المحيط، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، منشورات مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، 1426 هـ - 2005 م
- التاقي، محمد، التكرار الصامتي والتعاقب الصائتي في اللغة العربية، مجلة قضايا في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بن امسيك، البيضاء، الطبعة الأولى، ماي 1992.
- الحناش، محمد، البناء المقلوب في اللغة العربية، مجلة دراسات أدبية ولسانية، العدد الثاني والثالث، 1986.
- ابن عاشور، محمد، الطاهر، تحرير المعنى السديد وتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، منشورات الدار التونسية للنشر، تونس، طبعة، 1984 م
- ابن الأزهري، محمد، بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، منشورات دار إحياء التراث العربي؛ بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
- الأنباري، محمد، بن القاسم كتاب الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية 1987.
- ابن مالك، محمد، بن عبد الله، الطائي شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، منشورات هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى 1410هـ، 1990م.
- التهانوي، محمد، بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، نقله من الفارسية إلى العربية عبد الله الخالدي، منشورات لبنان ناشرون، بيروت الطبعة الأولى، 1996.
- حفيظ، محمد، الضمير العربي، دراسة لسانية توليدية لنسق الضمائر في اللغة العربية، منشورات فالية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.
- حماسة، محمد، عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، منشورات مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى 1990.

- البع، محمد، رمضان، وحسن، أحمد النبي، أبنية الزمن ودلالاتها في اللغتين العربية والإنجليزية، دراسة تقابلية، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، يونيو 2011.
- زرفاف، محمد، محاولة عيش، منشورات المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، 2011.
- السراج، محمد، علي، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مراجعة خير الدين شمسي باشا، منشورات دار الفكر، دمشق الطبعة الأولى 1983.
- غاليم، محمد، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، منشورات دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1987.
- غاليم، محمد، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، منشورات دار توبقال، الطبعة الأولى، 2007.
- محي الدين، عثمان، محاسب، الرتبة بين التراث النحوي وتداوليات الخطاب، قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي، منشورات جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، 2019.
- مرتضى، باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، منشورات دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.
- غلفان، مصطفى، اللسانيات التوليدية، من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمثلة، منشورات عالم الكتب الحديث، طبعة 2010.
- المخزومي، المهدي، في النحو العربي؛ نقد وتوجيه، منشورات دار الأدب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 1989.
- ميشال، زكرياء، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1986.
- تشومسكي، نعمان، البنى النحوية، ترجمة يوسف عزيز، مراجعة مجيد الماشطة، الطبعة الأولى 1987.

- فليش، هنري، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، ترجمة عبد الصبور شاهين، منشورات دار الشروق، بيروت، الطبعة الثانية.
- الوادي، محمد، بناء الجذر في المعجم العربي، مجلة قضايا في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بن امسيك البيضاء، الطبعة الأولى ماي 1992.
- وافي، عبد الواحد، فقه اللغة، منشورات نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثالثة.
- قضوي، وفاء، الخصائص التوزيعية والانتقائية لأدوات النفي في الجملة الفعلية العربية، دفاثر الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، العدد الثالث 2017.
- السيرافي، يوسف، بن أبي سعيد، شرح أبيات سيوييه، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، مراجعة طه عبد الرؤوف سعد، منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1974.

▪ مراجع اللغات الأجنبية:

- John. Lyons: Linguistique General, introductio theorique, Paris, Larousse.
- Jacques Bres : Aspect Grammatical et temps interne Universite Paul-Valery, Montpellier 3, SHS Web of Conferences 78, 15001 (2020) Congres Mondial de Linguistique Fransaise CMLF 2020.
- Agrammar of the arabic language: *William Wright*. tranzlated from the gernan of caspari third edition revised byw.robertson smith. libraire du liban beirut.
- Walter Cook: An Introduction to Generative Semantics, (Unpublished classroom Lectures, Department of Linguistics, Georgetown University. Washington D.C.1981.

- Dowty, David. (1972): *Studies in the Logic of Verb Aspect and Time Reference in English*. (Ph.D. Thesis), The University of Texas at Austin.
- Bernad Comrie, (1976): *Aspect: An Introduction to the Study of verbal Aspect and related problems*. Cambridge : Cambridge University Press.
- Chomsky Noam, 1970, *Remarks on Nominalization*, *Studies on Semantics in Generative Grammar*, Second Printing, Mouton, The Hague, Paris 1975.
- Chomsky Noam, *de la théorie de la syntaxe*, traduction de Jean-Claude Milner, (original : 1965), Paris, Seuil.
- Chomsky Noam, *Syntactic Structures*, Massachusetts Institute of Technology. 1957. Mouton. The Hague Paris.
- Dubois Jean, *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage*, Paris, Larousse, 2001.
- Gardiner Alan H. *The Theory of Speech and Language*. Oxford, 1932.
- Gleason H. A., 1969, *Introduction à la linguistique*, trad, de Françoise. Dubois-Charlier, Paris, Larousse.
- Gleason. H. *An introduction to descriptive linguistics*. Henry Holt and Company. Library of Congress. 1955.
- Halle, Morris/Marantz, Alec (1993): "Distributed Morphology and the Pieces of Inflection." In: Halle, Morris/Keyser, Samuel J. (eds.): *The View from Building 20: Essays in Honour of Sylvain Bromberger*. Cambridge, MIT Press.

- Katamba Francis, Morphology, St. Martin's Press New York, 1st publication, USA,1993.
- Martinet André, Qu'est-ce que la morphologie ? Cahiers Ferdinand de Saussure, V 26,1969, Librairie Droz, Genève.
- McCarthy John, (1979), Formal Problems in Semitic phonology and morphology. Doctoral Dissertatio, MIT, Cambridge, Massachusetts. P222. /McCarthy John, (1981), A prosodic theory of nonconcatenative morphology. Linguistic Inquiry. Vol 12, N° 033. 1981.
- Nida, Eugène A. Morphology the Descriptive Analysis of Words, 2nd Edition, University of Michigan Press, 1949.
- Touratier, C. 2002, Morphologie et morphématique. Analyse en morphèmes, Presse d'Université de Provence.
- Watson Janet (2002) The Phonology and morphology of Arabic. Oxford University Press. NY.